جـــامـعـة الـــشرق الأوسـط
MIDDLE EAST UNIVERSITY

الاتحاد الأوروبي والتفاعل الدولي في ظل النظام الدولي الجديد

(القيود و الفرص)

The European Union and Interaction in the New International Order (Constraints and Opportunities)

إعداد

معن عبد العزيز الريس

الرقم الجامعي: 401220100

إشراف

الدكتور محمد جميل الشيخلي

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

كلية الآداب والعلوم

جامعة الشرق الأوسط

تشرين الثاني / 2014

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

تفويض

أنا الطالب معن عبد العزيز الريس أفوّض جامعة الشرق الأوسط بتزويد نسخ من رسالتي ورقياً وإلكترونياً للمكتبات أو المنظمات أو الهيئات والمؤسسات المعنيّة بالأبحاث والدراسات العلمية عند طلبها.

الاسم: معن عبد العزيز الريس

التاريخ: ٢٢ / ١١/ ٢٠١٤

التوقيع:

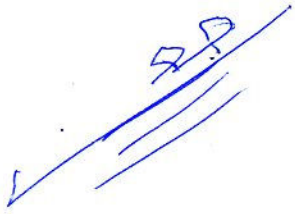

قرار لجنة المناقشة

نوقشت هذه الرسالة وعنوانها : " الاتحاد الأوروبي والتفاعل الدولي في ظل النظام الدولي الجديد (القيود و الفرص) ". وأجيزت بتاريخ 11/22/ 2014.

أعضاء لجنة المناقشة:

أ.	أ. د محمد حمد القطاطشة	رئيساً	التوقيع.....
ب.	د. محمد جميل الشيخلي	مشرفاً	التوقيع.....
ج.	د. إبراهيم الحراحشة	ممتحناً خارجياً	التوقيع.....

الشكر والتقدير

تم بعون من الله وتوفيقه.. الانتهاء من هذا الجهد الأكاديمي. وننتهز هذه الفرصة للتقدم بخاص الشكر ووافر العرفان وعظيم الامتنان إلى المشرف على هذه الرسالة الدكتور محمد جميل الشيخلي الذي أحاطني برعايته واهتمامه طيلة فترة أعداد هذه الدراسة. والتي كان لنصائحه القيّمة الدور الكبير في اتمام هذا العمل وإخراجه بالصورة التي عليها.

وأتقدم بالشكر الجزيل وفائق الاحترام والتقدير إلى الأساتذة الكرام رئيس وأعضاء لجنة المناقشة الذين اقتطعوا من وقتهم الثمين شيئاً كثيراً في قراءة الرسالة ووضع ملاحظاتهم السديدة بشأنها ومناقشاتهم الحكيمة التي أثرت الدراسة. وإلى أساتذتي في قسم العلوم السياسية في جامعة الشرق الأوسط. أقدم الشكر والعرفان لما بذلوه من جهود خلال السنة التحضيرية التي مكنتني من الوصول إلى هذه المرحلة في جانب البحث العلمي... و الشكر موصول للدراسات العليا و إلى إدارة جامعة الشرق الأوسط... وإلى كل من أسدى لي نصيحة أو قدّم لي معلومة تخص الدراسة وتخدمها. إلى كل هؤلاء وغيرهم الشكر وبالغ التقدير والرفعة.

معن عبد العزيز الريس

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

الإهداء

أهدي هذا العمل الأكاديمي

- إلى الحضن الدافىء والقلعة الشامخة.. عرين الهواشم.. الأردن الغالي.. ملكاً وشعباً.. غيارى الأمة.. عرفاناً بالجميل..
- إلى الجراح النازفة في : وطني العزيز سوريا الغالية.. وشعبها الصابر...
- إلى روح والدي رحمه الله.. وطيب ثراه...
- إلى والدتي... منبع الطيبة والحنان... وعنوان المحبة والكبرياء..
- إلى أخوتي... كرام النفس.. جهادكم في الحياة والعلم منار فخر وعز..
- إلى زملائي في الدراسة والعمل... وقفاتكم غمرتني بالزهو...
- وإلى آخرين.. وكل من قدم لي يد العون.. في القلب لهم مكان يسمو...

أهدي جهدي المتواضع

معن عبد العزيز الريس

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قائمة المحتويات

عنوان الرسالة..... أ
التفويض..... ب
قرار لجنة المناقشة..... ج
الشكر والتقدير..... د
الإهداء..... هـ
قائمة المحتويات..... و
الملخص باللغة العربية..... ط
الملخص باللغة الإنجليزية..... ي

الفصل الأول

مقدمة الدراسة

تمهيد..... 1
مُشكلة الدراسة وأسئلتها..... 3
أهداف الدراسة..... 3
أهمية الدراسة..... 4
فرضية الدراسة..... 4
حدود الدراسة..... 4
محددات الدراسة..... 5
المُصطلحات الإجرائية..... 5
الإطار النظري والدراسات السابقة
أولا : الإطار النظري..... 10
ثانيا : الدراسات السابقة..... 13
ثالثا : ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة..... 18
منهجية الدراسة (الطريقة والإجراءات)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

منهجية الدراسة..... 19

مجتمع الدراسة..... 19

عينة الدراسة..... 20

اجراءات الدراسة..... 20

الفصل الثاني

العوامل المؤثرة في السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي في ظل النظام الدولي الجديد

المبحث الأول : العوامل الداخلية المؤثرة في السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي..... 22

المطلب الأول : الخصائص القومية في دول الاتحاد الأوروبي..... 23

المطلب الثاني : خصائص النظام السياسي للاتحاد الأوروبي..... 33

المبحث الثاني : العوامل الخارجية المؤثرة في السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي..... 42

المطلب الأول : العوامل المتعلقة بالنسق الدولي..... 43

المطلب الثاني: العوامل المتعلقة بالتفاعلات الدولية..... 51

الفصل الثالث

التحديات التي تواجه الاتحاد الأوروبي في ظل النظام الدولي الجديد

المبحث الأول: التحديات الداخلية التي تواجه الاتحاد الأوروبي..... 64

المطلب الأول: التحديات السياسية..... 65

المطلب الثاني: التحديات الاقتصادية..... 74

المبحث الثاني: التحديات الخارجية التي تواجه الاتحاد الأوروبي..... 84

المطلب الأول: مشكلة انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي..... 85

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

المطلب الثاني : التنافس الأوروبي مع الولايات المتحدة الأمريكية..... 92

المطلب الثالث : التقارب الأوروبي الروسي وأثره في العلاقات الأوروبية الأمريكية..... 99

الفصل الرابع

الاتحاد الأوروبي في ظل النظام الدولي الجديد

المبحث الأول : أسس السياسة الخارجية والأمنية الأوروبية المشتركة..... 106

المطلب الأول : أسس السياسة الخارجية الأوروبية المشتركة..... 107

االمطلب الثاني : أسس السياسة الأمنية الأوروبية المشتركة..... 117

المبحث الثاني : فرص قيام نظام دولي جديد متعدد الأقطاب..... 127

المطلب الأول : دور الاتحاد الأوروبي في تقليص فجوة القوة مع النظام العالمي الجديد..... 128

المطلب الثاني : مساهمة الاتحاد الأوروبي في تنامي معالم نظام دولي متعدد الأقطاب..... 137

الفصل الخامس

الخاتمة..... 146

الاستنتاجات..... 154

التوصيات..... 156

قائمة المراجع..... 157

الملاحق 174

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

الملخص

الاتحاد الأوروبي والتفاعل الدولي في ظل النظام الدولي الجديد

(القيود و الفرص)

إعداد:

معن عبد العزيز الريس

إشراف:

الدكتور محمد جميل الشيخلي

هدفت الدراسة بيان العوامل المؤثرة في سياسة الاتحاد الأوروبي الخارجية التي يتبعها في عملية التفاعل الدولي في ظل النظام الدولي الجديد. **و**التعرف على المشكلات التي تواجه سياسة الاتحاد الأوروبي في ظل النظام الدولي الجديد. والكشف عن الفرص التي يمكن أن يحققها الإتحاد الأوروبي في عملية التفاعل الدولي.

وقد دارت **مشكلة الدراسة** حول التساؤل الرئيس المتعلق بطبيعة الدور الذي يلعبه الاتحاد الأوروبي في عملية التفاعل الدولي في ظل النظام الدولي الجديد.

وأشارت **فرضية الدراسة** أن الاتحاد الأوروبي يعد من أبرز الأطراف في عملية التفاعل الدولي في ظل النظام الدولي الجديد.

وللتحقق من صحة الفرضية والإجابة على أسئلة الدراسة فقد تم **استخدام المنهج التاريخي. والمنهج التحليلي النظمي. ومنهج اتخاذ القرار**. فهي المناهج الأنسب في تناول مثل هذه الدراسات. وقد توصلت الدراسة إلى صحة فرضيتها.

وأهم **التوصيات** التي خلصت إليها الدراسة عدة أهمها قيام الجامعة العربية بالاستفادة من الدروس المستقاة من تجربة الاتحاد الأوروبي. والتحرك الجدي من قبل الدول العربية لتفعيل الدور الأوروبي تجاه الصراع العربي الإسرائيلي. بغية تجاوز حالة إصدار التصريحات والبيانات الصحفية المؤيدة لقضية العرب المركزية.

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

Abstract

The European Union and Interaction in the

New International Order

(Constraints and Opportunities)

By

Maan Abdul Aziz Al Rais

Supervised

Dr. Muhammad Jamil AL-Shaykhli

The study aimed Statement factors affecting the EU foreign policy followed by the process of international interaction in light of the new international system, and to identify the problems facing the EU policy in the light of the new international order, and the disclosure of the opportunities that can be achieved by the European Union in the process of international interaction .

The problem of the study revolved around the main question concerning the nature of the role played by the EU in the process of international interaction in light of the new international order .

The hypothesis of the study indicated that the European Union is one of the most prominent parties in the process of international interaction in light of the new international order .

In order to verify the authenticity of this hypothesis and reply to the queries of this study, we have applied the systematic approach, historic approach, and the approach to decision-making being the most appropriate tools in handling these studies. With the sound implementation of these approaches, the study has been able to establish the authenticity of its hypothesis.

The study has reached a number of conclusions the Arab League to take advantage of the lessons learned from the experience of the European Union, and serious action by the Arab countries to activate the European role towards the Arab-Israeli conflict, in order to overcome the issuance of statements and press releases in favor of the central Arab issue.

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

الفصل الأول

مقدمة الدراسة

تمهيد

تبلور النظام الدولي الجديد عقب انتهاء الحرب الباردة عـــام (1991)، ليعيد الطموح الاوروبي بالتحرك بقوة أكبر وبتصميم أكثر وضوحاً نحو دعم ما يسمى بالوجود الاوروبي العالمي في قارات آسيا وأفريقيا وأميركا اللاتينية، بالإستناد الى قاعدة العلاقات في العصر الاستعماري وتطوير هذه العلاقات حتى تتمكن من الصمود في وجه المنافسات الدولية للاقطاب الكبرى الاميركية والروسية والصينية واليابانية وسواها، خاصة بعد تحرر معظم دول أوروبا الشرقية من المنظومة الشيوعية واندماجها مع دول أوروبا الغربية في الاتحاد الأوروبي.

لذلك شهدت مسيرة العلاقات الدولية تطوراً كبيراً منذ عام (1991)، بعد أن استيقظت شعوب العالم وقياداتها على واقع جديد فرض عليها حتمية التحرك السريع لمواكبة تطورات الأحداث العالمية التي برزت فيها كثافة وسرعة الاتصالات السياسية – الديبلوماسية بين عواصم الدول بعضها مع بعض، وذلك من أجل البحث عن نوع أفضل من العلاقات التي تواكب تطلعات الشعوب نحو آفاق الأمن والازدهار، وبما يضمن الثراء والاستقرار في دولهم.

وكان من الطبيعي أن يتشكل الاتحاد الأوروبي عام (1992) وتصبح القارة الاوروبية بمجموع دولها في قلب هذا الحراك، شأنها في ذلك شأن بقية الدول الكبرى المشاركة في صنع القرار الدولي أو قيادة المجتمع الدولي، وبصورة خاصة منها فرنسا والمانيا وانكلترا وايطاليا واسبانيا، وهي الدول الأبرز في الاتحاد الأوروبي التي كانت ولا تزال تتمتع بثقل نوعي كبير في طبيعة التفاعلات الدولية وذلك تبعاً لمكانتها الجيوسياسية والجيواقتصادية، وما يضاف لها من قوة استراتيجية جديدة نابعة من مبادىء الاتحاد الأوروبي التي تشير إلى نقل صلاحيات الدول

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

القومية إلى المؤسسات الدولية الأوروبية، وهذا الاتحاد الذي تأسس على هيئة منظمة إقليمية تضم (28) دولة أوروبية، بناءً على الاتفاقية المعروفة باسم معاهدة ماستريخت الموقعة عام (1992)، رغم أن أفكار هذا الاتحاد موجودة منذ خمسينات القرن العشرين.

لذلك واجهت عملية التفاعل الدولية خلال الأعوام العشرة الماضية (2003 – 2014) حالة من التداخل في القنوات السياسية العالمية، امتزجت فيها الأوضاع والتطورات المحلية بالقضايا والتوازنات الدولية، ورغم ضبابية الصورة العامة لكثير من المواقف الدولية إلا أن طبيعة التفاعل بين أطراف العلاقات الدولية أفرزت عن تحولات جذرية تتعلق بديناميكية أنماط التفاعل الدولي نتيجة الأدوار الفاعلة لتلك الأطراف.

وقبل الذهاب بعيدا لا بد من التساؤل: هل أن عملية التفاعل الدولية تسمح للقوى العالمية الجديدة في الزمن الحديث الذي برزت فيه قيم النظام الدولي الجديد، بأداء دور يكون مشابه لما كان عليه دورها عبر التاريخ، من حيث القدرة على اتخاذ المبادرة في التعامل مع المواقف المختلفة والمتنوعة بكفاءة واقتدار، وهل يملك الاتحاد الاوروبي بمجموعه قدرة اتخاذ قرارات مميزة وواضحة للتعامل مع القضايا الدولية الكبرى، مثل: قضية الصراع العربي – الاسرائيلي، أو قضية ملف بيونغ يانغ أو الملف النووي الايراني أو ما يخص حروب القرن الافريقي وسواها؟!

وهذا ما تسعى هذه الدراسة لتسليط الضوء عليه، من خلال الوقوف عند القيود والفرص التي تتحكم بقدرات الاتحاد الأوروبي في عملية التفاعل الدولي في ظل النظام الدولي الجديد.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مشكلة الدراسة وأسئلتها

تختلف الرؤى كثيراً حول شكل النظام الدولي الجديد الذي بدأ في التشكل مع انهيار الاتحاد السوفيتي في نهاية الثمانينيات وبداية التسعينيات من القرن المنصرم، إلا إن هذه الرؤى تكاد تكون متفقة على أن عدد من الأطراف الدولية بدأت في الدخول إلى حلبة المنافسة في هذا النظام الجديد مع الولايات المتحدة الأمريكية على الصعيد الدولي، ويبرز الأتحاد الأوروبي كأحد الأطراف القوية المنافسة والمحتمل إداءه أدوراً مميزة في عملية التفاعل الدولي.

وتكمن مشكلة هذه الدراسة في التساؤل الرئيس المتعلق بطبيعة الدور الذي يلعبه الاتحاد الأوروبي في عملية التفاعل الدولي في ظل النظام الدولي الجديد، ومن خلال هذا التساؤل برز عدد من الأسئلة الفرعية التي ستحاول الدراسة الإجابة عنها وهـــي كالآتي:

1. ما العوامل المؤثرة في السياسة الخارجية للإتحاد الأوروبي فـــي ظل النظام الدولي الجديد ؟
2. ما المشكلات التي تواجه سياسة الاتحاد الأوروبي في ظل النظام الدولي الجديد؟
3. ما الفرص التي يمكن أن يحققها الإتحاد الأوروبي في ظل النظام الدولي الجديد ؟

أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق ما يلي:

1. بيان العوامل المؤثرة في سياسة الاتحاد الأوروبي الخارجية التي يتبعها في عملية التفاعل الدولي في ظل النظام الدولي الجديد.
2. التعرف على المشكلات التي تواجه سياسة الاتحاد الأوروبي في ظل النظام الدولي الجديد.
3. الكشف عن الفرص التي يمكـــن أن يحققها الإتحاد الأوروبـــي في عملية التفاعـــل الدولي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أهمية الدراسة

تتضمن أهمية هذه الدراسة من ناحيتين علمية (نظرية) وعملية (تطبيقية) وكالآتي:

1. الأهمية العلمية (النظرية): تكمن أهمية الدراسة بكونها تمثل أحد الجهود العلمية التي ترصد الدور الذي بدأ يمارسه الاتحاد الأوروبي في عملية التفاعل الدولي، ومدى انعكاس هذا الدور على النظام الدولي الجديد، كما تعمل الدراسة على ايضاح الجانب النظري التحليلي للحلف الأوروبي الأمريكي ومدى تأثيره في عملية التفاعل الدولي.
2. الأهمية العملية (التطبيقية): توفر الدراسة خيارات عدة مبنية على أسس قد تكون ذات فائدة لصانع القرار والمحلل السياسي في المنطقة، عن النتائج العملية التي تربط بين الجهود الأوروبية والجهود الأمريكية في السيطرة على مقدرات الأوضاع في العالم ومنافسة الأدوار المحتملة للأطراف الدولية الأخرى.

فرضية الدراسة

تنطلق هذه الدراسة من فرضية مفادها: يعد الاتحاد الأوروبي أحد أبرز المتنافسين الأقوياء في عملية التفاعل الدولي في ظل النظام الدولي الجديد.

حدود الدراسة

الحدود الزمانية: لقد روعي أن تكون الفترة الزمنية للدراسة ما بين عامي (1992 – 2013)، إذ يأتي تركيز الدراسة على البدء بعام (1992) كونه العام الذي أُعلن فيه عن قيام الاتحاد الأوروبي، الذي صاحب انبثاق النظام الدولي الجديد قد سبق ذلك بعام واحد، أما نهاية الفترة فقد روعي أن تكون عام (2013) لأن هذا العام هو التاريخ الذي يمكن التوقف عنده للحصول على البيانات والمعلومات المتعلقة بهذه الدراسة.

الحدود المكانية: دول الاتحاد الأوروبي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

محددات الدراسة

تشتمل هذه الدراسة على المحددات الآتية:-

1. غياب الإستراتيجية الأوروبية الموحدة والواضحة تجاه المشكلات التي تواجه دول العالم ومنها دول منطقة الشرق الأوسط.
2. صعوبة الاطلاع على الأرشيف السياسي في الاتحاد الأوروبي لمعرفة النوايا الحقيقية التي تقوم عليها تواجهات سياسته الخارجية تجاه عملية التفاعل الدولي.
3. عدم وضوح المسار النهائي للنظام الدولي الجديد المراد اتباعه تجاه دول العالم ومنها دول منطقة الشرق الأوسط.

المصطلحات والمفاهيم الإجرائية

الاتحاد الأوروبي:

- **الاتحاد لغوياً:** الاتحاد في اللغة هو مصدرٌ من اتَّحد يَتَّحد اتِّحاداً. وأصل مادة الاتحاد من (وَحَد) وهي تدور على معنى الانفراد (ابن منظور، 1970، مادة وحد).والوَحدَةُ في اللغة بمعنى الانفراد، وهي ضد الكثرة. وقال ابن فارس(الواو والحاء والدال: أصلٌ واحد يدلُّ على الانفراد. من ذلك الوَحْدَة)، ويقال: رأَيته وحدهَ وجلس وحده أَي: منفرداً، وتَوَحَّدَ برأْيه: تفرّد به. ووَحَّدَ الشيء تَوْحِيداً: جعَلَه وَاحِداً وكذا أَحَّدَهُ (بن فارس، 1979 : مادة وحد).

- **الاتحاد الأوروبي اصطلاحاً:** " هو منظمة دولية للدول الأوروبية يضم 28 دولة و أخرهم كانت كرواتيا التي انضمت في (1 / 7/ 2013)، تأسس بناء على اتفاقية معروفة باسم معاهدة): ماستريخت الموقعة عام (1992)، ولكن العديد من أفكاره موجودة منذ

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

خمسينات القرن الماضي. من أهم مبادئ الاتحاد الأوروبي نقل جزء من صلاحيات الدول القومية إلى المؤسسات الدولية الأوروبية. لكن تظل هذه المؤسسات محكومة بمقدار الصلاحيات الممنوحة من كل دولة على حدا لذا لا يمكن اعتبار هذا الاتحاد على أنه اتحاد فيدرالي حيث إنه يتفرد بنظام سياسي فريد من نوعه في العالم. وللاتحاد الأوروبي نشاطات عديدة، أهمها كونه سوق موحد ذو عملة واحدة هي اليورو الذي تبنت استخدامه (18) دولة بشكل متتابع منذ 1(/2/1999)، من أصل (28) دولة هم الأعضاء، كما له سياسة زراعية مشتركة وسياسة صيد بحري موحدة" (الموسوعة الحرة http://ar.wikipedia.org/wiki/).

- **التعريف الإجرائي للاتحاد الأوروبي:** " هو المنظمة الإقليمية الأوروبية التي تتخذ من بروكسل مقراً لها، ويضم في عضويته (28) دولة أوروبية، يعيش فيها (501,260,000) مليون نسمة حسب الاحصائيات المنشورة في (1 كانون الثاني 2010)، ويمتد الاتحاد الأوروبي على مساحة (3975000) كم²، ووضع شروط العضوية في عام (1993) عرفت بشروط كوبنهاغن وتتحدد في الشروط السياسية التي تفرض على الدولة المترشحة للعضوية أن تتمتع بمؤسسات مستقلة تضمن الديمقراطية وعلى دولة القانون وأن تحترم حقوق الإنسان وحقوق الاقليات. والشروط الاقتصادية التي تلزم وجود نظام اقتصادي فعال يعتمد على اقتصاد السوق وقادر على التعامل مع المنافسة الموجودة ضمن الإتحاد. والشروط التشريعية التي توجب على الدولة المترشحة للعضوية أن تقوم بتعديل تشريعاتها وقوانينها بما يتناسب مع التشريعات والقوانين الأوروبية التي تم وضعها وتبنيها مع تأسيس الإتحاد.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

التفاعل الدولي:

- **التفاعل لغوياً:** لم يرد ذكر مصطلح التفاعل في المعاجم اللغوية القديمة، لكونه من المصلحات الحديثة التي شاع استخدامه في العصور الحديثة بعد الاكتشافات العلمية، لكن هذا المصطلح ورد في بعض المعاجم الإلكترونية حيث أن مصطلح تَفاعَل(فعل) بفتح التاء والعين فإنه مشتق من فاعل: فاعلَ يتفاعل، تفاعُلا، فهو متفاعِل، وتفاعل الشَّيئان: أثَّر كلٌّ منهما في الآخر، وتفاعل مع الحدث : تأثَّر به، أثاره الحدثُ فدفعه إلى تصرُّفٍ ما،أما تَفاعُل: (إسم)،أو مصدر تَفَاعَلَ فمعناه أَصْبَحَ بينهما تفاعل مستمر: تَأْثِيرٌ مُتَبَادَل، فالتفاعل الثقافي هو: تَأَثُّرُ الثَّقَافَاتِ بِبَعْضِهَا التَّفَاعُلُ الاجْتِمَاعِيُّ، والتفاعل التبادليّ في علم الأحياء هو التَّفاعل بين مولِّد المضادّ وبين جسم مُضادّ، والتفاعُل في علم الكيمياء والصيدلة هو: تأثير متبادل بين مادتين ينتج منه تغيير في طبيعة الأجسام الكيميائيّة، والتفاعل النوويّ في علم الفيزياء النووية هو: تفاعل كالانشطار يغيِّر طاقة وتركيب وبناء نواة ذرِّيَّة تفاعُل ذَرِّي، ومذهب التَّفاعل في علم النفس، هو إحدى نظريّات علم النفس المفسِّرة لصلة النفس بالجسم التي تقول بالتأثير المتبادل بين النفس والجسم المتحدين في التركيب الإضافيّ (معجم المعاني، الموقع الإلكتروني:

.(http://www.almaany.com/home.php?language=

- **التفاعل الدولي اصطلاحاً:** يترادف مفهوم التفاعل الدولي مع مفهوم العلاقات الدولية، ويعرف جون بورتون "John Burton" العلاقات الدولية بأنها "علم يهتم بالملاحظة والتحليل والتنظير من أجل التفسير والتنبؤ" (توفيق، 2004، 58).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وبهذا فإن مصطلح العلاقات معني " بدراسة وتحليل الجوانب أو الأبعاد السياسية والاقتصادية والعقائدية والثقافية والاجتماعية وغيرها بين الدول، باعتباره يدل على مفهوم العلاقات الدولية الذي لا يقتصر على تحليل العلاقات بين الدول وحدها، وإنما يتعدى ذلك ليشمل كثيراً من الأشكال التنظيمية سواء كانت تتمتع بالشخصية القانونية الدولية أو لا تتمتع بذلك، وقد شهد مفهوم العلاقات الدولية تطوراً واسعاً ليصبح فرعاً من فروع العلوم السياسية الذي يهتم بدراسة كل الظواهر التي تتجاوز الحدود الدولية، والذي يعبر **عن التفاعلات التي تتم بين الدول** " (أبو عامر، 2004 : 23).

- **التعريف الإجرائي للتفاعل الدولي:** أمكن للباحث التوصل إلى تعريف التفاعل الدولي بأنه: " حالة التبادل في العلاقات بين طرفين أو أكثر، قد تسهم في حل المشكلات والمعضلات التي تحدث بين الدول فترة زمنية معينة، والتي تفضي إلى عدد من الاحتمالات التي تتراوح بين التعاون والصراع والتي قد تحتاج إلى تدخل المنظمات الدولية أو الإقليمية من أجل تنظيم تلك الحالة، أو تسمح بتشكيل تحالفات تظهر على شكل منظمات دولية أو إقليمية ".

النظام الدولي الجديد:

- **النظام لغوياً:** "النَّظْمُ: التأْليفُ، نَظَمَه يَنْظِمُه نَظْماً ونِظاماً ونَظَّمه فانْتَظَم وتَنَظَّم. ونظَمْتُ اللؤْلؤَ أي جمعته في السِّلْك، والتنظيمُ مثله، ومنه نَظَمْتُ الشِّعر ونَظَّمْته، ونَظَمَ الأَمرَ على المثَل. وكلُّ شيء قَرَنْتَه بآخر أو ضَمَمْتَ بعضَه إلى بعض، فقد نَظَمْتَه. والنَّظْمُ: المَنْظومُ، وصف بالمصدر.والنَّظْمُ: ما نظَمْته من لؤلؤٍ وخرزٍ وغيرهما، واحدته نَظْمه " (ابن منظور، 1970: مادة نظم).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والنَّظْمُ: هي الثُّريّا، على التشبيه بالنظْمِ من اللؤلؤ؛ والنَّظْمُ أَيضاً: الدّبَرانُ الذي يلي الثُّريا.ويقال لثلاثة كواكبَ من الجَوْزاء نَظْمٌ (الجوهري،1979 : مادة نظم).

وتترادف كلمة النظام مع كلمة النسق، و" النَّسَقُ من كل شيء: ما كان على طريقة نِظامٍ واحد، عامٌّ في الأشياء، وقد نَسقْتُه تَنْسِيقاً؛ ويخفف. ابن سيده: نَسَقَ الشيء يَنْسُقهُ نَسْقاً ونَسَّقه نظَّمه على السواء، وانْتَسَق هو وتَناسَق، والاسم النَّسَقُ، وقد انْتَسَقت هذه الأَشياء بعضُها إلى بعض أَي تَنَسَّقَتْ " (ابن منظور، 1970 : مادة نسق).

- **النظام اصطلاحاً:** يعرف النظام بأنه: " عبارة عن كيان عام تتداخل عناصره ومكوناته على نحو يجعله يتفاعل ويتبلور في النهاية في صورة أو أخــرى. وأي نظريــة تحاول أن تتعرف على الكيفية التي تترابط بها هذه المكونات وتتفاعل يُطلق عليها نظريــة النظــم" (مقلد، 1982 : 105).

- **النظام الدولي اصطلاحاً:** " هو عبارة عن وحدات سياسية (دول، منظمات)، مترابطة مع بعضها البعض، وكل وحدة من هذه الوحــدات لها حد أدنى بالالتزام للبقــاء والاستمــرار" (القطاطشة، 2013 : 19).

- **النظام الدولي الجديد اصطلاحاً:** " هو المصطلح الذي شاع استعماله بعد حرب الخليج الثانية عام (1991) التي شنتها قوات التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية لإخراج القوات العراقية المحتلة لأراضي الكويتية فــي (2 آب 1990)، ويستخدم للإشارة إلى شبكة العلاقات التعاونية والتنافسية التي تجري بين الدول، وفقاً لنسق محدد من القيم والمفاهيم المتأثرة بالقطب المهيمن (العطار، 2004 : 10).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- **التعريف الإجرائي للنظام الدولي الجديد:** أمكن للباحث وضع تعريف إجرائي للنظام الدولي الجديد بكونه: " هو النظام الدولي الذي قام عام (1991) بعد هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية على المقدرات الدولية وفقاً لمبدأ الاحادية القطبية، وذلك على انقاض نظام القطبية الثنائية الذي ساد في مرحلة الحرب الباردة (1945– 1990) حيث تزعمت الولايات المتحدة الأمريكية القطب الغربي الرأسمالي، تقابلها في القطب الشرقي الشيوعي الاتحاد السوفييتي الذي انهار وتناثرت جمهورياته إلى عدد من الدول المستقلة، بحيث انبثق النسق الجديد في مسيرة العلاقات الدولية ".

الإطار النظري والدراسات السابقة

أولا: الإطار النظري

إن المتتبع لمراحل الدعوة للنظام الدولي الجديد، وما رافقها من تفاؤل بإشاعة مناخ دولي يقوم على السلام والتعايش بين الأمم والشعوب، ويتمسك بالشرعية الدولية أساساً للعلاقات بين الدول، ويتبنى الديمقراطية سلوكاً للتعامل بين الدول والأفراد، وصل إلى نتيجة مختلفة عما رسم في مخيلته عن هذا النظام. لأن المصالح الحيوية هي التي تحرك سياسات الدول الكبرى وتحدد مواقفها (علي، 2004 : 5).

وعليه ؛ فإن الحديث المطول والتنظيرات المتعددة في توضيح أبعاد النظام الدولي الجديد وأعماقه وماهيته قد جاءت بعد انهيار الاتحاد السوفييتي وسقوط كتلته السياسية والاجتماعية في بداية العقد الأخير من القرن العشرين، وهذا الحديث كان أكثر بكثير مما تستوجبه الحالة في الزمان والمكان الذي جعل الباحثين والمختصين بالشؤون الدولية يتجهون نحو توضيح أبعاد هذا النظام ومقوماته (السعدون، 2001: 3).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

لكن الموضوعات التي جرى تناولها في أعقاب شيوع النظام الدولي الجديد وما تلاه من انتشار للعولمة ومبادىء الدول الراعية لها لا زال يثير التساؤلات، عن القيم العالمية التي اقترنت بتكون مجموعة من المعارف التي كانت قاصرة عن مواكبة حاجات المجتمعات الدولية في الماضي وما زالت تعاني خصوصاً في الدول النامية (العطار، 2004 : 5).

وعلى أية حال: فإن الفكر الإنساني تشعبت به السبل بخصوص أنماط تصحيح النظام الدولي القديم حتى يصح أن يكون جديراً بأن نطلق عليه نظاماً عالمياً جديدا، غير أنه من الممكن الوقوف عند عدد من الأفكار التي كانت متداولة قبل قيام النظام الدولـــي الجديد، وهي: خلق وتدعيم فكرة الرقابة على أجهزة الأمم المتحدة لوظائفها ؛ وتقليص حق النقض (الفيتو) أو إلغائه؛ وإعادة النظر في تركيب مجلس الأمن؛ ومنع إستخدام الأمم المتحدة والقانون الدولي لإكساب بعض الممارسات الدولية وصف الشرعية الدولية (العادلي، 2003 : 23).

ومع أول فرصة سنحت للولايات المتحدة الأمريكية في مساعيها لفرض النظام الدولي الجديد على العالم، أصبحت حرب الخليج الثانية عام (1991) الباب الرئيسية الأولى لهذا النظام الذي رسمت خطوطه الولايات المتحدة الأمريكية، وأدت إلى حرب بين دول عربية في أحد جوانبها، بعد أن نالت تفويضاً كاملاً من مجلس الأمن باستخدام القوة في النزاعات السياسية التي تريدها هي، وليس العدالة فقط، إذ تعرف (واشنطن) أن غزو إسرائيل للأراضي اللبنانية عام (1982) وقبلها الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية وأراضي دول عربية أخرى، هي أخطر من غزو العراق للكويت، فلماذا لم تقترح أو تؤيد قرارات مجلس الأمن المتعلقة بانسحاب إسرائيل التي تحدّت مثل هذه القرارات عدة مرات وبتشجيع منها؟ ولماذا لم تستعمل القوة العسكرية ضد إسرائيل ما دامت تريد استقلال الشعوب وتقرير مصيرها بنفسها ؟ هذا هو النظام الدولي الذي أرادته أمريكا، إذ أصبحت تسيطر سيطرة كاملة على المنظمة الدولية، ولم يصدر

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أي قرار من قراراتها بشأن أزمة الخليج إلا بطلب من الولايات المتحدة الأمريكية، وبالتزام كامل بوجهات نظرها وسياساتها نحو هذه الأزمة (وهب، 2013 : 15).

ثم روجت المنظومة الفكريـــة للنظام الدولي الجديد لمفاهيمها التي ترتكز على مبدأين هما (السعدون، 2001 : 4):

1. امتلاك أقصى حقائق القوة في السلاح والمعرفة والثروة والعلوم.
2. ضرورة إطاعة المجتمع الدولي لما يريده هذا النظام وقواه المتنفذة، والعمل وفقاً للمنظومة التي يسمح بها من يقود النظام، والنظر لأي عمل خارج هذه المنظومة عمل غير مشروع.

وتزامن مع هذا كله؛ توحيد ألمانيا في (3 تشرين الأول 1990) بعد انهيار حائط برلين والتحرر من السيطرة السوفيتية، وهو الانهيار الذي أدخل الديمقراطية لاحقاً لدول أوروبا الشرقية والوسطى، مثلما أوصل الحال إلى تفكك الإتحاد السوفيتي في(كانون الأول 1991)، الأمر الذي أحدث تغير في الهيكل السياسي لأوروبا، فصممت دول أوروبا على تقوية روابطها وتفاوضت بشأن معاهدة جديدة اتفق على معالمها الرئيسية في مجلس ماستريخت الأوروبي في (كانون الأول 1991) ودخلت حيز التنفيذ في (تشرين الثاني 1993)، هذه المعاهدة التي وضعت للدول الأعضاء برنامجاً طموحاً يتمثل في: الاتحاد النقدي بحلول (1999)؛ والسياسات المشتركة الجديدة؛ والمواطنة الأوروبية؛ والسياسة الأمنية والخارجية المشتركة؛ والأمن الداخلي، وبتطبيق بند المراجعة في معاهدة ماستريخت تفاوضت الدول الأعضاء بشأن معاهدة أخرى وقعت في أمستردام في (تشرين الأول 1997) (العمراني، 2011 : 26).

لكن التطلعات الأوروبية واجهت موقفاً أمريكياً متشدداً منذ قيام الاتحاد الأوروبي، إذ إن فكرة إنشاء جيش أوروبي موحد في إطار الاتحاد الأوروبي لم تلق ترحيباً أمريكياً لأنه في نظر

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الولايات المتحدة الأمريكية يعني ابتعاداً عنها واستغناء عن دورها في الدفاع عن أوروبا أو على الأقل إضعافاً لدورها، وكان أوضح تعبير عن موقف الولايات المتحدة تجاه محاولة إضعاف الدور الأمريكي في حلف شمال الأطلسي ما أعلنه الرئيس الأمريكي الأسبق جورج بوش الأب في قمة دول هذا الحلف التي عقدت في (1991/11/8) عندما قال:

" إننا نعد بأن الدور الأمريكي في الدفاع عن أوروبا وفي شؤونها لن يكون هامشياً كنتاج للوحدة الأوروبية.. وإن أي شيء يمكن أن يضعف بأية وسيلة دور الحلف حتى ولو من دون قصد سوف يجد منا كل معارضة " (مجلة الوحدة، العدد 90 لسنة 1992 : 60).

ثم طور حلف شمال الأطلسي دوره الدفاعي بعد فقدانه لدوره التاريخي في الدفاع عن الدول الأعضاء ضد الخطر الشيوعي السوفيتي القادم عبر دول أوروبا الشرقية، فأعاد الحلف تنظيمه بناءً على المستجدات السياسية والأمنية التي حدثت في البلقان وبعض دول أوربا الشرقية، وذلك لاحتواء النزاعات العرقية والإقليمية على الساحة الأوروبية خوفاً من أي توسع دراماتيكي لأخطار تلك النزاعات التي باتت تشكل تهديداً جديداً للأمن الأوروبي الأطلسي على حد سواء (القلاب، 2005 : 17).

ثانيا: الدراسات السابقة

تم الاطلاع على عدد من الدراسات التي تناولت موضوع هذه الدراسة التي تتعلق بالاتحاد الأوروبي وبالنظام الدولي الجديد، ومن أبرزها:-

1. **الدراسات العربية**

- دراسة بدرس (1998): **أثر النظام الدولي على الأحلاف الدولية: دراسة تطبيقية على حلف شمال الأطلسي):** هذه الدراسة التي هي اطروحة دكتوراه مقدمة إلى كلية الاقتصاد والعلوم السياسية في جامعة القاهرة، اعتمدت المنهج التاريخي، والمنهج التحليلي، وتضمنت عدة أفكار تتعلق بتعريف الأحلاف والهدف من انشائها بالإضافة إلى مفاهيم أخرى مثل: الأمن

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الجماعي والنسق الدولي، وأشارت الدراسة إلى استمرار حلف الناتو وتكييفه لملاءمة بيئة ما بعد الحرب الباردة، ليمثل سابقة جديدة من نوعها، وتطرقت الدراسة إلى أثر التحولات في النظام الدولي في حلف الناتو ودوره، ومن ذلك الحوار مع دول جنوب المتوسط وشرقه.

- دراسة القلاب (2005): **أدوار حلف الناتو الإقليمية ودوره المحتمل في منطقة الخليج:** صدرت هذه الدراسة عن مركز الخليج للأبحاث في دبي، واحتوت على ثلاثة مباحث، تناول المبحث الأول نشأة حلف الناتو وتطوره وطريقة عمله وميزانيته السنوية، مع بيان الهيكل التنظيمي لهذا الحلف، وتطرق المبحث الثاني إلى دور الحلف داخل أوروبا وخارجها بعد انتهاء الحرب الباردة، وركز على علاقته مع روسيا، ودور الحلف في مكافحة الإرهاب، ومنع انتشار أسلحة الدمار الشامل، ودوره في أفغانستان ومنطقة حوض البحر المتوسط، ودور الحلف في قوة الرد السريع، أما المبحث الثالث فتناول قضية حلف الناتو وأمن الخليج ودوره المحتمل في هذه القضية، إلى جانب علاقة الحلف مع العراق ودول مجلس التعاون الخليجي.

- دراسة غوردن وآخرون (2006): **هلال الأزمات الاستراتيجية الأميركية الأوروبية حيال الشرق الأوسط الكبير** : تختلف الدراسات الاجنبية المترجمة في منهجيتها، عن الدراسات العربية فهي لا تعتمد اصول البحث العلمي المتبعة من قبل الباحثين العرب، وقد اهتمت هذه الدراسة بأزمات منطقة الشرق الأوسط، فابتدأت بتناول الاهتمامات الأمريكية الأوروبية فيما أسمته هلال الأزمات تمتد من باكستان وأفغانستان، وتمر بإيران والعراق، وسوريا ولبنان وصولاً إلى منطقة الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، وعزت ذلك إلى ثلاثة أسباب تتعلق بأهمية المنطقة الرئيسية على الصعيد الاستراتيجي كونها توفر الأمن الأساسي لأوروبا والولايات المتحدة الأمريكية، إلى جانب صلة منطقة الشرق الأوسط بقضايا الإرهاب

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وأسلحة الدمار الشامل ومخزونات الطاقة والهجرة والاتجار بالمخدرات والنزاعات الدينية والسلام، كما تطرقت الدراسة إلى عدد من الخصوصيات المتعلقة بحالة التفاعل الدولي في كل من: إيران، وإسرائيل وفلسطين، وسوريا ولبنان، والعراق، وأفغانستان، وباكستان، وعرجت الدراسة أيضاً على الاستراتيجية الأمريكية الأوروبية المشتركة حيال منطقة هلال الأزمات، سواء ما يتعلق في أزمة البرنامج النووي الإيراني، وقضية النزاع الإسرائيلي الفلسطيني، والترويج للديمقراطية في لبنان وسوريا والعراق.

- دراسة العمراني (2011): **الاتحاد الأوروبي والعلاقات اليمنية الأوروبية:** لا يوحي عنوان الدراسة إلى حقيقة محتوها، فهي عبارة عن كتاب يتضمن خمسة فصول بحثية، لم تتطرق للعلاقات الأوروبية اليمنية إلا في الفصل الخامس، كما لم يتبع الباحث في دراسته أصول المنهج العلمي في العملية البحثية، إذ لم يتم التطرق للأهداف المرجوة من وراء هذه الدراسة، ولم يذكر المناهج العلمية المستخدمة، إلى جانب عدم تطرق الدراسة إلى النتائج التي توصلت إليها، فيما تطرقت بشيء من التفصيل للظروف الدولية لنشأة الاتحاد الاوروبي وتطور مؤسساته، وسياسته الخارجية والعلاقات الأوروبية المتوسطية، والصراع بين الشرق والغرب، وتأتي أهمية هذه الدراسة من الأهمية المتزايدة للاتحاد الأوروبي ودوره المتنامي في السياسة الدولية، والدراسة تسلط الضوء على أكبر قوة اقتصادية صاعدة في العالم.
- دراسة وهب (2013): **الصراع الدولي للسيطرة على الشرق الأوسط:** اهتمت هذه الدراسة التي هي عبارة عن كتاب يبحث في التآمر الأمريكي الصهيوني من أجل السيطرة على الشرق الأوسط، وتأتي أهمية هذه الدراسة في كونها تزيد من معرفة الباحثين بالسياسات الأمريكية والأوروبية والإسرائيلية والسوفيتية (السابقة) تجاه منطقة الشرق الأوسط وذلك في ظل النظام الدولي الجديد الذي رسمت معامله البولايات المتحدة الأمريكية، وقادت حرباً

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مدمرة في الشرق الأوسط كانت تمثل تحدياً للاتحاد السوفيتي السابق وأوروربا الغربية التي لم تتمكن من اتخاذ موقف موحد عند بداية أزمة الخليج عام (1991)، وقد اعتمدت الدراسة المنهج التاريخي في تناول فصولها البحثية الأثني عشر، حيث تطرقت في الفصل الأول إلى دخول أوروبا في حالة تصارعية مع أميركا للسيطرة على الشرق الأوسط، مثلما تطرقت في بقية الفصول إلى مواضيع تتعلق بانظام العالمي الجديد، وحالة التفاعل الدولي في منطقة الشرق الأوسط بالغة الحيوية في المصالح الدولية، ولم تعط الدراسة أية نتائج يمكن الاشارة إليها.

2. الدراسات الأجنبية

- دراسة (Gordon,2006): **" Nato's Growing Role in the Greater Middle East توسيع دور حلف الناتو في الشرق الأوسط الكبير:** تناولت الدراسة عدد من المحاور التي تتعلق بحلف الناتو باعتباره أحد الأدوات المهمة التي يعتمدها الاتحاد الأوروبي في نشاطاته العسكرية والأمنية، فضلاً عما توفره عملياته في مناطق الأزمات الدولية مجالاً رحباً في علاقات الاتحاد الأوروبي في الجانب السياسي، وقد شملت الدراسة أفكاراً عدة، من أبرزها:

1. إن توسيع دور حلف الناتو في منطقة الشرق الأوسط الكبير لا يعني تحوله إلى تحالف أمني بالنسبة للشرق الأوسط كما هو بالنسبة إلى غرب أوروبا.
2. يرجع اهتمام حلف الناتو بالشرق الأوسط إلى أنها المنطقة التي تشهد اندلاع أزمات عديدة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

3. إن الاختلافات الاستراتيجية بين الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوروبية لا تمنع وجود إدراك بأهمية العمل معاً، لأن مصلحتهما تتطلب توافر هيكل قيادي موحد، وعقيدة عسكرية مشتركة.
4. إن التسليم بوجود توجهاً جديداً للناتو يشير إلى استعداد اعضاء الحلف لتخصيص الموارد الدفاعية اللازمة للاستمرار في توسيع عمليات الحلف ومهامه.
5. إن دور الناتو في أفغانستان يعد مثالاً جيداً في الشرق الأوسط الكبير، لكنه لا ينفي وجود مشاكل أمام مهمة الناتو داخل أفغانستان تجعل من السابق إعلان نجاحه هناك

- دراسة (Janning ,2014): **Russia, Europe and the New International Order روسيا وأوروبا، و النظام الدولي الجديد:** تطرقت هذه الدراسة إلى ظروف التفاعلات الدولية في هذه المرحلة الحساسة التي تشهد متغيرات دولية عديدة، برزت فيها قضية التدخلات الروسية في مقدرات الأوضاع في شبه جزيرة القرم، وفي جمهورية أوكرانيا، ومدى تأثير هذه القضايا في العلاقات الروسية الأوروبية في ظل النظام الدولي الجديد، حيث برزت روسيا كعامل انقسام مؤثر يقف في وجه التعاون الذي يشهده الاتحاد الأوروبي، خاصة في الدول التي تقع في أوروبا الشرقية، ومن بينها روسيا البيضاء وأوكرانيا، وقد جاءت هذه الظروف نتيجة تنامي دور بعض النخب السياسية القومية المتشددة في روسيا بقيادة الرئيس فلاديمير بوتين، إذ لم تبرز مثل هذه النخب منذ انهيار **الاتحاد** السوفييتي السابق، لكن الاجماع داخل روسيا سوف لن يسمح لمثل هذه النخب بالتأثير على الوضع الاقتصادي الروسي الذي سيتأثر كثيراً نتيجة هذه الازمات التي تدفع روسيا نحو الدخول في مشكلات عديدة مع أوروبا، خاصة أن روسيا تعارض توسيع حلف الناتو، وتحذر من توسع الاتحاد الأوروبي، وسبق لها أن عارضت

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

غزو العراق، وتنتقد الجهود الأمريكية في نشر الدرع المضاد للصواريخ الباليستية في دول حلف شمال الأطلسي.

ثالثا: ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة

ستحاول هذه الدراسة تجاوز بعض الأمور التي لم تراعَ في الدراسات السابقة، تلك التي كانت تتعلق بالآتي: –

1. اهتمت أغلب الدراسات السابقة بشكل كبير بالسرد التاريخي وتجاهلت عدد كبير من الظواهر السياسية التي مرت بها العالم خلال الفترة (1992 – 2014) وبعض الوقائع المهمة ذات الطبيعة السياسية، خاصة ما يتعلق بموقف الاتحاد الأوروبي من من الأمن الإقليمي في منطقة الخليج العربي، وتطورات أزمة البرنامج النووي الإيراني، والعلاقات العسكرية بين دول الاتحاد الأوروبي مع العراق.
2. لم يرد بأغلب الدراسات السابقة التطرق لدور حلف الناتو في صنع القرار السياسي داخل الاتحاد الأوروبي، مع الاعتبار إن أغلب دول هذا الاتحاد تنتمي لحلف الناتو.
3. غابت عمليات التحليل للتحولات السياسية التي مرت بها منطقة الشرق الأوسط البالغة الحيوية في سياسة الاتحاد الأوروبي خلال الفترة التي تغطيها الدراسة، مما جعل عدد من تلك الدراسات تصبح كقصة تاريخية تفتقد لتوضيح مفردات مهمة في علم السياسة. لذا تركز هذه الدراسة على الفرص التي يمكن للاتحاد الأوروبي من خلالها تحقيق إستراتيجيته في العالم وتحديداً منطقة الشرق الأوسط، مع ملاحظة القيود المعيقة لتنفيذ هذه الإستراتيجية، وذلك خلال العملية البحثية لفصول هذه الدراسة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

منهجية الدراسة (الطريقة والإجراءات)

منهجية الدراسة

1. **المنهج التاريخي:** يأتي استخدام هذا المنهج من أجل الوقوف على مجمل الاحداث التاريخية التي أسهمت في قيام النظام الدولي الجديد.
2. **المنهج التحليلي النظمي:** يقوم هذا المنهج على مجموعة منظمة من المكونات أو المنظومات الفرعية التي ترتبط ببعضها وفق خطة معينة لتحقيق هدف محدد، وكل منظومة تحتوي على مجموعة من الأسس، إذ لكل منظومة مدخلات ولها مخرجات وبها عمليات تحدد العلاقة بين المدخلات والمخرجات وأن المنظومة مصممة لتحقيق هدف أو مجموعة أهداف، وقد جرى استخدام هذا المنهج لأن النظام الدولي الجديد قد استفاد من عدد من المعطيات التي تمثل مدخلات النظام، من أجل الوصول إلى المخرجات التي يهدف من ورائها فرض هيمنته على العالم وتطبيق مبادئه وقيمه.
3. **منهج اتخاذ القرار** : يؤكد هذا المنهج على مداخل تنظيمية قد تشتمل على صيغ بيروقراطية أو عقلانية أو نفسية، أو عمليات تفاعل بين عناصر مختلفة لعملية صنع القرار، ولكل من هذه الصيغ والعناصر محاور خاصة للاهتمام والدراسة، وإن تتناول جميعها عملية صنع القرار في مجملها. ويأتي استخدام هذا المنهج كونه يسهل التعرف على آلية اتخاذ القرار في مؤسسات الاتحاد الأوروبي التي تتناولها هذه الدراسة.

مجتمع الدراسة

تركز الدراسة في تناولها للموضوع على الأطراف الدولية الآتية:

- الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، والنظام الدولي الجديد وتحديداً الدول المؤثرة كالولايات المتحدة الأمريكية وبعض الدول الأوروبية الكبرى.
- دول منطقة الشرق الأوسط التي تدخل كمتغيرات تابعة جراء عملية التفاعل الدولي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

عينة الدراسة

تشتمل عينة الدراسة على دول الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية ودول منطقة الشرق الأوسط، وذلك لكون مجتمع الدراسة لا احتمالي قصدي.

اجراءات الدراسة

تتحقق اجراءات الدراسة بالخطوات الآتية:

1. تحديد مجتمع الدراسة وهي الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية ودول منطقة الشرق الأوسط.
2. تحديد عينة الدراسة.
3. جمع المعلومات عن العينة.
4. تحليل المعلومات وتوثيقها.
5. التوصل إلى النتائج والتوصيات.
6. كتابة التقرير النهائي للدراسة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثاني

العوامل المؤثرة في السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي في ظل النظام الدولي الجديد

يقوم التقسيم المتعارف عليه في أدبيات السياسة الخارجية للعوامل المؤثرة في السياسة الخارجية، بتصنيفها إلى عوامل داخلية: وهي العوامل الناشئة من البيئة الداخلية للدولة (عوامل جغرافية وسياسية واقتصادية واجتماعية وأيديولوجية والتي قد تقود الدولة لاتخاذ قرار خارجي معين، وكذلك عوامل تتعلق بمستوى التحديث في الدولة وبخصائص وتصورات القائد السياسي صانع السياسة الخارجية)، وعوامل خارجية: وهي العوامل الناشئة من البيئة الخارجية للدولة (تتعلق في معظمها بطبيعة العلاقات الدولية، سواء على المستوى الإقليمي أو الدولي).

وبينت العديد من الدراسات المتعلقة بالسياسة الخارجية للدول أن محاولة فهم وشرح السياسة الخارجية للدول النامية عن طريق تحديد مجموعة العوامل الرئيسة المؤثرة فيها، يعد منهجًا تحليلياً ذا أفضلية، خصوصا أن المناهج الأخرى (صنع القرار والنسقي) يتركز تحليليها على مصطلحات (هياكل، مؤسسات، عمليات) يكون انطباقها أفضل في حالة دراسة السياسة الخارجية للدول المتقدمة.

يتناول الفصل الثاني العوامل المؤثرة في السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي في ظل النظام الدولي الجديد من خلال المبحثين الآتيين:

المبحث الأول: العوامل الداخلية المؤثرة في السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي.

المبحث الثاني: العوامل الخارجية المؤثرة في السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الأول

العوامل الداخلية المؤثرة في السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي

تتأثر السياسة الخارجية لأي فاعل دولي بمجموعة من العوامل الموضوعية، إذ إن السياسة الخارجية لا تتحدد ولا تتغير بفعل الصدفة أو طبقاً لأهواء القادة السياسيين، إنما استناداً إلى مجموعة من العوامل الموضوعية التي يمكن فهمها من خلال دراسة وتفسير السياسة الخارجية لذلك الفاعل الدولي.

لكن أثر هذه العوامل الموضوعية على السياسة الخارجية يتم عادة من خلال فهم الدوائر المسؤولة عن صناعة قرار السياسة الخارجية لها، إذ إن تجاهل هذه الدوائر لأحد العوامل يعني عدم تأثيرها في عملية صنع السياسة الخارجية، إنما تأثيرها يبقى في إمكانية نجاح أو فشل تلك السياسة، بيد أن القادة عموماً يسعون لفهم الواقع السياسي كما هو بغض النظر عن أهوائهم الذاتية، وذلك لأهمية نجاح سياستهم الخارجية ليس فقط لمستقبل دولهم بل ولبقائهم السياسي، ويعد التطابق أو التفاوت، بين العوامل الداخلية والخارجية، وبين تصور صانع السياسة الخارجية لها هو الذي يحدد فرص نجاح أو فشل السياسة الخارجية، فكلما زاد هذا التطابق، زادت فرص نجاح السياسة الخارجية، ويظل للخصائص الشخصية لصانع السياسة الخارجية وفهمه لماهية العوامل الموضوعية أهميتها في دراسة عملية صناعة السياسة الخارجية.

يتناول المبحث الأول العوامل الداخلية المؤثرة في السياسية الخارجية للاتحاد الأوروبي من خلال المطلبين الآتيين:

المطلب الأول: الخصائص القومية في دول الاتحاد الأوروبي.
المطلب الثاني: خصائص النظام السياسي للاتحاد الأوروبي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الأول

الخصائص القومية في دول الاتحاد الأوروبي

مرت عملية ارساء دعائم الاتحاد الأوروبي بمراحل عديدة، شهدت خلالها القارة الأوروبية إبرام عدد من المعاهدات التي كانت تصب في مسيرة البنية الاساسية للعمل المؤسسي الأوروبي، وكان لكل من هذه المعاهدات طبيعة خاصة بها، كونها كانت تتعلق بالجوانب القطاعية للعمل الاتحادي بين بعض دول القارة، وقد عدلت هذه المعاهدات الواحدة تلو الأخر من تلك البنية المؤسسية عبر إضافة مؤسسات جديدة أو دمج مؤسسات قائمة، مثلما عدلت من آليات صنع القرار فيها، من خلال تغيير أو إعادة تشكيل صلاحيات واختصاصات المؤسسات القديمة، لكن هذه المعاهدات الجديدة كانت تنطلق من حيث انتهت المعاهدات القديمة بالإضافة إليها أو الحذف منها دون أن تحاول إعادة صهر وتشكيل ما هو قائم فى بنية جديدة متناغمة ومتكاملة، وكان لتلك المعاهدات ملامح عدة، من أبرزها (نافعة، 2004 : 82):

أولا: تمثل معاهدة باريس المنشئة للجماعة الأوروبية للفحم والصلب المبرمة في (18 نيسان 1951)، والتي دخلت حيز التنفيذ في (24 تموز 1952) وحددت لها مدة خمسين عاماً، إذ ظلت سارية المفعول حتى (23 تموز 2002)، الحجر الأساس لجميع البنى الأوروبية التي تم إنشاؤها لاحقا، كما أنها شكلت العمود الفقري للبنية المؤسسية للجماعات الأوروبية ثم للاتحاد الأوروبي بعد ذلك.

ثانيا: بدء المجلس الأوروبي يعقد على مستوى رؤساء الدول والحكومات فى دورات منتظمة منذ عام (1974) لكنه لم يتحول إلى مؤسسة رسمية منصوص عليها فى الهيكل التنظيمي للجماعة الأوروبية إلا عام (1987)، بعد دخول القانون الموحد لعام (1986) حيز التنفيذ.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثالثا: قامت الدول الأوروبية الأعضاء في الجماعات الأوروبية الثلاثة: جماعة الفحم والصلب، والجماعة الاقتصادية الأوروبية، وجماعة الطاقة الذرية الأوروبية في شباط (1986) بالتوقيع على القانون الأوروبي الموحد؛ ثم دخل حيز التنفيذ في (1 تموز 1987)، إذ تم بموجبه تعديل معاهدات الجماعات الأوروبية الثلاثة حيث تم: إقرار التعاون الأوروبي على المستويات السياسية، والاعتراف بالمجلس الأوروبي كأحد منظمات الاتحاد الأوروبي، كما تم تغيير اسم الجمعية البرلمانية إلى البرلمان الأوروبي، وأصبحت له امكانية الاعتراض على قبول الأعضاء الجدد، كما تم إنشاء المحكمة الابتدائية لمساعدة محكمة العدل الأوروبية،

رابعا: باتت الجماعة الاقتصادية الأوروبية تعرف بموجب معاهدة ماستريخت لعام (1992) باسم الاتحاد الأوروبي، وبتأسيس هذا الاتحاد تطلب الأمر بدء مرحلة جديدة في عملية إنشاء وحدة أوثق من أي وقت مضى بين شعوب أوروبا، تُتخذ فيها القرارات على أقرب مستوى ممكن من المواطنين، وشكلت معاهدة ماستريخت نقطة تحول حقيقية في عملية التكامل الأوروبي، هذا لأنها لم تقتصر على ضم الاتحاد الأوروبي للجماعات التاريخية الثلاث: الجماعة الاقتصادية الأوروبية والجماعة الاقتصادية للفحم والصلب والجماعة الأوروبية للطاقة الذرية، بل تجاوزت هذا إلى إثراء الاختصاصات الواسعة بالفعل التي كانت لتلك الجماعات، وقد حدث هذا في القطاع الاقتصادي التقليدي، ولا سيما من خلال إنشاء الاتحاد الاقتصادي والنقدي الأوروبي، إضافة إلى قطاعات أخرى مثل المواطنة الأوروبية والثقافة والتعليم، كذلك فإن معاهدة ماستريخت قد أدخلت سياسات جديدة وأشكالاً جديدة من التعاون في ميدان السياسة الخارجية والأمنية والعدل والشؤون الداخلية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

خامسا: تضمنت معاهدة أمستردام الموقعة عام (1997)، والتي دخلت حيز التنفيذ اعتباراً من (1أيار 1999)، فقرة تشير إلى ضرورة أخذ كافة الآثار القانونية المترتبة على سريان مفعول اتفاقية الفحم والصلب فى الاعتبار فيما يتعلق بآليات العمل فى الاتحاد الأوروبي، وكذلك يلاحظ على صعيد آخر أن عملية التوسع الرأسى والأفقي التي لم تتوقف طوال المسيرة التكاملية الأوروبية كانت قد فرضت تعديلات مهمة على البنية التنظيمية والمؤسسية قبل أن تقنن فى مراحل تالية.

سادسا: حاولت معاهدة نيس الموقعة في (26 شباط 2001) والتي دخلت حيز التنفيذ فى (أول شباط 2003)، جمع فتات ما كانت المعاهدة السابقة قد تركته.

سابعا: بدا طبيعياً أن تنتاب الدول الأعضاء وحتى من قبل أن تدخل معاهدة نيس حيز التنفيذ بعض مشاعر القلق على مستقبل الاتحاد وتشعر بمدى الحاجة لصياغة دستور شامل يرسم بدقة شكل وطبيعة وحدود العلاقة بين مؤسساته بعضها بعضا من ناحية وبين مؤسساته والمؤسسات الوطنية المقابلة فى الدول الأعضاء من ناحية أخرى.

وبالنظر لكون معظم الوحدات الدولية (الدول والمنظمات الدولية والإقليمية) تقوم بوضع سياستها الخارجية تلبية لمتطلبات تحقيق المصلحة الوطنية بالتوازي مع عدم المساس بالقواعد العامة التي تحكم العلاقات الدولية، وتستمد هذه السياسة دورها في الغالب مما توفره البيئة الموضوعية الداخلية (السياسة الداخلية) من عوامل، بمعنى أنها تنشأ نتيجة للجـــدل الدائم والمستمر بين المصالـــح والأعراف الدولية، وبين البراغماتيـــة والمبدئيـــة، وبين الفكر والممارســـة (لوفابفر، 2006: 97).

وعموماً؛ فإن السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي قد تأثرت بعوامل البيئة الداخلية للاتحاد باعتباره وحدة دولية، وكان للخصائص القومية النابعة من داخل نطاق ممارسة الاتحاد لسلطته

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أثر واضح في تلك السياسة، ويمكن تعريف القومية بأنها " مجموعة من الناس، تعيش على بقعة جغرافية واحدة، لديها لغة وعادات وتقاليد وتاريخ مشترك "، ويضيف التعريف الماركسي إلى ذلك عبارة ولديهم أدوات إنتاج مشتركة، بينما يضيف التعريف الغربي عبارة وينتمون إلى عرق مشترك ولديهم قيم دينية وحضارية مشتركة، ومن خلال هذا التماسك الاجتماعي يشعر المواطنون بالانتماء إلى أمة واحدة يميزها عن باقي الأمم، وتتبع ديناميكية القومية من تظافر عوامل محركة وموجهـــة لشعور الانتمـــاء عند الفرد لجماعة معينة ومميزة، وهذا الشعور بالانتماء يمكن أن يتسع أو يضيق وفقاً لوضع الجماعة وحدود المجتمع الجغرافي والاجتماعي، فحدود المجتمع القومي أو الأمـــة هي الحدود السياسية المعترف بها دولياً والتي تأتي عادة نتيجة لتطـــور عوامل جغرافية وإنسانية عـــدة (أبو عامر، 2004: 54).

ويقصد بالخصائص القومية الأبعاد الكامنة في كيان الوحدة الدولية ذاتها كوحدة عليا، إذ تقوم هذه الوحدة بالتخطيط لسياستها الخارجية والذي يمكنها من توقع التطورات المستقبلية وتوفر الخطط والاستعدادات اللازمة للتعامل مع التطورات التي قد تظهر بصورة مفاجئة مما يقلل من حالة عدم اليقين التي تتسم بها السياسة الخارجية، وقد زاد الاهتمام بالتخطيط للسياسة الخارجية بعد الحرب العالمية الثانية نظراً لتطور العلاقات الدولية، وبروز ظاهرة الاعتماد المتبادل بين الدول في المجالات السياسية والاقتصادية، والتنسيق فيما بينها، وانتهاج سياسة مشتركة إزاء القضايا الدولية نظراً لاتساع رقعتها وتنوعها، وتزايـــد دور العامل الاقتصادي في العلاقات بين الـــدول على حساب العامل العسكري، وارتباط السياسة الدولية بسياساتها الداخلية إذ لا تنجح السياسة الخارجية إلا باعتمادها على تأييد واستجابة القوى السياسية الداخلية، بالاضافة الى وجود خيارات لديها ترى انها الأنسب في التعامل مع القضايا الخارجية (العمر، 2001: 127).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وظهرت بوادر تأثير الخصائص القومية في اتجاهات التوافق السياسي بين الأطراف المعنية في الاتحاد الأوروبي قبل قيامه بسنوات عديدة، فمنذ خمسينيات القرن العشرين، شهد التكامل الأوروبي تطورات جوهرية تبعاً لتلك الخصائص، بدأت في إنشاء اتحاد الصلب والفحم بين فرنسا وألمانيا، مروراً بالسوق الأوروبية المشتركة ثم الجماعة الأوروبية، وانتهاءً بالاتحاد الأوروبي بعد توقيع معاهدة: ماستريخت عام (1992)، وقد جذب هذا النموذج من التطور الأوروبي انتباه العالم بوصفه نموذجاً تكاملياً معقولاً وقابلاً للتطبيق فى المجالات الثقافية والسياسية وكذلك الاقتصادية، وحاولت كثير من دول العالم أن تضاهيه، مما أدى إلى نمو الشعور بين أوساط المفكرين والنخب السياسية بأن التمسك بالمبادئ القديمة الخاصة بالصراع المسلح والاتجاهات المشددة أصبح أمراً لا طائل من ورائه بل وغير عملي، وأصبح من الضروري البحث عن سبل ووسائل جديدة لحماية والتعبير عن المصالح القومية تجاه مختلف القضايا وقد شرعت بالفعل الكثير من الدوائر الأكاديمية ومعاهد الأبحاث فى رسم خطوط عريضة وخرائط جديدة للعالم بعد الانهيار الذى شهده العالم ثنائى القطبية عملت كل هذه العوامل على نشوء وتطور مفهوم المصالحة على المستوى العالمى وإلى انتشار الاعتقاد بأن هناك بعض المشكلات التي لا يمكن حلها من خلال مبدأ المكسب والخسارة وعن طريقة استراتيجية الخسارة التامة لأحد الأطراف، بل ظهر مبدأ جديد يعتمد على نظرية الكسب المتبادل، فإن تعنت المواقف في مثل هذا الوضع قد أصبح أمراً غير مجد بتاتاً إلى جانب كونه أمراً غير مرغوب فيه وذلك ما يفسر استعصاء حل بعض المشكلات الهامة إبان فترة الحرب الباردة قي عالم ثنائي القطبية وبداية انفراجها بالفعل بعد انهيار هذا النظام (جلال، 2001: 78).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وتنقسم الخصائص القومية إلى :

1. **القدرات القومية:** وتظهر في حجم إمكانيات الدولة ومستواها، من حيث القدرات الاقتصادية والعسكرية المتاحة، بما يشمل حجم تلك القدرات ومستوى تطورها التقني، ويترادف مفهوم القدرات القومية مع مفهوم الأمن القومي، إذ يلتقي المفهومان في تحديد قدرات الدولة ليس فقط بالقدرات المتعلقة بحماية الوطن من التهديدات التي تواجهه، وإنما يتصل كذلك بقدرات الدولة على حماية مواطنيها، وتحسين نوعية الحياة وجودتها ومستواها، وبذلك فإن القدرات مفهوم متكامل، ولكنه واضح ويتشكل من الأبعاد الآتيـــة (Al - Mashat: 1985) :

أ. مفهوم التوازن: وهو مسألة داخلية تتعلق بالإجماع القومي أو التوافق، والتعاون الإقليمي، ومؤدى ذلك قيام النظام السياسي على فكرة الدمج والاحتواء والتضمين وليس الاستبعاد أو الإقصاء .

ب. الرفاهية: وتعني قدرة الدولة ليس فقط على رفع مستوي المعيشة وزيادة جودة الحياة والحفاظ عليها، وإنما أيضاً القدرة التوزيعية للدولة، بما يحد من الحرمان الاقتصادي الذي يدفع إلي عدم الرضا والإحباط، ومن ثم اللجوء إلي العنف .

ج. القدرات العسكرية للدولة، والتي تنفذ السياسات الدفاعية .

وقد فصل برنامج الأمم المتحدة للتنمية البعدين الأول والثاني، وحولهما إلى سبعة أبعاد تتمثل في: الأمن الاقتصادي، والأمن البيئي، والأمن الغذائي، والأمن الشخصي، والأمن الصحي، وأمن الجماعة، وكذلك الأمن السياسي، وهي تدور في جوهرها حول حق الفرد في مواجهة دور الدولة، ثم تطور الأمر إلى الحديث عن الأمن الإنساني، أي التحول من الأمن

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المتعلق بالدولة والوطن إلي مفهوم ليس أشمل، ولكنه أعمق، أي أمن الإنسان) (Human Development Report,1994.

2. **المشكلات الاجتماعية:** ويقصد بها تلك الحوادث أو المشكلات اللصيقة بالثبات الاجتماعي والاقتصادي للدولة أو الفاعل الدولي، والتي تتسم بنوع من الديمومة خلال فترة زمنية طويلة، وعنذاك يطلق عليها تسمية الظواهر الاجتماعية والتي تقع من ضمنها الظاهرة السياسية، والظاهرة الاقتصادية، والظاهرة الثقافية.

والظاهرة الاجتماعية هي فعل اجتماعي يمارسه جموع من البشر، أو هم يتعرضون له أو يعانون منه أو من نتائجه ، وحينما تكون الظاهرة ذات بعد سلبي فهي مشكلة اجتماعيـــة social problem، أما عندما تكون الظاهرة الاجتماعية مشكلة، فالمصدر الحقيقي لها هو وجود خلل في كل أو بعض مجالات المجتمـــع أو بعض أجزائها، ولا بد من معرفة أن المشكلة الاجتماعيـــة لا يمكن تحديد المصادر المسؤولة عـــن تشكلها ما لم نكن على دراية تامة بموقعها من المجال الاجتماعـــي العام، كما لا بـــد من التوصل وبشكل دقيق لتداخلات الأفعال التي تشكل في مجملها حالة مثل حالـــة الأمية والفقـــر التي تنتشر في المجتمعات الفقيرة، وفي الغالب الفقر والأمية بصفتها حالة لا تدعى ظاهرة بقدر ما تسمى قضية اجتماعية Social issues، بينما الفعل السلبي المنتشر يسمى ظاهـــرة Social phenomena، ولا يوجد في المرجعية العلمية لعلم الاجتماع تحديد واضح أو تفريق بين السلوك أو القضية الاجتماعية كظواهر، وفي الغالب تسمى جميعها ظاهرة اجتماعية (منتدى الشامل الإلكتروني في 2/16/ 2010).

ويعد عالم الاجتماع الفرنسي " ايميل دوركايم " أكثر العلماء اهتماماً بدراسة الظاهرة الإجتماعية بناء على أسس منهجية محددة، وبرز هذا الاهتمام في مؤلفه الشهير " قواعد المنهج

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

في علم الاجتماع "، فعرف الظاهرة الإجتماعية بأنها " ضرب من السلوك و التفكير و الشعور الموجود خارج الفرد و ذلك بحكم ما زودت به من قوة و إلزام تفرض نفسها على الفرد (دوركايم، 2013 : 112).

وغالباً ما تكون الظاهرة السياسية معقّدة بمكوّناتها المتعدّدة والمتنوّعة، الأمر الذي يدفع الباحثين إلى الاستعانة بعلوم أخرى ومناهج غير المنهج الذي يعتمد عليه ضمن إطاره المعرفي الخاص لدراستها، فالظاهرة السياسية مجتمعية بطبعها إذ لا تصوّر لها خارج وجود مجتمع تنتظم حياته ضمن توافقات صريحة أو ضمنية، يقوم الأفراد، بأفعال يمكن وصفها بكونها سياسية، ولكن تلك الصفة تلحقها فقط من زاوية اندراجها ضمن السياق المجتمعي الذي توجد به وتفاعلها تأثّرا وتأثيرا مع ذلك السياق. لكن، يظلّ الفرق مع ذلك كامنا في أن الظواهر المجتمعية ليست جميعها بالضرورة سياسية. والظاهرة السياسية، من جانب آخر هي ظاهرة تاريخية، فالمستوى الذي يتعلّق به الفعل السياســـي، وهو تدبير الشأن العامّ للمجتمع في صيرورته الداخلية وعلاقاته الخارجية، له تأثير على المسار التاريخي للمجتمع، غير أنه لا يتبع ذلك أن تكون كل ظاهرة تاريخيـــة ظاهرة سياسية. وهناك تفاعلات مماثلة للظاهرة السياسية مع الظاهرة الاقتصادية، والظاهرة المجتمعيـــة، علماً بأنّ دراستها تتطلّب أحياناً أن يأخذ الباحث بعين الاعتبار جوانب نفسية ولغوية ورمزية (الوقيدي، 2010).

وبشكل عام؛ فإن الاتحاد الأوروبي يواجه عدد من المشكلات اجتماعية، والتي من أبرزها:

أ. تنامي كثير من المشكلات الاجتماعية التي تتعلق بالعزوف على الزواج لدى الشباب، وارتفاع نسبة الشيخوخة في معظم دول الاتحاد مما يضطرها إلى الاعتماد على العمالة الأجنبية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ب. ظهور أزمات حادة كالأزمات الاقتصادية التي تزيد من حدة البطالة، وازدياد الآفات الاجتماعية المتعلقة بالفساد والجريمة المنظمة وانتشار المخدرات، وبروز الفوارق الاقتصادية بين كثير من دول الاتحاد الأوروبي.

ج. انعدام الانسجام الاجتماعي والسياسي بين دول أوروبا الغربية ودول أوروبا الشرقية.

3. **مستوى التطور القومي:** ينصرف هذا المستوى إلى درجة تبلور الخصائص المشتركة بين الأفراد والمجتمع ووعي الأفراد بتلك الخصائص ودرجة تبلور حركتهم نحو تكوين الخصوصية والاستقلال في اتخاذ القرارات، ومرت دول الاتحاد الأوروبي في مراحل عدة من أجل الوصول إلى هذا التطور القومي الذي انعكس على الجانبين العمراني والمعرفي، فالقارة الأوروبية استطاعت اجتياز كثير من العقبات في القرن السابع عشر وشهدت طفرة نوعية في تقدمها الاجتماعي على مستوى سيطرة الدولة على علاقات السوق الداخلية، كذلك اسهم التوسع الجغرافي الاستعماري في رفد الدولة بالثروات، الأمر الذي منحها القدرة على تطوير ادواتها الإنتاجية والعسكرية وتوفير الرفاهية لسكانها، ورغم أن دول القارة الأوروبية دفعت ثمن تطورها في ما برز من حالة تفاقم النزاعات السياسية الناتجة عن التنافس في نهب المواد الخام وثروات الشعوب في دول العالم الثالث، وبسبب ذاك التنافس اندلعت في القارة كثير من الحروب الأهلية والقومية والسياسية في سباق محموم لأخذ زمام المبادرة والقيادة، وتحت غطاء الصراع الأوروبي – الأوروبي الذي اتخذ سلسلة ألوان دينية وقومية وسياسية اشتد التنافس على المستعمرات وكذلك ارتفعت حمى الاختراعات لتلبية حاجات الدولة ونمو متطلباتها على مختلف الأصعدة العلمية والتنظيمية والإنتاجية والعسكرية، فالحروب سارت جنباً إلى جنب مع النمو الاقتصادي والتطور الاجتماعي – الثقافي، والدولة التي بدأت توسع مجالها الجغرافي/ القومي داخل السوق المحلية أخذت

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تستكمل توسعها الخارجي من خلال تنويع مهمات تلك الشركات العاملة في اسواق افريقيا وآسيا وأميركا، وشكل هذا الحلف القومي / القاري ثنائية تاريخية أنتجت سلسلـــة مفاهيم قومية وقارية وأيضاً عالمية تتحدث عن الإنسان والحرية والمساواة بين البشر، وصولاً إلى الاتحاد الأوروبي (نويهض، صحيفة الوسط البحرينية العدد: 1253 في 10 شباط 2006)

4. **التكوين الاجتماعي:** ويقصد به آثار النخبة السياسية والطبقات الاجتماعية وجماعات المصالح السياسية، ويعود التكوين الاجتماعي في دول القارة الأوروبية الجديد إلى الثورة الفرنسية التي اندلعت عام (1789)، والتي راحت تقيم مجتمعاتها على نحو مغاير عن السابق، إذ بدأ المشروع الثقافي لأفكار الحداثة وعصر التنوير، يتقدم باطراد في النسيج الاجتماعي السياسي، وقد عزّز هذه النقلة النوعية حسم النزاع بين الدولة والكنيسة لمصلحة الدولة، وحينها برز دور الطبقة البورجوازية الصاعدة وسط معادلة اجتماعية معقدة، فأخذت هذه الطبقة تقود هذا التحول النوعي منذ نهايات القرن الثامن عشر، فـــي تلك الأثنـــاء، شكّل هذا التوجه الطريق الموضوعية الأقصـــر الى بناء دولة القانـــون والمؤسسات والحرية الفردية، والأرجح أن صيغة اجتماعية سياسية كهذه بدت للأوروبيين، في أكثريتهم الساحقة، تنازلاً لا بد منه من أجـــل الإفادة القصوى من مشروع الحداثـــة، وفـــي الوقت عينـــه، بدا مشروع الحداثة ينطوي على الهوية السياسية الاجتماعية التي بمقدورها أن تحفظ أوروبا من التشرذم المذهبي وعودة الصراعات الدينية الى واجهـــة الحدث من جديد (الترك، صحيفة المستقبل اللبنانية العدد 3750 في 24 آب 2010 : 18).

5. **التوجهات المجتمعية:** وهي مجموعة الأفكار الأساسية التي يعتنقها معظم أفراد المجتمع، والتي تحدد رؤيتهم للعالم السياسي وتشمل تلك التوجهات الثقافية والسياسية والأيديولوجية،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

لذلك تعد عملية الانتخابات البرلمانية للاتحاد الأوروبي أحد أهم مقاييس التوجهات المجتمعية الأوروبية، فهي غالباً ما تظهر حالة اللامبالاة الشعبية تجاه تلك الانتخابات، ولذلك مدلاولات مهمة، فهذه الانتخابات تفرز نتائج غير مرضية لدعاة الاتحاد من الأوروبيين، إذ أن مقاطعة الانتخابات تصب دائماً في مصلحة الأحزاب والقوى الرافضة لمشروع الاتحاد، ورغم الأهمية المتنامية للبرلمان الأوروبي فإن ضعف الحماس الشعبي له يعود لكون قراراته ضعيفة التأثير على حياتهم اليومية، كما أن الحكومات المختلفة لا توليه الاعتبار المطلوب الذي يستحقه، إذ لا تتردد في إرسال سياسيين غير مرغوب فيهم محلياً إليه ولا تجتهد في إرسال شخصيات سياسية بارزة إليه.

ترى الدراسة ؛ إن السياسة الخارجية الأوروبية التي بدأت بمعاهدة ماستريخت لعام (1992)، كانت نتاج الخصائص القومية التي يتميز بها الأوروبيين والتي توجت التعاون السياسي بين دول الاتحاد الأوروبي على مدى العشرين عاماً السابقة لتلك المعاهدة، حتى انتجت هذا النموذج من التطور الأوروبي الذي جذب انتباه العالم بوصفه نموذجاً تكاملياً معقولاً وقابلاً للتطبيق فى المجالات الثقافية والسياسية وكذلك الاقتصادية، ومن ثم حاولت كثير من دول العالم أن تضاهيه، في بلورة أيديولوجية موحدة ومصالح عامة مشتركة لتحقيق المزيد من التكامل وفق ما تحمله خصائص النظام السياسي السائد في دول الاتحاد الأوروبي.

المطلب الثاني

خصائص النظام السياسي للاتحاد الأوروبي

يقصد بمصطلح النظام السياسي واقع العملية السياسية بالوحدات الدولية (الدول والمنظمات)، أي وظائف الوحدة ومؤسساتها العاملة ضمن إطار دستور مقر، وتفاعل السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية مع بعضها منفصلة أو متصلة أو متعاونـــة، وعلاقتها المتصلـــة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بالمنظمات السياسية في المجتمـــع كالأحزاب وجماعات المصالح والضغط، والرأي العام (غانم، 1993)، والبيئة الخارجية، مما يؤدي إلى تحقيق التكيف والتوازن بين عناصر النظام المختلفة وإلى تحقيق بقاء النظام واستمراره (عبد البديع، 1977)، أي لا ينصرف معنى النظام السياسي في هذا المجال إلى المفهوم العام للنظام السياسي وإنما إلى طبيعة تكوين السلطة التنفيذية والموارد المتاحة لها والضوابط السياسية الواقعة عليها.

ويرى ماكس فيبر (Maximilian Carl Emil Weber) أن النظام السياسي هو ذاك النظام الذي يضمن تنفيذ الأوامـــر في منطقـــة معينة الحدود وبصورة مستمـــرة بواسطة السلطة الفعلية عن طريق هيئـــة إدارية دائمـــة (العاني، 1980: 13)، وينظر هارولد لاسويل (Harold Dwight Lasswell) إلى النظام السياسي بأنه النفوذ وأصحاب النفوذ مؤسس على مفهوم القوة (درويش، 1969: 13).

ثم جرى تقديم تعريفات حديثة للنظام يمكن الوقوف عند ما جاء به عدد من الفلاسفة والمهتمين بالعلوم السياسية ومنهم:

1. **(كولمن)** يعرف النظام السياسي بأنه ذلك النظام الذي يتضمن التداخلات والتفاعلات المتواجدة في كافة المجتمعات المستقلة التي يقدم المجتمع من خلالها الوظائف المتعلقة بالتكامل، والتكيف داخلها وخارجها بواسطة استخدام القوة الشرعية أو التهديد باستخدامها.
2. **(روبرت داهل)** يعرف النظام السياسي بأنه نموذج مستمر للروابـــــط الإنسانية التي تضم إلى حد كبير عناصر القوة والحكم والسلطة (DAHL,1965 :7). ويرى بأنه يتجسد من مجموع العلاقات التي تتناول الحكم والسلطة والقوة، حيث تتلاقى وتختلف فيما بينها في نقاط معينة توضح أماكن الاختلاف والاتفاق فيها (درويش،1969: 12).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

3. **(د. روستو)** "Dwort Rustow " يرى بأن النظام السياسي هو آلية "ميكانيزم" لترتيب ودمج القضايا العامة المختلفة واتخاذ وتطبيق القدرات المتعلقة بتلك القضايا.

وبهذا فإن النظام السياسي هو جزء من النظام الاجتماعي، الحائز على جوانب القوة والسلطة في النظام وهو ما يميز النظام السياسي عن غيره من النظم (صالح، 1988 : 66).

ويكاد يكون النظام السياسي في أغلب الوحدات الدولية يحمل الخصائص الاتية (الشكراوي، 2014) :

أولا: امتلاك النظام السياسي سلطة عليا في المجتمع، وله قوانين وانظمة وتصدر عنه قرارات ملزمة واقعياً لكافة المؤسسات التابعة لذلك النظام السياسي.

ثانيا: توجد قواعد قانونية وسياسية ومجتمعية تحكم علاقات عناصر النظام السياسي، كونه يتمتع باستقلال ذاتي نسبي أكثر من اي نظام فرعي آخر من أنظمة المجتمع.

ثالثا: يكون تأثير النظام السياسي في المجتمع، اكثر من اي نظام فرعي آخر.

رابعا: يتفاعل النظام السياسي مع البيئة المحيطة به التي تتكون من النظم الفرعية الاخرى الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وهي البيئة التي يتحرك على أساسها المجتمع في الوحدة الدولية.

وعليه؛ فإن الخلاف حول دور المنظمات الدولية ومكانتها أدى إلى عدم القبول بالتعريف الواضح والدقيق الذي تم إدراجه في اتفاقية فيينا لقانون المعاهدات لسنة (1969)، ولم يدون إلا ما مفاده أن المنظمات الدولية هي المنظمات الدولية الحكومية والتي تحوي عناصر أساسية، هي (أبو عامر، 2004: 34) :

(1) اتفاق جماعي بين الدول يعبر عن إرادة سياسية في التعاون.

(2) إنشاء الهيئات الضرورية التي تضمن الاستمرارية.

(3) تحديد المهام والصلاحيات.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويمكن القول أن الاتحاد الأوروبي يشكل بوضعه الراهن نظاماً فريداً لا يشبه أي من النظم السياسية للفاعلين الدوليين التقليديين، فلا هو بدولة على الرغم من أنه ينطوى على بعض السمات التى لا توجد إلا في النظم السياسية الخاصة بالدول، ولا هو بمنظمة دولية حكومية تقليدية على الرغم من أنه ينطوي على بعض السمات التى لا توجد إلا فى النظم السياسية للمنظمات الدولية الحكومية، ومع ذلك فهو يبدو فى صورته الراهنة على الأقل أقرب ما يكون إلى شكل المنظمة الدولية أو الإقليمية منه إلى شكل الدولة الفيدرالية أو الكونفدرالية ومن الطبيعي أن تنعكس هذه السمات الفريدة للنظام السياسي للاتحاد الأوروبي على هيكله التنظيمي وعلى إطاره المؤسسي العام وآليات صنع القرار فيه، وتتسم البنية التنظيمية والمؤسسية للاتحاد الأوروبي وكذا آليات وعمليات صنع القرار فيه فى صورتهما الحالية بقدر هائل من التعقيد يجعل من المتعذر حتى بالنسبة للخبراء والمتخصصين الإحاطة بكل دقائقهما وتفاصيلهما ويعود السبب فى هذا التعقيد جزئياً على الأقل إلى الطريقة التى نشأت وتطورت من خلالها تلك المؤسسات والآليات (نافعة، 2004 : 86).

ولغرض الإحاطة بخصائص النظام السياسي للاتحاد الاوروبي في ظل النظام الدولي الجديد لا بد من التفريق بين النظام الدولي الجديد والنظام العالمي الجديد، إذ تختلف العلاقات الدولية في النظام الدولي عنها في النظام العالمي الجديد، ففي الأول يتم منح الأولولية إلى الأدوات الدبلوماسية في تحديد أبعاد هذه العلاقات وطبيعتها وتطورها، في حين أنه في النظام العالمي الجديد يبرز دور العلاقات غير الرسمية والإعلام ووسائل التواصل الاجتماعي والمنظمات غير الحكومية، ومؤسسات المجتمع المدني والشركات العابرة للقارات في صياغة وضع الدولة داخل المنظومة العالمية، إذ يكون لمصالح القوى العظمى المهيمنة على النظام العالمي الجديد حضور مباشر أو غير مباشر في التفاعلات الدولية كافة (غسان، 2013 : 9–10).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

لذلك تبرز للنظام السياسي للاتحاد الأوروبي في ظل النظام الدولـــي الجديـــد الخصائص الآتية:

أ. **التعاون الاختياري:** يبدو النظام السياسي للاتحاد الأوروبي أقرب إلى شكل المنظمة الإقليمية الحكومية التي تقوم على التعاون الاختياري الحر بين الدول الأعضاء، وهو ما ينطبق على الاتحاد الأوروبي كون وجوده واستمراره وتطوره كان رهناً بالقدر المتاح من الإرادة المشتركة للدول الأعضاء للوصول إلى درجة من التكامل والاندماج تؤدي في النهاية إلى تحقيق الوحدة السياسية المنشودة، وهذا ما تعكسه البنية المؤسساتية وآليات صنع القرار في الاتحاد الأوروبي (نافعة، 2004 : 82).

ب. **القدرة على اتخاذ القرار** : عرف قادة الاتحاد الاوروبي في فرنسا والمانيا وانكلترا أن مصير أوروبا وبناء المستقبل الاوروبي هو رهن بالقدرة على اتخاذ القرار المناسب وتنفيذه في الوقت المناسب، وكان تجاوز الازمة الاقتصادية اليونانية هو بمثابة تأكيد على القدرة الاوروبية الكامنة للتعامل مع الازمات. ولكن بالمقدار ذاته عرف قادة الاتحاد الاوروبي خطورة بناء القدرات المحلية على القواعد الوطنية والقومية على حساب متطلبات بناء وحدة القارة الاوروبية مما سيؤدي الى تآكل الاتحاد الاوروبي من الداخل. كمثل ما تعرضت له امبراطورية الاتحاد السوفياتي عندما تمزقت وانهارت بتأثير عوامل عديدة كان اولها تنامي قوة العوامل الوطنية والقومية في جمهوريات الاتحاد السوفياتي. بتأثير عوامل واخطاء وانحرافات تركت رواسبها العميقة في الدول التي ضمها الاتحاد. واذا كان باستطاعة قادة الاتحاد الاوروبي بذل جهود كثيفة ومركزة لمراعاة المؤثرات التاريخية والجغرافية في البناء الاوروبي (العسلي، مجلة الدفاع العربي، نيسان 2014).

ج. **نظام التصويت في الاتحاد الأوروبي:** يعد المواطن العنصر الأساسي في النظام السياسي للاتحاد الأوروبي عنصراً أساسياً ومهما، إذ يلعب دوراً حيوياً في خلق المطالب

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والمعطيات في النظام السياسي عبر قنوات عديدة منها الانتخابات المحلية التي يقوم المواطن فيها باختيار الحكومات التي تمثله في مجلس الاتحاد، أما انتخابات البرلمان الأوروبي فالمواطنون يختارون الأحزاب السياسية التي يشارك اعضاؤها في البرلمان الأوروبي (العمراني، 2011 : 50).

د. **عدم وجود سياسة خارجية موحدة:** لم يتبع الاتحاد الأوروبي سياسة خارجية موحدة تجاه القضايا الدولية، وعلى سبيل المثال فإن سياسات دول الاتحاد الأوروبي تتفاوت في مواقها تجاه الصراع العربي الإسرائيلي، والعملية السلمية فى الشرق الأوسط، إلا أنها تبقى أكثر اعتدالاً وتفهما من غيرها وينتمي هذا التيار الأوروبي ضمن أحد اتجاهات السياسة الدولية الجديدة، الذى يدور حول الدعوة إلى القيام بدور أوروبي قوي فى إعادة تنظيم العلاقات مع دول البحر الأبيض المتوسط وعلى رأس هذا التيار كل من فرنسا وإيطاليا وإسبانيا واليونان وإلى حد ما ألمانيا، والاتجاه الثاني هو الاتجاه الأنجلو ساكسوني الذى تتزعمه بريطانيا ويدعو إلى إعطاء الأولوية إلى توثيق العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية ودول شمال الأطلسي، والاتجاه الثالث يضم ألمانيا وبعض الدول الأخرى، مثل هولندا وبلجيكا ولكسمبورج، وتطالب هذه الدول بتعزيز أواصر الوحدة الأوروبية أولا (إسماعيل، 2005 : 78).

هـ. **التوسع والتمدد داخل وخارج القارة الأوروبية:** يحظى هاجس التوسع والتمدد داخل القارة الأوروبية وخارجها بأهمية كبرى لدى الاتحاد الأوروبي، فقد تمدد الاتحاد خلال عدة مراحل ومنذ انشائه حتى وصل عدد دول الاتحاد إلى (28) دولة، كما أدرك الاتحاد أهمية تعميق الروابط مع الدول والتكتلات الاقتصادية الإقليمية خارج حدود القارة لتوسيع حدود السوق المستهدفة، وفتح آفاق أكبر للاقتصاد الأوروبي، وفي هذا الإطار فقد ارتبط

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الاتحاد الأوروبي بشبكة من اتفاقيات المشاركة والتجارة الحرة واتفاقيات تجارة وتعاون اقتصادية مع عدد من الدول والتكتلات، مثل: اتفاقية المشاركة مع معظم دول الشرق الأوسط العربية، وكذلك مع الدول المستقلة في آسيا الوسطى، ومع دول أخرى في آسيا وأمريكا اللاتينية (العمراني، 2011 : 54).

و. **تمتع الاتحاد الأوروبي بصلاحيات واسعة:** يمارس الاتحاد الأوروبي اختصاصاته بالاشتراك وبالتعاون مع الدول الأعضاء وتتمتع مؤسسات الاتحاد الأوروبي بصلاحيات واسعة فى بعض هذه الأنشطة، مثل: السياسات المتعلقة بالمواصلات والهجرة وقوانين اللجوء، أما فى بعضها الآخر كالسياسة الخارجية والأمن المشترك فلا تزال الدول تتمسك باختصاصاتها الأصيلة فيها، ومع ذلك تشير دلائل كثيرة إلى توافر إرادة سياسية واضحة وتصميم حقيقي على بذل الجهود اللازمة لإخضاع هذين المجالين، أى السياسة الخارجية والأمن تدريجياً وبشكل منظم ومدروس لآليات تشبه تلك المستخدمة فى اتخاذ القرارات المتعلقة بأنشطة الجماعات الأوروبية (نافعة، 2004 : 84).

ز. **تبني مكونات مؤسسات الاتحاد الأوروبي للمذاهب والإيديولوجيات في اتخاذ القرارات الخارجية:** تؤثر الإيديولوجية بعمق في مواقف السياسة الخارجية، ويعبر هولستي عن ذلك بتبنيه الآتي (HOLSTI ,1998: 93):

أولا: تساعد الإيديولوجية في بلورة الإطار الفكري أو العقلي الذي يرى من خلاله واضعو السياسات الواقع الخارجي الذي يتعاملون معه بأسلوب الاستجابة للقرار.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثانيا: تضع الإيديولوجية متخذ القرار في حالة تصور للمستقبل كما أنها تعين له ما يجب أن تكون عليه أهدافه البعيدة المدى والروسائل المحققة لتلك الأهداف، دبلوماسية أو دعائية أو اقتصادية أو عسكرية.

ثالثا: تساعد الإيديولوجية على المفاضلة بين الخيارات العديدة التي تطرحها ظروف الموقف الخارجي.

رابعا: توفر الإيديولوجية مجموعة من المعايير الأدبية والأخلاقية التي يستند إليها في تقييم الاتجاهات والتصرفات.

لكن وجود هذه الخصائص في النظام السياسي الأوروبي، لا يعني بالضرورة عدم وجود تحديات سياسية وأمنية ترافق عمل الاتحاد الأوروبي، إذ ظهرت تلك التحديات واضحة في طبيعة النظام السياسي منذ انشائه، والتي من أبرزها:

(1) شحة الموارد الطبيعية الأمر الذي يجعل دول الاتحاد الأوروبي تعتمد بشكل رئيسي على الخارج في مجالي الطاقة والموارد الأولية.

(2) غياب التنسيق بين مواقف دول الاتحاد الأوروبي اتجاه القضايا الدولية.

(3) عدم احترام مبدأ الأفضلية بين دول الاتحاد الأوروبي في التعاملات الدولية.

(4) تنامي حالة المنافسة الخارجية لدول الاتحاد الأوروبي خاصة مع الولايات المتحدة الأمريكية واليابان.

(5) سيطرة الدول الأكثر تصنيعاً وهي ألمانيا وبريطانيا وفرنسا وأيطاليا على بقية دول الاتحاد الاخرى.

(6) عدم استقلالية السياسة الخارجية بالنسبة للاتحاد الأوروبي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وتأسيساً على ما سبق ؛ ورغم تعهد الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي بمنح المؤسسات الاتحادية خاصة المفوضية الأوروبية والبرلمان الأوروبي ومحكمة العدل الأوروبية سلطات وصلاحيات واسعة تضفي عليها سمات تفوق الحالة القومية في مجالات السياسة النقدية والمنافسة والتجارة الخارجية باعتبارها المجالات الأساسية التى يتمتع فيها الاتحاد الأوروبي باختصاصات أصيلة، أما في مجالي السياسة الخارجية والأمن المشترك فلا تزال الدول تتذرع بتأثير العوامل الداخلية على هذين المجالين، الأمر الذي يدفعها للتمسك باختصاصاتها الأصيلة فيها، ومع ذلك تشير دلائل كثيرة إلى توافر إرادة سياسية واضحة وتصميم حقيقي على بذل الجهود اللازمة لإخضاع هذين المجالين، أى السياسة الخارجية والأمن تدريجياً وبشكل منظم ومدروس لآليات تشبه تلك المستخدمة فى اتخاذ القرارات المتعلقة بأنشطة الجماعات الأوروبية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثاني

العوامل الخارجية المؤثرة في السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي

تتعدد مضامين مفهوم السياسة الخارجية من خلال تعدد منظومة المبادىء والأهداف التي تحددها الدول لنفسها، والتي تسعى فيها إلى ضبط علاقاتها مع الفاعلين الدوليين الآخرين بما يتماشى مع تنمية مصالحها، وتشتمل تلك المضامين على مجموعة الخطط والإستراتيجيات التي تدير بها الدول علاقاتها الخارجية بموجب المحددات البيئية الدولية المتغيرة، بما ينتج عن مواقف تعبر عن توجهات الدول ودرجة انخراطها في الشؤون الدولية لغرض تحقيق مقاصدها في حدود أفضل إدارة متصورة للمخاطر والفرص المتاحة، والتي يتم التعبير عنها بالقرارات الناتجة عن خبرة متراكمة في الاستجابة للمتغيرات الدولية وذلك لحماية المصلحة القومية.

وبهذا فإن البيئة الدولية المحيطة بالاتحاد الأوروبي قد تدخلت في رسم طبيعة السياسة الخارجية للاتحاد وشكلها، وبذات الوقت جعلتها تتأثر بمجموعة من العوامل الخارجية، هذه العوامل التي جاءت من خارج نطاق ممارسة الاتحاد الأوروبي لسلطاتها، أو أنها قد نشأت نتيجة التفاعل مع الوحدات الدولية الأخرى.

ويتناول المبحث الثاني العوامل الخارجية المؤثرة في السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي من خلال المطلبين الآتيين:

المطلب الأول: العوامل المتعلقة بالنسق الدولي.
المطلب الثاني: العوامل المتعلقة بالتفاعلات الدولية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الأول
العوامل المتعلقة بالنسق الدولي

يشير مفهوم النسق الدولي إلى مجموعة من الوحدات السياسية (دول منفردة أو مجموعة دول) متدرجة القوة فهي قوى قطبية، أو قوى كبرى أو قوى صغرى، خلال حقبة زمنية معينة تتفاعل فيما بينها من خلال الفعل ورد الفعل على نحو يؤدي إلي حالة من الاتزان الدولي، أي توازن القوى أو ميزان القوة، وتوازن القوى هو اصطلاح يشير إلى كيفية تعامل الدول مع مشكلة الأمن الدولي عن طريق تغيير أنماط تحالفاتها، وهو نتيجة طبيعية لنظام دولي يتسم بوجود عدة دول مستقلة ذات سيادة ويكون لكل منها حرية الدخول في تحالفات من أجل تعظيم أمنها القومي (أبو عامود، 2007 : 9).

ويمثل النسق الدولي حالة اتزان دولي آلية تلقائية، وهناك ثلاث صور للنسق الدولي عرفها التاريخ الحديث، هي: النسق الدولي متعدد الأقطاب الذي ساد خلال الفترة منذ معاهدة وستفاليا (1648) إلى نهاية الحرب العالمية الثانية (1945)، والنسق الدولي ثنائي القطبية الذي عرفته العلاقات الدولية للفترة (1945 – 1991)، والنسق الدولي أحادي القطب الذي جاء بعد انتهاء الحرب الباردة عام (1991)، وهو يعرف كذلك بالنظام العالمي الجديد (وهبان، 2014).

وينطوي النسق الدولي على أربعة عناصر رئيسة يكمن في رصدها فهم واقع السياسة الخارجية للاتحاد الاوروبي في ظل نظام النظام العالمي الجديد، وهذه العناصر هي:

1. **الوحدات الدولية:** ويقصد بها الفاعلين الذين يقومون بأدوار معينة داخل النسق، ويكون هؤلاء الفاعلين في حالة تفاعل تظهر خلاله أنساق فرعية متفاعلة فيما بينها ومع النسق الكلي، وقد بدأ النسق الدولي يشهد ظهور وحدات جديدة فاعلة في النسق الدولي لا تتخذ شكل الدول، كالمنظمات الدولية والإقليمية، وحركات التحرر الوطني، والشركات الدولية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وغيرها من الوحدات التي أخذت تؤثر في النسق الدولي بعد نهاية الحرب العالمية الأولى، تزامن مع ذلك ظهور دول جديدة غير الأوروبية كاليابان، والولايات المتحدة الأمريكية، ثم مجموعة الدول الأفريقية والآسيوية بعـــد الحرب العالمية الأولى (سليم،2004 :13).

ويعد الاتحاد الأوروبي أحد الوحدات الدولية في النسق الدولي، إذ أصبحت له أهمية كبيرة في واقع العلاقات الدولية بعد انتهاء الحرب الباردة، ويتكون الاتحاد الأوروبي من (28) وحدة –دولة– عضو وقد انظمت عشرة دول دفعة واحدة فـــي عام (2004)، وفـــي عـــام (2007) انظمتا للاتحاد كل من رومانيا وبلغاريا، فيما كانت كرواتيا هي أخر دولة تنضم للاتحاد وذلك في (1 تموز 2013)، وقد تأسس الاتحاد الأوروبي بموجب معاهدة ماستريخت الموقعة عليها عام (1992) التي حددت على حق كل دولة أوروبية في التقدم بطلب لعضوية الاتحـــاد الأوروبي، وهذا يعني عدم تحديد شروطاً أو معايير موضوعيـــة يتعين توفرها في الدول الراغبـــة للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي باستثناء شرط احترام القيم الأوروبية، مما يجعله نظام سياسي مفتوح لكافة الوحدات الدولية في القارة الأوروبية، وإن حدود هذه القارة هي حدود الاتحاد، بل أن البعض ذهب إلى أبعد من ذلك من خلال التأكيد على الهوية الدينية للاتحاد عندما اعتبروه نادي مسيحـــي، وبهذا فإن سعي تركيا المتواصل للانضمام للاتحاد الأوروبـــي منذ عدة عقود قد لاقى اعتراضاً كبيراً بالنظر إلى هويتها المتميـــزة عن أوروبا (العمراني، 2011 : 28).

ورغم إن الإتحاد الأوروبي لم يضع أية شروط إضافية لانضمام الدول المرشحة للعضوية ما عدا الشروط العامة التي تم تبنيها في الاتفاقيات المؤسسة للإتحاد، لكن الفرق الشاسع في المستوى الاقتصادي والسياسي بين دول وسط وشرق أوروبا ودول الإتحاد دفع مجلس الاتحاد

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الأوروبي في عام (1993) ليضع ما يعرف شروط كوبنهاجن التي تضمنت الشروط الآتية (الموقع الإلكتروني لبعثة الاتحاد الأوروبي في الأردن).

http://ar.wikipedia.org/w/index.php?title=%D8%B4%D8%B1%D9%88%D8%B7_%D9%83%D9%88%D8%A8%D9%86_%D9%87%D8%A7%D8%BA%D9%86&action=edit:&redlink=1

أولا: شروط سياسية : تفرض على الدولة المترشحة للعضوية أن تتمتع بمؤسسات مستقلة تضمن الديمقراطية وعلى دولة القانون وأن تحترم حقوق الإنسان وحقوق الاقليات.

ثانيا: شروط اقتصادية : يلزم وجود نظام اقتصادي فعال في الدولة المترشحة للعضوية يعتمد على اقتصاد السوق وقادر على التعامل مع المنافسة الموجودة ضمن الإتحاد.

ثالثا: شروط تشريعية : تقوم الدولة المترشحة للعضوية بتعديل تشريعاتها وقوانينها بما يتناسب مع التشريعات والقوانين الأوروبية التي تم وضعها وتبنيها منذ تأسيس الإتحاد.

2. **بنيان النسق الدولي:** وهو مفهوم تنظيمي ينصرف إلى ترتيب وحدات النسق الدولي في علاقات بعضها البعض (Waltz,1979:88).

ويتحدد البنيان الدولي على أساس كيفية توزيع المقدرات بين الوحدات الدولية، وعلى درجة الترابط بين تلك الوحدات، ويقصد بالمقدرات نمط توزيع الموارد الاقتصادية ونمط توزيع الاتجاهات والقيم السياسية بين مختلف وحدات النسق الدولي، وذلك لأن نمط توزيع الموارد الاقتصادية يحدد قدرة الوحدة الدولية على التصرف إزاء الوحدات الأخرى، وعلى تنفيذ أهداف سياستها الخارجية، ومن ثم يحدد ترتيباً معيناً للوحدات داخل النسق الدولي إزاء بعضها البعض، كما يتأثر هذا الترتيب بنمط توزيع الاتجاهات والقيم السياسية بين تلك الوحدات، لأن هذا النمط يحدد طبيعة التحالفات والائتلافات الممكنة والقائمة في النسق الدولي (سليم، 2004 : 14).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويختلف البنيان المؤسسي للنسق الدولي في الاتحاد الأوروبي عن باقي المنظمات الدولية والإقليميـــة، فهو فريداً في طبيعته ومختلفاً عن تلك المنظمات، إذ تتخلى الدول الأعضاء عن مقياس السيادة للمؤسسات المستقلة التي تمثل المصالح المشتركـــة عند عقد المعاهدات، فالقرارات الصادرة عن المجلس الوزاري للاتحـــاد تتخذ بأغلبية بسيطة وفق مبدأ المساواة السياديـــة أي على أساس أن لكل دولة صوتاً واحداً، فيمـــا تتطلب القرارات أغلبية خاصة موصوفـــة، تحسب وفق نظام التصويت الترجيحي، وتختلف فيه أوزان الدول في عمليـــة التصويت باختلاف حجمها وقوتها وثقلها الفعلـــي (العمراني، 2011 : 33).

وكانت معاهدة نيس الموقع عليها عام (2004) قد أدخلت تعديلات جوهرية على نظام التصويت، وكان يفترض البدء فى تطبيقها اعتباراً من أول كانون الثاني عام (2005) وأعادت فيها توزيع الأصوات على النحو التالي: (ألمانيا وفرنسا وبريطانيا وإيطاليا: 29 صوتا)، (أسبانيا: 27 صوتا)، (هولندا: 13 صوتا)، (بلجيكا والبرتغال واليونان: 12 صوتا)، (النمسا والسويد: 10 أصوات)، (فنلندا والدانمارك وأيرلندا: 7 أصوات)، (لوكسمبورج: 4 أصوات)، وتتخذ القرارات بالأغلبية الموصوفة إذا حصلت على (170) صوتاً من إجمالي الأصوات البالغ عددها (237) صوتا، ويتعين أن تمثل أغلبية الدول الأعضاء إذا كان مشروع القرار المقترح نابعا من المفوضية الأوروبية، أو ثلثي هذه الدول إذا لم يكن مشروع القرار المقترح نابعا من المفوضية، وبوسع أى دولة عضو أن تطلب ألا تقل الأغلبية الخاصة المطلوبة لاتخاذ القرارات عن (62%) على الأقل من مجموع سكان دول الاتحاد الأوروبي، غير أن قرار المجلس الأوروبي قبول عشر دول كأعضاء جدد فى الاتحاد الأوروبى، اعتباراً من (آيار 2004) أي قبل دخـــول هذا النظام الجديد حيز التنفيـــذ، فرض ضرورة إعادة النظر فى هذا التوزيع وقد تضمن أحـــد البروتوكولات الملحقـــة بمشروع الدستور توزيعاً جديداً للأصوات أصبح سارى

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المفعول بمجرد دخول الدول المنضمـــة للاتحاد وحتى (أول تشرين الثاني 2009) (نافعة، 2004، 85).

3. **المستوى المؤسسي للنسق الدولي:** ويقصد بالمؤسسية بناء أنماط مستقرة يمكن الاعتماد عليها في ممارسة الأنشطة المختلفة للوحدة الدولية، ويتم اتباع مجموعة من القواعد والاجراءات أو الأعراف التي يقرها الفاعلون كإطار شرعي لممارسة النشاطات غبر فترة زمنية، وبهذا فإن المساوى المؤسسي للنسق الدولي ينصرف إلى مدى وجود قواعد وأطر وأعراف دولية مقبولة لممارسة مختلف انشطة الدولية، ويشمل ذلك المستوى مدى توافر التنظيمات الدولية الفعالة، أي المؤسسية التنظيمية، والأطر القانونية الدولية لممارسة العلاقات الدولية (سليم، 2004 : 21).

وتعكس البنية المؤسسية للاتحاد الأوروبي آليات صنع القرار فى هذه المنظمة التكاملية أو الاندماجية وهو ما يتجلى بوضوح تام فى هيكيلة الاتحاد التي تتضمن المؤسسات الآتية:

أولا: المجلس الأوروبي: يعد هذا المجلس أعلى مستويات صنع القرار في الاتحاد الأوروبي ومستودع السلطة العليا فيه، ومن المفيد لفت الأنظار هنا إلى أهمية عدم الخلط بين المجلس الأوروبي European Council وهو محور هذه الفقرة، وبين مجلس أوروبا Council of Europe فالأول، أى المجلس الأوروبي هو إحدى هيئات صنع القرار فى الاتحاد الأوروبي أما الثاني فهو الاسم الرسمي لمنظمة مستقلة تضم فى عضويتها معظم الدول الأوروبية، وقد حدد إعلان شتوتجارت لعام (1999) صلاحيـــات واختصاصات المجلس الأوروبي على النحـــو الآتـــي (نافعة، 2004 : 82):

1. منح عملية البناء الأوروبي دفعة سياسية قوية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2. تحديد مسيرة هذه العملية ورسم وبلورة السياسة العامة التى يتعين أن توجه وتقود العمل في مؤسسات الجماعات الأوروبية وتحديد الطريقة التى ستسير عليها عملية التعاون السياسي فى أوروبا.
3. مناقشة كافة الجوانب المتعلقة بإقامة اتحاد أوروبي والعمل على تحقيق التناغم بين هذه الجوانب.
4. تمهيد الطريق أمام ضم قطاعات جديدة لعملية التكامل الأوروبي.
5. التعبير عن الموقف الأوروبي المشترك من قضايا السياسة الخارجية

ويتكون المجلس الأوروبي من رؤساء الدول أو رؤساء حكومات الدول الاعضاء، بالاضافة الى رئيس المجلس الذي يتم تدوير هذا المنصب كل (6) اشهر بين الدول الاعضاء، ورئيس المفوضية الاوروبية. ويشارك الممثل الاعلى للسياسة الخارجية والامنية للاتحاد الأوروبي في عمل هذا المجلس، ويحدد المجلس الاوروبي إتجاه واولويات السياسات العامة للاتحاد الاوروبي، الاّ انّه لا يضطلع بمهام تشريعية، ويلتئم المجلس الاوروبي مرتين كل ستة اشهر بناء على دعوة رئيسه، وعند الضرورة، يدعو رئيسه الى إجتماع خاص، وفي بعض الاحيان يلتئم المجلس الاوروبي في بروكسل، وهكذا تم التخلي عن فكرة رئاسة المجلس بالتناوب لصالح رئاسة موحدة منتخبة بالأغلبية من جانب أعضاء المجلس الأوروبي حيث يمارس صلاحياته لمدة سنتين ونصف قابلة للتجديد لمرة واحدة.

ثانيا: المجلس الوزاري للاتحاد الأوروبي: يتشكل مـــن ممثل واحد لكل دولة، ويتعين أن يكون هذا الممثل على مستـــوى وزير، ومفوضاً يملك صلاحيـــات التفاوض، ويعرف هذا المجلس حالياً بمجلس الاتحاد الذي يحضـــر اجتماعاته وزراء الخارجية في الدول الأعضـــاء أو أي وزراء آخرين وذلك بحســـب جدول الأعمال، ويحتل هذا المجلس

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

موقعاً استراتيجياً في عمليـــة صنع القرار فـــي الاتحاد الأوروبي، كونه يمثل حلقة الوصل الرئيسة بين تشكيلات الاتحاد الأخرى (العمراني، 2011 : 33).

ثالثا: المفوضية الأوروبية: هي الهيئة المركزية للاتحاد الأوروبي، وهي مسؤولة أمام البرلمان الأوروبي الذي يحق له حجب الثقة عنها بأغلبية ثلثي المشاركين في التصويت، أو الأغلبية المطلقة لعدد الأعضاء، وتعد المفوضية الأوروبية الجهة التي تمثل الاتحاد الأوروبي بالقضايا المتعلقة بالسياسة الخارجية، وبهذا فهي أهم المؤسسات الرئيسة في عملية صنع القرار في الاتحاد الأوروبي، لذلك فإنها تمثل إطاراً للتعبير عن مصالـــح الاتحاد ككل، على الرغم مـــن أن أعضائها يتم تعيينهم بواسطة الدول الأعضاء لكن ولائهم الكامل يكون لمصالح الاتحاد الأوروبي، إذ إن أي عضو في المفوضيـــة عند توليه منصبه فإنه يقســـم على أن يتولى القيام بواجباته باستقلالية تامة وفقاً للمصالح الجماعية، وتؤدي المفوضية عدد من المهام، هي: المبادرة باقتراحات خاصة بالتشريع، والوصاية على المعاهدات، والهيئة التنفيذية لسياسات الاتحاد الاوربي وللعلاقات التجارية، وتمثيل الاتحاد الأوروبي دبلوماسياً في جميع انحاء العالم من خلال بعثاتها الدبلوماسية (تيشوري، 2005).

رابعا: البرلمان الأوروبي: تقوم الفلسفة النظرية في الاتحاد الأوروبي على الطابع الديمقراطي كهدف أساسي من أجل تنوسيع عملية المشاركة في صنع القرار، ورغم إن سلطات البرلمان الأوروبي محدودة وتقل كثيراً عن سلطة البرلمانات الوطنية، لكنه يمثل جمعية برلمانية من ضمن مؤسسات الجماعة الأوروبية، ويتكون هذا البرلمان من (626) مقعدا، موزعة حسب عدد السكان في كل دولة عضو في الاتحاد الأوروبي، إذ يعكس ذلك مدى التفاوت في تمثيل المواطنين الأوروبيين، وكالآتي: (ألمانيا 99 مقعداً)، (فرنسا وإيطاليا وبريطانيا 78 مقعداً)، (أسبانيا وبولندا 54 مقعداً)، (هولندا 27 مقعداً)،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

(بلجيكا واليونان والبرتغال والتشيك وهنغاريا 24 مقعداً)، (السويد 19 مقعداً)، (النمسا 18 مقعداً)، (الدنمارك وفنلندا وسلفاكيا 14 مقعداً)، (ايرلندا وليتوانيا 13 مقعداً)، (لاتيفيا 9 مقاعد)، (سلوفينيا 7 مقاعد)، (لوكسمبورغ وأستونيا وقبرص 6 مقاعد)، و(مالطا 5 مقاعد) (العمراني، 2011 : 36).

4. **العمليات السياسية الدولية:** وهي مجموعة من الأنشطة المترابطة التي تقوم بها الوحدات الدولية لتحقيق أهدفها في إطار قواعد معينة، وتشتمل على العناصرالآتية :((Northedge, 1976 : 111

أولا: تتميز العمليات السياسية الدولية بأن لها أنشطة مستمرة ومتغيرة من وقت لآخر.

ثانيا: لا تتوقف العمليات السياسية الدولية عند مرحلة زمنية معينة ولا تنتهي بحدود وأشكال نهائية، وتكون مترابطة بحيث أن وجود نشاط معين يؤدي إلى وجود أنشطة أخرى تعتمد عليه.

ثالثا: تتم العمليات في إطار مجموعة من القواعد الوضعية، من خلال مجموعة من الأدوات الفنية التي تحدد طبيعة الأنشطة التي يمكن أن تنشأ في إطار تلك العمليات.

رابعا: تسعى الانشطة إلى تحقيق أهداف معينة يمكن من خلالها فهم حركيات تلك الأنشطة.

ترى الدراسة ؛ إن المتغيرات الدولية التي حدثت خلال العقدين الأخيرين تعطي الانطباع بأن العلاقات الدولية في النسق الدولي في ظل النظام الدولي الجديد، هو في حالة تكوين وانتقال من نظام قائم على الاحادية القطبية إلى نظام متعدد الاقطاب، فالاتحاد الأوروبي يمضي في توجهه نحو الوحدة، وهو مستمر في تطوير مؤسساته وهياكله، وهو سائر في استقطاب دولاً أوروبية أخرى، ويشير التكهن بمستقبل هذا الاتحاد بوصفه فاعلاً رئيسياً في التفاعلات الدولية التي انتجت لحد الآن جملة من المتغيرات التي سيكون لها دور مهم في بلورة المسرح الدولي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الثاني

العوامل المتعلقة بالتفاعلات الدولية

تؤدي التفاعلات الدولية في أعقاب الاحداث العالمية الكبرى إلى ظهور بوادر قيام نظام عالمي جديد يكون بديلاً عن النظام السائد، لذلك فقد جاء تطور التفاعلات بين القوى الدولية في مؤتمر يالطا عام (1945)، والظروف الصعبة التي عاشها العالم في أعقاب الحرب العالمية الثانية، وما لحق بدول أوروبا من دمار، إلى بروز التناقض في الرؤى الخاصة بمستقبل العالم بعد تلك الحرب بين كل من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيني كانت كلها عوامل مؤثرة في بناء النظام الدولي لتلك المرحلة التاريخية المهمة في العلاقات الدولية، وقد مثل مشروع مارشال لإعمار أوروبا نموذجاً هاماً لمصلحـــة هذه التفاعلات خلال تلك الفتـــرة، وكان لإنجاز هذا المشروع دلالات وآثار هامة على العلاقات الدولية في الواقع المعاصر، إذ اضطر الحلفاء لتقديم المعونة إلى ألمانيا عن الدمار الاقتصادي الذي لحق بها بعد أن وافقت بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية على تحديد قيمـــة التعويضات بمبلغ عشرون بليون دولار (العقاد، 1963 : 402).

وجاءت بعد ذلك معاهدة باريس التي تم توقيعها مطلع عقد الخمسينات من القرن العشرين، لتقوم على منطلقات وفق أسس اقتصادية بين بريطانيا وفرنسا إذ أسست ما يعرف بالجماعة الأوروبية للفحم والصلب، تبعتها فكرة السوق الأوروبية المشتركة، وهو مشروع اقتصادي سياسي (النواة الفعلية للاتحاد الأوروبي)، ظهر في أعقاب الاجتماع التمهيدي الذي عقده وزراء خارجية ست دول من الدول الأوروبية في ايطاليا في (حزيران 1951)، لإنشاء وحدة اقتصادية بين دولهم، وهذه الدول هي : فرنسا وإيطاليا وألمانيا الغربية ودول البنولوكس الثلاث (بلجيكا وهولندا ولكسمبورغ).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وتلاذلك وضع http://ar.wikipedia.org/wiki/%D9%81%D8%B1%D9%86%D8%B3%D8%A7 المبادئ الأساسية لهذه السوق، إذ وقعت عليها الدول المشار إليها فيما سمي **معاهدة روما** http://ar.wikipedia.org/wiki/%D9%85%D8%B9%D8%A7%D9%87%D8%AF%D8%A9_%D8%B1%D9%88%D9%85%D8%A7 لتنشأ رسمياً في) 25 آذار 1957)، الذي يعد التاريخ الفعلي لقيام السوق الأوروبية المشتركة، التي تشمل الإلغاء التدريجي للتعريفات الجمركية، وانشاء تعرفة جمركية خاصة موحدة، وتحرير انتقال العمل ورأس المال مع التنسيق بين السياسات الاقتصادية في مجال الانتاج والتسويق بين تلك الدول (سليم، 2004 : 636).

وتتأثر السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي حالها حال أي من الوحدات الدولية بنوعية التفاعلات التي تربطه بالدول الأخرى والتي تشتمل على :

1. **العوامل الاقتصادية**

شهد الاقتصاد العالمي في مرحلة الحرب الباردة حالة من الانقسام الهيكلي تبعاً لتأثيرات نظريتي الاشتراكية والرأسمالية، أما في مرحلة النظام الدولي الجديد، فإن العولمة الاقتصادية قد جعلت الاقتصاد العالمي منقسماً بين نظريتي الرأسمالية الليبرالية والمختلط (اشتراكي رأسمالي)، مثل نموذجي السويد والنمسا، فيما بات اقتصاد السوق والديمقراطية والانفتاح الاقتصادي كسمات للاقتصاد في النظام العالمي الجديد (السويدي، 2014 : 110).

لذلك زادت وبشكل ملحوظ أهمية العوامل الاقتصادية في نطاق التفاعلات الدولية التي يشهدها العالم المعاصر أياً كانت أطراف هذه التفاعلات، ولم يقتصر الأمر على ذلك بل تعداه إلى التغيرات التي لحقت بالاقتصاد ذاته الذي أدى إلى ظهور مصطلح الاقتصاد الجديد الذي يقوم على:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أ. المعرفة: تخـــرج منتجات المعرفة عبر سلسلـــة من العمليات المتشابكـــة التي لا تتطلب أيدي عاملة كثيرة، فهي تعتمد تقنيـــة المعلومات والاتصالات واستخـــدام الالات (كواه، 1998 : 18).

ب. الرمزية: أصبح النشاط الاقتصادي شديد التأثر بالتغيرات التي تحدث في أسعار البورصات والإحصاءات وموازين المدفوعات وأرقام البطالة ومعدلات ارتفاع الأسعار، واكتسبت البيانات المالية المجردة أهمية قصوى جاوزت ما وراءها من حقائق عينية، حتى تمكن الاقتصاد الرمزي من فتح الباب لدخول الاستثمار الاجنبي الذي يكون منتمياً إلى دول أخرى، مما جعل ظهور أي اختلال في في العلاقات الاقتصادية لا بد أن يؤثر على سلوك المستثمر بشكل واضح (البيلاوي، 1999: 120).

ج. السرعة: يتسم الاقتصاد بظاهرة السرعة، ويعـــود ذلك إلى أن منتجـــات المعرفة تتسم بالتحول الكبير والسريع، لذلك قام اقتصاد السرعـــة على إدارة المعلومـــات باستخدام سريان مستمر وبمعدل سريـــع جداً ودرجة عاليـــة من المرونة وحريـــة الحركة والقدرة على التحليل الدقيق للمعلومات من اجل اتخاذ القرار المناسب في الوقت المناسب (ماجيتا، 1998 : 163).

د. الثقة: تقوم الفكرة الأساسية لاقتصاد الثقة على أن الأساس في تقدم الأمم يرجع بالدرجة الأولى إلى توافر أو عدم توافر مقومات الثقة والاطمئنان في المجتمع، ويرى فرانسيس فوكوياما: " أن الثقة (Trust) هي كلمة السر في انتقال المجتمعات من حال إلى حال وتطور الدول من وضعية إلى وضعية مغايرة، ويعبر عنه فوكوياما بـــ رأس المال الاجتماعي ويعني هذا المفهوم مكونات رأس المال البشري التي تسمح لأعضاء مجتمع ما بالتعامل المشترك في ظل منظومة أخلاقية قوامها الثقة المتبادلة، فالثقة لها أثرها

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الإيجابي في تحقيق النمو والازدهار في المجتمعات كما وتمثل قوة أساسية للثقافة في خلق مجتمع اقتصادي وسياسي متماسك ومتجانس فقدرة المجتمع على التعاون وتعزيز جوانب الثقة في ما بين أفراده من ناحية، والثقة في ما بين الفرد والحكومة، تعزز الرخاء والازدهار في بلد ما " (Fukuyma, 1996 : 212).

وقد نتج عن هذه التغيرات التي لحقت بالاقتصـــاد في هذا العصـــر ظاهرة التحـــول من الاقتصاد القومي إلى اقتصاد العولمة، ولم تعـــد القضايا الاقتصادية في عالم اليوم قضايا داخلية في أي دولة من دول العالم، بقدر ما صارت قضايا ذات أبعـــاد كونية واضحة، إلى جانب قضايا الفقر والبطالة والديون التي أمست هي الأخرى قضايا كونية بارزة (أبو عامود، 2007 : 112).

وازداد عدد المشكلات الكونية التهدد استمرار الحياة على كوكب الأرض، ومن ثم كان من الضروري تكاتف جميع دول العالم للتوصل إلى حلول للمشكلات، وزيادة الدفاع لتقوية روابط التعاون بين الدول وايجاد نوع من التفاعلات الدولية خاصة تجاه المشكلات ذات الطابع الكوني التي من أبرزها: الانفجار السكاني، وتلوث البيئة، وانتشار أسلحة الدمار الشامل، وتجارة المخدرات، والإرهاب الدولي والجريمة المنظمة(رضوان،1995: 21). وقد وجد الاتحاد الأوروبي بأن المتغيرات الدولية تحتم عليه التحرك الجدي وايجاد نوع من التفاعلات الدولية بعد أن وجد أن النظام الدولي يشهد تحولات بنيوية جعلته يبتعد رويداً عن حالة القطب الواحد الذي كان النمط السائد في الهرمية الدولية منذ انتهاء الحرب الباردة، وتزامن ذلك التحول مع التراجع النسبي لعناصر القوة الاقتصادية بالنسبة لمعظم الدول الرأسمالية الغربية الكبرى وذلك نتيجة تداعيات الأزمة الاقتصادية والمالية التي بدأت عام (2008)، في الوقت الذي واصلت القوى العالمية الصاعدة في آسيا وأمريكا اللاتينية تحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بالرغم من طبيعة الاعتماد المتبادل التي تميز الاقتصاد العالمي، تنامي القوة الاقتصادية من المحتم أن يعزز القوة الإستراتيجية للدول، سواءً ما يتعلق بتنفيذ الخطط التنموية المرسومة أو الميزانيات العسكرية أو القدرات الإستراتيجية بشكل عام (مسعد، 2012 : 24).

2. العوامل العسكرية

لم تعرف القارة الاوروبية مرحلة طويلة من السلام والامن والاستقرار والتطور الاقتصادي مثلما عرفته خلال الفترة التي جاءت بعد نهاية الحرب العالمية الثانية وحتى اليوم، وشكلت هذه الظاهرة حالة دراسية وموضوع أبحاث في سياسات السلام والحرب، وفي كل مكونات المجتمعات السياسية والاقتصادية والثقافية والفكرية والصناعية والتقنية، إذ كانت الوحدة الأوروبية أو الاتحاد الاوروبي، هي محور الجهود لدى كل القيادات الاوروبية طوال أيام عصر الحرب الباردة، الى جانب التحرك الاوروبي في أفق المحيط الجغرافي الاوروبي الغربي، وقد أعاد انتهاء الحرب الباردة معظم دول اوروبا الشرقية الى الاتحاد الاوروبي، الأمر الذي زاد في الطموح الاوروبي للتحرك بقوة أكبر وبتصميم أكثر وضوحاً نحو دعم ما يسمى بالوجود الاوروبي العالمي في قارات آسيا وأفريقيا وأميركا اللاتينية، والاستناد في ذلك الى قاعدة العلاقات في العصر الاستعماري وتطوير هذه العلاقات حتى تتمكن من الصمود في وجه المنافسات الدولية للاقطاب الكبرى الاميركية والروسية والصينية واليابانية، وسواها أيضاً (العسلي، 2014).

فيما شهدت مناطق أخرى من العالم عودة ظاهرة سباق التسلح، هذه الظاهرة التي تعود جذورها إلى سنوات الحرب الباردة بين المعسكر الشرقي بقيادة الاتحاد السوفيتي السابق والمعسكر الغربي بقيادة الولايات المتحدة الأميركية، لذلك جاء تنامي هذه الظاهرة في مرحلة ما بعد الحرب الباردة بشكل ملفت للنظر، وتستحوذ المنطقة العربية على المركز

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الأول عالمياً في هذه الظاهرة، إذ خصصت أغلب الدول العربية ميزانيات ضخمة لشراء الأسلحة والمعدات العسكرية، في ظل التحولات والمتغيرات الدولية والاقليمية التي يشهدها العالم ومنطقة الشرق الأوسط، وتشكل قضية إنتاج السلاح وسباق التسلح مشكلة كبرى بالنسبة للبشرية جمعاء، فإنتاج الأسلحة وخاصة الأجيال الجديدة من أسلحة الدمار الشامل التي أصبحت قضية تشكل خطراً جدياً على الحياة البشرية والحضارة وعلى البيئة، هذا من جانب، ومن جانب آخر، فإن عمليات التسلح تعتبر أداة استنزاف كبرى للموارد لأنها تتسبب في زيادة تحويل موارد عملاقة إلى أغراض غير منتجة، وهكذا أخذت تتجسد بوضوح العواقب الضارة للعسكرة وسباق التسلح في وقت تعاني فيه البشرية حالة من التطور غير المتوازن، ومن حالة التفاوت الكبير في الإمكانيات المادية الضرورية لمواجهة التحديات التنموية والاقتصادية والاجتماعية (الدسوقي، 1992 : 83).

ونتيجة لتراجع السيادة القومية للدول في ظل النظام العالمي الجديد، بعد أن كانت مرتكزاً رئيسياً في تنظيم العلاقات في النظام الدولي، فقد أدت عوامل كثيرة إلى صعوبة سيطرة الدولة على الأنشطة العابرة للحدود، إذ اختفت الحدود الفاصلة بين الأمن الداخلي والخارجي للدول في ظل النظام العالمي الجديد، فالتحديات والمخاطر والتهديدات باتت مشتركة، كما أن عدم الاستقرار الداخلي وانتشار الفوضى الأمنية في أية دولة تكون له انعكاسات على أمن الدول المجاورة، ومثال ذلك ما حدث في العراق عقب الإطاحة بنظام الرئيس العراقي صدام حسين عام (2003)، بل على الأمن الإقليمي في كثير من الأحيان، وربما يصل إلى حد تهديد الأمن والاستقرار العالمي، ولا سيما في حال تفاقم أزمات كثيرة، مثل: تدفق اللاجئين السوريين، أو الإضرار بالتراث الثقافي والحضاري والإنساني الذي حدث أفغانستان إبان سيطرة حركة طالبان عندما قامت بهدم تمثال بوذا (السويدي، 2014 : 111).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وحتى وقت قريب كانت قوة الدولة تقاس بقوتها العسكرية، إلا أن زيادة تأثير العناصر الأخرى أنهى هذا الاحتكار للقوة العسكرية فأصبحت القوة العسكرية تمثل العنصر الرئيسي بين عناصر عديدة تشكل في مجموعها القوة القومية، والقوة العسكرية في مفهومها المعاصر تتكون من عوامل أو مكونات عديدة تتفاعل فيما بينها وتعطي في ناتجها النهائي التأثير العسكري المنشود في السياسات الدولية. إن تحليل القوة العسكرية لأي دولة يتطلب منا الأخذ بعين الاعتبار عددًا من العوامل، ومن بين هذه العوامل العدد، العتاد، المبدأ الاستراتيجي، والروح المعنوية، وقد وجد الاتحاد الأوروبي في ظل كل هذه العوامل بأن أحدى أبرز نقاط ضعف الاتحاد تكمن في ضعف القدرات العسكرية الاوروبية، حيث لا تتجاوز مخصصات النفقات العسكرية لمصلحة الدفاع الاوروبي، نسبة (2%)، فيما تخصص معظم دول الاتحاد الاوروبي موازنات كافية لدعم قدراتها العسكرية المحلية، وليس لمصلحة مجموع القدرات العسكرية الاوروبية، وعلاوة على ذلك، فالمجتمع الاوروبي أصبح يعاني من ارتفاع نسبة الشيخوخة وسط مواطنيه، وتنقصه حيوية الشباب التي تمارس دورها في بناء القدرة العسكرية والعمل في الجيوش، فادت هذه العوامل الى تراجع الامل في تحقيق الحلم الاوروبي بالوصول الى الوحدة الاوروبية في القرن الحادي والعشرين (العسلي، 2014).

من هنا جاء جهود حلف شمال الأطلسي الذي تمكن مـــن إعداد خطـــة تطوير عمل الحلف تجاه عـــدد من القضايا المهمة، إذ تم الاتفاق خلال مؤتمر قمـــة حلف شمال الأطلسي المنعقدة في براغ فـــي (تشرين الثاني 2002) على وضع خطة عمل مشتركة تتضمن: مكافحة الإرهاب، وتطوير قدرات الحلف العسكرية في مجالات النقل الاستراتيجي ومعدات إعادة تموين الطائرات في الجو، وزيادة قدرات الدفاع ضد الأسلحة النووية والكيمياوية والبيولوجية والإشعاعية، وزيادة المخزون من الذخيرة الموجهة الدقيقة، وإنشاء قوة رد سريع متطورة للحلف

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تم تقدير أن تصل إلى قدراتها الكاملة عام (2006)، وكذلك اهتمت قمة براغ بتطوير هيكل القيادة في الحلف من خلال إنشاء قيادة عسكرية استراتيجية للعمليات في بروكسل، وقيادة استراتيجية للتطوير والتحول في الولايات المتحدة الأمريكية، وخفضت القمة عدد اللجان الفنية المساعدة لمجلس الحلف بنسبة (30%) مع منحها صلاحيات في اتخاذ القرار حتى يركز مجلس الحلف على المسائل الاستراتيجية مع تبسيط إجراءات الاجتماعات الوزارية، وذلك لتفعيل عملية صنع السياسات، ودعت قمة براغ سبعة دول، هي: رومانيا وبلغاريا وسلوفاكيا الأعضاء السابقين في حلف وارسو اضافة إلى سلوفينيا، ودول البلطيق الثلاث ليتوانيا ولاتيفيا وأستونيا لبدء محادثات الانضمام إلى الحلف، وهو ما اكتمل عام (2004)، بعد أن تمت عملية التأهيل من خلال إصلاح القوات المسلحة في هذه الدول المرشحة وإعادة تنظيمها (أبو طالب، 2005 : 125).

3. العوامل السياسية

تواجه بيئة السياسة الخارجية للفاعلين الدوليين عدد من المحددات التي تقر مضامين توجهات هذه السياسة على المستوى الدولي، وتتأثر الدول والمنظمات الدولية والإقليمية في اختيار استراتيجية سياستها الخارجية بنمط النظام الدولي من حيث كونه نظام: هيمنة أو تبعية أو زعامة، إذ يتوقف مدى الحركة المتاحة لتلك السياسة على نمط النظام الدولي، ففي ظل نظام محكوم بقوة أقطاب كبرى يصعب على الوحدات الدولية الصغرى بناء تحالفات معادلة، كما يصعب عليها اختيار العزلة الدولية، فيما يتم ربط أهداف السياسية الخارجية بالتعبير عن الاحتياجات الاقتصيادية والاجتماعية الداخلية في الوحدة الدولية، وبالاضافة إلى ذلك فإن خريطة الفرص والتحديات لا بد أن يتم رسمها في ضوء معطيات البيئة الدولية، مع مراعاة الاعتبارات الجيوبوليتيكية وبالأخص الموقع والموارد الطبيعية والبشرية (مقلد، 2002 : 113).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

لذلك أخذ المجلس الأوروبي وهو أعلى سلطة في الاتحاد الأوروبي، يتولى تحديد المبادىء والتوجهات العامة والخطوط العريضة للسياسة الخارجية الأوروبية، وسياسة الدفاع المشترك، وتحديد الأدوات المناسبة لتنفيذها كاستراتيجيات مشتركة، وعمليات ميدانية مشتركة، ومواقف مشتركة، واتفاقيات، وأصبحت عملية صنع السياسية الخارجية لهذا الاتحاد منوطة بمجلس وزراء الاتحاد الذي يمثل الجهاز التنفيذي في الاتحاد الأوروبي (العمراني، 2011 : 75).

لكن أكثر ما يلفت الانتباه عن الساحة الدولية للمراقب للساحة الأوروبية هو وجود سياسات أوروبية خارجية، وليس سياسة خارجية، إذ يشير الواقع الفعلي إلى وجود تباين واضح في تلك السياسات الخارجية، وهذا ناتج إلى حد بعيد من العوامل الآتية (النملة، جريدة الرياض السعودية، العدد 13407 في 9 /2005/3):

أ. إن الوحدة الأوروبية لم تتضح بعد، ولم يعد هناك تسليم حقيقي بوجود سياسة خارجية أوروبية موحدة أو حتى متفق عليها وقد يكون هذا العمل طبيعياً في الوقت الحاضر خصوصاً.

ب. إن هذه السياسات المتباينة تعكس طموح الدول الأوروبية الكبرى من أجل قيادة أوروبا أو على الأقل التأثير الكبير على توجهات أوروبا الموحدة في الساحة الدولية، وهنا تبرز التوجهات الفرنسية الخارجية ووجهة نظرها الخاصة في هذا الجانب سواء في لبنان أو شمال افريقيا أو حتى وسط أفريقيا وغربها وعلى الساحة الروسية والآسيوية والشرق الأوسط، إذ إن فرنسا تقترب من بعض الدول الأوروبية وتبعد عن البعض الآخر، وفي ذات الوقت فهي تقترب من السياسة الأمريكية وتبتعد عنها في بعض الجوانب. وما يقال عن فرنسا يمكن أن يقال ألمانيا، إذ تختلف توجهاتها السياسية عن بقية دول الاتحاد الأوروبي

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وإن كانت الأكثر قرباً للتوجهات الجماعية للأوروبيين، وإذا ما جرى الحديث عن السياسة الخارجية البولندية أو الهولندية فإن ذلك يكون أكثر وضوحاً من تقارب هذه الدول والتنسيق السياسي مع التوجهات السياسية للقارة الأمريكية، وربما يكون أكبر من أي تنسيق مع الدول الأوروبية وكان موقف الرئيس الفرنسي في أزمة اجتياح العراق شديد الوضوح في هذا الجانب عندما انتقد علانية موقف بعض الدول الأوروبية الواضح والمشارك المؤيد لهذا الاجتياح، ولعل أكثر النماذج وضوحا عن وجود سياسات خارجية أوروبية هو السياسة الخارجية البريطانية التي ترى بأن لها قوة بذاتها قادرة على التأثير على السياسات الدولية وتعظيم مصالحها الدولية مع وبدون القوة الأوروبية الأخرى، ولذلك فإن السياسة الخارجية البريطانية أكثر الدول الأوروبية وضوحاً في رسم سياستها الخارجية وأهدافها الخارجية خارج اطار الوحدة الأوروبية أو الجماعة والمصالح الأوروبية، ولذلك فإن السياسة الخارجية البريطانية تمثل بحق أحد عوامل الوضوح والتباين في التوحد الأوروبي على مستوى السياسة الخارجية.

ترى الدراسة؛ إن أوروبا قد ذهبت في تجمعها السياسي والاقتصادي والثقافي أكثر بكثير من كل التوقعات التي كانت تنظر إليها كمركز للصراعات الدولية، إذ كان يُنظر إليها على أنها مركز العالم، وأن ما يحدث في اوروبا يؤثر على بقية المعمورة وان الصراعات الأوروبية هي التي تعيد صياغة الصراعات العالمية، وإن مسيرة الوحدة الأوروبية كانت مكللة بالصبر والعمل الدؤوب والمتراكم، العامل الذي خلق منها نموذجاً فريداً في التاريخ السياسي العالمي؛ من حيث الرغبة الحكومية والشعبية القوية نحو الوحدة والتوحد، ورغم أن عوامل التكامل والوحدة هي من العوامل القوية الجاذبة نحو مزيد من الوحدة والترابط الأوروبي سواء على المستوى الحكومي الرسمي أو على المستوى الشعبي الثقافي إلاّ أن هناك عوامل اخرى تعمل على تعظيم

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مكاسبها، وهي ليست بالضرورة ضد التكامل او الوحدة الأوروبية، وإنما هناك بعض الجوانب والنشاطات السياسية والاقتصادية ترى في الوحدة الأوروبية عاملاً من عوامل تعزيز تواجدها وقوتها ومكاسبها، ولعل هذه العوامل هي التي تعمل على خلق مناخ سياسي واقتصادي يعمل على رسم الوحدة الأوروبية، ولكن تحت مظلة أو مفهوم مصالح مختلفة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثالث

التحديات التي تواجه الاتحاد الأوروبي في ظل النظام الدولي الجديد

المبحث الأول: التحديات الداخلية التي تواجه الاتحاد الأوروبي

المطلب الأول: التحديات السياسية.

المطلب الثاني: التحديات الاقتصادية.

المبحث الثاني: التحديات الخارجية التي تواجه الاتحاد الأوروبي

المطلب الأول : مشكلة انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي.

المطلب الثاني: التنافس الأوروبي مع الولايات المتحدة الأمريكية.

المطلب الثالث: التقارب الأوروبي الروسي وأثره في العلاقات الأوروبية الأمريكية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثالث

التحديات التي تواجه الاتحاد الأوروبي في ظل النظام الدولي الجديد

عانى النظام الدولي من ظاهرة عدم الاستقرار منذ معاهدة فيينا عام (1815)، وبقيت حالة عدم الاستقرار حتى في حقبة ما بعد الحرب العالمية الثانية، ليس فقط على مستوى التسلح والصراعات الأيديولوجية وإنما على مستوى التحولات السياسية والاجتماعية والاقتصادية العالمية، لذلك أدركت القوى الأوروبية هذا الوضع الدولي وانتهجت لنفسها مسارات جديدة في البناء الاقتصادي والسياسي، في الوقت الذي عززت فيه علاقاتها مع الولايات المتحدة الأمريكية، مع الأخذ بنظر الاعتبار التحولات الجذرية في السياسات الدولية، خصوصاً في توزيع القوة الأوروبية التي تراجعت بعد الحرب العالمية الثانية، مما جعلها تعيد تقويم حساباتها السياسية والاستراتيجية وفقاً للأوضاع الدولية الجديدة، من خلال التعامل مع الصراع الأيديولوجي القائم بين القطبين وبالشكل الذي لم تشهده العلاقات الدولية من قبل.

وتأسيساً على كل الأحداث التي مرت بالقارة الأوروبية بدأت الدول الأوروبية العمل بجدية على تحقيق وحدة دولها لكي تتجنب مأساتها في الحروب السابقة أولاً والوقوف بوجه الايديولوجيات المنافسة ثانياً، وقد برز أمام هذا المشروع الوحدودي مشكلات جمة واجهت السياسات المتبعة من قبله بعد اتضاح ملامح النظام الدولي الجديد.

يتناول الفصل الثالث التحديات التي تواجه الاتحاد الأوروبي في ظل النظام الدولي الجديد من خلال المبحثين الآتيين:

المبحث الأول: التحديات الداخلية التي تواجه الاتحاد الأوروبي

المبحث الثاني: التحديا الخارجية التي تواجه الاتحاد الأوروبي

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الأول

التحديات الداخلية التي تواجه الاتحاد الأوروبي

جاء إبرام الاتفاقية المنشئة للجماعة الاقتصادية الأوروبية، ليمثل البداية في معالم العملية التكاملية الأوروبية التي أخذت تتبلور وتظهر كاملة بعد أن انتقلت من مستوى التكامل القطاعي في مجالي الفحم والصلب، الذي مهد الأرضية السياسية اللازمة لإطلاقها، إلى مستوى التكامل الاقتصادي الشامل، إذ تمكنت بعض الدول الأوروبية من وضع برامج محددة زمنياً للوصول إلى اتحاد جمركي، ثم إلى سوق مشتركة، ثم إلى سوق موحدة، ثم إلى سياسات اقتصادية ومالية موحدة باعتبارها مراحل مهدت لإطلاق الوحدة السياسية.

وسارت العملية التكاملية بالفعل على الطريق المرسوم لها، وقطعت منه الشوط الأكبر بالوصول إلى هدف الوحدة الاقتصادية، خصوصاً بعد تخلي معظم الدول الأعضاء عن عملاتها الوطنية وإطلاق عملة أوروبية موحدة، ثم وصلت إلى مرحلة متقدمة نسبياً من الوحدة السياسية، خصوصاً بعد إعداد مشروع الدستور الأوروبي الذي جرت مناقشته في المؤسسات الأوروبية المشتركة ولم يتم العمل به، ولم تكن هذه المسيرة سهلة وإنما اعترضتها مشكلات داخلية وأهوال كثيرة صادفتها، على رغم كل ما حققته من إنجازات اقتصادية باهرة، وقد ظهرت تلك المشكلات على شكل أزمات سياسية واقتصادية حادة.

يتناول المبحث الأول التحديات الداخلية التي تواجه الاتحاد الأوروبي من خلال المطلبين الآتيين:

المطلب الأول: التحديات السياسية

المطلب الثاني: التحديات الاقتصادية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الأول

التحديات السياسية

تعترض الاستراتيجية الموحدة والمستقلة للنظم السياسية القائمة في أغلب الوحدات الدولية متغيرات الأحداث العالمية سواء كانت تلك الاستراتيجية ثابتة أو متغيرة، مجزئة أو مقسمة أو متباينة، وذلك حسب مصالح كل نظام وأهدافه، ويعد هذا أمراً طبيعاً في النظام السياسي المتبع من قبل مؤسسات الاتحاد الأوروبي، لكن الأمر غير الطبيعي في دراسة الاستراتيجية الأوروبية يكمن في ضرورة التمييز بين الدول المؤسسة للجماعة الأوروبية والدول الوافدة أو الملتحقة بعدها بالاتحاد الأوروبي، فهناك فرق بين دوافع الدول التي انضمت ودوافع الدول التي أسست الجماعة الأوروبية، ودليل ذلك الاختلافات الجوهرية في تبني دول الاتحاد الأوروبي لسياسات خارجية متباينة وقد تلعب دوراً ثانوياً تجاه رغباتها في عـــدد من القضايا السياسية والاقتصادية (الجميلي، 2009 : 211).

وقد برزت أمام الاتحاد الأوروبي جملة من التحديات السياسية التي تتعلق بالدول الأعضاء وبالنظم والقواعد والآليات المتبعة من قبل مؤسسات الجماعة الأوروبية، فرغم كل الجهود المبذولة لحل المشكلات بقيت التحديات السياسية الداخلية محجوزة للدول الأعضاء لا يجوز للمؤسسات الأوروبية المشتركة أن تتدخل فيها أو تقتـــرب منها والتي كانت تتعلق بعملية الاندماج في الاتحاد الأوروبـــي، وخاصة التي تشتمل على حركـــة وحقوق وأمـــن المواطنيـــن ونظام العدالة القضاء، رغم التقدم الهائل الذي أحرزته حركـــة التكامـــل الأوروبـــي في اتجـــاه توحيد السياسات التجارية والاقتصادية والنقدية والماليـــة، بعد إبرام معاهدة ماستريخت لعـــام (1992) التي تشكل نقطة تحول في مسيرة الاتحاد الأوروبي، وعندما بـــدأ التحرك لتنسيق سياسات الدول اعضاء في الميدان المتعلقة بتلك المشكلات، ظل هذا التنسيق مرهوناً بإرادة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الـــدول الأعضاء ومتوقفاً بالكامـــل على مـــدى تعـــاون حكوماتها في هـــذا الشـــأن حتـــى إبرام معاهدة أمستـــردام لعام (1997) التي شهـــدت بعدها عمليـــة التكامـــل والوحدة الأوروبية نقلة نوعية حقيقيـــة في اتجاه مواجهة تلك التحديـــات وإخضاعها، أو بعضها على الأقل، لمناهج التكامـــل والاندماج التي سبـــق تطبيقها بنجـــاح على الجوانب الاقتصاديـــة والماليـــة (نافعة، 2004 : 284)، وكان من أبرزها المشكلات الآتية:

1. المشكلات المتعلقة بالخلاف حول الدستور الأوروبي

غدت فكرة الدستور الأوروبي ملغية بعد رفضها في عدد من الدول الأعضاء، الذي عرضت مسودته في (حزيران 2003) أمام مجلس رؤساء الدول والحكومات في الاتحاد الأوروبي الذين سبـــق أن دعا لمناقشـــة هذا الأمر فـــي (كانون الأول 2001)، كون هذا المجلس رأى أن الاتحاد الأوروبي على أعتاب قبول انضمام أعضاء جدد عام (2004)، وتم الاستعاضة عنها باتفاقية لشبونة، إلا أنه من المفيد الوقوف عند أهم النقاط المتعلقة بالخلاف حول هذا الدستور، والتي تتلخص بالآتي (العمراني، 2011 : 57):

أ. تحديد الاختصاصات بين الاتحاد والدول الأعضاء والتي قسمت إلى اختصاصات أصلية كالسياسة النقدية وقوانين المنافسة والتجارة الخارجية، واختصاصات مرتبطة بالدول الأعضاء كالثقافة والتعليم والرياضة.

ب. مبدأ التناوب الدولي على رئاسة الاتحاد، وإستحداث منصب رئيس دائم، ومدى صلاحياته المتعلقة بتنسيق عمل الاتحاد أو ما يتعلق بتنفيذ الاتفاقيات بالتعاون مع الدول الأعضاء.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ج. إستحداث منصب وزير الاتحاد المسؤول عن السياسة الخارجية والأمنية المشتركة، وتعيينه نائباً لرئيس المفوضية الأوروبية ورئيساً لمجلس وزراء خارجية الدول الأعضاء.

د. حق الدول الأعضاء في التمثيل بالمفوضية حتى عام (2008) من خلال تعيين كل دولة مفوضاً واحداً يمثلها في اختيار المفوضين المتمتعين بحق التصويت بدءاً من عام (2009) لانتخاب خمسة عشر فقط بما فيهم رئيس المفوضية ووزير الخارجية.

هـ. تحديد عدد مقاعد البرلمان الأوروبي.

و. توزيع الاختصاصات وصلاحيات رئيس الاتحاد، المتعلقة بالتوسع في الاتحاد ومراحل الاندماج الجديدة.

ز. إلغاء حق الاعتراض (الفيتو) الذي تتمتع به بعض الدول في خمسين مجالاً مختلفاً.

ح. تعطيل الدستور من خلال رفض دولة واحدة من دول الاتحاد الأوروبي.

2. المشكلات الناجمة عن آلية التعاون السياسي

حاولت معاهدة الاتحاد الأوروبي ماستريخت تطوير آلية التعاون السياسي بين الدول الأعضاء، وبخاصة أن عقد التسعينيات من القرن العشرين تخللته تحديات سياسية داخلية كانت تظهر عدم قدرة هذه الآلية على توفير الاستجابة المناسبة لعدد من الأزمات الدولية والإقليمية ومنها على سبيل المثال: انهيار الاتحاد السوفيتي وحرب الخليج الثانية والحرب الأهلية في يوغسلافيا السابقة، ففي حالة انيار الاتحاد السوفيتي كان أقصى ما توصلت إليه آلية التعاون السياسي الأوروبي هو وضع معايير مشتركـــة للاعتراف بالدول الجديدة، أما المجالات الأخرى فقد تصرفت فيها الدول بشكل منفرد، لذا تم الاتفاق في معاهدة ماستريخت على التطوير

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

التدريجي المشترك في مجال السياسة الخارجية والأمن وذلك من أجل الوصول إلى الآتي (كمال، 2001 : 37):

أ. الحفاظ على القيم المشتركة والمصالح الرئيسية واستقلال الاتحاد الأوروبي.

ب. تقوية أمن الاتحاد الأوروبي ودوله.

ج. الحفاظ على السلام العالمي وتدعيم الأمن الدولي في إطار التوافق مع ميثاق امم المتحدة، وأهداف مؤتمر الأمن والتعاون الأوروبي.

د. تدعيم التعاون الدولي.

هـ.تدعيم الديمقراطية، وحكم القانون، والتأكيد على احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية.

3. مشكلات المناهج والآليات المستخدمة

أوقع الاتحاد الأوروبي نفسه في مشكلات كثيرة أصبحت تمثل معوقات سياسية تعترض مسيرة العمل الأوروبي، الأمر الذي دفعه للسعي إلى تحقيق أهدافه من خلال مزجه بين منهجين مختلفين، هما:

أ. منهج التكامل والاندماج: تعامل الاتحاد الأوروبي وفق هذا المنهج مع قضية الوحدة من منظور وظيفي له خصائص وسمات معينة، أهمها: المرحلية والتدرج، والحركة من أسفل إلى أعلى عن طريق إطلاق العملية التكاملية بدءاً بقطاعات فنية محدودة، تتوسع تدريجيا، ووضع هذه القطاعات تحت سلطة مؤسسة أعلى من سلطة الدول التي تقبل الدخول في هذه العملية، وهذا يعني تنازل هذه الدول عن جانب من سلطاتها تدريجياً لصالح المؤسسات المشتركة، وقد تباينت النظريات المفسرة لفكـــرة الاندماج فـــي الاتحاد الأوروبي والتي أخذت تندرج تحت ما يعـــرف باسم نظريـــات الاندماج الإقليمي كونها كانت تعالـــج عملية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الاندماج بين دول مختلفة من حيث الدوافـــع والقوى المحركـــة والآليات، ويمكن تقسيم نظريات الاندماج الإقليمي التي حاول الأوروبيون العمل وفق منطلقاتها في مواجهة التحديات السياسية بالآتي:

أولا: النظرية الفيدرالية: سعت دول الاتحاد الأوروبي إلى تطبيق هذه النظرية عبر الطلب من الدول الداخلة في عملية الاندماج بالتخلي عن سيادتها لصالح حكومة الاتحاد الأوروبي الفيدرالية، وأن يتم إجراء توزيع جديد للسلطات بين الحكومة الفيدرالية والحكومات المحلية في المجالات المختلفة، وأن يكون تحقيق هذا الهدف من خلال عقد مؤتمر دستوري يضم ممثلين منتخبين لكتابة الدستور الفيدرالي، أو الاتفاق بين الحكومات المختلفة على شكل الفيدرالية، وتعود الأفكار الأولى التي لاقت صدى لها في القارة الأوروبية إلى عام (1946)(عندما دعا (ونستون تشرشل) في خطاب له فـــي زيوريخ إلى إنشاء اتحاد فيدرالي في أوروبا، أو ما أطلق عليه الولايات المتحدة الأوروبية (Mutimer, 1994 : 15)).

ثانيا: النظرية الوظيفية: ترتبط هذه النظرية بإسهامات الدبلوماسي البريطاني (ديفيد ميتراني) الذي أقترح فكرة الفصل بين التوجهات السياسية والجوانب الوظيفية في عملية الاندمـــاج الأوروبي، من خلال التركيـــز على التكامل الوظيفي في القطاعات الفنية المختلفة والتخلي عن فكرة الاتحاد السياسي، وتقوم الفكرة على تصورات يتـــم من خلالها إنشاء مؤسسات وظيفيـــة، تتنازل لها الدول الأعضاء عن سيادتها، فيما تحتفـــظ تلك الدول الأوروبية بسيادتها السياسية ولا يتم نقلها إلى أي مؤسسة فيدرالية(Mitrany, 1993).

وقد جرى نقد النظرية الوظيفية من قبل (أرنست هاس) أحد واضعي النظرية الوظيفيـــة الجديدة، إذ أنه تناول أفكار(ديفيد ميتراني) وخاصة ما يتعلق بأمكانية الفصل بين الأمور

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

السياسية والأمور الفنية بما فيها الاقتصادية، فهو يرى أن الأمور الفنية عادة ما تأتي نتيجة لقرار سياسي سابق (Haas, 1964: 23).

وقدم (هاس) مفهوماً جديداً هو مفهوم الانتشار، لتفسير التداخل بين العملية السياسية والفنية حيث يرى أن التكامل في القطاعات الفنية سوف يؤدي إلى انتشار عملية التكامل الأوروبي بشكل تدريجي إلى مجالات أكبر بما فيها المجال السياسي، دون تقديم شكلاً نهائياً لعملية التكامل، لأن هذه النظرية تنظر الاندماج على أنها عملية مستمرة وذات نهاية مفتوحة، وتؤكد النظرية على أهمية انتشار مؤسسات التكامل بدون تحديد شكل نهائي لهذه المؤسسات، وتقدم هذه النظرية تعريفاً لمفهوم (فوق القومية) على أنه لا يعني نقل سيادة الدولة إلى مستوى فوق مستوى الدولة، ولكن يعني تجميعاً لسيادة الدول المختلفة في مستوى أعلى، إذ تتم ممارسة هذه السيادة بشكل مشترك وليس منفرد من خلال المؤسسات فوق القومية، وكثيراً ما تستخدم هذه النظرية في تفسير تطورات الاتحاد الأوروبي (كمال، 2001 : 19).

ثالثا: النظرية الاتصالية: تمنح هذه النظرية الاتصالات بين الوحدات الدولية المختلفة أهمية مطلقة وتعدها أساس لقيام التكامل الوظيفي، وتوجب إنشاء مجتمع آمن يمثل الهدف النهائي لعملية الاندماج، والذي يأخذ الأشكال الآتية (Deutsch,1968: 89):

(1) مجتمع اللاحرب: تقوم الاتصالات بتسهيل هدف إقامة المجتمع الآمن الذي يتوافر فيه الحد الأدنى اللازم لحل المشكلات من دون اللجوء إلى العنف.

(2) المجتمع التعددي: يتضمن إنشاء عدد محدد من المؤسسات السياسية المشتركة.

(3) المجتمع التكاملي: يتم فيه أنشاء مؤسسات مشتركة في قطاعات المجتمع كافة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ب. منهج التنسيق والتعاون: حاول الاتحاد الأوروبي الولوج إلى قضية الوحدة من منظور التعاون القائم على الاختيار الحر بين وحدات مستقلة ومتساوية في السيادة (نافعة، 2004 : 38).

4. مشكلات تتعلق بعملية اتخاذ القرار في الاتحاد الأوروبي

لقد بات نظام اتخاذ القرار في الاتحاد الأوروبي وسياساته المشتركة غير موحد ولا يشبه أنظمة الدول القومية، بمعنى أنه لا يتبع المنهج الذي يتجاوز الأطار الوطني لكل دولة، مثلما أصبحت تلك العملية تتبع صيغاً وسطية بين الأطر الوطنية لكل دولة، والتعاون بين الحكومات من جانب آخر، وهذه الصيغ هي مزيج من احتكار سلطة إصدار الأحكام شبه التشريعية الموكلة لمجلس وزراء الاتحاد الذي يتخذ قراراته بالإجماع أو الأغلبية المشروطة، أما البرلمان الأوروبي وهو المؤسسة الثالثة في الهيكل التنظيمي للاتحاد الأوروبي، فقد أصبح يتمتع إلى حد ما بسلطة التعديل والأعتراض في اتخاذ القرار، فيما تقوم محكمة العدل الأوروبية بدور الحارس على قانون الجماعة الذي يطبق بشكل مباشر داخل الدول الأعضاء (عوض، 2000 : 10).

5. المشكلات الناجمة عن السلطات والصلاحيات

يتمتع الاتحاد الأوروبي بشخصية قانونية دولية مستقلة عن الشخصية القانونية للدول الأعضاء، ولكنها شخصية من طبيعة مختلفة عن تلك التي يتمتع بها مختلف الفاعلين الدوليين الآخرين، فلا هي شخصية مكبلة بالقيود المفروضة على المنظمات الدولية الحكومية التقليدية، ولا هي شخصية مطلقة الحرية بالقدر المعترف به للدول، ولكنها شخصية دولية من طبيعة خاصة تجمع بين بعض سمات وملامح الشخصية القانونية القانونية الدولية الممنوحة للمنظمات الدولية الحكومية التقليدية، وبعض سمات وملامح الشخصية الدولية الممنوحة للدول، إذ تتمتع بعض مؤسسات الاتحاد الأوروبي

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بسلطات وصلاحيات تمكنها ليس فقط من أن تصبح في موقف أقوى في مواجهة الدول الأعضاء، وإنما أيضاً من الاحتكاك والتفاعل المباشر مع مصالح المواطنين والجماعات في الدول الأعضاء وترتيب حقوق والتزامات مباشرة في مواجهتهم (نافعة، 2004: 38).

6. المشكلات المتعلقة بالقضايا التنظيمية

يعتمد الاتحاد الأوروبي نظاماً للتصويت داخل مؤسساته كان هو السبب المباشر في حصول مشكلات أوصلت الحال إلى التنازع حول حصص التصويت التي تخصص لكل دولة من دول الاتحاد الأوروبي الذي يعتقد أن الدول الأكبر تستحق حصة أكبر في التصويت من الدول الأصغر منها، فألمانيا التي يبلغ تعدادها (82.5) مليون نسمة لديها حصة أكبر في اتخاذ القرار في مجلس وزراء الاتحاد الأوروبي عن دولة أخرى مثل لوكسمبورج التي لا يتجاوز تعدادها عن (453) ألف نسمة، وبعد مفاوضات مكثفة أرست دول الاتحاد الأوروبي في القمة التي عقدت في بروكسل في (حزيران 2007) اتفاقية حول المعاهدة الأوروبية بدلاً عن الدستور تهدف إلى المضي بالاتحاد الأوروبي من حالة الشلل التي أصيب بها بعد رفض الدستور في كلاً من فرنسا وهولندا في الاستفتاء الذي جرى عام (2005)، لذلك تم وضع النظام الجديد المعروف بنظام الغالبية المزدوجة ليحل مكان نظام الأصوات المعقدة الذي يدخل حيز التنفيذ للفترة (2014 – 2017)، وإذا اعترضت أي دولة أوروبية خلال هذه الفترة على هذا النظام الجديد فإنه سيتم العودة إلى نظام التصويت القديم (العمراني، 2011 : 51).

7. المشكلات الأخرى

واجه الاتحاد الأوروبي عوائق أخرى على المستوى السياسي الداخلي برزت في النقاط الآتية (العطار، 2004 : 100):

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أ. صعوبة تطبيق القرارات على كافة الدول الأعضاء التي تتخذ من قبل الاتحاد الأوروبي، وذلك لأن هذه القرارات ملزمة فقط للدول التي توقع عليها.

ب. صعوبة إنشاء قوة عسكرية موحدة.

ج. تحمل الاتحاد الأوروبي الأعباء المالية لبعض دول الاتحاد التي تعاني من مشكلات محددة.

د. وجود النزاعات الأثنية بين شعوب أوروبا، يعيق خلق المواطن الأوروبي.

هـ. معارضة بريطانيا اعتماد العملة الأوروبية الموحدة.

ولم يكن الاعتراض البريطاني مقتصراً على العملة الأوروربية فحسب، بل شدد رئيس الوزراء البريطاني السابق ديفيد كاميرون على وعوده التي كان قد طرحها قبل توليه منصبه، مركزاً على ان الحكومة ستحمل الى الاتحاد الاوروبي، بعد الانتخابات المقبلة عام (2015)، جملة من الشروط والتعديلات التي ترى بريطانيا انها ضرورية بالنسبة لها. وفي حال وافق الاتحاد الاوروبي على الشروط البريطانية، ستعرض مسألة الاستمرار في عضوية الاتحاد الاوروبي على الاستفتاء الشعبي في بريطانيا عام (2017)، وينبع هذا الموقف من الرغبة البريطانية في اجراء الاصلاحات في منظومة الاتحاد الاوروبي التي تستطيع أن تسهم في استمرار بريطانيا ضمن الاتحاد، إذ إن التوجه الاوروبي يسير نحو التدخل اكثر فاكثر في الشؤون الداخلية للدول الاعضاء. كما أن الموقف البريطاني قد جاء نتيجة طبيعية للنهج الذي اتبعه الاتحاد الاوروبي، والذي ركز فيه على اجراءات طويلة الامد التي لا تهم المواطن الاوروبي بقدر ما تهم اجراءات وسياسات تتعلق بخلق فرص عمل واعادة النمو الاقتصادي الى الاتحاد (بوري، 2013).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ترى الدراسة ؛ إن الاتفاقيات المعمول بها في إطار الاتحاد الأوروبي هي التي هيأت الظروف لتنامي كثير من المشكلات التي تواجه سياسة الاتحاد الأوروبي في ظل النظام الدولي الجديد، كون هذه الاتفاقيات لا تتضمن تفويضاً عاماً للسلطة يتيح للمؤسسات الأوروبية المشتركة القيام بالأعمال التي تجدها ضرورية لتحقيق الأهداف التي قام من أجلها الاتحاد، لكنها تتضمن تفويضاً لممارسة سلطات معينة لأداء أعمال محددة، وتمارس مؤسسات الاتحاد الأوروبي هذه السلطات تحت إشراف ورقابة الدول الأعضاء.

ويلاحظ أن المشكلات التي واجهت عمل الاتحاد الأوروبي وسياساته كانت تتسع كثيراً في القضايا التنظيمية، وأنشطة السياسة الخارجية والأمن والشرطة والقضاء، وكذلك ما يتعلق بالقضايا والمشكلات الدولية المختلفة وعمليات حفظ السلم وحقوق الإنسان، كما تشتمل على سياسات الدفاع والأمن وقضايا نزع السلاح والإنفاق العسكري، وسياسات الأحلاف والتخطيط الاستراتيجي.

المطلب الثاني
التحديات الاقتصادية

أسهم سقوط أنظمة الحكم الدكتاتورية اليمينية والحكومات شبه العسكرية في جنوب القارة الأوروبية مثل اسبانيا، والبرتغال، واليونان في توفير إمكانات جدية أمام الاتحاد الأوروبي للتطور وتشجيع الدول المذكورة للانضمام إلى هذه المنظومة الأوروبية، ثم جاء الحدث الأبرز الذي أعطى دفعة قوية لطموح الأوروبيين نحو تحقيق وحدتهم، والمتمثل بتفكك المنظومة الاشتراكية في شرق أوروبا وعودة النظام الرأسمالي إلى تلك الدول في مستهل تسعينيات القرن العشرين، حين وقعت دول الوحدة الأوروبية اتفاقية ماستريخت في (شباط 1992) تمخضت عنها مع بداية عام (1993) محاولات جدية لتكوين السوق الأوروبية الموحدة، وتلا ذلك في

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

(حزيران 1997) التوقيع على معاهدة أمستردام المنبثقة والمكملة لاتفاقية ماستريخت التي تم بموجبها إجراء المباحثات والمفاوضات مع دول أوروبا الشرقية والوسطى العشر، ومع بداية الألفية الثالثة تغيرت وتطورت معاهدة أمستردام إلى اتفاقية نيس، التي اهتمت بمسألة توسيع عضوية دول الوحدة الأوروبية، وحددت أهمية الاستفتاءات العامة في الدول الأوروبية لتلك الاتفاقية، التي تعثرت من جراء تصويت بعض الأعضاء ضدها، الأمر الذي حدا إلى تغييرها وإيجازها، في ما عرف أخيراً باتفاقية لشبونة، ثم صدرت العملة الأوروبية الموحدة اليورو في عام (1999) بشكل ابتدائي، بديلة للعملات الوطنية، الأمر الذي عبّر بالطبع عن تعزيز الاقتصاد الأوروبي على مستوى العالم (كاخيا، مجلة الدفاع العربي، عدد تموز 2014).

لكن التحديات الاقتصادية لاحقت سياسة الاتحاد الأوروبي، الأمر الذي حدى بمؤسسات الاتحاد للسعي في معالجتها، والتي كان من أبرزها المشكلات الآتية :

1. المشكلات المتعلقة بالاندماج الاقتصادي

شهدت السنوات الأولى من حقبة تسعينيات القرن العشرين نقلة نوعية في الجهود الوحدودية لدول الأوروبية، تمثلت بتوقيع معاهدة ماستريخت التي أنشأت الاتحاد الأوروبـــي في (شباط 1992) والتي دخلت حيز التنفيذ في (تشرين الثاني 1993)، وكانت مجالات الاندماج الأوروبي هي أحدى أهم القضايا في تلك الجهود والتي واجهت معوقات عديدة في مجالات تدعيم ووضع إطاراً للاندماج في ثلاثة مجالات أساسية، هي: الوحدة الاقتصادية والنقدية، والسياسة الخارجية والأمنية، والسياسات الداخلية، وقد تطرقت هذه الدراسة في المطلب السابق لمجالي السياسة الخارجية والأمنية، والسياسات الداخلية، وبقي المجال الاقتصادي الذي تعرض لمشكلات عدة فيما يتعلق بالاندماج الأوروبي التي برز فيها المجالات الآتية:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أ. **السوق المشتركة:** سبق أن قامت مجموعة من الدول الأوروبية بإنشاء الجماعة الاقتصادية الأوروبية وذلك خلال العقد الخامس من القــرن العشرين بهدف إقامة ســوق مشتركة، إلا أن الجماعة وجدت في منتصف ثمانينيات القرن العشرين أي بعــد حوالي ثلاثين عاماً أن هذا الهدف لم يتحقق بالكامل نتيجة جملة من المعوقات، رغم أنها تمكنــت من إزالة الرسوم الجمركية بين الدول الأعضاء في تلك الجماعة، كما تم وضع تعريفة جمركية موحدة في مواجهة الدول غير الأعضاء منذ (تموز 1968)، وبذلك استكملت عناصر الاتحاد الجمركي الذي أتاح حرية حركة السلع بين الدول الأعضاء في تلك الجماعة الاقتصادية .(Leonard,1988: 76)

وكان من بين عناصر الســوق المشتركــة التي ظلت تواجــه مشكلات كثيــرة حتى بداية ثمانينيات القرن العشرين: حرية حركة العمالة والخدمــات ورأس المال، حتى بدأت الدول الأعضاء تشعر بأهمية استكمال مشروعها، فجاء المشروع الأوروبي الوحدودي أو السوق الموحدة عام (1992) الذي تدارس عدد كبيــر من المقترحات لإزالة المشكلات التي تعيق تحقيق السوق المشتركــة، ورغم كل ذلك بقيت مشكلتان هما (كمال، 2001 : 30):

أولا: مشكلة نقاط الحدود بين الدول الأعضاء، والاجراءات الطويلة المعقدة التي وضعتها الدول لعبور حاملات البضائع.

ثانيا: مشكلة الحواجز الفنية غير الجمركية التي وضعتها الدول الأعضاء في مواجهة بعضها لحماية منتجاتها الوطنية.

ب. **السياسات الاقتصادية المشتركة:** وهي السياسات التي تنازلت بمقتضاها الدول الموقعة على معاهدة روما لعام (1957)، عن سيادتها في مجالات معينة لصالح مؤسسات الجماعة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الأوروبية التي تقوم بتطوير سياسة اقتصادية مشتركة تصبح ملزمة لتلك الدول في المجالات الآتية:

أولا: السياسة الزراعية: وهي من أهم السياسات المشتركة للاتحـــاد الأوروبي كونها تستوعب حوالي نصف ميزانية الاتحاد، وتهدف إلى تحقيق عدة أهــداف، كان من أهمها (Leonard,1988: 76):

(1)توفير المنتجات الزراعية للمستهلك الأوروبي بسعر معقول مع الحفاظ على مستوى دخل مناسب للمزارع الأوروبي.

(2)إقامة سوق مشتركة في المنتجات الزراعية.

(3)وضع نظام للأسعار.

(4)وضع سياسة زراعية تحمي الواردات من الدول غير الأعضاء من خلال فرض ضريبة عليها لرفع سعرها حتى لا تباع بسعر أقل من سعر المنتجات الأوروبية.

(5)تدعيم الصادرات الزراعية للخارج من أجل تعويض الفارق بين العسر العالمي المنخفض والسعر المرتفع لمنتجات دول الاتحاد الأوروبي.

وبرزت جوانب سلبية من خلال تقييم هذه السياسات الزراعية عدت مشكلات اقتصادية كونها جاءت على حساب التكاليف العالية التي تحملتها دول الاتحاد بعد تحديث القطاع الزراعي، بحيث وصلت تلك التكاليف في بعض الأحيان إلى ثلثي ميزانية الجماعة الأوروبية، كما أن سياسة دعم الصادرات الزراعية مثلت أحدى المشكلات الرئيسية في العلاقات مع الدول الأخرى التي تقوم بتصدير منتجاتها الزراعية مثل: الولايات المتحدة الأمريكية واستراليا وكندا (كمال، 2001 : 32).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثانيا: سياسة المنافسة: واجهت حكومات دول الاتحاد الأوروبي مشكلة سياسة المنافسة بعد أن أصبحت إحدى الآليات الأساسية لضمان نجاح السوق المشتركة، وقامت المفوضية الأوروبية بإقرار الاتفاقيات المنظمة لتلك السياسة التي تحظر قيام الحكومات بدعم شركات معينة أو قطاعات إنتاجية معينة مما يؤدي إلى خلق وضع غير عادل في المنافسة، كما تحظر الاتفاقيات المقرة السياسات التي تؤدي إلى فرض سعر معين أو الحد من الإنتاج (Kerr, 1986 : 93).

ثالثا: سياسة المواصلات: تعرضت السياسة الأوروبية في مجال المواصلات إلى مشكلات عدة، إذ لم يتم تطوير السياسات المشتركة في هذا القطاع على الرغم من تضمين المعاهدة المنشئة للجماعة الأوروبية نصاً يعد المواصلات أحد المجالات التي تهتم بها السياسة المشتركة لتلك الجماعة، فوسائل المواصلات البرية والجوية والبحرية ما تزال تسيطر عليها الدول الأعضاء، الأمر الذي دفع البرلمان الأوروبي والمفوضية الأوروبية للقيام بتقديم شكوى إلى محكمة العدل الأوروبية ضد حكومات الدول الأعضاء لإخفاقها في تطوير سياسة مشتركة للمواصلات، وقد حثت المحكمة الدول الأعضاء على تحقيق تلك السياسة (Borchardt, 1990: 54).

رابعا: السياسة التجارية المشتركة: سعت دول الاتحاد الأوروبي لحل المشكلات التي تعترض جهودها في الاستمرار بالسوق المشتركة، إذ تمثل السياسة التجارية الوجه الآخر في تلك السوق، وكان من أبرز الأدوار التي مارسها الاتحاد الأوروبي في هذا المجال، تتعلق بالآتي (كمال، 2001 : 34):

(1) تنظيم العلاقات التجارية بين دول الاتحاد والتكتلات الأخرى.

(2) وضع وتعديل التعريفة الجمركية المشتركة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

(3) عقد اتفاقيات تجارية وجمركية مع عدد من الأطراف الأخرى.

(4) التخطيط لسياسة التصدير والعمل على اتخاذ إجراءات لحماية التجارة، وخاصة فيما يتعلق بمواجهة مشكلة الممارسات غير العادلة لبعض الدول مثل سياسة الدعم والإغراق.

(5) اجراء المفاوضات الدولية لتنظيم التجارة.

(6) حل الخلافات التي تنشأ مع الشركاء التجاريين، مثل التفاوض مع اليابان لفتح أسواقها للمنتجات الأوروبية.

(7) عقد اتفاقيات التعاون الأقل شمولية من اتفاقيات الارتباط التي تستهدف تحقيق قدر أكبر من التعاون الاقتصادي، وكان من بين تلك الاتفاقيات ما يتعلق بالعلاقات مع معظم الدول العربية في جنوب البحر المتوسط.

(8) اعداد برامج معونات التنمية التي يقدمها الاتحاد الأوروبي للدول النامية.

(9) تقديم برامج المعونات الغذائية لبعض الدول الفقيرة.

ج. **الوحدة النقدية:** لم تتحقق الآمال المعقودة على الجماعة الاقتصادية الأوروبية كون الدول الأعضاء لم يكن لديها الرغبة في التخلي عن سيادتها في المجالات المالية والنقدية، خاصة وأن التضخم والبطالة بقيت من أبرز المشكلات التي تواجه الجهود الأوروبية في التقارب والاندماج، كما تعرضت دول الاتحاد الأوروبي إلى حالة من عدم الاستقرار في أسعار العملات الأوروبية، الأمر الذي أوجد عقبات كثيرة منعت الشركات الأوروبية من الاستثمار في دول أوروبية أخرى وذلك قبل إصدار العملة الأوروبية الموحدة، وبالتالي لم تتحقق الاستفادة المرجوة من السوق المشتركة، لذلك تم اعتماد وسيلة أطلق عليها

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

معـــدل التبـــادل مـــن أجـــل التغلـــب على المعوقـــات التي تعترض تبـــادل العملـــة (Leonard,1988:83).

وقد ثارت عدة شكوك حول قـــدرة اقتصادات الدول الأعضـــاء فـــي الاتحـــاد الأوروبي جراء عـــدم الاستجابـــة للشـــروط التي وضعتها معاهـــدة الاتحـــاد الأوروبـــي (ماستريخت 1992) والتي وضعت في أهدافها تطوير النظام النقدي الأوروبـــي، إذ تم بموجبها تحديـــد موعد منتصف (تموز 1998) كموعد لإنشاء بنك مركزي أوروبـــي، وأول (كانون الثاني 1999) لإصدار العملة الأوروبية الموحدة التي صدرت بالفعل، لكن التزام الدول الاعضـــاء لم يكن كافياً لتحقيق جميع الأهـــداف التي سبق أن تم الاتفـــاق عليها (كمال، 2001 : 35).

2. الآثار السلبية للسوق الأوروبية الموحدة

واجهت سياسة تحرير تجارة المنتجـــات الصناعيـــة في دول الاتحـــاد الأوروبـــي مشكلات تتعلـــق بتعرض مستقبـــل الشركات الصغيـــرة والمتوسطـــة للخطـــر، وهذه الشركات تستوعب حوالي (75%) من إجمالي العمالة الأوروبية، ونحو (50%) من إجمالي الاستثمـــارات، وتزود مؤسسات الاتحاد الأوروبي بأكثر من (60%) من موارده، لذلك بلورت المفوضيـــة الأوروبية عدداً من البرامـــج التي استهدفـــت دعم جهـــود الدول لحمايـــة وتحسين أداء تلك الشركـــات والارتقاء والنهوض بها في مجالات : الإدارة والاستثمار وتنسيـــق السياسات والاستراتيجيات والبحـــوث والتطوير، بما في ذلك تقديم الحوافـــز والمكافآت التشجيعية للشركـــات المتميزة فـــي الأداء، وأصـــدرت المفوضيـــة أيضاً توجيهات وقواعد تنظيمية أخرى استهدفت تقليص المخاطـــر ودعـــم التعاون بين الشركات، دون التأثير في الضوابط الخاصة بالمنافسة، وترشيد الإنتاج وحقوق الملكية وغيرها.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

3. الأزمة المالية العالمية

أثر انتشـــار الأزمة الماليـــة الاقتصادية التي بـــدأت في الولايات المتحدة الأمريكيـــة منذ عام (2007)، لتصل تداعياتها إلى أغلب دول العالم وخاصة دول القارة الأوروبيـــة، الأمر الذي دعا هذه دول الاتحاد الأوروبـــي إلى اتخاذ إجراءات عديـــدة والسعي من أجل التغلب على هذه الأزمة المالية الخانقـــة والاقتصادية المؤثـــرة، والتي عدت من المشكـــلات التي واجهت سياســـة الاتحاد الأوروبـــي في مرحلة النظام الدولي الجديد، وذلك لأن الاقتصادات المختلفـــة في أغلب دول العالم المتقدمـــة منها والنامية قـــد تأثرت نتيجة هذه الأزمة الماليـــة العالمية الحـــادة، التي عُدت هي الأسوأ من نوعها منـــذ زمن الكساد الكبير الذي حدث عام (1929)، إذ بدأت هذه الأزمـــة أولاً في الولايات المتحدة الأمريكيـــة فـــي (أيلول 2008)، ثم امتـــدت إلى دول العالم لتشمل: الدول الأوروبية، والدول الآسيوية، وجميع الدول التي يرتبـــط اقتصادها مباشرة بالاقتصـــاد الأمريكي، وقد وصـــل عدد البنوك التي انهـــارت في الولايات المتحدة الأمريكية

http://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A7%D9%84%D9%88%D9%84%D8%A7%D9%8A%D8%A7%D8%AA_%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AA%D8%AD%D8%AF%D8%A9 خـــلال عـــام (2008) إلى (19) بنكاً، كما توقع آنذاك المزيد من الانهيارات الجديدة بين البنوك الأمريكية البالغ عددها (8400) بنكاً، ولم تكن هذه الأزمة جديدة ولم تكن مفاجئة، وإنما سبقتها تداعيـــات وكانت لها بوادر بدأت فـــي (7 شباط 2007) جراء عدم تسديد تسليفات الرهن العقاري الممنوحـــة لمدينين لا يتمتعـــون بقدرة كافية على التسديد، تكثفت جراءها عمليات الأفلاس في مؤسسات مصرفية متخصصة في الولايات المتحدة الأمريكية، ثم امتدت تسري في جسد

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الاقتصادات العالمية وعلى رأسها الاقتصاد الأمريكي والأوروبي باعتبارهما الاقتصادات الأضخم أو المتعدية التأثير عالمياً (عبد الخالق، 2009 : 3).

ولم يكن خافياً أن البنك المركزي الأوروبي يعتمد سياسة نقدية تستند إلى فرضيات وأساس تحليل مغاير للسياسة النقدية الأمريكية، باعتبارها سياسة نقدية كانت حتى الأزمة المالية العالمية الأخيرة أكثر توفيراً للنقد مقارنة بسياسة الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي الذي يراعي بشكل واضح متطلبات تمويل عجز الموازنة العامة، وبما ينسجم مع السياسة الاقتصادية للحكومة الأمريكية التي تربط سعر الفائدة بالإنحراف عن معدل التضخم المرغوب وانحراف الناتج الفعلي عن الممكن، في حين يركز البنك المركزي الأوروبي على حجم السيولة في تحليله النقدي (علي، 2012 : 220).

وبذلك خلقت الأزمة المالية العالمية مشكلات جمة للمؤسسات المالية في الاتحاد الأوروبي، كان من أبرزها (زين الدين، 2009 : 60):

أ. أجبرت الأزمة المالية العالمية البنك المركزي الأوروبي على ضخ (8.94) مليار يورو أي ما يعادل (130) مليار دولار أمريكي في الأسواق المصرفية بمنطقة اليورو، لمساعدة المؤسسات المالية التي هزتها أزمة التمويل العقاري الأمريكية ذات المخاطر المرتفعة، ولم يسبق للبنك المركزي الأوروبي أن ضخ مثل هذا المبلغ في السابق، فقد كان أكبر مبلغ ضخه البنك هو (3.69) مليار يورو في (12 أيلول 2001) غداة هجمات الحادي عشر من أيلول في الولايات المتحدة الأمريكية.

ب. أحدثت الأزمة المالية العالمية توتراً في السوق النقدية الأوروبية رغم مستوى السيولة في الأوساط النقدية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ج. يأتي ضخ البنك المركزي الأوروبي لمثل هذه السيولة النقدية لضمان أن تكون الأوضاع طبيعية في الأسواق، إذ تمكن البنك من الاستجابة إلى طلبات المصارف المعروضة بنسبة (100 %).

ترى الدراسة؛ إن مشروع الاتحاد الأوروبي قد واجه تحديات ومعوقات كثيرة، جراء التراكمات التاريخية السلبية التي كانت تعترض مسيرة العمل الوحدوي الأوروبي والناتجة عن الخلافات والأزمات والحروب التي حدثت خلال العصر الحديث،، فقد برز قلق فرنسي من تنامي الدور الألماني، بعد اندلاع الحرب الباردة، وقد أيد عدد من البلدان الأوروبية من ضمنهم بلجيكا وهولندا، وبقية الدول التي وقعت تحت القبضة النازية، القلق الفرنسي، وأفرزت الحرب العالمية الثانية حقائق ملموسة قيدت ألمانيا بعدة قيود وحدت من قدرتها على الحركة، وهي قيود ارتبطت بهزيمة النازية واستسلامها العسكري أمام الحلفاء، وهناك أيضاً انشطار أوروبا إلى كتلتين مختلفتين في أنماطهما السياسية والاقتصادية والأيديولوجية، كتلة رأسمالية في الغرب من القارة الأوروبية، وكتلة اشتراكية في شرقها، فضلاً عما أحدثته المتغيرات الدولية وإفرازات النظام العالمي الجديد الذي تشكل خلال العقد الأخير من القرن العشرين والتي كان من أهمها النزعة الاستقلالية، لدى فرنسا في عهد الرئيس (شارل ديغول)، والتطابق شبه التام في السياستين الأمريكية والبريطانية، هذه الحقائق مجتمعة كانت السبب في اعتراض مسيرة الاتحاد الأوروبي، وإعاقة انطلاقته بالسرعة المتوخاة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثاني

التحديات الخارجية

تزايد تأثير الاتحاد الأوروبي في الشؤون الدولية بشكل واضح منذ انبثاق معاهدة ماستريخت لعام (1992)، وقد توقع كثير من المحللين أن يتحول هذا الاتحاد إلى قطب جديد على الساحة الدولية بما أنه يمتلك الكثير من مقومات القوة الاقتصادية والتكنولوجية والثقافية، وفيه دولتان نوويتان تمتلكان حق النقض في مجلس الأمن الدولي، وقد تمكن خلال عدة عقود من اجتياز عقبات هائلة في مسيرة توسعه بحيث أصبح يضم ثمانية وعشرون دولة كانت معظمها إمبراطوريات وقوى عظمى عبر التاريخ، الأمر الذي أدى إلى تعامل أغلب دول العالم المهتمين بالشؤون الدولية مع الاتحاد الأوروبي كقوة دولية عظمى.

وقد أسهم نجاح الاتحاد الأوروبي بأن يكون له وزن كبير في الشؤون الاقتصادية العالمية، في أن تصبح القارة الأوروبية أكثر جاذبية للاستثمارات العالمية، منذ أن سار هذا الاتحاد في طريق الوحدة الاقتصادية، الأمر الذي أوجد تحديات خارجية أخذت تعترض سياسات الاتحاد في المرحلة التاريخية التي باتت تعرف بالنظام الدولي الجديد.

يتناول المبحث الثاني التحديات الخارجية التي تواجه الاتحاد الأوروبي في ظل النظام الدولي الجديد من خلال المطالب الآتية:

المطلب الأول : مشكلة انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي.

المطلب الثاني: التنافس الأوروبي مع الولايات المتحدة الأمريكية.

المطلب الثالث : التقارب الأوروبي الروسي وأثره في العلاقات الأوروبية الأمريكية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الأول

مشكلة انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي

سارت الدول المؤسسة للاتحاد الأوروبي بطريق تحقيق الوحدة الأوروبية من خلال توسيع اتحادهم عبر قبول انضمام عدد من الدول الأوروبية في عضويته بعد توقيع معاهدة ماستريخت، وظهر الاتحاد الأوروبي ككتلة عملاقة تنتمي إليها أكثر دول العالم قوة وغنى، وتطرح نفسها مشـــروع قطب مؤهـــل لإعادة التوازن إلى الساحـــة الدولية بعـــد الخلل الذي تعرضه له مع مطلع تسعينيات القرن العشريـــن، إذ برزت الولايات المتحدة الأمريكية قطباً وحيداً لا يتوانى عن فرض إرادته على حلفائه بعد سقوط الاتحاد السوفيتي، فبات طموح قادة الاتحاد الأوروبي بتجه نحو خلق توازناً في النظام الدولي الجديد بمنع سيطرة قوة واحدة عليه لا سيما بعد انضمام جميع الأوروبيين إلى الاتحاد النقدي الأوروبي لتصبـــح القوة الأولى في العالم بعد أن حقق تلك المسيرة العظيمة التي تكللت بالوحدة الاقتصادية والسياسية إلى حد ما (عبدالرحمن، 2005: 2).

وقد وفر هذا التوسيع فرصة فريدة لأوروبا لإنهاء التقسيم التي كانت تعيشها جراء حالة الاستقطاب الذي جعل منها شطرين على مدى أكثر من نصف قرن، إذ عد القرار الأوروبي للتوجه شرقاً في عملية التوسع الصادر في قمة كوبنهاغن في (كانون الأول 2002)، حدثاً تاريخياً في مسار البناء الأوروبي، كونها وضعت الشروط والقواعد والمعايير للانضمام الدول الأوروبية إلى الاتحاد الأوروبي، مما شجع الدول المجاورة للاتحاد على تحسين وضعها لمحاولة الانضمام إلى الاتحاد الذي حقق العديد من عمليات التوسع المنفصلة عن بعضها، فقد توسع من كرواتيا وأستونيا شمالاً حتى تركيا جنوبا، ويعد ذلك ببساطة الطموح الأكبـــر للاتحاد (الجميلي، 2009 : 79).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إن التقدم الذي حققه الاتحاد الأوروبي بعد حصول هذا العدد الكبير من الدول الأوروبية على عضوية الاتحاد، تزامن معه وضع عراقيل وشروط أثقلت كاهل الجانب التركي الذي ظل يسعى للتقـرب من الدول الأوروبية من أجل قبوله كعضـو فاعل في الاتحـاد الأوروبـي، وقد جاءت الجهود التركية عبر مراحل تاريخية سابقة لتتبلور في منظمة الأفكار التي امتازت بها الحقبة الكمالية والتي قيـل عنها بأنها ستتيح لتركيا الخـروج من مرحلـة اتسمت بالتخلف والدخول في عالم الحضارة الغربيـة، فكانت تطلعـات (مصطفى كمال أتاتورك) مثال للحداثة والتقدم حسب رأي أنصاره رغم حالة تطرفه لجهة الاستلاب بالغرب التي حملتها أحاديثه (نور الدين، 2001 : 361).

ويمثل الانضمام التركي إلى الاتحاد الأوروبي أحد أهم أهداف السياسة الخارجية التركية وشواغلها، إذ أن تركيا ترى في ذلك الطريق المثلى لتحقيق مصالحها القومية، والاستجابة العملية لتحديات كبرى كانت أوروبا نفسها هي مصدرها الرئيس، وبخاصة أن مسيرة بناء الدولة الجمهورية بدأت بمواجهة أوروبا الغرب الذي تقرر فيما بعد الامتثال له أو اللحاق به، ويعد هذا من المفارقات السياسية والتاريخية، وإن كان يتطلب تقصياً جدياً من أجل التوصل إلى النقطة الحرجة في تحول المدارك التركية تجاه أوروبا، من مصدر تهديد إلى حليف ومثال يحتذى (محفوض، 2012 : 185).

وبالنظر لتوفر قاعدة من المعطيات الاستراتيجية في تركيا تقوم على موقع جغرافي فريد طالما شكل ركيزة تاريخية لانطلاقتها نحو العالمية، إذ لا تبتعد هذه المعطيات في تركيا الحديثة التي يحاول صناع القرار فيها استغلال هذا الموقع في بناء رصيد إقليمي عبر شغل مقعد العضوية في الاتحاد الأوروبي والارتقاء بهذا الرصيد للتحول نحو الإقليمية أولاً ومن ثم العالمية ثانيا، وتكمن أهمية موقع تركيا في أنها (باكير، 2010 : 20):

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

1. تقع وسط قارات العالم القديم الثلاث آسيا وأوروبا وأفريقيا، وقد منحها هذا الموقع منذ القدم قدرة على التفاعـــل الحيوي في المحيط الإقليمـــي، فهي تؤثـــر وتتأثر بالعناصر السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية القائمة على حدودها، إذ تمتد الأراضي التركية بين آسيا وأوروربا، ويشكل الجزء الواقع في غرب آسيا حوالي (97%) من مساحة البلاد ويضم العاصمة أنقرة ويعـــرف باسم آسيا الصغرى أو منطقة الاناضول، بينما يقع الجزء المتبقي من تركيا في جنوب شرق أوروبا ويضم اسطنبول.
2. تقع في قلب المجال الجغرافي الذي اصطلح على تسميته أوروسيا، وهي بذلك تعد المنطقة الوسطية المتحكمة في منطقة قلب العالم وفق نظريد هالفورد ماكنـــدر الجيوسياسية، الأمر الذي يؤهلها لأن تكون دولة محورية أو حاسمة في المجال الجيوسياسي الإقليمي والعالمي.
3. تتميز بكونها دولة قارية، وهي ميزة قلما تتوافر في دولة تتمتع بالمكانة الجغرافية التي تمتلكها تركيا، لأنها أتاحت لتركيا حرية أكبر في اختيار سياسات أو تحالفات أو إقامة تجمعات تكون فيها المحور في هذا المجال الجغرافي، كونها تشترك بحدود مختلفة المساحة من جميع الجهات مع كل من الدول الآتية:

أ. الجنوب الشرقي: جورجيـــا (252 كم)، وأرمينيـــا (268 كم)، وأذربيجـــان (9 كم).

ب. الشرق : إيران (499 كم).

ج. الغرب: اليونان (206 كم).

د. الشمال الغربي: بلغاريا (240 كم).

هـــ. الجنوب: سوريا (822 كم)، والعراق (352 كم).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

4. تعد تركيا دولة بحرية مفتوحة إذ تحدها المياه من ثلاث جهات، البحر الأسود في الشمال، وبحر إيجة في الغرب، والبحر المتوسط في الجنوب، كما أنها تسيطر على ممرين مائيين مهمين طالما شكلاً تاريخياً محوراً للصراع بين الإمبراطوريات والدول، وهما مضيق البوسفور في شمال تركيا حيث يصل بين البحر الأسود وبحر مرمرة ويبلغ طوله حوالي (30 كم) وعرضه حوالي (1 كم)، ومضيق الدردنيل في الجنوب الغربي من تركيا حيث يصل بين بحر مرمرة والبحر الابيض المتوسط عن طريق بحر إيجة وطوله (60 كم) وعرضه يتراوح بين (1–6 كم)، مما يعطي تركيا القدرة على التحكم، ويتيح لها التحول إلى قوة بحرية إضافة إلى كونها قوة قارية.

وجاءت هذه المعطيات لتمنح منطقة الأناضول التركية المكانة الجيوسياسية والتي سمحت لها بلعب دوراً حاسماً عبر مراحل متعددة في التاريخ على الصعيد الإقليمي والعالمي، إذ شكلت هذه المنطقة تقاطعاً لمختلف الحضارات البشرية العريقة التي تمثل قلب العالم القديم، فكانت اسطنبول عاصمة لثلاث من أكبر الإمبراطوريات وأقواها على مر العصور: الرومانية (330 – 395)، البيزنطية (395 – 1453)، العثمانية (1288 – 1924) (حسن، 2006 : 15).

لكن حالة الضعف وتفكك الدولة العثمانية حدث إثر دخولها الحرب العالمية الأولى، فأنهى (مصطفى كمال أتاتورك) نظام الخلافة العثمانية عام (1922) وأعلن قيام الجمهورية التركية الحديثة عام (1923) (المرجة، 1984 : 56).

ثم سارت النخبة الكمالية في ذات الطريق لكنها لم تحرز أي تقدم يذكر حتى منتصف التسعينيات على طريق الاندماج في أوروبا، إلا على المستوى التقليدي المتواضع، وتخللت تلك المسيرة أنواع مختلفة من الرفض والقبول بسبب ما تعرضت له تركيا من أزمات سياسية وانقلابات عسكرية خلال الأعوام (1980/1971/1960)، وقضايا تتعلق بتحقيق

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الديمقراطية وانتهاكات حقوق الإنسان وأزمة الهوية والتنمية ومعدلات النمو الاقتصادي وغيرها من الشـــروط التي كانت تمثل تبريراً أوروبياً لعرقلة انضمام تركيا إلى الحاضنـــة الأوروبيـــة (العزاوي، 2012 : 772).

ويذكر أن عام (1999) كان هو البداية لنوع من الانفراج السياسي والإصلاحي من قبل الاتحاد الأوروبي، عندما وافقت قمة هلسنكي مبدئياً على تسمية تركيا كمرشح إلى عضوية الاتحاد الأوروبي، فيما قام قادة الاتحاد الاوروبي بإجراء محادثات بشأن إحدى أصعب القضايا المعروضة أمام قمة رؤوساء دول وحكومات الاتحاد الأوروبي المنعقدة في كوبنهاغن عام (2002)، ألا وهي طلب الحكومة التركية لتحديد تاريخ معين لبدء مفاوضات عضويتها في الاتحاد الاوروبي، وكان من بين الخيارات المطروحة أمام تركيا والذي اقترحته ألمانيا وفرنسا هو بدء مفاوضات العضوية في (تموز2005) شريطة أن يتم منح تركيا شهادة صلاحية في عام (2004) فيما يتعلق بمعايير العضوية الاساسية بما فيها حقوق الانسان وحكم القانون واقتصاديات السوق واحترام الاقليات لمساعدتها على إكمال قواعد ومعايير القبول في الاتحاد الأوروبـــي، ولكن القمة أجلت السماح بإجـــراء ذلك، كون مؤسسات الاتحـــاد الأوروبي في بروكسل تسعى للمزيـــد من الاصلاح السياسي فـــي تركيا (غانم، 2010 : 176).

لذا ؛ شدد برنامج حزب العدالة التنمية على التحرك ضمن الإطار العلماني، بعد وصوله إلى سدة الحكم في تركيا في (تشرين الثاني 2002)، وتبنى البرنامج قيماً جديدة تهدف إلى : التحرر الاقتصادي ؛ والإصلاح الهيكلي لمؤسسات الدولة ؛ والاندماج في الإطار الأوروبي، إلا أن الشكوك والاتهامات ظلت تثار بقوة حول ميوله الإسلامية، خاصة من قبل النخب العلمانية وأصحاب المصالح والنفوذ التقليديين في تركيا الذي لمسوا نجاح هذا الحزب في استقطاب

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وكسب اعجاب رجال الأعمال وطبقة واسعة من التكنوقراط، مما مكنه من التحول إلى أقرب الأحزاب التركية من المجتمع السياسي الأوروبي، في ظل ما كان يبديه العلمانيون من تردد في الاقتراب الكامل من أوروبا (ورغي، 2010 : 55).

ويرى منهاج حزب العدالة والتنمية أن الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي سيزيد من فرص الاستقرار السياسي والتقدم الاقتصادي في تركيا، كما يزيد من أهمية الموقع الاستراتيجي للاتحاد الأوروبي ذاته، ولا سيما أن تركيا تقع في جوار أغنى منطقتين نفطيتين في العالم، هما: منطقة الخليج العربي ومنطقة بحر قزوين، كما يعزز انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي، وزن الاتحاد السياسي والثقافي في العالم الإسلامي على أساس أنها ستصبح جسراً بينه وبين القارة الأوروبية (غانم، 2010 : 182).

وعليه؛ باتت وجهة النظر التركية تجاه الاتحاد الأوروبي تمثل انعكاساً وامتداداً للعلاقات التركية الأوروبية ذات العمق التاريخي المتجذر، والتي تنطوي على روابط وصلات تتراوح بين الخلفية التاريخية والنفسية العدائية، وبين المشهد والحالة الدبلوماسية العقلانية، وهي الروابط التي أنتجت أبعاداً تختلف عن علاقات تركيا بالمناطق الأخرى اختلافاً كبيرا، ولفهم هذه علاقة الاتحاد الأوروبي بتركيا لا بد من التعرف على المشكلات المنهجية التي تعترض تحليل العوامل الأساسية في انطلاقها، والتي كان من أبرزها ما تناوله (أحمد داود أوغلو) محللاً تلك المشكلات بقوله (أوغلو، 2011 : 538-539):

أولا: تنبع المشكلة الأولى من نمط العلاقة بين الاتحاد الأوروبي وتركيا القائمة على فرضية تعتمد وجود بنيتين جامدتين، وهذا تحليل صائب عند تعطيل الابعاد التاريخية التي تتجاهل التطورات المرحلية التي يعيشها الطرفان الأوروبي والتركي، وتتجاهل القوى الدينامية النابعة من العلاقة القائمة بين هاتين البنيتين.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثانيا: تكمن المشكلة الثانية في التفسير الساكن لنمط العلاقة بين الاتحاد الأوروبي وتركيا، إذ لا يدير كل من الطرفين علاقاته بالآخر بصورة متبادلة، فالاتحاد الأوروبي ينظر لعلاقته مع تركيا من خلال العوامل العالمية والقارية والإقليمية التي لها انعكاسات على نمط العلاقة بين كل من الاتحاد الأوروبي وتركيا، ومثال ذلك: ما يتعلق بالتوافق والانسجام بين سياسات الاتحاد الأوروبي تجاه الشرق الأوسط والقوقاز والبلقان وهي الأقاليم القارية القريبة من تركيا من جهة، وبين مسيرة علاقات الاتحاد الأوروبي مع تركيا من جهة أخرى.

ثالثا: تنبع المشكلة الثالثة من فرضية أن العلاقات بينهما تسير في مستوى واحد، تفرز نتائج لا معنى لها لأنها علاقات بالغة التعقيد وتتألف من تأثيرات متبادلة في مستويات متعددة، أي أنها تتطلب تطبيق منهج تحليلي متعدد المستويات لفهم هذه العلاقات، بحيث يستند ذلك المنهج إلى الخصائص متعددة الجوانب للعلاقة المتغيرة بين الطرفين، مع ضرورة الأخذ بالاعتبار أن الاتحاد الأوروبي يضم بداخله عدد من الدول المؤثرة في مجرى العلاقات الدولية.

ترى الدراسة ؛ إن تركيا شهدت عملية تحول سياسية واقتصادية شاملة، بعد تولي حزب العدالة والتنمية مقاليد السلطة منذ عام (2002)، وقد جاء هذا التحول كنتيجة طبيعية لمتطلبات قبولها في الاتحاد الأوروبي، بحيث أحدثت مفاوضات انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوربي نقلة نوعية ودوراً مؤثراً في هذه العملية، ويأتي إجراء إصلاحات واسعة النطاق في تركيا استجابة للضوابط والمقاييس في مجالات الديمقراطية وسيادة القانون وحقوق الإنسان وفقاً لحاجات الشعب وتطلعاته، وتعد موافقة الحكومة التركية على إجراء حزمة من التعديلات الدستورية التي أقرت عبر الاستفتاء الذي جرى بتاريخ (12 أيلول 2010) خطوة هامة في عملية الإصلاح

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والتحول الذي تشهده تركيا، كما تتواصل الجهود لإعداد دستور شامل جديد مثلما تقوم الحكومة ببذل الجهود واجراء التعبئة بين أنصار حزبها لتأمين قبول هذا الدستور، فيما ودخلت حزمة الإصلاحات القضائية التي تضمنت تعديلات جديدة تتعلق بتفعيل الخدمات القضائية والتي دخلت حيز التنفيذ عام (2012)، وكذلك تم إنشاء مؤسسة الرقابة العامة ومؤسسة حقوق الإنسان على ضوء القوانين التي تم إقرارها من قبل البرلمان التركي، ويأتي كل هذا من أجل اعطاء الرأي العام الأوروبي انطباعاً عن جدية الإجراءات التركية تلبية لشروط وضوابط الاتحاد الأوروبي التي وضعتها قمة كوبنهاغن للدول الراغبة بالحصول على العضوية في الاتحاد الأوروبي.

المطلب الثاني

التنافس الأوروبي مع الولايات المتحدة الأمريكية

تصرفت الولايات المتحدة الأمريكية وكأنها الوصي على الدول الأوروبية منذ دخولها الحرب العالمية الأولى عام (1917) عندما خرجت من عزلتها وتدخلت في الشؤون الدولية، ويرتكز هذا التصرف على الأعتـــراف بأنه من مصلحتها الجيوستراتيجيـــة الحيلولة دون سيطرة قوة معادية محتملة على أوروبا، لذلك دافعت الولايات المتحدة الأمريكية عن تلك المصلحة عبر تخليها عن عزلتها التقليدية ودخلت في صراع طويل مع الاتحاد السوفيتي السابق (بريجنسكي، 2004: 27).

وأخذت العلاقات الأوروبية الأمريكية منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية عام (1945) عدة أطوار وتراوحت بين النزعة الاستقلالية والتحالف الاستراتيجـــي حتى بلغ هذا التحالف أوجه في فترة الحرب الباردة خصوصاً بعد أن رد معسكر الدول الاشتراكيـــة بإنشاء حلف وارسو عام (1955) أي بعـــد ست سنوات من إنشاء حلف شمال الأطلسي عـــام (1949) (العمراني، 2009 : 92).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وراحت الولايات المتحدة الأمريكية تشجع تحركات الدول الأوروبية وتدعم مسيرتها الوحدوية، كونها كانت ترى أن الوحدة الأوروبية وتماسكها يمكن أن يوفر الحماية للجميع من انقسام التحالف الأوروبي الأمريكي ويسمح بالأخذ والرد بين الأنداد ويسمح بتقاسم المسؤوليات والتضحيات بالتساوي (وثيقة خطاب الرئيس الأمريكي جون كندي في فرانكفورت في 4 حزيران 1963).

ويأتي هذا الدعم الأمريكي الكبير من أجل إيجاد حليف قوي لها لوجود تقارب كبير دول القارتين في الآيديولوجيا والأفكار، وظهرت المساعدة الأمريكية لأوروبا بشكل واضح بعد الحرب العالمية الثانية، وذلك بتقديم مساعدات مالية وعلمية ضمن مشروع مارشال لإعادة بناء أوروبا المدمرة، لكن هذا التأييد لم يدم طويلا، فسرعان ما انقلب إلى منافسة في كل المجالات الدولية، السياسية والاقتصادية والعسكرية والمالية (الجميلي، 2009 : 215).

ومرت العلاقات بين الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية بعد انتهاء الحرب الباردة عام (1991) بحالة من المد والجزر، بسبب الخلاف في وجهات النظر بينهما، خاصة بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، إذ إزداد شعور بعض دول الاتحاد بأنها لم تعد بحاجة إلى مساعدة الولايات المتحدة الأمريكية في وجه الخطر السوفيتي، وأنها قادرة على مواجهة الاخطار التي قد تتعرض لها دون الحاجة إلى الدعم الأمريكي، وأدى توحيد ألمانيا إلى زيادة إيمانها بدورها التاريخي في توحيد أوروبا، ورأت أوروبا أن التحالف الذي كان قائماً بين الولايات المتحدة الأمريكية والمجموعة الأوروبية خلال الحرب الباردة في إطار حلف شمال الأطلسي، قد فقد الكثير من وظيفته، لأن الخطر السوفيتي قد زال، ووجدت دول الاتحاد أنها لم تعد بحاجة إلى مظلة الدفاع الأمريكية التي كانت قائمة من قبل (نوفل، 2011).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثم بدأت أغلب الدول الأوروبية تنتهج نهجاً مستقلاً عن الولايات المتحدة الأمريكية، وخاصـــة بعد زوال الخطر الشيوعـــي وتوحيد ألمانيا وانتهاء الحـــرب الباردة، في الوقت الذي انبثق النظام الدولي الجديد وهيمنت الولايات المتحدة الأمريكية على دول العالم والدول الأوربية بالتحديد، عندها تعالت أصوات المثقفين الأوروبيين برفض هـــذه الهيمنة محذرين بـــذات الوقت من قوة الولايات المتحدة الأمريكية وتفوقها الواضح في الاقتصاد والشـــؤون المالية، وفي التكنولوجيا والمجالات العسكرية، إضافة إلى أنماط الحياة واللغة والمنتجات الثقافية الواسعة التي تفرق العالم، وتشكل طرق التفكيـــر وتمارس أدوراً مؤثرة حتى فـــي خصومها (كيسنجر، 2002 : 40).

ويظهر للعيان التنافس الأوروبي الأمريكي في المجالات الآتية:

1. المجال العسكري

أحست الولايات المتحدة الأمريكية بالتطلعات الأوروبية الجديدة وباتت متأكدة بأنها تمر بحالة من التنافس مع الاتحاد الأوروبي كمنظمة إقليمية ذات تطلعات دولية، وشعر أغلب الساسة الأمريكان بحالة التذمـــر التي بدأ يظهرها الأوروبيين تجـــاه السياسات الأمريكية في كثير من القضايا الدوليـــة، وقد تجلى ذلك واضحاً في مشروع الدرع الصاروخـــي وحرب احتلال العراق، هذه الحرب التي انقسمت تجاهها الدول الأوروبية إلى محورين: محور مؤيد للعدوان الأمريكي ومشارك فيه كبريطانيا وإسبانيا، ومحور معارض للحرب كفرنسا وألمانيا، رغم ما يؤديه الجانبين الأمريكي والأوروبي من دور في الاستقرار السياســـي والثراء الاقتصادي العالمي، وإذا ما عملاً معاً فأنهما يصبحان قادرين على فعل الشيء الكثير على الصعيد الدولي، ومع ذلك غالباً ما يكونان على طرفي نقيض حتى قبل الاختلاف الواضح بشأن العراق عام (2003)، إذ أن الولايات المتحدة الأمريكية كانت تجهر بالشكوى دائماً من أن الدول الأوروبية لا تفعل ما يكفي في مجال الدفاع الجماعي (بريجنسكي، 2004 : 105).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وظهر التنافس الأوروبي الأمريكي واضحاً على مستوى حلف شمال الأطلسي للمرة الأولى في (تشرين الأول 2000)، حينما عقد الرئيس الفرنسي الأسبق (جاك شيراك) مؤتمراً صحفياً أثناء زيارة الرئيس الروسي فلاديمير بوتيـــن إلى باريس، متحدثاً باسم الاتحاد الأوروبي عندما كانت فرنسا تترأسه لمدة ستة أشهر، ومهاجماً خطة إدارة الرئيس الأمريكي (بيل كلينتون) للأزمة الحاصلة حينذاك حول معاهـــدة الصواريخ المضادة للصواريخ البالستيـــة (كيسنجر، 2002 : 40).

وعندها ظهرت سياسة دفاعية مشتركة للاتحاد الأوروبي تتمثل في محاولة ايجاد استقلالية حقيقية عن حلف شمال الأطلسي الذي تتزعمه الولايات المتحدة الأمريكية، كونه يمثل المنازع الوحيد من الناحية الداخلية بالاضافة إلى مقاومة الهيمنة الأمريكية التي فرضت على الدول الأوروبية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية بسبب الدور الفاعل في التعاون الأمريكي البريطاني الذي أسهم في تحرير أوروبا من الضغوط التي كانت تفرضها دول المحور، بالاضافة إلى هزيمة النازية، وتطويق العنـــق الأوروبي بمشـــروع مارشال الاقتصـــادي الكبير (رشيد، 2004 : 237).

2. المجال السياسي

يمكن القول أن تعابير السياسة الخارجية والدفاع والأمن لم تظهر في العمل الأوروبي بوضوح مثلما ظهرت في معاهدة ماستريخت التي تحدثت عن سياسة خارجية مشتركة باعتبارها إحدى الركائز الثلاث للعملية التكاملية الأوروبية، وقد حاولت المعاهدة أيضاً تطوير آلية التعاون السياسي بين أعضاء الاتحاد الأوروبي بعد اكتشاف فشل الآلية القديمة التي تعتمد كثيراً على الولايات المتحدة الأمريكية وتوجهاتها السياسية ودورها في القضايا الدولية ومكانتها في مجلس الأمن الدولي، خاصة بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، فقد كان أقصى ما قدمته الآلية القديمة هو وضع معايير مشتركة للاعتراف بالدول الجديدة المستقلة عن الاتحاد السوفيتي، لذا تم في معاهدة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الاتحاد الأوروبي الجديدة (ماستريخت) الاتفاق على التطوير التدريجي لسياسة مشتركة في هذا المجال تقــوم بتحقيق الأهــداف العامة للاتحاد بعيــداً عن السياســات الأمريكيــة وتوجهاتهــا (الاصفهاني، 1997 : 150).

3. المجال الاقتصادي

أخذت مؤسسات الاتحاد الأوروبي تمارس المسؤولية الملقاة على عاتقها لإدارة حركة التجارة الخارجية وتنظيمها، وبذلت أقصى الجهود لبناء أوسع شبكة ممكنة من العلاقات التجارية والاقتصادية مع الدول والتنظيمات والتجمعات الاقتصادية والتجارية على الصعيدين العالمي والإقليمي، وقامت بتوظيف هذه الشبكة لخدمة المصالح المشتركة لدول الاتحاد الأوروبي ككتلة اقتصادية أو تجارية واعدة، مع القوى الاقتصادية الكبرى، مثل: الولايات المتحدة الأمريكية واليابان، وكذلك بالتكتلات والتجمعات الاقتصادية الإقليمية التي بدأت تظهر تباعاً في العالم، مثل النافتا* والآسيان** (نافعة، 2004: 404).

---

* النافتا: دفعت التطورات الدولية الولايات المتحدة الأمريكية لبلورة اتفاقية تجارة حرة مع المكسيك وكندا، حيث أنها منذ الثمانينات من القرن الماضي بدأت تفكر في انتهاج سبل مختلفة لربط علاقات مع دول القارة الأمريكية، وانتهاج نهج جديد يعوض النمط التقليدي أو القديم، من نمط منح القروض إلى نمط فتح الأسواق، وفي بداية عام 1992 أبرمت كل من الولايات المتحدة وكندا والمكسيك اتفاقية تقضي بإقامة وإنشاء منطقة تجارة حرة، وسبقتها مفاوضات لمدة 14شهراً، بين الدول الثلاث، كما سبقها التمهيد بإنشاء منطقة تجارة حرة بين أمريكا وكندا عام 1989، وقد صاحب ميلاد هذه الاتفاقية قدراً ملموساً من الجدل الشعبي، إضافة إلى الإنفعال السياسي كنتيجة طبيعية للظروف التي تعرضت إليها هذه الإتفاقية، والتي بدأت جهود إبرامها في عهد الرئيس الأمريكي بيل كلينتون، وامتدت معركة إقرار النافتا من 14 سبتمبر1993 حتى 17 نوفمبر 1993 حتى تم التوقيع على الإتفاقية في 17 ديسمبر 1993، وضمت الولايات المتحدة الأمريكية وكندا والمكسيك والتى بلغ إجمالي عدد سكانها عام 2010 مايزيد عن 462 مليون نسمة، وقد دخلت الاتفاقية حيز التنفيذ في أول يناير 1994 بعد توقيعها من طرف برلمانات تلك الدول، وجاءت هذه الإتفاقية في وقت كان فيه مشروع أوروبا الموحدة يناقش منذ سنة 1992.

** الآسيان: هو تكتل اقتصادي جهوي، يضم 10 دول من جنوب شرق آسيا، هي كل من / سلطنة بروناي وكمبوديا وأندنوسيا ولاوس وماليزيا وميانمار والفلبين وسنغافورة وتايلند وفيتنام، تأسس في ستينيات القرن الماضي، لأجل تعزيز النمو الاقتصادي بالمنطقة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

لذلك أخذت الولايات المتحدة الأمريكية تنظر بريبة إلى الوزن الكبير الذي وصلت إليه الجماعة الأوروبية في الشؤون الاقتصادية، إذ أصبحت أكثر جاذبية بالنسبة للاستثمارات العالمية، منذ أن أصبح من المسلم به أن أوروبا ستتحول إلى الوحدة الاقتصادية، بصرف النظر عن التاريخ الذي سيتم فيه ذلك (راين، 1989 : 24).

وما أن جاء نجاح الجماعة الأوروبية بحلول عام (1993) في تحقيق مشروع السوق الأوروبية المشتركة حتى استطاعت أن تحرر تجارتها، وأن تحقق التكامل الاقتصادي فيما بينها مما أدى إلى تحقيق زيادة كبيرة في إجمالي صادراتها إلى الخارج لتصبح الجماعة الأوروبية أكبر مصدر في العالم، وأكبر شريك تجاري للولايات المتحدة الأمريكية فقد زاد حجم التجارة بينهما، فالولايات المتحدة الأمريكية تستورد من دول الاتحاد الأوروبي ما قيمته (132) مليار دولار أي ما يشكل نسبته (18%) من إجمالي الواردات الأمريكية، وصدرت الولايات المتحدة الأمريكية إلى دول الاتحاد الأوروبي ما نسبته (21%) من صادراتها، ويعد كلا الطرفين أهم مصدر للاستثمار المباشر بالنسبة للطرف الآخر (مطر، 1997 : 18).

ترى الدراسة ؛ إن التنافس الأوروبي الأمريكي قد جاء بعد انتهاء مرحلة الحرب الباردة التي تحملت فيها الدول الأوروبية الشيء الكثير كونها قامت بتكيّف أوضاعها بعد الحرب العالمية الثانية وفق متطلبات حاجتها للمساعدات الاقتصادية الأمريكية التي جاء بها مشروع مارشال من أجل إعادة بناء ما دمرته تلك الحرب، تلك المساعدات التي ارتهنت بموجبها دول الجماعة الأوروبية سياسياً واقتصادياً وعسكرياً للولايات المتحدة الأمريكية التي وفرت لهم الحماية عبر المظلة النووية الأمريكية والقواعد العسكرية الأمريكية في مواجهة الاتحاد السوفيتي السابق، إضافة إلى وضع القوات المسلحة للدول الأوربية الأعضاء في حلف شمال الأطلسي تحت القيادة العسكرية الأمريكية، لكنّ النزعة الأوروبية إلى استعادة الاستقلال ورفض الانصياع التلقائي للقرار الأمريكي راحت تنمو، خصوصاً بعد نجاح فرنسا النسبيّ تحت قيادة رئيسها

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الأسبق الجنرال ديغول، الأمر الذي أسهم في تحفيز الدول الأوروبية للسير في طريق الوحدة، بدءاً بوحدةٍ اقتصاديةٍ سعت إلى إعادة أوروبا عملاقاً اقتصادياً، ثم تطورت لتشمل الجوانب التشريعية والعسكرية والسياسية والإدارية، فقد عملت الولايات المتحدة الأمريكية دائبة على تقليص الدور الأوربي في التعامل مع المشكلات العالمية وإبقاء أوروبا سياسياً، قوة ثانوية تدور في الفلك الأمريكي .

لقد بدأ التغير الواضح في الموقف الأوروبي بعد التغير الجيوسياسي المؤثر الذي شهدته العلاقات الدولية بعد انهيار جدار برلين في عام (1989) بحيث خلق ديناميكية جديدة، إذ عرفت العلاقات الأوروبية – الأمريكية عدة فتراتٍ من المد والجزر، ولاسيما بعد تراجع الهواجس الأمنية التي كانت تفرضها ظروف الحرب الباردة، فقد سعى الكثير من الدول الكبرى في القارة الأوروبية إلى إبراز اختلافها وتحفظها على السياسات الخارجية الأمريكية، ويمثل الموقف الثنائي الفرنسي – الألماني من الحرب الأمريكية ضد العراق، أبرز المحطات التي تعبر عن تميّز وابتعاد الموقف الأوروبي عن الحليف التقليدي لها، لكنّ هذا التوجه الذي يتميز بالاختلاف والمغايرة لم يستمر لمدة طويلة، إذ ظهرت بوادر التراجع بعد تولي المستشارة ميركل مقاليد الحكم في ألمانيا عام (2005)، فقد عبرت المستشارة الجديدة عن تمسكها بالتحالف الاستراتيجي الذي يجمع بلادها بالولايات المتحدة الأمريكية منذ الأيام الأولى التي أعقبت فوز حزبها في الانتخابات، وقد تزامن مع تنامي حالة التنافس الأوروبي مع الولايات المتحدة الأمريكية تقارب مع روسيا الأمر الذي كانت له تأثيرات واضحة على العلاقات الأوروبية الأمريكية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الثالث

التقارب الأوروبي الروسي

تتسم علاقات الغرب مع روسيا بالتناقضات، فقد ظهرت روسيا على مسرح الأحداث في أوروبا والعالم متأخرة نسبيا، فهي منذ الربع الأول من القرن الثامن عشر تحارب السويديين داخل ما يعرف الآن بأوكرانيا، ووصلت الجيوش الروسية في حرب الأعوام السبعة إلى ضواحي برلين، تلك الحرب التي شاركت فيها كل من: بريطانيا وبروسيا ودولة هانوفر، ضد فرنسا والنمسا والسويد وسكسونيا، كما دخلت الحرب إسبانيا والبرتغال، ولروسيا نسيج مختلف وحدها عند مقارنتها بجيرانها الأوروبيين، فمساحة أراضيها تفوق سبعة أضعاف مساحة أوروبا حتى في شكلها الحالي بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، بل تفوق المساحة البرية لأي دولة أخرى، غير أن التوسع كان صفة ملازمة للتاريخ الروسي، فخلال أربعة قرون جعلت من رفاة مواطنيها أقل أهمية من الاندفاع نحو الخارج مهددة كل جيرانها، وفي أعقاب جهد قومي هائل عرفت روسيا السلام بفرض مبادئها الاتوقراطية المحلية (حكم الفرد غير المنتخب لكنه يحترم حقوق وحريات افراد شعبه)، على أي منطقة تصل إليها جيوشها، وذلك باسم المحافظة من خلال الحلف المقدس في القرن التاسع عشر وباسم الشيوعية في القرن العشرين (الجميلي، 2009 : 235).

وبدأت روسيا بعد انهيار الاتحاد السوفيتي وانتهاء الحرب الباردة تعطي الأولوية لنموها المحلي بدلاً من السعي وراء أمنها عبر المغامرات الخارجية، وأخذت أوروبا تحاول مساعدة روسيا في تحقيق تكاملها مع المجتمع الدولي بالعمل كوسيط بين روسيا والولايات المتحدة الأمريكية، فطالب رئيس الوزراء البريطاني الأسبق (توني بلير) بدور للتدخل في قضية الدفاع الصاروخي المثيرة للجدل، لكن الجهود الروسية الساعية للحصول على عضوية حلف شمال

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الأطلسي واجهت صعوبات عديدة كونها تحتاج إلى وقت طويل لكي تفي بالمعايير الأوروبية للعضوية المتعلقة بالديمقراطية، كما أن اعتزازها بالماضي وولعها التقليـــدي بالسريـــة يقفان في طريق تحقيق ذلك، بالإضافة إلى أن قبولها في حلـــف شمال الأطلسي يتوقف على أصوات مناطق النفوذ الروسية السابقة، مثل دول البلطيق، وهذا أمـــر يصعب كثيراً على النخب السياسية الروسيـــة قبوله، إذ يجد العسكريون من الصعب تحمـــل شرط السمـــاح لمراقبين من الحلف بدراسة ميزانياتهم الدفاعيـــة والسماح لخبراء الحلف بالتحقق من أسلحتهـــم (الجميلي، 2009 : 238).

ورغم كل ذلك؛ فإن روسيا أصبحت تحتل أهمية خاصة في مجرى العلاقات الدولية، ليس فقط لأنها لا تزال قوة عالمية عظمى بالمعيار العسكري، وبمعيار المساحة، والموارد الاقتصادية، والقدرات الكامنة العلمية والتكنولوجية، ولكن نظراً لما شهدته خلال الفترة الممتدة من (2000– 2014) التي تولى (فلاديمير بوتين) رئاستها، من خطوات جادة للعودة إلى مسرح السياسة الدولية، بعد سنوات من تفكك الاتحاد السوفيتي، وبروز خطر احتمال التجزئة، وانفصال جمهوريات ومناطق عن جسد الدولة الروسية نفسها، ولروسيا أهمية مضاعفة بالنظر إلى ما تمثله في الميراث السوفيتي كونها ظلت تحتل مكانة القطب العالمي في ظل نظام عالمي ثنائي القطبية لأكثر من نصف قرن، على الرغم من حقيقة انتهاء صراع القطبية، وظهور عالم تعاوني جديد مختلف ومغاير، تتخلله المواقف الروسية في مجلس الأمن الدولي التي تغازل البعض فيها من الذين لا يتوافقون مع القطب الأمريكي المهيمن، إذ تبنت روسيا مواقف في سياستها الخارجية أحيت التطلعات بعودة التوازن إلى قمة العالم (سلامة، 2014: 82).

ويأتي القرار الاستراتيجي للرئيس الروسي (بوتين) بالتقرب إلى أوروبا من حسابات جيوسياسية واقعية ؛ فليس أمام روسيا أي خيار نظراً لتنامي قوة الصين في الشرق التي يبلغ

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

حجم اقتصادها خمسة أضعاف الاقتصاد الروسي، وعدد سكانها تسعة أضعاف عدد سكان روسيا، وأن التنافس مع الولايات المتحدة الأمريكية لا معنى له، والتحالف مع الصين يعني الخضوع لها (بريجنسكي 2، 2007 : 127).

وتكمن المشكلة الرئيسية في علاقات الاتحاد الأوروبي بروسيا في تهيئة الظروف من أجل ألا يلحق توسيع الاتحاد الأوروبي الأذى بعلاقات روسيا الاقتصادية مع الاعضاء الجدد في الاتحاد الأوروبي عموماً الذي فتح المجال واسعاً في قبول انضمام عدد من الدول المستقلة عن الاتحاد السوفيتي السابق (بريماكوف، 2004 : 217).

وعليه ؛ بات التقارب الروسي الأوروبي هدفاً واضحاً لروسيا كونها تعلم جيداً أن قوتها الاقتصادية والعسكرية لا تسمح لها القيام بدور عالمي كبير كسابق عهدها أثناء وجود الاتحاد السوفيتي، الأمر الذي دفعها إلى التقارب من بعض الدول في أوروبا كفرنسا، فروسيا التي كانت إلى عهد قريب صاحبة امبراطورية برية عظمى وزعيمة كتلة أيديولوجية من الدول التابعة الممتدة حتى قلب أوروبا وبحر الصين الجنوبي قد أصبحت باختصار دولة قومية تعاني من المتاعب، ولا تمتلك نفاذية جغرافية سهلة إلى العالم الخارجي، إضافة إلى كونها معرضة للنزاعات الاستفزازية مع جيرانها من الجهات : الغربية والجنوبية والشرقية، والفضاء الشمالي غير المأهول والمتجمد بشكل دائم وهو وحده الذي يبدو آمناً من الناحية الجيوبوليتيكية (بريجنسكي 3، 2007 : 125).

وقد شغل ملف الطاقة جانباً أساسياً في العلاقات الروسية الأوروبية، إذ يشير الواقع الفعلي في سوق النفط العالمية أن روسيا تعد عملاق نفطي وهي تطرح نفسها أمام أوروبا كبديل مهم لنفط الشرق الأوسط، وذلك نتيجة ارتباطاتها الحيوية والاستراتيجية مع المجتمع الوروبي، وتسعى جاهدة إلى توطيد علاقاتها مع أوروبا على النحو الذي

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يحقــق مصالح الطرفيــن، ويعد التعاون في مجال النفــط أحــد المحاور الأساسيــة لذلك التعــاون الذي ظهرت بوادره منــذ عــام (2000) عندما حصــل التنسيق بيــن الطرفين الذي توالى مــن خلال اجتماعات المجلس الدائــم للشراكة في مجال الطاقــة، بحيث تمكن الطرفــان من تحقيق العديــد من المشروعــات المشتركــة، والتي كان مــن أبرزهــا (الشيــخ، 2006 : 66):

1. مشروع انبوب الشمال الأوروبي الروسي الألماني لنقل الغاز، والذي يمتد من منطقة فيبورج الروسية على بحر البلطيق إلى الشواطىء الألمانية بطول يتجاوز (1200) كم.
2. مشروع نقل الغاز الروسي عبر الأراضية التركية إلى أوروبا الجنوبية، وتعد تركيا من الأسواق للغاز الروسي.
3. أسست شركة (لوك أويل) الروسية مؤسسة مشتركة مع شركة ((Conoco Phillips أطلق عليها (ناريانمار نفط غاز) لاستثمار حقول (تيمانو – بيتشوار) للنفط والغاز في شمال الشطر الأوروبي من روسيا، والذي يتم نقله بناقلات النفــط إلى شاطىء بحــر (بارينتس) للتصدير وتستأثر (لوك أويل) (70%) من أسهم الشركة في حين تبلغ حصة الشركة الأمريكية (30%).

ترى الدراسة ؛ إن حالة التقارب في العلاقات الأوروبية الروسية جعلت روسيا تقف أمام خيارين لا ثالث لهما، يكمن الخيار الأول في أن تصبح روسيا محاصرة من قبل دول الأطلسي وأوروبا، أما الخيار الثاني فيتضمن السعي الجاد للدخول في مجموعة الاتحاد الأوروبي، خاصة أن المساعي الفرنسية على وجه الخصوص تبرز في اجتذاب روسيا المحتاجة اقتصاديا، والقوية عسكرياً إلى الاتحاد الأوروبي، لا سيما وأن روسيا بدأت تستعيد عافيتها واستفادت كثيراً من

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أخطاء الولايات المتحدة الأمريكية وكثرة أعدائها بسبب الحروب العدائية والاستعلائية لدول العالم جميعا، حتى الدول المتحالفة معها، التي تعدها تابعة لها وليست حليفة.

وبهذا يمكن لروسيا أن تكون شريكاً أساسياً للاتحاد الأوروبي وربما عضواً رئيسياً فيه في المستقبل، فهي ليست مجرد دولة وريثة لامبراطورية كان لها دور قيادي في العالم تنافس الولايات المتحدة الأمريكية وتتقاسم معها مناطق النفوذ على العالم، ولكنها لا زالت تمتلك الموارد الاقتصادية والبشرية والعسكرية التي تعزز موقفها في التنافس الدولي، إضافة إلى أنها تمتلك ترسانة نووية كبيرة جداً وقوة اطلاق صواريخ تقليدية وأخرى تحمل رؤوس نووية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الرابع

الاتحاد الأوروبي في ظل النظام الدولي الجديد

المبحث الأول: أسس السياسة الخارجية والأمنية الأوروبية المشتركة

المطلب الأول: أسس السياسة الخارجية الأوروبية المشتركة.

المطلب الثاني: أسس السياسة الأمنية الأوروبية المشتركة.

المبحث الثاني: فرص قيام نظام دولي جديد متعدد الأقطاب

المطلب الأول: دورالاتحاد الأوروبي في تقليص فجوة القوة مع النظام العالمي الجديد.

المطلب الثاني: مساهمة الاتحاد الأوروبي في قيام نظام دولي متعدد الأقطاب.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الرابع

الاتحاد الأوروبي في ظل النظام الدولي الجديد

تعد تجربة الاتحاد الأوروبي أحد أبرز التجارب التي شهدها العالم في النصف الثاني من القرن العشرين والتي كان هدفها تحقيق التكامل والاندماج الإقليمي في مناطق متنوعة من العالم، ولكن التجربة الأوروبية هي وحدها التي استطاعت أن تفرض نفسها، وأن تحتل موقعاً فريداً ومتميزاً بين جميع هذه التجارب، وذلك بفعل حجم الإنجازات المتحققة، وكذلك خصوصية المنهج المستخدم في بناء العملية التكاملية ذاتها، حتى أصبحت أهم وأنجح تجارب التكامل الإقليمي على الإطلاق، وأغناها بالدروس المستفادة.

وقد نقلت هذه التجربة نمط العلاقة بين مجموعة من الدول المتجاورة إقليمياً وغير المتجانسة ثقافيا، من حالة التشتت والصراع إلى حالة التعاون والتكامل وصولاً إلى الوحدة، وهو أمر ممكن التحقق، بشرط توافر ظروف وعوامل دولية وإقليمية ومحلية خاصة، وبخاصة بعد أن استطاعت هذه التجربة أن تبتكر من الفرص والأدوات التي تمكنها من مواجهة عوامل وظروف التنافر وعدم التجانس، والتي كانت قد أفشلت الكثير من محاولات التكامل والاندماج الإقليمي في العديد من مناطق العالم، سواء من سبقت التجربة الأوروبية أو جاءت بعدها.

يتناول الفصل الرابع الاتحاد الأوروبي في ظل النظام الدولي الجديد من خلال المبحثين الآتيين:

المبحث الأول: أسس السياسة الخارجية والأمنية الأوروبية المشتركة.

المبحث الثاني: قيام نظام دولي جديد متعدد الأقطاب.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الأول

أسس السياسة الخارجية والأمنية الأوروبية المشتركة

تشوب السياسة الأوروبية بشقيها المتعلقين بالشؤون الخارجية وقضايا الأمن بعض المعوقات، إذ لم يكن بالإمكان الوصول إلى حالة التطابق التام في علاقات الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي الخارجية، كما أن حالة التصارع لا زالت قائمة في السر والعلن بين القوى الأوروبية حول مواقف معينة، متناسية هذه الدول أنها قد انصهرت وتنازلت بعض الشيء عن القومية والدولة الواحدة.

ولا تزال دول الإتحاد الأوروبي تحاول أن تظهر أكثر انسجاماً وتجانساً في سياساتها الخارجية أكثر من أي وقت مضى بالنظر للتطور الكبير في المستوى التنظيمي الذي وصل إليه الاتحاد ولا سيما بعد اتفاقية لشبونة، ورغم ذلك فإن بعض الدول تتحرك بسياسات تكاد تكون منفردة وكأنها تغرد خارج السرب وربما لا يجمع عليها أغلب دول الاتحاد، وكان من الطبيعي أن تظهر مثل هذه التوجهات إلى أن اتفقت الدول الأعضاء على استحداث منصب وزير الشؤون الخارجية للاتحاد ليصبح الوزير الأوروبي، وبحكم منصبه رئيساً لمجلس وزراء خارجية الاتحاد، والمسؤول عن إعداد جدول أعمال المجلس الأوروبي أي أعمال القمة الأوروبية.

يتناول المبحث الأول أسس السياسة الخارجية والأمنية المشتركة من خلال المطلبين الآتيين:

المطلب الأول: أسس السياسة الخارجية الأوروبية المشتركة.

المطلب الثاني: أسس السياسة الأمنية الأوروبية المشتركة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الأول

أسس السياسة الخارجية الأوروبية المشتركة

وضعت دول الاتحاد الأوروبي الاقتصاد كمحدد رئيسي لعلاقاتها بالعالم، وذلك منذ أن بدأ الوجود الفعلي للجماعة الأوروبية، ككيان وكفاعل مستقل على الساحة الدولية وذلك مع قيام الاتحاد الجمركي عام (1968)، وكانت هذه الجماعة قد بدأت تظهر على الساحة الدولية منذ دخول معاهدة روما حيز التنفيذ عام (1958)، باعتبارها أولاً وقبل كل شيء مشروعاً لتكتل تجاري تنحصر مهمته الأساسية في الدفاع عن المصالح التجارية والاقتصادية المشتركة للدول الأعضاء في مواجهة القوى والتكتلات التجارية والاقتصادية الأخرى، وسرعان ما تحول الاتحاد الجمركي إلى سوق اقتصادية موحـــدة، فبدأت الدول الأعضـــاء في الجماعة الأوروربية تفقد تدريجياً صلاحياتها وسلطاتها في مجال رسم وتنفيذ السياسة التجارية لصالح مؤسسات تكاملية أصبحت تتولى بنفسها إدارة العلاقات التجاريـــة مع العالم الخارجي باسم الدول الأعضاء وبالنيابة عنها، وباتت تدار مباشرة بواسطة ومـــن خلال المفوضية الأوروبيـــة (نافعة، 2004 : 403).

وبتعبير آخر أصبحت التجارة كمجال حيوي للسياسة الخارجية وذلك نتيجة الخبرة المستمدة من الإدارة المباشرة للعلاقات التجارية والاقتصادية الدولية، ومن خلال هذين المستويين تمكن الاتحاد الأوروبي تدريجياً وبخاصة بعد أن تحول إلى قوة اقتصادية مهمة على الساحة الدولية من بلورة رؤية واضحة المعالم للدور الذي يمكن أن يسهم به في صياغة أسس العلاقات الاقتصادية الدولية، والطريقة التي يمكن بها توظيف مميزاتها النسبية كأكبر سوق للصادرات والواردات في العالم لتعظيم دورها السياسي على الساحة الدولية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثم بدأت السياسة الخارجية الجديدة للاتحاد الأوروبي بمعاهدة ماستريخت، التي كانت بمثابة نتاج لتعاون سياسي بين دول الاتحاد على مدى (20) عاماً سابقة، وقد تبنى مجلس وزراء الاتحاد الأوروبي منذ عام (1993) أكثر من (70) موقفاً مشتركاً تتراوح بين قضايا السياسة الخارجية من دول البلقان وتيمور الشرقية، ومن منع انتشار الأسلحة النووية إلى مكافحة الإرهاب، إذ يتم تبني تلك المواقف عندما يتم الاحتياج إليها، ولا يترتب على الدول الأعضاء إلا الالتزام بالمواقف المشتركة، التي تدافع عنها رئاسة الاتحاد في الأمم المتحدة والمنتديات الدولية (العمراني، 2011 : 79).

وعليه ؛ وبعد كل ذلك أصبح الاتحاد الأوروبي يعد أحد اللاعبين الرئيسيين على المسرح العالمي لما له من مصالح ومسؤوليات أمنية إقليمية وعالمية، وذلك من خلال سياسته الخارجية المشتركة، التي ينادي بها الاتحاد الأوروبي وبصوت واحد حول القضايا الدولية الرئيسية، وكان من أبرز تلك القضايا ما لعبه الاتحاد الأوروبي من دور أساسي في عملية السلام في الشرق الأوسط، وفي مجال الدبلوماسية مع إيران وتعزيز الاستقرار في غرب البلقان، بما في ذلك كوسوفو، كما قام الاتحاد الاوروبي بارسال جنود وقوات شرطة وقضاة يساعدون على إنقاذ الأرواح وتحقيق الاستقرار في الدول والمناطق التي تحدث فيها الصراعات في جميع أنحاء العالم، وبالإضافة الى ذلك، فإن الاتحاد الاوروبي يوفر الإغاثة في حالات الطوارئ في أعقاب الكوارث، ولغرض القيام بهذه المهمات كان لا بد من الاتحاد الأوروبي أن يعين مفوض خاص للعلاقات الخارجية ويتحدث باسم المفوضية الأوروبية، لذلك كان الأسباني (خافيير سولانا) هو أول من تسلم هذا المنصب (مبيضين، 2007: 18).

وبعد بدء نفاذ معاهدة لشبونة، في (1 كانون الاول 2009)، ولى المجلس الأوروبي (كاثرين أشتون) لمنصب الممثل الأعلى للسياسة الخارجية والأمنية للاتحاد الأوروبي، كما

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وتترأس (أشتون) مجلس الشؤون الخارجية وتدير سياسة الخارجية والأمن، بعد إنشائه، وبذلك فإن الاتحاد الأوروبي قد خطى خطوة مهمة باتجاه ما يسمى مأسسة سياسة خارجية موحدة لـــه (بعثة المساعدة الحدودية للاتحاد الأوروبي في رفح).

لقد كانت تجربة البوسنة (1992–1995) كافية لدفع دول الاتحاد الأوروبي إلى البحث عن صيغة توافقية لتجاوز الخلافات حول امتلاك قدرات عسكرية مستقلة تقوم بمهام التدخل العسكري في مناطق النزاعات في القارة الأوروبية، وبخاصة في حالة رفض الولايات المتحدة الأمريكية التحرك وتحريك حلف شمال الأطلسي، إذ كانت السيطرة الأمريكية تامة على عملية اتخاذ القرار وتحريك القوات والأنشطة الاستخبارية كافة، وحينها كانت هناك العديد من الخلافات أبان الحرب في البوسنة، ولكن في حرب كوسوفو (1998 – 1999) كانت الخلافات أكثر وأعمق ؛ حيث دارت حول الأهداف التي ينبغي قصفها، ومواعيد التصعيد وقضية إرسال القوات البرية، وعندها سعت الولايات المتحدة الأمريكية للسيطرة على المواقف باعتبار أن الاستخبارات الأمريكية هي التي تقوم بالعمل (جاد، 2005 : 220).

ومنذ معاهدة أمستردام عام (1999)، قام مجلس الاتحاد الأوروبي المشكل من رؤساء الدول والحكومات، بإقرار تشجيع تبني إستراتيجيات مشتركة طويلة الأجل في بعض الدول والمناطق، وقد تم تبني الاستراتيجيات المشتركة المتعلقة بالشأن الروسي والأوكراني وذلك عام (1999)، وحوض البحر المتوسط في عام (2000)، وهي سياسة أوروبية مشتركة للدفاع والأمن وتتمثل بقوات التدخل السريع، والتي تهدف إلى تعزيز قدرة الاتحاد الأوروبي على التعامل مع الأزمات سواء في المناطق المجاورة أو البعيدة، وهي تضع نصب عينيها خططاً في متناول اليد بما يشمل التعاون الوثيق مع حلف شمال الأطلسي، وذلك بهدف تشكيل قوة عسكرية للتدخل السريع تكون قادرة على حفظ السلام بالإضافة للمهام غير القتالية الأخرى، ويعد وجود

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

هذه القوة تكاملاً في إمكانيات الاتحاد الأوروبي كونها تتضمن عمليات الشرطة، والسيطرة على الحدود بالإضافة للمساعدات الأنسانية والمدنية (العمراني، 2011 : 80).

ولغرض إدامة زخم السياسة الخارجية في الاتحاد الأوروبي أدخل مشروع الدستور الأوروبي عدة تعديلات في اتجاه المزيد من الوضوح في علاقة المفوضية الأوروبية التي هي الجهة المسؤولة عن تنفيذ السياسة الخارجية في الاتحاد الأوروبي، بكل من المجلس الأوروبي والبرلمان، وذلك من أجل دعم سلطات رئيس المفوضية بعد أن طرأ تطور كبير على تشكيل هذه المفوضية بسبب عمليات التوسع الأفقي المتتالية وانضمام أعضاء جدد إلى الاتحاد الأوروبي باستمرار، ووفقاً لذلك التعديل المقترح في مشروع الدستور، فإن المفوضية قد تشكلت اعتباراً من أول تشرين الثاني (2009)، من (15) مفوضاً من بينهم رئيس المفوضية ووزير خارجية الاتحاد الأوروبي الذي يعد بحكم منصبه نائباً للرئيس، وذلك بقرار يصدر من المجلس الأوروبي، على أن يتم اختيار الثلاثة عشر الآخرين بالتناوب من بين مرشحي الدول الأعضاء، وفقاً للنظام الذي يتم الاتفاق عليه (الجميلي، 2009 : 68).

ووفقاً لما تتمتع به المفوضية الأوروبية من مكانة الأمر الذي جعلها تصبح كمحرك وحكومة فنية مستنيرة مع اعتبار المجلس الأوروبي هيئة تصديق، وذلك نابع من كون المفوضية على علم بالحقائق والإجراءات التي توفر شرعية أساسية في العمل، وتوظفها لخدمة أوروبا المتكاملة، وبهذه الخبرة والمكانة أصبحت المفوضية تسيطر على صنع القرار داخل المجلس، الذي يظل مجلساً توجيهياً أو سلطة تصديق بدون أي دور رئيسي خاص به، والمجلس الأوروبي ذاته لا يبحث عن التوفيق بين مواقف وطنية معينة، ولكنه يمكن أن يزيد رأياً أوروبياً مشتركاً أعدته المفوضية (بسيوني، 2007 : 189).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وفي مجال تحرك المفوضية الأوروبية للعمل الجدي من أجل تحقيق المبادىء التي قام من أجلها الاتحاد الأوروبي، قامت المفوضية بوضع أهداف السياسة الخارجية المشتركة، والتي تتلخص في الآتي (بعثة المساعدة الحدودية للاتحاد الأوروبي في رفح):

1. الحفاظ على قيم الاتحاد الأوروبي، والمصالح الأساسية والأمن والاستقلال والنزاهة.
2. تعزيز وتوطيد الديمقراطية وسيادة القانون واحترام حقوق الإنسان ومبادئ القانون الدولي.
3. الحفاظ على السلام ومنع الصراعات وتعزيز الأمن الدولي.
4. مساعدة السكان والبلدان والمناطق التي تواجه كوارث طبيعية أو من صنع الإنسان.

لذلك ومن أجل تحقيق تلك الأهداف سعى الاتحاد الأوروربي لوضع أسس سياسته الخارجية وذلك تجاه عدد من الدوائر المهمة في العالم، والتي تشتمل على الآتي:

أ. **المنطقة العربية:** يلاحظ أن رغبة الدول الأوروبية الكبرى في الاحتفاظ بنفوذها التقليدي في مستعمراتها القديمة هو الذي دفع بالجماعة الأوروبية لصياغة إطار جديد لعلاقة مؤسسية خاصة مع تلك المستعمرات التي تحولت إلى دول بعد حصولها على الاستقلال، وقد شكل هذا الإطار مدخلاً لعلاقة أكثر تميزاً حاولت الجماعة الأوروبية أن تقيمها في ما بعد مع دول العالم الثالث عموما، والعربية خصوصاً وذلك بالنظر لما تحتله المنطقة العربي من أهمية لدى الاتحاد الأوروبي، وذلك للعديد من الأسباب الجغرافية والتاريخية والسياسية والاقتصادية، فقد منح الاتحاد الأوروبي علاقاته مع الدول العربية المكانة التي تستحقها، إذ شهدت العلاقات العربية الأوروبية تطورات مختلفة تراوحت بين الركود والازدهار والتوتر، مع تباين المواقف من دولة إلى أخرى، وهذا التباين نابع من اختلاف الحكومات والأنظمة، حيث يرتبط الاتحاد الأوروبي بعلاقات متميزة مع الدول العربية في منطقتين جغرافيتين، الأولى هي منطقة الخليج العربي التي تم توقيع اتفاقية عام (1988) بين

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الاتحاد الأوروبي ومجلس التعاون الخليجي للتعاون وتنظيم عملية التبادل التجاري بين الطرفين، والثانية هي المنطقة المتوسطية التي تضم دول المغرب العربي والمشرق العربي، إذ تعد هذه الدول باب أوروبا إلى العالم النامي، وترتبط دول أوروبا بعلاقات اقتصادية وثقافية وأمنية مع هذه الدول (حسين، 1997 : 88).

وتعد الشراكة الأوروبية المتوسطية نقطة تحول في العلاقات الأوروبية العربية، هذه الشراكة التي انطلقت بعد مؤتمر برشلونة المنعقد في (27–28 تشرين الثاني 1995)، بين كل من ألمانيا والجزائر والنمسا وبلجيكا وقبرص والدنمارك ومصر وإسبانيا وفنلندا وفرنسا واليونان وإيرلندا وإسرائيل وأيطاليا والأردن ولبنان ولكسمبورغ ومالطا والمغرب وهولندا والبرتغال والمملكة المتحدة وسوريا والسويد وتونس وتركيا والسلطة الفلسطينية، وقد تضمن إعلان برشلونة عدة إتفاقيات أمنية وسياسية واقتصادية، وحدد هذا الإعلان نماذج الشراكة المطروحة على الشكل الآتي (كمال، 2001 : 207):

أولا: الاتجاه نحو التبادل الحر.

ثانيا: تحرير رؤوس الأموال ومنح كل طرف للآخر حق الاستقرار والاستثمار.

ثالثا: رفع القيود عن حركة تبادل الخدمات.

رابعا: تنظيم حقوق اليد العاملة المهاجرة.

وكان للاتحاد الأوروبي بعض المواقف الإيجابية من القضية الفلسطينية خاصة تلك المبادرة التي أطلقها وزير الخارجية البريطاني في (آذار 1998) عندما أعلن ببيان أن الاستيطان الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية غير شرعي ومنافٍ للقانون الدولي وأن أوروبا لا تعترف بالسيادة الإسرائيلية على القدس الشرقية، كما نشط الدور السياسي للاتحاد الأوروبي، وبدأ يضغط من أجل إنقاذ العملية السياسية من الانهيار الكامل وأخذ التحرك الأوروبي شكل

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الصفقة مع السلطة الفلسطينية باشتراط التخلي عن فكرة إعلان الدولة الفلسطينية من جانب واحد مقابل صدور بيان من جانب الاتحاد الأوروبي يعلن بوضوح تأييده لقيام دولة فلسطينية، وبالفعل صدر ذلك الإعلان عن المجلس الأوروبي في (آذار 1999) وسمي إعلان برلين، أعاد تأكيد حق الفلسطينيين الدائم وغير المنقوص في تقرير المصير، وأبدى استعداد الاتحاد الأوروبي للاعتراف بدولة فلسطين في الوقت المناسب، ويعد هذا الإعلان نقلة نوعية جديدة في التفكير الأوروبي تجاه عملية التسوية في منطقة الشرق الأوسط تزيد في أهميتها عن إعلان البندقية (خضر، 2003 : 543).

وانقسمت أوروبا إلى محوريـــن في ما يخص حرب احتلال العراق عام (2003)، هما:

1. محور مؤيد للحرب: ضم هذا المحور بريطانيا التي كانت أكثر الدول الأوروبية حماساً للمشاركة في هذه الحرب، وتبعتها إسبانيا، وهما الحليفين الأكثر قوة للولايات المتحدة الأمريكية، أما بالنسبة للدول الأوروبية الأخرى المؤيدة للحرب فقد قررت الانتماء إلى الاتحاد الأوروبي عام (2004)، وهي بولندا والمجر والتشيك، فبولندا قامت بشراء مقاتلات أمريكية وليس أوروبية ووقفت إلى جانب الولايات المتحدة الأمريكية ضد معسكر السلام الأوروبي، وأرسلت التشيك جنودها إلى الكويت لنزع الألغام، وكلفت المجر بتدريب عناصر المعارضة العراقية، وأصدرت رومانيا وبلغاريا تشريعات وطنية تم بموجبها إعفاء الجنود الأمريكيين من ولاية المحكمة الجنائية الدولية، وفتحتا أراضيهما لقواعد عسكرية أمريكية (ويهارتا، 2004 : 321).
2. محور محور معارض للحرب: رفض الاتحاد الأوروبي المشاركة في الحرب على العراق، إلا أن التحالفات الاستراتيجية بين بعض الدول الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية جعل هذه الدول تنشق عن الصف الأوروبي، وبرز دور كل من فرنسا وألمانيا

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

في معارضة الحرب، وذلك بسبب الجهود السياسية والدبلوماسية التي لم تقتصر على تشجيع الأمم المتحدة لمواصلة الحوار مع العراق منذ ربيع (2002) بغية وضع آلية لتطبيق القرار الأممي (1284)، هذه الجهود التي دفعت العراق إلى إعلان موافقته على عودة المفتشين من دون قيد أو شرط (بليكس، 2005 : 83).

ب. **الولايات المتحدة الأمريكية:** لم يغب عن تفكير دول الاتحاد الأوروبي وحساباتها أن الولايات المتحدة الأمريكية ترى في أوروبا حليفاً يشاركها في قيمها، لكنها بذات الوقت تراها أيضاً كمنافس تجاري وتقني، لذلك جاء (إعلان عبر الإطلسي) الموقع في (20 تشرين الثاني 1990) بين الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأعضاء في المجموعة الأوروبية، ليبرز الدعم السياسي المتبادل بين الطرفين، وذلك لأن الدعم السياسي الأمريكي التقليدي يأتي لتطوير شريك أوروبي ديمقراطي مستقر، وقد ساعد التحالف الاستراتيجي الأمريكي وعدد من دول الاتحاد الأوروبي تحت مظلة حلف شمال الأطلسي على تخفيض حدة النزاعات التجارية بينهما حول الفولاذ والزراعة والطيران المدني، الأمر الذي أسهم في تعديل جدول أعمال (إعلان عبر الأطلسي) وذلك في (كانون الأول 1995)، ونظمت لأجله قمتان بين الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية لمناقشة المجالات المختلفة التي يمكن أن يتعاونا فيها (الراوي، 2007 : 133).

ج. **روسيا والدول المستقلة:** اغتنم الاتحاد الأوروبي الفرصة التي سنحت له ولجميع الأطراف الدولية بعد تمزق الاتحاد السوفيتي وانتقال روسيا والدول المستقلة الجديدة إلى اقتصاد السوق، وذلك في تأسيس علاقات قوية بهذه الدول، وهي: أرمينيا، وأذربيجان، وبيلاروسيا، وجورجيا، وكازخستان، وكيرغستان، ومولدوفا، وروسيا، وطاجيكستان، وتركمانستان، وأوكرانيا، وأوزبكستان، ومنغوليا، وكذلك دول أوروبا الشرقية والوسطى، إذ وفر برنامج

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الانتقال إلى اقتصاد السوق دعم لقطاعات عديدة، مثل: الأمان النووي والطاقة والبيئة وإصلاح الإدارة العامة وإقامة الأعمال التجارية، لذلك أصبح الاتحاد الأوروبي الراعي المالي الأول لهذه الدول بمبلغ (2.27) بليون يورو والذي التزمت به خلال الفترة (1991 – 1995) (بعلبكي، 2006 : 84).

وقد أدرك الاتحاد الأوروبي جيداً أن نقطة الضعف الرئيسة التي يعاني منها هي الطاقة، وأن كل المخططات الأمريكية تدور حول مصادر الطاقة التي تعتمد عليها دول الاتحاد، لذلك أخذ في البحث عن البديل واتجهت أنظاره إلى روسيا التي تمتلك ما لا يقل عن عشرة مليارات طن من الاحتياطيات النفطية، ولديها أكبر احتياطي عالمي من الغاز الطبيعي والذي يقدر بأكثر من (40) تريليون متر مكعب، ولديها وسائل نقل ضخمة لنقل هذا الوقود إلى الغرب (كرلوف، 2006: 240).

وبلغت مساهمة دول الاتحاد السوفيتي السابق في إمدادات الغاز إلى دول الاتحاد الأوروبي نحو (41%) من احتياجات هذه الدول عام (2011)، ونحو (51%) من احياجاتتها من النفط في ذات العام (السويدي، 2014: 204).

د. **اليابان والصين:** ينظر الاتحاد الأوروبي إلى علاقاته مع اليابان والصين بأهمية كبرى، فاليابان تعد الشريك الصناعي الرئيسي الآخر، ويكمن الهم الأوروبي في إقناع اليابان بفتح أسواقها لموازنة طوفان المنتجات اليابانية إلى أوروبا وزيادة التعاون بينهما خصوصاً في محيط الحوار السياسي والعلاقات التجارية والاقتصاديـــة، وكذلك الحال مع علاقات الاتحاد الأوروبي بالصين، فرغم أنها منافس قوى لطموحـــات أوروبا إلا أن صحـــوة العمـــلاق الاقتصادي الصيني يتنامى يوماً بعد يـــوم، وفي البعد السياســـي يشترك الطرفان في هدف إضعـــاف اقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية التي تدنت قيمـــة عملتها مقارنة باليورو

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والين الصيني، ومن ثم ظهرت بوادر ضعف دورها السياسي العالمي عبر سعي عدد من الأطراف الدولية لتكوين أقطاب منافسة لسياسة القطب الواحد التي تهيمن عليه الولايات المتحدة الأمريكية، والذي جاء على أنقاظ نظام الثنائية القطبية الذي سبق وأن قام بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية وحتى انهيار الاتحاد السوفيتي السابق (العمراني، 2011: 81).

ترى الدراسة ؛ إن للاتحاد الأوروبي سمات عديدة انعكست بشكل واضح على سياسته الخارجية التي قام ببنائها من أجل إقامة علاقات خارجية متوازنة مع كثير من الأطراف الدولية، تكمن أبرزها في أنه تجمع لدول كان للعديد منها علاقات وارتباطات استعمارية قديمة بدول ومناطق شاسعة من العالم، إضافة إلى أنه تجمع لدول غنية ومتقدمة صناعياً وتكنولوجياً في عالم يتجه نحو مزيد من الاستقطاب بين شمال غني قادر على العطاء، وجنوب فقير يحتاج ويطالب، وكان من الطبيعي في سياق كهذا، أن تشكل المعونة الاقتصادية أحد أهم الأدوات التي وظفها الاتحاد الأوروبي في تحقيق أهدافه الخارجية، وإلى جانب ذلك يمكن القول إن خريطة العلاقات التجارية التي تتمتع بها دول الاتحاد الأوروبي مع دول ومناطق العالم المختلفة أخذت تعكس خريطة السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي، وباتت تحدد موقع ومكانة الدول والمناطق المعنية على سلم أولويات هذه السياسة، بل أن الآفاق المحتملة لتطور العلاقات التجارية للاتحاد الأوروبي مع دول العالم تبدو وكأنها هي التي توجه حركة السياسة الخارجية لهذا الاتحاد.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الثاني

أسس السياسة الأمنية الأوروبية المشتركة

إن التحول في مفاهيم الأمن في الفترة التي أعقبت انهيار المنظومة الاشتراكية أدى بدوره إلى التغير في عدة مفاهيم لها علاقة بالأمن كالسياسة الأمنية، هذه الأخيرة التي تعتمدها الوحدات السياسية بشكل منفرد أو جماعي لأجل تحقيق مصالحها الداخلية والخارجية، ففترة ما بعد الحرب الباردة طرحت مجموعة من المتغيرات الجديدة التي أجبرت الدول على إتباع سياسات أمنية أقل حدة من سابقتها – سياسة أمنية هجومية – فأصبحت الدول في المرحلة الجديدة للنظام الدولي تعتمد سياسات أمنية دفاعية بالدرجة الأولى قائمة على أساس حماية أمن الأفراد والمواطنين من الداخل وحماية حدود الدولة من أي تهديدات تترقبها، وقد تبنى الاتحاد الأوروبي مقاربة للأمن تم على أساسها بناء سياسته الأمنية، إذ تعد السياسة الأمنية الأوروبية إحدى أهم المواضيع التي أثارت الجدل داخل البيت الأوروبي حول مغزى هذه السياسة والأهداف والمرتكزات التي تقوم عليها (بلال 2011 : 42).

وقد شكل هدف بناء منظومة دفاعية أوروبية قادرة على تأمين استقلال أكبر لقارة أوروبا عن الولايات المتحدة الأمريكية وحضورها العسكري الطاغي دون الإخلال بالتحالف التقليدي والراسخ القائم بين ضفتي الأطلسي، وسعى إلى تحقيق هذا الهدف أغلب القادة الأوروبيين وعلى رأسهم جميع الرؤساء الذين تعاقبــوا على حكم الجمهورية الفرنسية الخامسة، ولربما كانت فرنسا أكثر من غيرها تدفع في هذا الاتجاه بالنظــر إلى تقاليدها الديجوليــة العريقة التي تجنح إلى مزيد من الاستقلالية عن المظلة الأميركية سواء في السياسة الخارجية، أو القضايا الأمنية، لكن وعلى الرغم من الجهود التي بذلها الرؤساء الفرنسيون جميعاً وتعهداتهم بتحقيق اختراقات حقيقية في هذا المجال مقارنة مع من سبقوهم، ظلت النتائج متواضعة وبقيت أوروبا مرتبطة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بالتفوق العسكري الأميركي وانتشاره في سائر مناطق العالم تقريباً، حتى اعتادت أوروبا في نهاية المطاف على اعتمادها المريح على الآلة العسكرية الأميركية لردع الأخطار المحتملة وتحمل أعباء الأزمات الأمنية المتفاقمة في عالم شديد الهشاشة (يونيفاس، جريدة الجريدة العراقية، العدد 269، في 2 آذار 2006).

لذلك شكل إنعقاد قمة الاتحاد الأوروبي في كولون للفترة (3–4 حزيران 1999) أثناء غارات حلف شمال الأطلسي على يوغسلافيا، نقطة تحول أساسية في وضع أسس السياسة الأمنية المشتركة في الاتحاد الأوروبي، فقد ظهر إجماع حول ضرورة منح الاتحاد دوراً أقوى في الشؤون الدولية من خلال تقوية وتعزيز السياسات الأمنية المشتركة المدعومة بقوة عسكرية وهياكل مؤسسية لصنع القرار، وعبر قادة الاتحاد في تلك القمة عن رغبتهم في تضمين هياكل السياسة الدفاعية في السياسة الخارجية والأمنية للاتحاد الأوروبي، ووافقت القمة على أن يقوم مجلس الاتحاد الأوروبي باتخاذ القرارات الخاصة بمواجهة الأزمات بالإجماع، مع الأخذ بعين اعتبار رؤى الدول التي لا ترغب في المشاركة (المبيضين، 2012 : 202).

وحصلت موافقة قادة قمة كولون على العمل من أجل بلورة ما يلزم من آليات لاتخاذ القرارات الخاصة بمواجهة الأزمات في ضـــوء العناصر الآتية ((Wikipedia,2010 :

1. دورية الاجتماعات مع عقد اجتماعات طارئة، وتشكيل مجلس للشؤون العامة يشمل وزراء الدفاع.
2. تشكيل لجنة سياسية وأمنية دائمة في بروكسل تضم خبراء سياسيين وعسكريين.
3. تشكيل لجنة عسكرية تضم خبراء عسكريين يقدمون التوصيات للجنة السياسية والأمنية.
4. تشكيل هيئة عسكرية للاتحاد الأوروبي تحتوي مركزاً للتوجيه.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثم جرى التأكيد على ضرورة بناء السياسة الأمنية الأوربية على مبدأيـــن أساسين هما : التأكيد من عدم المساس بسيـــادة الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبـــي، والمبدأ الثاني تمثل في بناء تلك السياسة الأمنية الأوربية المشتركة بشكل جماعي وإتفاق حول جميـــع الأهداف والمرتكزات المعدة مسبقاً، لذلك سعى الاتحاد الأوربي إلى بناء سياسته الأمنية استناداً على الأبعاد الآتية (بلال، 2011 : 56 – 57):

أ. البعد العسكري : يقوم البعد العسكري للسياسة الأمنية على أساس أن الإقليم دائماً يبقى في حالة متأهبة لأي طارئ أو تهديد عسكري يمس سيادته الداخلية، لهذا يرى الأوربيون أن الهدف من مضاعفة قدراتهم الدفاعية والهجومية هو من أجل حماية إقليمهم وحدودهم السياسية، وحماية مصالحهم على المستوى الإقليمي والدولي، من خلال بناء تصور للأمن حسب المعتقدات الأوربية، لذلك يتضمن البعد العسكري للسياسة الأمنية الأوربية مجموعة من الاستراتيجيات والتكتيكات لتحقيق حد مقبول من الأمن والذي يعتمد على : برامج الإنفاق العسكري، والتسلح وفقاً لمنظور كل دولة للأمن ولكن في حدود المتفق عليه داخل الإقليم الأوروبي الموحد حتى لا يحصل الاختلال داخل البيت الأوروبي الواحد.

ب. البعد الاقتصادي: يركز البعد الاقتصادي للسياسة الأمنية الأوروبية حول القدرات الاقتصادية وثروات الاتحاد الأوروبي سواء كانت تلك الثروات داخل الإقليم الأوروبي أو عبارة عن مناطق نفوذ في أماكن أخرى من العالم، وذلك من أجل الوصول إلى تحقيق الأمن الداخلي والخارجي على حد سواء، ويتضمن البعد الاقتصادي للسياسة الأمنية الأوروبية العناصر الأساسية الآتية:

أولا: وضع برامج منتظمة لإشباع الحاجات الأساسية للأفراد والسكان.

ثانيا: القدرة على خلق الثروة والنشر العقلاني للموارد البشرية والمادية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثالثا: العمل على عدم وجود مصالح متعارضة بين أطراف ووحدات المجموعة الاقتصادية الأوروبية لأن ذلك ينعكس بالسلب على السياسة الأمنية الأوربية في جانبها الاقتصادي.

ج. البعد الاجتماعي : يقوم البعد الاجتماعي للسياسة الأمنية الأوربية على التأكيد على مبدأ العدالة الاجتماعية من خلال نبذ مظاهر الاستغلال كافة والسعي إلى تحقيق التوازن بين حاجات المجتمع والفرد للوصول إلى مجتمع سعيد آمن، لما لذلك من علاقة بين البعد الاجتماعي للسياسة الأمنية الأوربية وتحقيق الأمن الإنساني، فأوروبا تسعى إلى خلق مجتمع يشعر في ظله الجميع بالعدالة والمساواة وتحريره من الظلم، ولأن جوهر العدالة الاجتماعية هو تحرير الإنسان من الظلم الاجتماعي بإرساء دعائم المساواة وفقا لمبدأ تكافؤ الفرص واحترام منظومة حقوق الإنسان، لذلك سعى الاتحاد الأوروبي في سياسته الأمنية إلى إرساء السلام لأجل بناء مجتمع سليم آمن في ظل أسس العدالة الاجتماعية.

وأضافت قمة المجلس الأوروبي المنعقدة في هلسنكي للفترة (10–11 كانون الأول 1999) لبنة أساسية جديدة في صرح العمل الأوروبي المشترك في مجاله الأمني، إذ أكد البيان الختامي للقمة على مشاركة الاتحاد الأوروبي في عمليات حفظ السلم والأمن الدوليين في ضوء مبادىء ميثاق الأمم المتحدة، وأن المجلس الأوروبي سوف يعمل على تطوير قدراته الذاتية لاتخاذ القرار والتحرك حين لا يكون حلف شمال الأطلسي مستعداً للتحرك، وذلك للقيام بعمل عسكري في مواجهة الأزمات الدولية، ووافق قادة القمة على ما يلي (جاد، 2005 : 222):

أولا: أن تعمل دول الاتحاد الأوروبي على الوصول إلى القــدرة على نشر قــوات قوامها ما بين (50 – 60) ألف جندي خلال ستين يوما، وأن تكون قادرة على العمل لمدة عام كامل في مواجهة الأزمات.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثانيا: العمل على إنشاء هياكل سياسية وعسكرية داخل الاتحاد الأوروبي تمكنه من تأمين القيادة الضرورية والتوجيه الاستراتيجي للعمليات، وتشتمل هذه الهياكل على الهيئات الآتية:

1. اللجنة السياسية والأمنية الدائمة.
2. اللجنة العسكرية.
3. الهيئة العسكرية.

ثالثا: تطوير التعاون واتباع الشفافية بين الاتحاد الأوروبي وحلف شمال الأطلسي.

رابعا: سماح الاتحاد الأوروبي للدول الأعضاء في حلف شمال الأطلسي ومن غير الأعضاء في الاتحاد الأوروبي وللدول الأخرى بالمشاركة في عمليات الاتحاد لإدارة الأزمات، مع الأخذ بالترتيبات الخاصة بالاتحاد الأوروبي في الاعتبار.

ثم جاء الحدث الأبرز على الصعيد الداخلي الأوربي والذي تمثل في الحرب الأمريكية على العراق عام (2003)، إذ برز الموقف الفرنسي الألماني الموحد إزاء هذه الحرب، والذي فسر على أنه بمثابة موقف مشترك من أجل كسر تبعية أوروبا المطلقة للقرارات الأمريكية وكمحاولة لإرساء مبادئ جديدة في العلاقات الأمريكية الأوروبية، مما تسبب في ظهور استقطاب حاد بين معسكرين داخل الاتحاد الأوروبي، الأول ذو توجه أمريكي والثاني يدعو إلى مزيد من الاستقلال الأوروبي عن الولايات المتحدة الأمريكية، و قد أدت التفاعلات الداخلية للاتحاد الأوروبي على مدى سنة (2003) إلى ظهور تحالف أنجلو لاتيني بين بريطانيا، و إسبانيا، وإيطاليا كان يسعى لكسر جهود المحور الأول الفرنسي/الألماني، الساعية إلى نوع من الاستقلالية على التأثيرات الأمريكية، وكان ذلك من خلال عملية استقطاب الدول الأسكندنافية مثل الدنمارك بالإضافة إلى البرتغال، وكان هذا التوجه للمحور البريطاني/الإسباني كردة فعل لأعمال المحور الفرنسي الألماني

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

من خلال إصدار إعلان الإليزيه في(23شباط2003)، والذي وجدت فيه بريطانيا على أنه إعادة تأسيس وتقارب في العلاقات الفرنسية والألمانية، بهدف كسر التواجد الأمريكي بالمنطقة، وهو ما لقي معارضة كبيرة من طرف العديد من الدول الأوروبية على غرار بريطانيا، وإسبانيا، وإيطاليا، والبرتغال، والدنمارك، وبولندا، والتشيك والمجر، وقامت هذه الدول بتوجيه خطاباً للولايات المتحدة الأمريكية مفاده أنها مؤيدة لسياسة واشنطن حيال الأزمة العراقية، وعلى الرغم من أن الخطاب لم يتضمن من الناحية الفعلية أي جديد، إلا أنه بمثابة تعبير شديد اللهجة موجه للمحور الفرنسي الألماني، وكتعبير عن ميولها الأورو/ أطلنطية بشكل ظاهـــر (بلال، 2011 : 72).

ويمكن رد الانشقاق بين المحورين السالف ذكرهما إلى عاملين كان لهما معا تأثير كبير في انقسام الموقف الأوربي إلى قسمين إزاء الحرب الأمريكية على العراق، هما: العامل الأمريكي ودوره في توجيه عدد كبير من دول الاتحاد الأوروبي خاصة الشرقية إلى المظلة الأطلنطية، والعامل الثاني الذي يشير إلى عدم فاعلية آليات إتخاذ القرار داخل الاتحاد الأوروبي لعدم القدرة على بلورة الحد الأدنى من التوافق بين أعضائه حول القضايا الدولية الرئيسية، مما أثر بدوره على المكانة التي بلغها الاتحاد الأوروبي على الساحة الدولية، ولم يقتصر العجز في آليات اتخاذ القرار حول الأزمة العراقية أو غيرها من القضايا الخارجيـــة، بل تعدى ذلك حتى إلى القضايا الداخليـــة (سكرية، مجلة الجيش اللبناني، العدد 202، نيسان 2002).

ومن ضمن محاولات دول الاتحاد الأوروبي بناء أسس السياسة الأمنية المشتركة، جاء انعقاد القمة التأسيسية للاتحاد من أجل المتوسط في باريس في الثالث عشر من تموز (2008) تتويجاً للمساعي الحثيثة التي بذلها الرئيس الفرنسي السابق نيكولاي ساركوزي من أجل إطلاق هذا التجمع الإقليمي الجديد، وكانت الرغبة الفرنسية بادية في قيامها بدور المهيمن الإقليمي داخل حوض المتوسط، كما كانت هناك أسباباً أخرى، هي (بيبرس، 2008 : 133):

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أ. إن هذه المنطقة هي منطقة نفوذ قديمة لفرنسا وتريد إعادة الولوج فيها من جديد.

ب. محاولة الرئيس الفرنسي استعادة حضور بلاده في منطقة المغرب العربي بعد عدة سنوات من التراجع.

ج. مواجهة تزايد النفوذ الأمريكي والصيني في هذه المنطقة والمتجسد بشكل أساسي في مشروعات واستثمارات أمريكية وصينية كبيرة.

د. رغبة فرنسا في استعادة موقعها داخل البنية العسكرية لحلف شمال الأطلسي.

هـ. المساعدة في بناء نظام عالمي متعدد الأقطاب تلعب فيه أوروبا بقيادة فرنسا دور الشريك للولايات المتحدة الأمريكية وليس دور التابع.

و. كسر التحديات التي يمثلها النظام الدولي الراهن الأحادي القطبية.

ز. الضغط على النفوذ الألماني المتزايد والمتسع نطاقاً بعد إعادة توحيد ألمانيا، وبعد أن ورثت معظم النفوذ السوفيتي في معظم دول أوروبا الشرقية، وذلك بمحافظتها على الحد الأدنى في علاقاتها بمنطقة كانت لها نفوذاً فيها.

ح. تسعى فرنسا من وراء هذا الاتحاد تحييد تركيا لمنعها من الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي.

ط. محاولة ضم إسرائيل في مشاريع إقليمية لتشكل بذلك واقعاً أمام الدول العربية التي ما تزال ترفض التطبيع مع إسرائيل.

وإستجابة لمتطلبات بناء أسس للسياسة الأمنية الأوروبية جاء قرار التدخل في الأزمة الليبية عام (2011) بعد اندلاع ما عرف بثورات الربيع العربي، ولم يكن هذا القرار أمراً يسيراً بالنظر إلى الخبرات الأوروبية السلبية في أزمات سابقة، ومنها حملات حلف شمال الأطلسي في البلقان التي كانت تتطلــب موافقة كل أعضاء الحلف على حدة، مما أدى إلى تخبط تلك

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

العمليات، بالإضافة إلى أن المادة الخامسة من ميثاق الحلف* قد شهدت اختباراً حقيقياً في أفغانستان لتعكس الفجوة بين الأقوال والأفعال(Metz,2011) .

ومن ثم، فقد كان للتدخل الأوروبي في تلك الأزمة عوامل خاصة بحلف شمال الأطلسي إلى جانب المرجعية الإقليمية والدولية، المتمثلة بقراري مجلس الأمن الدولي المرقمين (1970 في 26 شباط 2011) و (1973 في 17 آذار 2011)، فضلاً عن قرار الجامعة العربية رقم (7298) بتاريخ (2 آذار 2011) بشأن الحالة الليبية، فإن حلف شمال الأطلسي لم يتدخل كمنظمة سوى في نهاية شهر (آذار 2011)، أي بعد ما يقرب مما يزيد على شهر من اندلاع الأزمة، حيث بدأ أعضاؤه الرئيسيون في شن هجمات جوية على الكتائب الليبية، وقد جاء بمضمون تلك القرارات : إحالة الوضع في ليبيا إلى المحكمة الجنائية الدولية، وحظر الأسلحة والسفر، وتجميد الأصول الليبية في الدول الغربية، وإقامة منطقة حظر طيران جوي في الأجواء الليبية، فيما حمل مضمون قرار الجامعة العربية الطلب من مجلس الأمن تحمل مسؤولياته إزاء تدهور الأوضاع في ليبيا، واتخاذ الإجراءات الكفيلة بفرض منطقة حظر جوي علي حركة الطيران العسكري الليبي، وإقامة مناطــق آمنة في الأماكن التي تتعرض للقصف (وثيقة قرار مجلس الأمن الدولي 1970 في 26 شباط 2011)، و(وثيقة قرار مجلس الأمن الدولي 1973 في 17 آذار 2011)، و(وثيقة قرار مجلس الجامعة العربية 7298 في 2 آذار 2011).

وقد أثار التدخل الأوروبي في الأزمة الليبية الإشكاليات الآتية (Doyle, 2011):

---

* المادة 5 من ميثاق حلف شمال الأطلسي: يتفق الأطراف، على أن أي هجوم، أو عدوان مسلح، ضد طرف منهم، أو عدة أطراف،في أوروبا أو أمريكا الشمالية، يعتبر عدوانا عليهم جميعا، وبناء عليه، فإنهم متفقون على أنه، في حالة وقوع مثل هذا العدوان المسلح، فإن على كل طرف منهم، تنفيذاً لما جاء في المادة "51" من ميثاق الأمم المتحدة، عن حق الدفاع الذاتي عن أنفسهم، بشكل فردي أو جماعي، تقديم المساندة والعون للطرف، أو الأطراف، التي تتعرض للهجوم، باتخاذ الإجراءات الذاتية، بالتعاون مع الأطراف الأخرى، دون تأخير. بما في ذلك استخدام قوة السلاح، التي يرى أنها لازمة لإعادة الأمن، إلى منطقة شمال الأطلسي، وتأكيده. ويتم إبلاغ مجلس الأمن، دون تأخير، بكل هجوم وعدوان مسلح، وكل الإجراءات المضادة المتخذة تجاهه. ويتم وقف الإجراءات، بمجرد اتخاذ مجلس الأمن للخطوات الضرورية، لإعادة، واستقرار السلام والأمن الدوليين .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

1. إن مضمون القرارات المشار إليها هو " فرض منطقة حظر جوي على حركة الطيران العسكري الليبي كإجراء وقائي لتوفير الحماية للشعب الليبي وتقديم المساعدات الإنسانية العاجلة"، فإن المهمة الأوروبية قد تجاوزت ذلك من خلال قصف مواقع مدنية ومقرات حكومية تابعة للرئيس الليبي.
2. لم تشر قرارات مجلس الأمن إلى الأطراف المنوطة بالعمليات في ليبيا سوى بالقول "يؤذن للدول الأعضاء التي أخطرت الأمين العام، وهي تتصرف على الصعيد الوطني أو عن طريق منظمات أو ترتيبات إقليمية وبالتعاون مع الأمين العام، باتخاذ جميع التدابير اللازمة لحماية المدنيين وإبلاغ الأمين العام بها "، وربما تدارك مجلس الأمن الإشكاليات القانونية التي أثارتها قراراته السابقة المماثلة، فكان جل تركيزه في الحالة الليبية على الإعلاء من قضية حماية المدنيين، وهو بدوره تعزيز لقوة "بروتوكول مسؤولية الحماية" الذي يخول للدول الأعضاء والمجتمع الدولي مسؤولية "المساعدة في حماية الشعوب من الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والتطهير العرقي والجرائم ضد الإنسانية". وبموجب ذلك البروتوكول، فقد تمكن مجلس الأمن من سد الفجوة بين "التدخل الشرعي" وهو المبرر أخلاقياً و"التدخل القانوني"، وهي القضية التي أثيرت خلال تدخل حلف شمال الأطلسي في كوسوفو عام (1999)، إذ وصفت عمليات الحلف بأنها "غير قانونية ولكنها مشروعة"، حيث تمكن أعضاء الحلف من إنقاذ شعب كوسوفو من التطهير العرقي، ولكن دون عقوبة قانونية يفرضها مجلس الأمن ضد الرئيس الصربي (سلوبودان ميلوسيفيتش).
3. إنه مع أهمية المرجعية الإقليمية، التي تتمثل في قرار الجامعة العربية وما تلاها من مشاركة دول خليجية، وهي قطر والإمارات والكويت في التدخل الأوروبي في ليبيا، فإن الحديث عن ازدواجية المعايير الدولية كان حاضراً وبقوة. ففي الوقت الذي تتحدث فيه الدول الغربية عن انتهاكات حقوق الإنسان في ليبيا واستهداف قوات القذافي للمدنيين، فإن تلك الدول ذاتها هي من قدمت دعماً هائلاً للقوات المسلحة في ليبيا، وهو ما عكسته مشاركة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

هذه الدول علي نطاق واسع في معرض السلاح الذي أقيم في ليبيا (تشرين الثاني 2010)، كما كانت هناك تساؤلات حول سبب التدخل في ليبيا، وغض الطرف عن حالات أخرى ربما مماثلة أو أكثر سوءاً (سوريا أو اليمن)، حيث قال أمين عام حلف شمال الأطلسي "إن الحلف ليس لديه خطط للقيام بمهمة عسكرية في سوريا"، وأضاف أن " تحرك الناتو ضد النظام الليبي كان بمقتضي تفويض قوي من مجلس الأمن ودعم واضح من دول المنطقة، وهو مزيج نادر لم نشهده في مواقف أخرى" (راسموسن، صحيفة الشرق الأوسط، العدد 11875، في 3 حزيران 2011).

ترى الدراسة؛ إن معاهدة ماستريخت (1992) للاتحاد الأوروبي قد هيأت المجال الواسع لبناء سياسة أمنية مشتركة، لم تكن موجودة في نصوص الجماعة الأوروبية في السابق، وذلك من خلال ما برز من انتقادات موجهة إلى التعاون السياسي الأوروبي قبل نفاذ معاهدة ماستريخت، والتي تتعلق بأنه قد أوجد دبلوماسية تفتقر إلى وسائل القوة العسكرية المشتركة، إذ ظل التعاون الأوروبي في هذا المجال يعتمد على التنسيق العسكري الذي يقدمه حلف شمال الأطلسي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، لكن تنامي حالة الخلاف في وجهات النظر الأوروبية مع الولايات المتحدة الأمريكية، دفع الاتحاد الأوروبي لعدم الوقوف عند حدود المبادرات العسكرية الأمريكية في إدارة الأزمات، رغم أن العمل الأوروبي قد أنشأ فـــي عام (1948) اتحاد أوروبا الغربية الذي عهد له بعملية التنسيق السياسي والعسكري والاقتصادي والثقافي بين حلفاء الحرب العالمية الثالثية، لكن بنود اتفاقية هذا الاتحاد بقيت غامضة فيما يتعلق بهذه المواضيع، إلا أن نشأة الجماعة الاقتصادية الأوروبية أفرغته من أهدافه الاقتصادية، وبقيت بنوده الثقافية غامضة وسياساتها المحتملة خالية من الميزانية، فانحصر نشاطه في المجال الدفاعي، لكنه بقي أسيراً لتلك المبادرات الأمريكية المتعلقة بالجانب الدفاعي ومن خلال حلف شمال الأطلسي، لذا فإن معاهدة ماستريخت قد أسست لبناء سياسة أمنية أوروبية مشتركة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثاني

فرص قيام نظام دولي جديد متعدد الأقطاب

طرحت نهاية الحرب الباردة تحديات ضخمة وأسئلة جوهرية بقي معظمها دون أجابة شافية، مما ترك بعضها لحكم التاريخ وفعل الزمن، وكان واضحاً للكثيرين في مختلف أنحاء العالم أن مواجهة هذه التحديات الجديدة لم يكن بالأمر اليسير على أي دولة بمفردها مهما بلغت من القوة، خاصة أن الساحة الدولية لا تزال تشهد المزيد من الصرعات بكل أشكالها وأسبابها المتباينة التي تنذر بزيادة حجم المعاناة الإنسانية.

لذلك قررت الولايات المتحدة الأمريكية أن لا تفوت هذه الفرصة عليها باعتبارها القوة العظمى الوحيدة والقادرة اقتصادياً وعلمياً وعسكرياً على فرض سلطانها على العالم، ولغرض تحقيق ذلك والإجابة على تلك الأسئلة الجوهرية، إدعت إشاعة مناخ دولي، يقوم على السلام والتعايش بين الأمم والشعوب، ويتمسك بالشرعية الدولية أساساً للعلاقات بين الدول، ويتبنى الديمقراطية سلوكاً للتعامل بين الدول والأفراد.

وقد أدى ذلك إلى إثارة سلوك الاتحاد الأوروبي على الساحة الدولية خلال العقود الثلاثة الماضية، وأنبأ بوجود شعور أوروبي عميق بعدم الارتياح تجاه توجهات اليمين الأمريكي المتطرف، الأمر الذي بلور فكرة قيام نظام دولي جديد متعدد الأقطاب.

يتناول المبحث الثاني فرص قيـــام نظام دولي جديد متعـــدد الأقطاب من خلال المطلبين الآتيين:

المطلب الأول: دورالاتحاد الأوروبي في تقليص فجوة القوة مع النظام العالمي الجديد.

المطلب الثاني: مساهمة الاتحاد الأوروبي في قيام نظام دولي متعدد الأقطاب.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الأول

دور الاتحاد الأوروبي في تقليص فجوة القوة مع النظام العالمي الجديد

شهد العالم منذ منتصف ثمانينيات القرن العشرين جملة من المتغيرات الدولية، والتي نتج عنها انعكاسات سلبية على مناطق كثيرة في أقاليم العالم، والتي كان في طليعتها غياب الاتحاد السوفيتي عن الساحة الدولية، وبقاء الولايات المتحدة الأمريكية كقوة عالمية وحيدة على هذه الساحة، وقد سعت هذه القوة لبلورة النظام العالمي الجديد الذي يقوم على فكرة القطبية الاحادية المهيمنة، بما يفضي بالضرورة إلى تقسيم العالم إلى فريقين: فريق قوي مسيطر يفرض على غيره ما يراه مناسباً لمعالمه، وآخر ضعيف مسلـــوب الإرادة، ولكن الظروف التي رافقت تبلور هذا النظام سمحت لبروز قـــوى دولية عظمى أخـــرى، زاحمت القوة العظمى التي كانت تعتقد أنها الوحيدة المسيطرة في القرن العشرين وما يليه، لكن ذلك القرن سبق أن شهد أكثر من نظام دولي، كان الأقوياء فيها يعتقدون فـــي كل مرحلة أنهم الأجدر والأبقى، ومع ذلك كانت المفاجآت بانتظارهم، ومراكز القوى تنتقل من هنا إلى هناك، وتظهر أحلاف وتختفي أخرى لتحل محلها تكتلات جديدة فرضتها ظروف تضـــارب المعالـــم وتشابكها (علي، 2004 : 5).

وطبقاً لذلك أثارت فجوة القوة الموجودة بين الولايات المتحدة الأمريكية وباقى دول العالم جدالاً لا ينتهي، وذلك لأن المشكلة الأساسية الواضحة فى هذه المقاربة المستمرة منذ نهاية الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفيتي، هي أن خطاب سياسة القـــوة الأمريكي ضعيف ولا يمكن قبوله أو حتى تبريره، خاصة إذا ما أجريت مسألة التقييم وفقاً للمعايير الليبرالية التى دافعت عنها الولايات المتحدة الأمريكية منذ عام (1945)، عندما كانت تمتلك الإمكانات المادية للسيطرة على الساحة الدولية عقب الحرب العالمية الثانية، أفكاراً ليبرالية فى السياسة والاقتصاد، وأسهمت فى إقامة مؤسسات دولية مثل هيئة الأمم المتحدة لتوفير أسباب الاستقرار العالمي،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وكانت هذه الأفكار هى النتيجة البارزة لمناقشات أطروحة عالم السياسة الأمريكي فرانسيس فوكوياما عن نهاية التاريخ وانتصار الديموقراطية الليبرالية الأمريكية النهائى ((Fukuyama,1989: 16.

تزامن مع كل ذلك بروز ظاهرة الإرهاب التي وضعت الولايات المتحدة الأمريكية على المحك، إذ أصبحت كثير من الدول تلجأ إلى استخـــدام العنف السياسي من أجل حماية مصالحها بسبب عدم قدرتها على الحرب وخاصة عندما يكون توازن القوى مختلاً لصالح الدول الكبرى، فالدول الضعيفة بمقاييس القوة التقليدية والبارعة في استخدام الإرهاب الخارجي يمكنها أن تنافس بنجاح على الصعيدين الدولي والإقليمي مع دول تملك قوة نووية، ومـــن خلال الممارسة العملية ثبت بما لا يدع مجالاً للشك أن الإرهاب يمكن أن يتجاوز عقبة المـــوارد والإمكانات المحدودة، ولذلك فإنه يشكل إداة فعالة لتحقيق تطلعات بعض الدول من غير أن تسعى هذه الدول لتوفير قاعدة عريضة من الإمكانات التي تعجز عن توفيرها بسبب إمكاناتها المحدودة (روبنسال، 1999: 58).

وأمام هذه الإشكالية وجد الأتحاد الأوروبي بأن النظام الدولي، منذ نهاية الحرب الباردة وإنهيار الاتحاد السوفيتي، بات يمر بمرحلة إنتقالية تتسم بالتميع، إنقلب فيها النظام القديم وثوابته رأساً على عقب، وغدا مستحيل الأمس أمراً عادياً اليوم، وبمعنى آخر، فإن مثل هذه الفترة الانتقالية تفصل بين عوالم سياسية متمايزة، فالولايات المتحدة الأمريكية ترغب فى فرض نظام عالمي سمته الإمبريالية التوسعية التى سادت فى القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، بينما ترفض بقية دول العالم، بما فيها حلفاء الولايات المتحدة الأمريكية الرئيسيون، سياسة القوة لكن لا يوجد أى خليط من الدول الأخرى قادر على منعها من انتهاج هذه السياسة، وتختلف

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

التفسيرات التى تطرح حول هذه القضية المهيمنة، مثلما اختلفت الخطابات التى عكست سياسة القوة (عبد العظيم، 2004 : 89).

لذلك فإنه أصبح لا مفر من استخدام المنظور العالمي فى المحاولات التى تبذل من أجل تفهم العلاقات الدولية، والسبب يعود إلى أن آلية التغيير باتت تبدو ثنائية المحاور، فهناك من ناحية ما يسمى " الحافز إلى إرساء نظام عالمي، فما أن تلوح فى الأفق إمكانية قيام نظام عالمي، حتى تعبر إرادة كامنة للقوة عن نفسها كدافع ملح لتشكيل هذا النظام، وقد لا يعي هذا المنظور العالمى سوى عدد قليل من الأفراد، إلا أنهم يستجيبون بذلك للحاجات غير المعبر عنها للكثيرين من البشر". ومن ناحية ثانية، فإن طبيعة السياسة الدولية بوصفها نظاماً إنما تعني أن البنى عرضة للانهيار، من ثم يتعين إعادة بنائها، فكل النظم تعاني فقدان النظام ولابد من تطويرها من خلال دورات أخرى جديدة حتى يكتب لها البقاء (تيلور، 2002 : 121).

وما أن ظهرت الخطوات الأولى للسياسة الخارجية والأمنية المشتركة وتطور الشراكة الأوروبية المتوسطية، حتى بدت محاولة أوروبا إلى تقليص فجوة القوة بينها وبين النظام العالمي الجديد الذي تقوده الولايات المتحدة الأمريكية، فسعى الاتحاد الأوروبي إلى اكتساب وضعه كقوة في البحر المتوسط وفي الشرق الأوسط، ورغم التقدم الذي تحقق في هذا المجال، فقد كشفت تلك السياسة عن مواطن ضعف كبيرة حتى قبل هجمات الحادي عشر من أيلول (2001) (ماركو، 2002 : 74).

ثم أخذت العلاقة بين الولايات المتحدة الأمريكية ودول الاتحاد الأوروبي تزداد توتراً مع تولي الرئيس الأمريكي (جورج بوش الأبن) الحكم في (كانون الثاني 2001)، ليتسع الخلاف متجاوزاً القضايا السياسية والاقتصادية التقليدية حتى وصل إلى قضايا إستراتيجية دولية تشتمل على تحديات جديدة تؤثر في طبيعة العلاقات فيما بينهما، ولكي تعمل على تحجيم أوروبا ولتمنع

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تفرد الولايات المتحدة الأمريكية بالقرارات الدولية المصيرية لترسم خريطة العالم السياسية والجيواستراتيجية لخدمة مصالحها في المقام الأول (مبيضين، 2007 : 33).

لقد أظهر الرد الأمريكي على هجمات (أيلول 2001)، قدرة واسعة على ممارسة النفوذ العسكري في عدة مواقع حول العالم فى وقت واحد وبشكل أحادي الجانب، في الوقت الذي نجحت فيه بسهولة فى زيادة ميزانيتها العسكرية بنحو (50) بليون دولار من أجل تدعيم تفوقها العسكري، وبالإضافة إلى التفوق فى الإنفاق العسكري، يلاحظ أنها تتمتع بتفوق نووى مذهل، ولديها أقوى سلاح جوي في العالم، وأقوى قوات بحرية، وقدرة فائقة على ممارسة النفوذ العسكري حول العالم، واستغلال التطبيقات العسكرية للتقنيات المتقدمة فى مجالي الاتصالات والمعلومات، كما أنها أظهرت قدرة لا مثيل لها على التنسيق ومعالجة المعلومات المتاحة عن ساحة المعركة، وعلى تدمير أهداف محددة عن بعد بدرجة فائقة من الدقة، وإذ تعمل واشنطن على ذلك فإنها تسعى لمنع الآخرين من اللحاق بها، الأمر الذى يتضح من خلال النظر إلى الفجوة الهائلة بين ما تنفقه على أنشطة البحث والتطوير العسكري، وبين ما ينفقه الآخرون، فهي تنفق فى هذا الصدد ثلاثة أضعاف ما تنفقه القوى الكبرى الست التالية لها مجتمعة، إذ أن الولايات المتحدة الأمريكية تنفق على أنشطة البحث والتطوير العسكري فقط أكثر مما تنفقه ألمانيا أو المملكة المتحدة على الدفاع ككل (عبد العظيم، 2004 : 91).

وعكست فجوة القوة هذه في هيكل النظام الدولي أثرها الواضح على العلاقات التي تربط الولايات المتحدة الأمريكية والقوى الكبرى في النظام الدولي ومن ضمنها الاتحاد الأوروبي الذي استطاع أن يتأقلم مع الإستراتيجية الأمريكية، وذلك بفعل المصالح الاستراتيجية وعمق الصلات التاريخية والحضارية على جانبي الأطلسي، والتي لعبت دوراً مهماً في عملية التقارب بينهما، مما أدى إلى ترجيح كفة الوصول إلى حلول وسط للخلافات التي كانت تندلع بين الطرفين بين

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الحين والآخر، هذا مع معاناة أوروبا من مصادر عجز هيكلية خطيرة تحد من تحولها إلى قطب دولي منافس بمعنى الكلمة للقطب الأمريكي (أبو طالب، 2005 : 199).

ولكن صعوبات التأقلم الأوروبي مع ما بدأت تطرحة الإدارة الأمريكية التي يسيطر عليها الطابع الأيديولوجي المتطرف، وكان من الطبيعي أن تختلف الرؤية الأوروبية مع رؤية الإدارة الأمريكية في عدد من القضايا، ومنها على سبيل المثال الدعم الأمريكي لإنضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي، في ظل التخوف الذي تبديه كل من ألمانيا وفرنسا، من أن تصبح تركيا العين الأمريكية داخل الاتحاد بغية الحيلولة دون تحول أوروبا إلى قطب عالمي يهدد هيمنة القطب الأمريكي الأوحد في عالم ما بعد الحرب الباردة (عبد الفتاح، 2009: 190).

ونتيجة لذلك ؛ ظهر شرخ عميق في العلاقات ما بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي، تمثل في اختلاف الرؤى بين الجانبين تجاه كثير من الجوانب الجوهرية التي لم تعد قاصرة على المواقف العابرة، فيوجد اختلاف عميق بين رؤية كل من الطرفين لمصادر تهديد السلم والأمن الدوليين ولطرق ووسائل مواجهتها، وكذلك لترتيب الأولويات والقضايا المطروحة على جدول أعمال هذا النظام الدولي، وبخاصة شكل النظام ووظائفه وطريقة توزيع الأدوار والمسؤوليات فيه (نافعة، 2004 : 465).

ثم بدت الخلافات حول مجموعة متنوعة من المسائل والقضايا بين أوروبا والولايات المتحدة، مثل: البيئة والأمن الغذائي وعقوبة الإعدام والمحكمة الجنائية الدولية، والتجارة الخارجية، وهي أبعد من أن تكون مجرد خلافات ثانوية وتبدو كما لو كانت تعبيراً عن تباينات حقيقية في رؤى مختلفة للعالم، واتضح أن الاقترابات الكلية للعلاقات الدولية هي التي تقود الأمريكيين نحو التمسك بمواقف مختلفة موضوعياً في الشرق الأوسط،، فأوروبا بقيت متمسكة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بالمنهج التعددي لتسوية الصراعات، في حين أن الولايات المتحدة الأمريكية لم تقم منذ أحداث أيلول (2001) بتطوير إستراتيجية أحادية الجانب (ماركو، 2002 : 75).

كما تبدو السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي أقل تأثراً بنفوذ الدوائر الإسرائيلية منها في الحالة الأمريكية، ويبدو أن وجود الاتحاد الأوروبي على تخوم العالم الإسلامي جعله يكون أكثر استعداداً على التمييز بين الإسلام وتياراته الأصولية وبين الإسلام والإرهاب، وهو لا يبدو مسكوناً بهاجس الخوف من العالم الإسلامي بالقدر والطريقة التي يعبر عنها أو يعكسها السلوك الأمريكي، والاتحاد الأوروبي يرى في الإرهاب الدولي خطراً يهدد السلام العالمي، لكنه يرى في الوقت نفسه، أن القوة العسكرية ليست السبيل الوحيد، أو حتى الأنسب لمواجهته، في حين أن اليمين المتطرف في الولايات المتحدة الأمريكية لم يطق مثل تلك الطروحات وأصبح أكثر عنفا، وأصبحت واشنطن أكثر نزوعاً نحو العمل المنفرد في العلاقات الدولية دون اعتبار لرؤى الحلفاء ومصالحهم، وأصبح كثير من المراقبين يتحدث عن ما يسمى الإمبراطورية الأمريكية كحقيقة واقعة، وبخطاب ديني في معظم الأوقات، ويرجع ذلك التحول كما يقول الكثيرون، إلى أحداث أيلول، التي أدت إلى مراجعة أمريكية شاملة للأسس التي كانت كثيراً ما تعتمد عليها، وبخاصة في موضوعي الإرهاب والتطرف (الشوربجي، 2005 : 206).

وعليه ؛ وجد الاتحاد الأوروبي بأنه مركز قوة مهيأ للعب دور كبير في النظام الدولي الجديد، فهو يمتلك الكثير من عناصر القوة البشرية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والتقنية، كما أن مشروع الوحدة الاندماجية الكاملة بين دول الاتحاد يسير بخطى حثيثة تتمثل في إقامة سوق مشتركة والتعاون والتكامل في المجالين الضريبي والتعليمي، ومجالات البحث العلمي والتشريع الاجتماعي وتكثيف المؤسسات والدفاع عن البيئة، وذهبت دول الاتحاد إلى أبعد من ذلك نحو الوحدة السياسية عبر خلق عملة مشتركة وبنك مركزي واحد وإدخال الديمقراطية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إلى مؤسسات المجموعة التشريعية، وفتح الحدود بينها، وأن هذه الخطوط الوحدوية يبدو أصبحت غير قابلة للرجوع (أثالي، 2001 : 103).

ومن ناحية أخرى ؛ فإن أوروبا تعاني من مصادر عجز هيكلية خطيرة تحد من تحولها إلى قطب دولي منافس بمعنى الكلمة للقطب الأمريكي، فبعيداً عن المشكلات الهيكلية الناتجة بالفعل عن توسيع عدد أعضاء الاتحاد الأوروبي، والتوتر الناشئ عن رفض كل من فرنسا وهولندا للدستور الأوروبي، والخلاف بشأن توحيد العملة، والخلاف على حصص الأعضاء فى الميزانية الأوروبية الجماعية، فإن الواقع السكاني يلعب دوراً معاكساً أيضا لمساعي تشكيل قطب دولي فمع انخفاض معدلات الخصوبة وارتفاع معدلات الحياة، فإن المجتمعات الأوروبية الغربية، فى أقل من (50) عاماً، ستتحول إلى مجتمعات ذات غالبية سكانية مرتفعة العمر، ففي مجتمعات مثل إسبانيا وإيطاليا واليونان، سيكون ثلث السكان أعلى من (65) عاماً، وسيكون الاختيار أمام أوروبا إما فتح باب الهجرة مع ما يعنيه ذلك من تغييرات ثقافية كبرى، أو البقاء كقلعة حصينة لمجتمع من المتقاعدين ومع استمرار تمسك الدول الأوروبية بمجالات سيادية أساسية فى مجالات الدفاع والسياسة الخارجية والاقتصاد، فقد تتحول إلى ما يشبه المقاطعات ذاتية الحكم، يضاف إلى ما سبق أن أوروبا نفسها ليست موحدة بشأن تحولها إلى قطب دولى، وحتى ما قبل مأزق رفض كل من فرنسا وهولندا للدستور وفشل التوصل إلى الميزانية الأوربية للعام (2005)، توزعت أوروبا بين ميل فرنسي إلى التحول المنهجي إلى قطب دولي له هوية أوروبية محددة المعالم، مستندة إلى تقاليد أوروبا السياسية والفكرية والقيمية، وينافس ويحد من الهيمنة الأمريكية الأحادية وبين رؤية بريطانية ترى عدم ضرورة قيام مثل هذه التعددية القطبية، لأنه من الخطير جداً أن يتم تقسيم الغرب إلى قطبين متمايزين، أي الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا وفي المقابل، يرى البريطانيون ومعهم كثير من الأعضاء الجدد في الاتحاد

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الأوروبي أن تكون الأولوية الأوروبية هى تعزيز حلف شمال الأطلسي كصيغة تحالف أثبتت قيمتها التاريخية عالمياً وأوروبياً والاستمرار فى التمسك بصيغة الأمن الجماعي، بالإضافة إلى عدم ضمان قيام عالم آمن ومستقر كنتيجة آلية أوتوماتيكية للتعددية القطبية (أبو طالب، 2005 : 199).

لكن الدلائل تشير الى أن النظام الدولي، بات يواجه أزمة حقيقية وستطرأ عليه تبدلات جدية، عقب ما تمخض عنه الغزو الأميركي للعراق من تعثر للسياسات الأميركية ومن إضعاف نسبي لموقعها التفاوضي العالمي، فالعالم ضاق ذرعاً بتعالي السلوك الأميركي الامبراطوري، وبالطريقة الأميركية العنيفة في إدارة علاقاتها الدولية، وذلك منذ سقوط الاتحاد السوفياتي وتربعها على عرش النظام العالمي الجديد، ولا سيما بعد مرور كل هذه السنين على اغتنامها "فرصتها التاريخية" لقيادة العالم، والتي من المفترض أنها كانت كافية لإثبات جدارتها لهذه المهمة، التي تتطلب الى جانب القوة، الحكمة بينما اختارت هي ممارسة سياسة القوة الغاشمة على حساب الحكمة، ولا سيما في ظل إدارة بوش الابن الذي ذهب بهذه السياسة الى حدودها القصوى (الكيلاني، جريدة المستقبل اللبنانية، العدد 2496 في 9 /2007/1).

إذن ؛ أصبح المجتمع الدولي إزاء التحول إلى نظام تعددي توافقي مرن، وذلك بعد أن بدت مؤشرات القوة النسبية الحالية بين عدد مناسب من القوى الدولية المعاصرة، وبخاصة في ضوء الأزمة المالية العالمية الحادة، التي تشير إلى تبوأ دول إضافية مكانة عليا في النظام الدولي، وأن الولايات المتحدة الأمريكية لم تعد وحدها المؤهلة لقيادة النظام الدولي، وإنما سينضم إليها الصين واليابان وروسيا، إضافة إلى الاتحاد الأوروبي، فالفكر الذي يصف النظام التعددي التوافقي يقوم على نمط جديد من الرأسمالية المنضبطة والذي تتوافق بشأنه الدول الرأسمالية الرئيسية، والدول ذات الاقتصادات المختلطة، وهو نظام يختلف اختلافاً جذرياً عن

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الرأسمالية الطليقة غير المنضبطة، والتي قادت إلى الانهيار المالي، فالرأسمالية المنضبطة تتيح للدولة، بل تطلب منها، وضع القواعد والأسس الضرورية لتحديد العلاقات الاقتصادية بين أصحاب المصلحة داخل النظام السياسي (المبيضين، 2011 : 232).

ترى الدراسة ؛ أن اهتزاز مكانة الولايات المتحدة الأمريكية وتراجعها النسبي، جعل العالم يتجه نحو صيغة من التعددية القطبية، إذ إن أساس القوة الأمريكية ترتكز على الجانب التنافسي، والتماسك السياسي اللذين تتمتع بهما، وقد ظهرت حالة الاهتزاز والتراجع فيهما جراء فقدان الولايات المتحدة الأمريكية لكثير من هيبتها ونفوذها الذي كانت تفرضه على العالم، يقابله الزيادة المتنامية لقوة القوى الدولية الأخرى، مثل: روسيا، والصين، والاتحاد الأوروبي، والتي جاءت على حساب قوة وإنفراد الولايات المتحدة الأمريكية بالهيمنة على النظام الدولي، ورغم ذلك فإن هذا التراجع النسبي لم يفقد الولايات المتحدة الأمريكية القدرة على الاستمرار كقوة عظمى، ولكنها لن تظل الوحيدة، بل ستظهر قوى دولية أخرى كأقطاب مناظرة لها، وليس مجرد شركاء أو حلفاء .

وإن ظهور هذه الأقطاب إنما يمثل تعددية توافقية أو مرنة، وليست تنافسية، إذ إن هيكل النظام الدولي بإمكانه أن يجمع المتساويين على قمته، وهذا يقتضي توافقاً في المصالح بين الدول الكبرى، وميلا إلى التفاوض، والمساومة والإجماع، بدلاً من حالة التفرد التي يتبعها الأميركيين، كما تؤدي أيضاً إلى ضرورة ترسيخ دور المنظمات الدولية المختلفة.

وفي الواقع، فإن كل هذه المقاربات حول هيكلية النظام الدولي لا تنكر أن الولايات المتحدة الأمريكية هي القوة العظمى الأساسية في النظام الدولي متعدد الأقطاب، أو القوة القائدة المهيمنة، أو القوة الأساسية بين عدة قوى دولية، لأنها تكاد تكون القوة الدولية الوحيدة التي تمتلك كافة مقومات القيادة العالمية، وإن الاختلاف بين هذه الاتجاهات يكون حول مدى قدرتها

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

على قيادة النظام الدولي، والهامش الذي يمكن أن يتاح للقوى الدولية الأخرى في إدارة هذا النظام، فإذا قبلت الولايات المتحدة الأمريكية بوجود مساحة أكبر لشركائها من القوى الكبرى، الدولية والإقليمية، في إدارة النظام الدولي، وإرساء قواعده، فإن ذلك يكون في صالح زيادة الاتجاه نحو استعادة القوة الداخلية، وتخفيف الأعباء، وقد يكون لتراجع نفوذها الدولي في بعض الأقاليم المهمة كالشرق الأوسط، نتيجة لسياساتها السابقة، أو يكون لظهور قوى أخرى مؤثرة في التوازن الدولي، لكن الواضح أن النظام الدولي يتجه لقيادة متعددة بين العديد من الدول، على رأسها الولايات المتحدة الأميركية، وروسيا، ودول الاتحاد الأوروبي، والصين، مع تقلص نطاق الهيمنة الأميركية نسبياً، والاتجاه إلى التوافق بين هذه القوى في إدارة النظام الدولي في كل قضية، وفقاً لتوازنات القوى بينها.

المطلب الثاني

مساهمة الاتحاد الأوروبي في قيام نظام دولي متعدد الأقطاب

أفرز تطور بنية السياسة العالمية منذ انتهاء الحرب الباردة عن الهيمنة العالمية للولايات المتحدة الأمريكية في إطار الحقل التعددي للأطراف الفاعلة: الدول القومية ؛ الجماعات القومية الفرعية ؛ الأديان العابرة للحدود القومية ؛ المشروعات متعددة القوميات ؛ والمؤسسات العالمية والإقليمية، وكثيراً ما تكون هذه الكيانات في حالة منافسة حادة لكسب تأييد وولاء بناها القاعدية التي تكون بأكثريتها أعضاء في عدد مختلف من الكيانات المتنافسة في آن معا، إذ قلما تكون هناك دولة أو حركة سياسية مرتبطة إرتباطاً ذا اتجاه أحـــادي في علاقاتها الدولية الرئيسية، فيما بينها أو مع الولايات المتحدة الأمريكية، كونها تتعرض إلى شبكـــة من الضغوط في النظام الدولي ذي القطب الواحد من ناحية، والمرشح لأن يكون متعـــدد الأقطاب من ناحية أخرى، كونها تمهـــد أيضاً لعلاقات خصومة متقلبـــة لعدو اليوم أن يصبـــح فيه حليف الغـــد تبعاً

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

للقضية المطروحة، وبالعكس عندما تمهد لعلاقات حلفاء متقلبة لحليف اليوم أن يصبح عدو الغد (براون، 2004 : 77).

وربما يصح القول بأن تبلور مجموعة من المعالم لقيام نظام دولي متعدد الأقطاب، وله خصائص وطبيعة وأدوات ونوع وحجم القوى الفاعلة فيه، ومسارات التفاعل فيما بينها يعد استباقاً للأحداث ؛ رغم مرور أكثر من خمسة أعوام على التغير في أيديولوجية السياسة الدولية والتي تتوافق مع الانتخابات التاريخية التي جرت في الولايات المتحدة الأمريكية، والتي أدت إلى صعود أحد أبناء الأقلية الملونة إلى البيت الأبيض، وهي انتخابات بكل المقاييس تاريخية، عبرت عن نقطة تحول كبرى فيها، ومن المتوقع أن تؤدي إلى تفهم أكبر لمقدمات التحول الجديدة في النظام الدولي، الذي ترغب فيه دول الاتحاد الأوروبي، وسعت إلى تحقيقه من خلال جعله مقبولاً من دول العالم دون تعنت أو مقاومة، كونه قد يؤدي إلى اختفاء استخدام القوة كأداة لتنفيذ السياسة الخارجية، والإعلاء من القوة الناعمة في تنفيذ الأهداف القومية للدول، وكذلك الأهداف الدولية ذات العلاقة باستقرار النظامين السياسي والاقتصادي، فالنظام التعـــددي التوافقي يقوم على المشاركـــة الاختيارية كبديـــل عملي وواقعي ومرن للمشاركة الإكراهية التي فرضتها الولايات المتحدة الأمريكية في المرحلـــة السابقة على الفاعلين الدوليين، وبخاصة حلفاءها، فكما تم توسيع التجمع الاقتصادي العالمي ليضم (20) دولة، فمن المتوقـــع أن يتم توسعة مجموعة الثمانية لكي تضم دولاً رئيسية أخـــرى (المشاط، 2009 : 48).

لكن معطيات الواقع كانت حافلة بالمتغيرات الدولية التي رسمت خطوطاً ذات مدلولات هامة في اتجاه تحديد أبرز معالم قيام نظام دولي متعدد الأقطاب، والتي من أبرزها:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

1. المعالم السياسية

شهد النظام السياسي الدولي منذ ثلاثة عقود تغيرات هيكلية بالغة الأهمية، أثرت تأثيراً جذرياً على النظام الذي كان سائداً قبلها، فتحول إلى نظام أحادي القطبية، وإن كان ثمة اختلاف غير جوهري حول صفة القطب الواحد: هل هو قطب واحد دولي (نسبة إلى الدولة)، وهي في هذه الحالة الولايات المتحدة الأمريكية، أو هو قطب واحد ككتلة وهي في هذه الحالة الكتلة الرأسمالية الغربية في مجموعها، ثم جرى تداول مقولة تحول النظام الدولي إلى نظام متعدد الأقطاب يشمل الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي في مجمله أو ألمانيا فقط، أو اليابان، وربما روسيا كونها تمتلك ثاني أكبر ترسانة عسكرية وأقواها في العالم، بالإضافة إلى الصين، لكن الأمر الثابت، إن النظام الدولي يمر بمرحلة انتقالية ذات سيولة وهي ما يميز المرحلة الراهنة من تطور النظام الدولي (القطاطشة، 2013: 31).

ويمكن تلخيص أهم التطورات في النظام السياسي الدولي الحالي في النقاط الآتية:

أ. **تراجع الهيمنة الأمريكية على القرار الدولي** : اختلف علماء العلاقات الدولية حول تحديد مكانة الولايات المتحدة الأمريكية فى النظام العالمي بعد انتهاء عصر الحرب الباردة، وقد برز اتجاه نظري يفسر هذه المكانة وتحولاتها، وركز على دورة القوة وتفاعلاتها مع هيكل النظام الدولي، وذلك من أجل التغلب على الصعوبات المنهجية التى عجز منظور الدور فى السياسة الخارجية عن تجاوزها وبينما ظل علماء العلاقات الدولية ولفترة طويلة، يركزون على أبنية النظم وديناميكياتها ودوافع شن الحروب، إذ توصف الولايات المتحدة الأمريكية بأنها الدولة الوحيدة التى حكمت العالم من خلال خمسة مراكز قيادة عسكرية على مستوى العالم، فهى تحتفظ بأكثر من مليون جندي يتواجدون في أربع قارات، وتنشر أربع مجموعات قتالية محمولة مستعدة للحرب فى كل محيطات الأرض، وأنشأت فى

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

(تموز 2007) قيادة عسكرية مستقلة للقارة الإفريقية مقرها المغرب، كما أنها تضمن بقـــاء عدد من الدول، بدءاً من إسرائيل إلى كوريا الجنوبية، كما تدير عجلات التبـــادل والتجـــارة الدولية، وتشغل اهتمامات مختلف شعوب العالم بقدراتها ورغباتها (Ignatieff, 2003: 22)).

ورغم ذلك، فإن القوة غير العادية والمتفردة للولايات المتحدة الأمريكية لم تلق الاعتراف عندما هدم جدار برلين عام (1989) وتفكك الاتحاد السوفيتي، وفى حين أقر عدد معين من الخبراء أنها دخلت ما سمي مرحلة القطب الواحد، وسوف تتمتع بهذه المرحلة إلى أن يعود النسق الدولي إلى القطبية التعددية كما يذهب كرواثامر(Krauthammer) (Krauthammer, 1991 : 35))، أو كما يرى سنيدر(Snyder) أن النسق الدولي يبدو أحادى القطب، بينما كان يبدأ فى الانتقال إلى تعدد الأقطاب (Snyder,1997: 15)، لكن كثيراً من الخبراء والمعلقين يرون أن زوال الاتحاد السوفيتي ونهاية الحرب الباردة سوف يفضيان إلى عودة مفهوم وسلوك توازن القوة بالمعنى المتعارف عليه والذى تمت ممارسته تاريخياً.

ب. **الفوضى السياسية وحالة الغليان الشديد على المسرح الدولي:** تشهد اللحظة الدولية الراهنة نمطاً تصارعياً متنامياً في عديد من المناطق الاستراتيجية حول العالم، ليس أقله ما يشهده بحر الصين الجنوبي من تنازع على السيادة بين الصين وعدد من دول جوارها، ويبدو أنه لن يكون آخره الصراعان المستعران حالياً حول سوريا وأوكرانيا، وتكشف المقاربة التحليلية المعمقة عن أن خطوط الجغرافية التي تتفجر حولها أغلب تلك الصراعات تتماس بدرجة كبيرة مع خطوط نفوذ القوى الدولية التي تحاول الدفع باتجاه عملية مراجعة لهيكل النظام الدولي وترتيب القوى، في ظل محاولة التضييق على القوى التي تتحدى الولايات المتحدة الأمريكية المنشغلة بأزمتها في قيادة النظام الدولي، كما تُظهر هذه المقاربة التحليلية لعناصر تلك الصراعات عن أن خطوط العديد من المتفجر منها حول العالم الآن تتقاطع مع

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فضاء الطاقة العالمي، سواء من جهة مصادر الطاقة في منطقة الخليج العربي، أو بعض دول إفريقيا أو أمريكا اللاتينية، أو فيما يتعلق بممراتها البرية أو البحرية، كما هو الحال في منطقة بحر الصين، وسوريا وأوكرانيا، وقبلها جميعاً في الصراع على أبخازيا، وعلى أوسيتيا الجنوبية في عام (2008)، أو فيما يتعلق بتقنيات استخدام الطاقة، إذ يبرز الصراع الغربي مع إيران بحساباته الأكثر حدة في هذا السياق (عوني، 2014 : 3).

2. المعالم الاقتصادية

يعد التوجه نحو عالمية الاقتصاد أو ما يعرف باقتصاد السوق، هو التوجه السائد والمهيمن على اقتصاديات دول العالم، إذ يلاحظ تقلص قوة العمل ووسائل الإنتاج لحساب العنصر الثالث في العملية الاقتصادية والمتمثل في رأس المال، وتعكس مؤشرات حركة رؤوس الأموال توجهاً متزايداً نحو المضاربة في الأسواق المالية الكبرى المتمركزة في دول الشمال، وراء الربح السريع على حساب مجالات الاستثمار المنتج (عمر، 2005 : 30).

وبرزت مجموعة من الحقائق المميزة للعلاقات الاقتصادية الدولية والتي أخذت تحدد طبيعة الاقتصاد العالمي المعاصر، لعل من أهمها: إعادة توزيـــع القوى بين أطراف التبـــادل الدولي؛ التدويل المستمر للعلاقات الاقتصادية الدولية ؛ ظهور أنماط جديدة من تقسيم العمل الدولي؛ الاتجاه نحو المزيد من الاعتماد الاقتصادي المتبادل بين مختلف دول العالم ؛ ثورة المعلومات والتكنولوجيا وما نتج عنها من تعميق لظاهرة عالمية الاقتصاد أو ما يعرف بالعولمة؛ تعاظم دور الشركات متعددة الجنسيات ؛ تزايد التكتلات الاقتصادية ؛ الترتيبات الإقليمية الجديدة (حشيش، 2005 : 57).

ونظراً للحجم الهائل للاقتصاد الأمريكي ووزنه النسبي الكبير في الاقتصاد العالمي الذي تأثر بأحداث الحادي عشر من أيلول (2001)، وما تلاها من حروب أمريكية ضد أفغنستان

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والعراق سواء عبر العلاقات الواسعة النطاق للاقتصاد الأمريكي بالاقتصاد العالمي، أو بسبب حالة الخوف التي سادت العالم في أعقاب هذه الأحداث وتداعياتها، والتي أثرت سلبياً على حركة الاستثمارات والسياحة والطيران، ورفعت تكاليف التنقل والتأمين عبر العالم، وخلقت بصفة عامة حالة من عدم اليقين بشأن المستقبل، وإحساساً قوياً بأن الأزمة قادمة (عبد العظيم، 2005 : 16).وهذا ما حصل فعلاً من خلال الأزمة المالية العالمية التي حصلت في شهر آب (2008)، والتي بدأت بالرهانات العقارية في الولايات المتحدة الأمريكية، ثم امتدت إلى انهيار البنوك الكبرى.

أياً كان الأمر، فإن القوة الاقتصادية والعسكرية للولايات المتحدة الأمريكية لم تعد القوة المهيمنة تماماً على النظام الدولي، كونها تواجه منافسة من القوى الاقتصادية الأخرى، كما أنها أصبحت بحاجة لمساندة تلك القوى في تحولاتها الأساسية، وكثيراً ما باتت تواجه صعوبات في إقناع الآخرين بسياساتها، حتى أنها تعرضت لرفض مشاركة عدد من القوى الكبرى في فرض العقوبات الاقتصادية ضد بعض الدول، بل في المجال العسكري أيضا، إذ غالباً ما تكون التحركات الأمريكية بحاجة إلى نوع من الشرعية لغرض إنجاز مهامها، وهذا الأمر أصبح يشكل عقدة مستعصية جراء المعارضة الدولية لتلك التحركات، وخاصة في المنظمة الدولية من قبل روسيا والصين وفرنسا (نافعة، 2002 :315).

وبناءاً على ما سبق ؛ فإن الحديث عن نظام دولي متعدد الأقطاب ليس كالحديث عن اتفاقية يوقعها طرفان أو أكثر، بل إن النظام الدولي المتعدد الأقطاب يعرف بوجود عدد من الوحدات السياسية العظمى التي تمتلك مصادر قوة مادية ومعنوية تحقق لها الموازنة مع بعضها بعضاً، وهذه القوة تؤهلها التربع فوق قمة الهرم السياسي، وجعلها متميزة عن الوحدات الأخرى الأقل منها قوة وتأثيراً التي تقف في المرتبة الثانية وتظل تدور في فلكها ولها فعلها في النظام

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الدولي ولكنه أقل من تأثير القوى العظمى، كما إن النظام الدولي المتعدد الأقطاب المستقبلي له طابع عالمي أيضاً، لأنه سيقوم بحراب وقوى دول عظمى مثل الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا والصين والاتحاد الأوروبي، وجميعها قوى نووية من العيار الثقيل، وستكون هناك دول كبرى بدرجة أقل من الدول العظمى في القوة والتأثير. وعليه فإن شريحة النظام الدولي الواقعية، سوف تعمل على تعديل ميثاق الأمم المتحدة وبالذات مواده على الفصل السابع، وكذلك تعديل نظام مجلس الأمن بحيث يأخذ بعين الاعتبار إمكانات الدول الكبرى ذات الإمكانات النووية والاقتصادية، والدول القادرة على ترسيخ الأمن والاستقرار في العالم (طوالبة، 2011).

ويبقى المجال مفتوحاً لتخيل شكل النظام العالمي متعدد الأقطاب، فهناك من يقترح أن يكون نظام هيمنة أقليمية: الولايات المتحدة الأمريكية في أميركا الشمالية، والبرازيل في أميركا الجنوبية، وألمانيا في أوروبا، وروسيا في أوراسيا، والصين في آسيا، وهكذا، لكن المشكلة في هذا السيناريو هي أنه يفترض التساوي بين الأطراف المهيمنة، حيث لا توجد هذه المساواة في الواقع، وهو يفترض أيضاً أن هذه القوى المهيمنة نفسها مستقرة، وهو ليس واقع حالها غالباً، فالبرازيل تعاني من مشكلات مؤسسية هائلة واضطرابات اجتماعية، وروسيا ستهيمن على أسواق الطاقة لوقت جيد في المستقبل، بينما يتراجع عدد سكانها، وألمانيا عالقة كثيراً في الاقتصاد الروسي وقطاع الطاقة بحيث يصعب أن تتبنى سياسة خارجية حازمة، والصين تجلس على فقاعة ائتمانية هائلة، والتي تشكل واحدة فقط من تحدياتها الهيكلية والاقتصادية الكثيرة، والولايات المتحدة لها مشكلاتها بالتأكيد: جمود بين الحزبين، وقطاع رعاية صحية مفلس، وتفاوت متصاعد بين الأغنياء والفقراء، وهكذا، لكن المشكلات التي تثقل كاهل قوى الهيمنة الأخرى تظل في العديد من الحالات أسوأ بكثير وأكثر أساسية (كابلان، 2014).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ترى الدراسة ؛ إن العالم شهد عدد من المراحل أثناء عملية الانتقال من نظام دولي قديم الى نظام دولي جديد، كانت ملامحها تبدو حمراء نتيجة غزارة الدماء التي تسفك، فقد شهد العالم ملايين القتلى أثناء الحرب العالمية الثانية التي حدث في أعقابها الانتقال من النظام متعدد القوى الى نظام الثنائية القطبية، كما إن الانتقال من ذلك النظام الى النظام القطبي الواحد، استوجب شن الولايات المتحدة الأمريكية لستة حروب (بنما 1989، العراق 1991، الصومال 1993، كوسوفو 1998، أفغانستان 2001، العراق، 2003)، راح ضحيتها الملايين من القتلى، ويبدو أنه من المستبعد قيام نظام عالمي جديد دون إراقة الدماء الغزيرة، سواء في الايام أوالعقود المقبلة، لكنه من غير المستبعد أن يكون هناك نظام متعدد الاقطاب وبشكل جديد، تكون فيه القوة والسلطة بشكل أفقي لا رأسي ولحين الاستقرار النسبي في ذلك النظام، أي أن العالم سيمر بعديد من الاضطرابات والفوضى، وتتغير التحالفات بين الفاعلين الدولين وبالاخص منهم الأعضاء الدائمين في مجلس الامن، ويشهد الوضع الحالي في النظام العالمي تغيراً جذرياً لأن فواعل هذا النظام اصبحت مختلفة كثيرا، إذ لا يمكن إنكار دور وكالة الطاقة الدولية في حرب العراق، ودور المنظمات المختلفة في ما يخص المناخ والتي تحث على التعاون لمواجهة الاخطار، ودور هيئات حقوق الانسان، والشركات الاعلامية الكبيرة، ودور الشعوب حالياً في عمليات التغير السياسي، كما أن النظام العالمي الحالي يبدو معقداً بل فوضوياً، والفوضى نابعة من حالة عدم فهم طبيعة عمل النظام، ولحين فهم طبيعة النظام وكيفية عمله سيبدأ نوع من الاستقرار مع قيام النظام الجديد.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الخامس

الخاتمة

الاستنتاجات

التوصيات

المراجع

الملاحق

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الخامس

الخاتمة

شهد النظام العالمي تغيرات جذرية في أعقاب الحرب الباردة مطلع العقد الأخير من القرن العشرين، وحين أوشكت تلك الحرب على الانتهاء أواخر ثمانينيات ذلك القرن، سارع البعض قي الغرب إلى إعلان نهاية التاريخ، مدعياً: أنه لن تكون هناك أي نزاعات عميقة حول كيفية تنظيم المجتمعات، ولن تكون ثمة أي انقسامات آيديولوجية في العالم، كون النظام الجديد قد ولد، ثم بشّر الرئيس الأمريكي (جورج بوش الأب)، بأن دول العالم ستقوم بالتعاون سليماً بوصفها أطراف مشاركة في سوق عالمية واحدة، ساعية إلى تحقيق مصالحها مع تقاسم جملة الالتزامات بالقيم الإنسانية الأساسية.

وقد بادرت هذه الردود المشبعة بنشوة الانتصار على الوضع العالمي الجديد بلهفة إلى احتضان الليبرالية العالمية وما تنطوي عليه من (ازدهار وإشاعة للديمقراطية)، فمن شأن تبادل التبعية على الصعيدين الاقتصادي والسياسي أن تخلق مصالح مشتركة من شأنها، وأن تساعد على الحيلولة دون الصراع المدمر، وأن تساهم في رعاية القيم المشتركة وترسيخها، وبوصفها أدوات للنظام العالمي الجديد، الذي عنوانه العولمة، كان بوسع المنظمات الدولية أن تمثل هذه القيم المشتركة وفق اعتبارات خدمة الإنسانية، وبموجب هذا دأبت راعية العولمة وقائدة النظام العالمي الجديد على نشر سياساتها القائمة على السوق، والكيانات السياسية (الديمقراطية)، والحقوق الفردية أملاً برفع مستوى رخاء البشر.

وبعد أقل من عامين لاح في الأفق السياسي بروز دور الاتحاد الأوروبي كقوة فاعلة على الساحة الدولية لما له من أهمية في تلك الفترة التي شهد فيها العالم ظهور مصطلحات جديدة خاصة بعد أحداث أيلول (2001)، فقد طغى مصطلح العولمة على اقتصاديات العالم، وشاع

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مصطلح الإرهاب، والحرب على مسرح السياسة الدولية حتى بات الإرهاب يبدو وكأنه الخطر الوحيد الذي يهدد البشرية، وقد أُلبس الإرهاب في معظم الحالات زياً دينيا، جراء الازدهار الذي حققته الحركات الدينية في كل مكان من العالم تقريبا، وظهر مشهد عودة النزعات الدينية والعرقية والإثنية بدلاً من إيجاد عوامل الجمع والوحدة بين هذه العوامل.

وكان بروز دور الاتحاد الأوروبي أحد المنجزات المعتبرة التي تحققت قبل انقضاء القرن العشرين، فقد تمكن هذا التجمع الإقليمي من إنجاز كل ما أمكن تحقيقه، وذلك بفضل بنية مؤسسية وتنظيمية جعلت منه نظاماً سياسياً وقانونياً ذا طابع مميز وخاص ؛ فهو فاعل دولي له خصائص وسمات فريدة، وشكل ظاهرة تختلف عن كل أشكال النظم السياسية والقانونية المعروفة عن الفاعلين الدوليين، فهو لا يشكل دولة، وإن كان نظامه السياسي والقانوني يتصف ببعض الخصائص التي لا توجد إلا في الدول الفيدرالية أو التعاهدية، وليس هو بمنظمة دولية حكومية، وإن كان نظامه السياسي والقانوني يتسم ببعض السمات والخصائص التي لا توجد إلا في المنظمات الدولية الحكومية، وليس هو بالطبع منظمة دولية غير حكومية، لأنه كيان دولي حكومي قام باتفاق إرادي بين الدول والحكومات الأوروبية المختلفة.

لذا نحن هنا أمام ظاهرة إقليمية متميزة، تدعى الاتحاد الأوروبي، الذي يعد ثمرة من الجهد الأوروبي المتواصل منذ أكثر من نصف قرن، وها هو ينشط ويحقق الانجازات ويدير الأزمات في ظل النظام الدولي الجديد الذي يحتمل تعرض بنيته الهيكلية للتغيير.

ووفق ما تقدم قامت هذه الدراسة بالتطرق إلى كثير من المعاني المتعلقة بهذه الدراسة التي تتناول موضوع الاتحاد الأوروبي والتفاعل الدولي في ظل النظام الدولي الجديد (القيود و الفرص)، بعد أن تناولت المحاور الآتية:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

1. **تمكنت الدراسة من خلال البحث والاستقراء للمعلومات الواردة فيها، من إثبات صحة فرضيتها** المفضية إلى الاتحاد الأوروبي يعد أحد أبرز المتنافسين الأقوياء في عملية التفاعل الدولي في ظل النظام الدولي الجديد، إذ يمكن ملاحظة أن الاتحاد الأوروبي قد جمع بين التنسيق والتعاون على المستوين العالمي والإقليمي، ونجح في إزالة التعارض بين أغلب السياسات القائمة بين أعضائه، عبر اللجوء إلى الوحدة والتكامل من منظور التعاون القائم على الاختيار الحر بين وحدات مستقلة ومتساوية في السيادة، فقد قامت كل وحدة بإرادتها بتحديد نطاق ومجالات العمل المشترك الذي ترغب بتأديته، واضعة البرامج وفق جداول زمنية وحرية كاملة، فيما قامت مجموعة من الأنشطة داخل هذا الاتحاد والتي كانت تستهدف بلورة سياسة خارجية وأمنية مشتركة، تضمنت تحديد المواقف تجاه القضايا والمشكلات الدولية المختلفة، كعمليات حفظ السلام، وحقوق الإنسان، وتقديم المساعدات إلى الدول غير الأعضاء وفي مختلف المجالات، كما شمل التنسيق والتعاون في سياسات الدفاع والأمن، وقضايا نزع السلاح، والإنفاق العسكري، وسياسات الأحلاف والتخطيط الاستراتيجي وغيرها من السياسات، فضلاً عن التعاون المباشر في مجموعة الأنشطة المتعلقة بتنسيق السياسات الداخلية، وبخاصة في مجالي القضاء والأمن الداخلي، مع ما تتضمنه الأنشطة الأخرى المتعلقة بتحقيق التعاون بين السلطات القضائية في الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي.

2. **أجابت الدراسة على الأسئلة الواردة فيها مركزة على الآتي:**

أ. **عالجت الدراسة السؤال الأول المتعلق** بالعوامل المؤثرة في السياسة الخارجية للإتحاد الأوروبي فـــي ظل النظام الدولي الجديد، إذ انقسمت تلك العوامل إلى :

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أولا: العوامل الداخلية المؤثرة في السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي، والتي اشتملت على :

(1) الخصائص القومية في دول الاتحاد الأوروبي، وانقسمت هذه الخصائص بدورها إلى: القدرات القومية ؛ المشكلات الاجتماعية ؛ مستوى التطور القومي ؛ التكوين الاجتماعي ؛ التوجهات المجتمعية.

(2) خصائص النظام السياسي للاتحاد الأوروبي: تبرز للنظام السياسي للاتحاد الأوروبي في ظل النظام الدولي الجديد عدد من الخصائص، هي: التعاون الاختياري ؛ القدرة على اتخاذ القرار؛ نظام التصويت في الاتحاد الأوروبي ؛ عدم وجود سياسة خارجية موحدة؛ التوسع والتمدد داخل وخارج القارة الأوروبية ؛ تمتع الاتحاد الأوروبي بصلاحيات واسعة ؛ تبني مكونات مؤسسات الاتحاد الأوروبي للمذاهب والإيديولوجيات في اتخاذ القرارات الخارجية.

ثانيا: العوامل الخارجية المؤثرة في السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي: واشتملت على :

(1) العوامل المتعلقة بالنسق الدولي: وينطوي النسق الدولي على أربعة عناصر رئيسة يكمن في رصدها فهم واقع السياسة الخارجية للاتحاد الاوروبي في ظل نظام النظام العالمي الجديد، وهذه العناصر هي: الوحدات الدولية، وبنيان النسق الدولي، المستوى المؤسسي للنسق الدولي، العمليات السياسية الدولية.

(2) العوامل المتعلقة بالتفاعلات الدولية: وتتأثر السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي حالها حال أي من الوحدات الدولية بنوعية التفاعلات التي تربطه بالدول الأخرى والتي تشتمل على : العوامل الاقتصادية، العوامل العسكرية، العوامل السياسية.

ب. **تناولت الدراسة السؤال الثاني المتعلق** بالمحددات التي تواجه سياسة الاتحاد الأوروبي في ظل النظام الدولي الجديد، وانقسمت هذه المحددات إلى :

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أولا: المحددات الداخلية، وتشتمل على :

(1) المشكلات السياسية: وكان من أبرزها المشكلات المتعلقة بالخلاف حول الدستور الأوروبي، المشكلات الناجمة عن آلية التعاون السياسي، مشكلات المناهج والآليات المستخدمة، مشكلات تتعلق بعملية اتخاذ القرار في الاتحاد الأوروبي، المشكلات الناجمة عن السلطات والصلاحيات، المشكلات المتعلقة بالقضايا التنظيمية.

(2) المشكلات الاقتصادية: كان من أبرزها:

- المشكلات المتعلقة بالاندماج الاقتصادي، كالسوق المشتركة، والسياسات المشتركة، والوحدة النقدية.
- الآثار السلبية للسوق الأوروبية الموحدة واجهت سياسة تحرير تجارة المنتجات الصناعية في دول الاتحاد الأوروبي مشكلات تتعلق بتعرض مستقبل الشركات الصغيرة والمتوسطة للخطر، وهذه الشركات تستوعب حوالي (75%) من إجمالي العمالة الأوروبية، ونحو (50%) من إجمالي الاستثمارات، وتزود مؤسسات الاتحاد الأوروبي بأكثر من (60%) من موارده،
- الأزمة المالية العالمية وتداعياتها

ثانيا: المحددات الخارجية: والتي كان من أبرزها:

(1) مشكلة انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي.

(2) التنافس الأوروبي مع الولايات المتحدة الأمريكية.

(3) التقارب الأوروبي الروسي وأثره في العلاقات الأوروبية الأمريكية.

ج. اهتمت الدراسة بالسؤال الثالث المتعلق بالفرص التي يمكن أن يحققها الإتحاد الأوروبي في ظل النظام الدولي الجديد، وقد اشتملت على :

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أولا: بناء أسس السياسة الخارجية والأمنية الأوروبية المشتركة، اتبع الاتحاد الأوروبي سياسة منهجية ذات شقين متعلقين بالشؤون الخارجية وقضايا الأمن، هذه السياسة التي أعترضتها بعض المعوقات، إذ لم يكن بالإمكان الوصول إلى حالة التطابق التام في علاقات الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي الخارجية، كما أن حالة التصارع لا زالت قائمة في السر والعلن بين القوى الأوروبية حول مواقف معينة، متناسية هذه الدول أنها قد انصهرت وتنازلت بعض الشيء عن القومية والدولة الواحدة، لذلك سعى الاتحاد الأوروربي تحقيق أهدافه من خلال:

(1)وضع أسس السياسة الخارجية الأوروبية المشتركة، وذلك تجاه عدد من الدوائر المهمة في العالم، والتي كان من بينها ما تم وضعه تجاه كل من: المنطقة العربية، والولايات المتحدة الأمريكية، واليابان والصين.

(2)وضع أسس السياسة الأمنية الأوروبية المشتركة،، إذ سعى الاتحاد الأوربي إلى بناء سياسته الأمنية استناداً إلى عدد من الأبعاد، وهي: البعد العسكري، البعد الاقتصادي، البعد الاجتماعي، ومن ضمن محاولات دول الاتحاد الأوروبي بناء أسس السياسة الأمنية المشتركة، جاء انعقاد القمة التأسيسية للاتحاد من أجل المتوسط في باريس في الثالث عشر من تموز (2008) تتويجاً للمساعي الحثيثة التي بذلها الرئيس الفرنسي السابق نيكولاي ساركوزي من أجل إطلاق هذا التجمع الإقليمي الجديد، وكانت الرغبة الفرنسية بادية في قيامها بدور المهيمن الإقليمي داخل حوض المتوسط.

ثانيا: فرص قيام نظام دولي جديد متعدد الأقطاب: أنبأ سلوك الاتحاد الأوروبي على الساحة الدولية خلال العقود الثلاثة الماضية، وشعوره العميق بعدم الارتياح من توجهات

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

اليمين الأمريكي المتطرف، بتبلور فكرة قيام نظام دولي جديد متعدد الأقطاب، الأمر الذي دفعه إلى الاهتمام بالأمور الآتية:

(1) **تقليص فجوة القوة مع النظام العالمي الجديد:** وجد الاتحاد الأوروبي بأنه مركز قوة مهيأ للعب دور كبير في النظام الدولي الجديد، فهو يمتلك الكثير من عناصر القوة البشرية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والتقنية، كما أن مشروع الوحدة الاندماجية الكاملة بين دول الاتحاد يسير بخطى حثيثة تتمثل في إقامة سوق مشتركة والتعاون والتكامل في المجالين الضريبي والتعليمي، ومجالات البحث العلمي والتشريع الاجتماعي وتكثيف المؤسسات والدفاع عن البيئة، وذهبت دول الاتحاد إلى أبعد من ذلك نحو الوحدة السياسية عبر خلق عملة مشتركة وبنك مركزي واحد وإدخال الديمقراطية إلى مؤسسات المجموعة التشريعية، وفتح الحدود بينها، وأن هذه الخطوط الوحدوية يبدو أصبحت غير قابلة للرجوع.

(2)**مساهمة الاتحاد الأوروبي في قيام نظام دولي متعدد الأقطاب،** تبلورت مجموعة من المعالم لقيام نظام دولي متعدد الأقطاب، وله خصائص وطبيعة وأدوات ونوع وحجم القوى الفاعلة فيه، ومسارات التفاعل فيما بينها يعد استباقاً للأحداث ؛ رغم مرور أكثر من خمسة أعوام على التغير في أيديولوجية السياسة الدولية والتي تتوافق مع الانتخابات التاريخية التي جرت في الولايات المتحدة الأمريكية، والتي أدت إلى صعود أحد أبناء الأقلية الملونة إلى البيت الأبيض، وهي انتخابات بكل المقاييس تاريخية، عبرت عن نقطة تحول كبرى فيها، ومن المتوقع أن تؤدي إلى تفهم أكبر لمقدمات التحول الجديدة في النظام الدولي، الذي ترغب فيه دول الاتحاد الأوروبي، وسعت إلى تحقيقه من خلال جعله مقبولاً من دول العالم دون تعنت أو مقاومة، كونه قد يؤدي إلى اختفاء استخدام

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

القوة كأداة لتنفيذ السياسة الخارجية، والإعلاء من القوة الناعمة في تنفيذ الأهداف القومية للدول، وكذلك الأهداف الدولية ذات العلاقة باستقرار النظامين السياسي والاقتصادي، فالنظام التعـــددي التوافقي يقوم على المشاركـــة الاختيارية كبديـــل عملي وواقعي ومرن للمشاركة الإكراهية التي فرضتها الولايات المتحدة الأمريكية في المرحلـــة السابقة على الفاعلين الدوليين، وبخاصة حلفاءها، فكما تم توسيع التجمع الاقتصادي العالمي ليضم (20) دولة، فمن المتوقـــع أن يتم توسعة مجموعة الثمانية لكي تضم دولاً رئيسية أخـــرى.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الاستنتاجات

توصلت الدراسة إلى الاستنتاجات الآتية:-

1. تعد تجربة الاتحاد الأوروبي أحد أبرز التجارب الوحدوية التي شهدها العالم في النصف الثاني من القرن العشرين والتي كان هدفها تحقيق التكامل والاندماج الإقليمي في مناطق متنوعة من العالم.
2. إن السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي تتأثر بالبيئة الداخلية والخارجية للاتحاد باعتباره وحدة دولية.
3. كان للخصائص القومية النابعة من داخل نطاق ممارسة الاتحاد الأوروبي لسلطته أثر واضح في سياسة ذلك الاتحاد، وإن هذه الخصائص التي يتميز بها الأوروبيين هي التي توجت التعاون السياسي بين دول الاتحاد الأوروبي على مدى العشرين عاماً السابقة لتلك المعاهدة.
4. إن المتغيرات الدولية التي حدثت خلال العقدين الأخيرين تعطي الانطباع بأن العلاقات الدولية في النسق الدولي في ظل النظام الدولي الجديد، هو في حالة صيرورة وانتقال من نظام قائم على الاحادية القطبية إلى نظام متعدد الاقطاب.
5. إن أوروبا قد ذهبت في تجمعها السياسي والاقتصادي والثقافي أكثر بكثير من كل التوقعات التي كانت تنظر إليها كمركز للصراعات الدولية.
6. ترى أوروبا أن التحالف الذي كان قائماً بين الولايات المتحدة الأمريكية والمجموعة الأوروبية خلال الحرب الباردة في إطار حلف شمال الأطلسي، قد فقد الكثير من وظيفته، لأن الخطر السوفيتي قد زال، ووجدت دول الاتحاد أنها لم تعد بحاجة إلى مظلة الدفاع الأمريكية التي كانت قائمة من قبل.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

7. إن التجربة الأوروبية هي وحدها التي استطاعت أن تفرض نفسها، وأن تحتل موقعاً فريداً ومتميزاً بين جميع التجارب الوحدوية في العالم، وذلك بفعل حجم الإنجازات المتحققة، وكذلك خصوصية المنهج المستخدم في بناء العملية التكاملية ذاتها، حتى أصبحت أهم وأنجح تجارب التكامل الإقليمي على الإطلاق، وأغناها بالدروس المستفادة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

التوصيات

استناداً إلى ما جاء في الاستنتاجات، فإن الدراسة غير معنية بتقديم توصيات إلى الاتحاد الأوروبي، لكنها تجد من المناسب أن تقدم عدد من التوصيات إلى دول النظام الإقليمي العربي وبالآتي:

1. قيام الجامعة العربية بالاستفادة من الدروس المستقاة من تجربة الاتحاد الأوروبي الذي استطاع أن يوظف الخصائص القومية الأوروبية النابعة من داخل نطاق ممارسة الاتحاد لسلطته في خلق أثر واضح في السياسة الخارجية، وذلك من خلال توظيف الخصائص التي يتميز بها العرب في توجيه التعاون السياسي العربي محلياً وإقليمياً ودولياً.
2. التحرك الجدي من قبل الدول العربية لتفعيل الدور الأوروبي تجاه الصراع العربي الإسرائيلي، بغية تجاوز حالة إصدار التصريحات والبيانات الصحفية المؤيدة لقضية العرب المركزية.
3. الاستفادة من الطابع الديمقراطي للتجربة الأوروبية، ومحاولة غرس آلياتها في الواقع العربي، لأنها الضمان الوحيد لاستمرارية عمل وفاعلية المؤسسات التكاملية على المدى الطويل.
4. تعديل مسارات العمل العربي التكاملي، وتوظيف ذلك في العلاقات العربية مع دول الجوار الإقليمي، والتي شهدت حالات تحالفت فيها دولة أو دول عربية مع دول جوار غير عربية ضد دولة أو دول عربية أخرى.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قائمة المصادر والمراجع

الوثائق

- وثيقة خطاب الرئيس الأمريكي جون كندي في فرانكفورت في 4 حزيران 1963.
- خطاب الرئيس الأمريكي الأسبق بوش الأب في 1991/11/8، **مجلة الوحدة**، بيروت، العدد (90) لسنة (1992)، مؤسسة الفكر الإسلامي المعاصر للدراسات والبحوث.
- وثيقة قرار مجلس الأمن الدولي 1970 في 26 شباط 2011.
- وثيقة قرار مجلس الجامعة العربية 7298 في 2 آذار 2011.
- وثيقة قرار مجلس الأمن الدولي 1973 في 17 آذار 2011.

المعاجم والقواميس اللغوية والموسوعات

- الجوهري، إسماعيل بن حماد (1979). **الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية**، بيروت، تحقيق أحمد عبد الغفور عطا، دار العلم للملايين.
- ابن فارس، أحمد (1979). **معجم مقاييس اللغة**، بيروت، دار الفكر.
- ابن منظور، جمال الدين محمد بن مكرم (1970). **لسان العرب المحيط**، بيروت، دار لسان العرب.
- معجم المعاني الجامع، كلمة الاستراتيجية، الموقع الإلكتروني:

http://www.almaany.com/home.php?language=arabic&lang name.

- الموسوعة الحرة، **هيئة الأمم المتحدة**، الموقع الإلكتروني:

http://ar.wikipedia.org/wiki/% .

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

الكتب العربية

- أبو طالب، حسن (2005). **حلف الناتو والشرق الأوسط الكبير – التقرير الاستراتيجي العربي 2004–2005**، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام.
- أبو عامر، علاء (2004). **العلاقات الدولية الظاهرة والعلم – الدبلوماسية والإستراتيجية**، عمان، دار الشروق للنشر.
- أبو عامود، محمد سعد (2007). **العلاقات الدولية المعاصرة**، الإسكندرية، دار الفكر الجامعي.
- أثالي، جاك (2001). **آفاق المستقبل – أحدث وأدق استشراف للسياسات المتصارعة على الساحة الدولية في مستهل القرن الحادي والعشرين**، بيروت، ترجمة محمد اسماعيل زكريا، دار العلم للملايين.
- أوغلو، أحمد داود (2011). **العمق الاستراتيجي موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية**، ط2، بيروت، الدار العربية للعلوم ناشرون ومركز الجزيرة للدراسات، ترجمة: محمد جابر ثلجي وطارق عبد الجليل.
- باكير، علي حسين (2010). تركيا: الدولة والمجتمع المقومات الجيوسياسية والجيوستراتيجية النموذج الإقليمي والارتقاء العالمي، في: عبد العاطي، محمد (تحرير). **تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج**، (بيروت – الدار العربية للعلوم ناشرون)، الدوحة، مركز الجزيرة للدراسات.
- البلاوي، حازم (1999).**دور الدولة في الاقتصاد**، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- براون، سيوم (2004). **وهم التحكم القوة والسياسة الخارجية في القرن الحادي والعشرين**، بيروت، تعريب: فاضل جتكر، دار الحوار الثقافي.
- بريجنسكي 2، زبيغنيو (2007). **الاختيار السيطرة على العالم أم قيادة العالم**، بيروت، ترجمة عمر الأيوبي، دار الكتاب العربي.
- بريجنسكي 3، زبيغنيو (2007). **رقعة الشطرنج الكبرى**، بيروت، ترجمة عمر الأيوبي، دار الكتاب العربي.
- بريجنسكي، زبيغنيو (2004). **الفرصة الثانية ثلاثة رؤساء وأزمة القوى العظمى الأمريكية**، بيروت، ترجمة عمر الأيوبي، دار الكتاب العربي.
- بريماكوف، يفجيني (2004). **العالم بعد 11 سبتمبر وغزو العراق**، الرياض، مكتبة العبيكان.
- بسيوني، عبد الرؤوف هاشم (2007). **المفوضية الأوروبية الحكومة المركزية للاتحاد الأوروبي**، الإسكندرية، دار الفكر الجامعي.
- بعلبكي، شهاب (2006). **روسيا والغرب من الصراع إلى الشراكة**، عمان، مركز الكتاب الأردني.
- بليكس، هانس (2005). **نزع سلاح العراق الغزو بدلا من التفتيش**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية.
- الترك، جهاد. **خيانة مشروع الحداثة**، دراسة غربيّة تناقش التناقض الأميركي الأوروبي حيال التكوين الاجتماعي للأمة «القارة العجوز» تتهم «الإمبراطورية» بخيانة مشروع الحداثة، بيروت، الشركة العربية المتحدة للصحافة.
- توفيق، سعد حقي (2004). **مبادئ العلاقات العامة**، عمان، دار وائل للنشر.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- تيلور، بيتر وكولن قلنت (2002). **الجغرافيا السياسية لعالمنا المعاصر**، الكويت، ترجمة عبدالسلام رضوان و د. إسحاق عبيد، سلسلة عالم المعرفة.
- الجميلي، صدام مرير (2009). **الاتحاد الأوروبي ودوره في النظام العالمي الجديد**، بيروت، دار المنهل اللبناني.
- حسن، ياسر أحمد (2006). **تركيا: البحث عن مستقبل**، القاهرة، مكتبة الأسرة.
- حشيش، عادل أحمد (2005). **العلاقات الاقتصادية الدولية: مدخل لدراسة المبادىء الأساسية الحاكمة للاقتصاد الدولي**، الإسكندرية، دار الجامعة الجديدة.
- خضر، بشارة (2003). **أوروبا وفلسطين**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية.
- درويش، إبراهيم (1969). **النظام السياسي**، ط2، ج1، القاهرة، دار النهضة العربية.
- دوركايم، أميل (2013). **قواعد المنهج في علم الاجتماع**، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية.
- الراوي، قاسم (2007). **السياسة الأمريكية الأحادية ومستقبل العالم اقتصادياً**، بيروت، دار عويدات للنشر.
- روبنسال، جاك (1999).استخدام القوة في العلاقات الدولية، في: السماك، محمد. **الإرهاب والعنف السياسي**، بيروت، دار الكتاب اللبناني للطباعة والنشر والتوزيع.
- السعدون، حميد حمد (2001). **فوضوية النظام العالمي الجديد وآثاره على النظام الإقليمي العربي**، عمان، دار الطليعة العربية للنشر والتوزيع.
- سليم محمد السيد (2004). **تطور السياسة الدولية في القرنين التاسع عشر والعشرين**، ط2، القاهرة، دار الفجر الجديد للنشر والتوزيع.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- السويدي، جمال سند (2014). **آفاق العصر الأمريكي السيادة والنفوذ في النظام العالمي الجديد**، أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية.
- صالح، عطا محمد وفوزي أحمد تيم (1988)، **النظم السياسية العربية المعاصرة**، بنغازي، منشورات جامعة قار يونس.
- العادلي، محمود صالح (2003).**الشرعية الدولية في ظل النظام العالمي الجديد**، الاسكندرية، دار الفكر الجامعي.
- عبد البديع، أحمد عباس (1977). **أصول السياسة**، القاهرة، مكتبة عين شمس.
- العزاوي، وصال نجيب (2012). تركيا والاتحاد الأوروبي بين جدلية الرفض ورهانات القبول،، في: نور الدين، محمد (تقديم)، **العرب وتركيا تحديات الحاضر ورهانات المستقبل**، الدوحة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.
- العطار، علي (2004). **العولمة والنظام العالمي الجديد**، بيروت، دار العلوم العربية.
- العقاد، صلاح (1963). **الحرب العالمية الثانية: دراسة في تاريخ العلاقات الدولية**، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية.
- علي، أحمد إبراهيم (2004). **النظام العالمي الجديد وحرب الخليج**، بيروت، دار صادر.
- علي، أحمد إبريهي (2012). **الاقتصاد المالي الدولي والسياسة النقدية**، بيروت، بيسان للنشر والتوزيع.
- العمر، فاروق عمر (2001). **صناعة القرار والرأي العام**، القاهرة، دار ميريت النشر والمعلومات.
- عمر، مجدي (2005).**التغيرات في النظام الدولي وأثرها على منطقة الشرق الأوسط**، عمان، مركز دراسات الشرق الأوسط.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- العمراني، عبد الوهاب محمد إسماعيل (2011). **الاتحاد الأوروبي والعلاقات اليمنية الأوروبية**، عمان، دار الشروق للنشر والتوزيع.
- غانم، إبراهيم البيومي (2010).جدلية الاستيعاب والاستبعاد في العلاقات التركية الأوروبية، في: عبد العاطي، محمد. **تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج**، بيروت، الدار العربية للعلوم ناشرون.
- غانم، السيد عبد المطلب (1993). في: ربيع، محمد محمود وإسماعيل صبري مقلد (محررون)، **موسوعة العلوم السياسية**، الكويت، جامعة الكويت.
- غسان، محمد مدحت (2013). **الشركات متعددة الجنسيات وسيادة الدولة**،عمان، دار الراية للنشر والتوزيع.
- غوردن، فيليب وآخرون (2006). **هلال الأزمات الاستراتيجية الأمريكية الأوروبية حيال الشرق الأوسط**، بيروت، الدار العربية للعلوم ناشرون.
- فوكوياما، فرانسيس (1998). **الثقة: الفضائل الاجتماعية ودورها في خلق الرفاه الاقتصادي**، الصحافة الحرة.
- القطاطشة، محمد حمد (2013). **النظام الاقتصادي السياسي الدولي**، عمان، دار وائل للنشر.
- القلاب، موسى حمد (2005). **أدوار حلف الناتو الإقليمية ودوره المحتمل في منطقة الخليج**، دبي، مركز الخليج للابحاث.
- كرلوف، ف.ي (2006). **إمبراطور كل الأرض**، دمشق، ترجمة: منتجب يونس، دار علاء الدين.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- كمال، محمد مصطفى وفؤاد نهرا (2001). **صنع القرار في الاتحاد الأوروبي والعلاقات العربية – الأوروبية**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية.
- كيسنجر، هنري (2002). **هل تحتاج أمريكا إلى سياسة خارجية ؟ نحو القرن الحادي والعشرين**، بيروت، ترجمة عمر الأيوبي، دار الكتاب العربي.
- لوفابفر، مكسيم (2006). **السياسة الخارجية الأمريكية**، بيروت، تعريب، حسين حيدر، عويدات للنشر والطباعة.
- المبيضين، مخلد عبيد (2012). **الاتحاد الأوروبي كظاهرة إقليمية متميزة**، عمان، الأكاديميون للنشر والتوزيع.
- محفوض، عقيل سعيد (2012). **السياسة الخارجية التركية**، بيروت، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.
- المرجة، موفق (1984). **صحوة الرجل المريض**، ج4، الكويت، مؤسسة صقر الخليج.
- مسعد، نيفين وأحمد يوسف أحمد (محرران) (2012). **حال الأمة العربية 2011–2012: معضلات التغيير وآفاقه**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية.
- مقلد، إسماعيل صبري (1982). **نظريات السياسة الدولية: دراسة تحليلية مقارنة**، الكويت، جامعة الكويت.
- مقلد، إسماعيل صبري (2002). **العلاقات السياسية الدولية النظرية والتطبيق**، أسيوط، جامعة أسيوط.
- نافعة، حسن (2002).**مقدمة في العلاقات الدولية**، ج2، القاهرة، جامعة القاهرة.
- نافعة، حسن (2004). **الاتحاد الأوروبي والدروس المستفادة عربيا**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- وهب، علي (2013). **الصراع الدولي للسيطرة على الشرق الأوسط**، بيروت، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر.
- ويهارتا، شارون (2004). **العدالة في ما بعد الصراع تطورات في المحاكم الجنائية، الكتاب السنوي**، ستوكهولم، المعهد الدولي لأبحاث السلام سيبري.

الدوريات

- أبو طالب، حسن. هل يتجه النظام الدولي نحو التعددية القطبية ؟ القاهرة، **مجلة السياسة الدولية**، العدد (161)، يوليو (2005)، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية.
- إسماعيل، محمد. سياسات دول الاتحاد الأوروبي في المنطقة العربية بعد الحرب الباردة، القاهرة، **مجلة السياسة الدولية**، العدد (162)، أكتوبر(2005)، ص (77-81)، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتجية.
- الأصفهاني، نبيه. مستقبل تطلعات الأمن الأوروبي، القاهرة، **مجلة السياسة الدولية**، العدد (128)، أبريل (1997)، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية.
- بيبرس، سامية. الاتحاد من أجل المتوسط ومستقبل الشراكة الأورو- متوسطية، القاهرة، **مجلة السياسة الدولية**، العدد (174)، أكتوبر (2008)، ص (111-114)، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية.
- جاد، عماد. الاتحاد الأوروبي: تطور التجربة، القاهرة، **مجلة السياسة الدولية**، العدد (161)، يوليو (2005)، ص (220-224)، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- جلال، محمد نعمان. العولمة بين الخصائص القومية والمقتضيات الدولية، القاهرة، **مجلة السياسة الدولية**، العدد (145)، يوليو(2001)، ص (40- 46)، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتجية.
- حسين، السيد عدنان. التكمل العربي والتعاون المتوسطي المحددات والأبعاد، بيروت، **مجلة المستقبل العربي**، العدد (244)، 1997، ص (88)، مركز دراسات الوحدة العربية.
- الدسوقي، مراد إبرهيم. نشأة وتطور قضايا الحد من التسلح،، **مجلة السياسة الدولية**، العدد (110)، أكتوبر (1992)، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية.
- راين، أبرهارد. أوروبا والنظام العالمي، بيروت، **مجلة الباحث العربي**، العـــدد(20)، (1989)، مركز الدراسات العربية.
- رشيد، كمال. السياسة الأوروبية المستقلة وأثرها على الشرق الأوسط، القاهرة، **مجلة السياسة الدولية**، العدد (156)، أبريل (2004)، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية.
- رضوان، عبد السلام (مراجعة).جيران في عالم واحد، **عالم المعرفة**، العدد (201) لسنة (1995)، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب.
- زين الدين، صلاح (2009).مواقف الدول المتقدمة والدول النامية تجاه الأزمة المالية العالمية دراسة مقارنة بين ألمانيا ومصر، ورقة مقدمة في المؤتمرالعلمي السنوي الثالث عشر لكلية الحقوق – جامعة المنصورة بعنوان الجوانب القانونية والاقتصادية للأزمة المالية العالمية للفترة من (1-2 أبريل)، **مجلة البحوث القانونية والاقتصادية**، عدد خاص، المنصورة، جامعة المنصورة، كلية الحقوق.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- سكرية، الوليد. فرنسا والسياسة الأوروبية في مجالي الأمن والدفاع، **مجلة الجيش اللبناني**، العدد (202)، نيسان (2002)، وزارة الدفاع اللبنانية.
- الشوربجي، منار. الثابت والمتغير في سياسة الولايات المتحدة الأمريكية، القاهرة، **مجلة السياسة الدولية**، العدد (161)، يوليو (2005)، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية.
- الشيخ، نورهان. روسيا والاتحاد الأوروبي صراع الطاقة والمكانة، القاهرة، **مجلة السياسة الدولية**، العدد (164)، أبريل (2006)، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية.
- طوالبة، حسن محمد. نحو نظام دولي متعدد الأقطاب، **الحوار المتمدن**، العدد (3370)، في (19 / 5 / 2011).
- عبد الخالق، أحمد (2009).كلمة في افتتاح المؤتمرالعلمي السنوي الثالث عشر لكلية الحقوق – جامعة المنصورة بعنوان الجوانب القانونية والاقتصادية للأزمة المالية العالمية للفترة من (1–2 أبريل)، **مجلة البحوث القانونية والاقتصادية**، عدد خاص، المنصورة، جامعة المنصورة، كلية الحقوق.
- عبد الرحمن، تيشوري. هل ينهي الاتحاد الأوروبي الهيمنة الأمريكية عربياً ويحقق التوازن الدولي، **الحوار المتمدن**، العدد (1300)، (28 /5/2005).
- عبد العظيم، أحمد فاروق. سياسة القوة في المشروع الأمريكي للنظام العالمي، القاهرة، **مجلة السياسة الدولية**، العدد (158)، أكتوبر (2004)، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- عبد العظيم، خالد. التطورات الاستراتيجية في النظام الدولي (2004 – 2005)، القباهرة، **مجلة قراءات استراتيجية**، العدد (3)، مارس، (2005)، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية.
- عبد الفتاح، بشير. تركيا: خطوة جديدة نحو الاتحاد الأوروبي، القاهرة، **مجلة السياسة الدولية**، العدد (163)، يناير (2006)، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية.
- العسلي، بسام. الدور الأوروبي في السياسة الدولية، بيروت، **مجلة الدفاع العربي**، عدد (نيسان 2014)، دار الصياد.
- عوض، إبراهيم. التكامل الأوروبي والبحر المتوسط، القاهرة، **سلسلة بحوث سياسية**، مركز البحوث والدراسات السياسية، جامعة القاهرة.
- عوني، مالك. العامل المراوح: جدلية تأثير الطاقة في مرحلة إعادة تشكيل النظام الدولي، القاهرة، **ملحق مجلة السياسة الدولية**، العدد (196)، أبريل (2014)، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية.
- كاخيا، إبراهيم إسماعيل. الوحدة الأوروبية مصاعب وحلول، بيروت، **مجلة الدفاع العربي**، عدد (تموز 2014)، دار الصياد.
- كواه، داني. اقتصاد بلا وزن، القاهرة، **مجلة رسالة اليونسكو**، عدد ديسمبر (1998)، ص (17 – 19)، المنظمة العالمية للتربية والثقافة والعلوم.
- ماجيتا، جوان. إدارة السرعة، القاهرة، **مجلة رسالة اليونسكو**، عدد ديسمبر (1998)، ص (126 – 162)، المنظمة العالمية للتربية والثقافة والعلوم.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- مبيضين، مخلد عبيد. محددات السياسة الأوروبية تجاه التسوية الإسرائيلية الفلسطينية بعد معاهدة ماستريخت، المفرق–الأردن، **مجلة المنارة**، العدد(4)، (2007)، جامعة آل البيت.
- المشاط، عبد المنعم. النظام الدولي والتحول إلى التعددية التوافقية، القاهرة، **مجلة السياسة الدولية**، العدد (178)، أكتوبر (2009)، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية.
- مطر، فؤاد. النظام العالمي الجديد بين عقدة القوة الأمريكية والمفاجآت الأوروبية والأوسطية، بيروت، **مجلة الباحث العربي**، العدد(44)، (1997)، مركز الدراسات العربية.
- ورغي، جلال (2010).الحركة الإسلامية معالم التجربة وحدود المنوال في العالم العربي، الدوحة – بيروت، **سلسلة أوراق الجزيرة**، رقم (17)، مركز الجزيرة للدراسات – الدار العربية للعلوم ناشرون.
- نافعة، حسن. البناء المؤسسي للاتحاد الأوروبي، القاهرة، **مجلة السياسة الدولية**، العدد (157)، يوليو(2004)، (ص (80– 86)، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتجية.
- نور الدين، محمد. تركيا والاتحاد الأوروبي: مسألة الهوية والرهانات والشرق الأوسط، بيروت، **مجلة شؤون الأوسط**، العدد (116)، (2004)، مركز الدراسات الاستراتيجية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المراجع الإعلامية

- بوري، انديش، مقابلة إذاعية مع وزير المالية السويدي حول قلق السويد من احتمال انسحاب بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، **راديو السويد باللغة العربية**، بتاريخ (2013/1/23).
- راسموسن، أندريس فوج. الناتو والربيع العربي، **صحيفة الشرق الأوسط**، العدد (11875)، في (3 حزيران 2011).
- كابلان، روبرت. النظام العالمي القديم يتداعى.. أخيرا، **جريدة الغد الأردنية**، العدد (3576) في (27 آيار 2014)، ترجمة: علاء الدين أبو زينة.
- الكيلاني، شمس الدين. هل يتجه النظام الدولي نحو التعددية القطبية، **جريدة المستقبل اللبنانية**، العدد (2496) في (9 كانون الثاني 2007).
- النملة، صالح. السياسات الأوروبية أو السياسة الأوروبية، **جريدة الرياض السعودية**، العدد (13407) في (9 /3/ 2005).
- نويهض، وليد. تقدم أوروبا العالمي والاتجاه نحو اكتشاف القومية، المنامة، **صحيفة الوسط البحرينية**، العدد (1253) في (10 شباط 2006).
- يونيفاس، باسكال. عقبات أمام السياسة الأمنية للاتحاد الأوروبي، **جريدة الجريدة العراقية**، العدد (269)، في (2 آذار 2006)، تصدر عن الحركة الاشتراكية العربية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الرسائل الجامعية

- بدرس، عماد جاد (1998).**أثر النظام الدولي على الأحلاف الدولية: دراسة تطبيقية على حلف شمال الأطلسي**، القاهرة، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية.
- بلال، قريب (2011).**السياسة الأمنية الأوروبية من منظور أقطابه التحديات والرهانات**، باتنه – الجزائر، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الحقوق والعلوم السياسية في جامعة الحاج لخضر.

المواقع الإلكترونية

- بعثة الاتحاد الأوروبي لدى المملكة الأردنية الهاشمية، **توسيع العضوية**، الموقع الإلكتروني:

http://eeas.europa.eu/delegations/jordan/key_eu_policies/enlargement/index_ar.

- بعثة المساعدة الحدودية للاتحاد الأوروبي في رفح، الموقع الإلكتروني:

http://www.eubam-rafah.eu/ar/node/2337

- تيشوري، عبد الرحمن. **هل ينهي الاتحاد الاوربي هيمنة القطب الامريكي ويحقق التوازن الدولي**، منتدى الحوار المتمدن في 28 / 5 / 2005، الموقع الإلكتروني:

.http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=44141

- الشكراوي، علي هادي حميدي. **خصائص ووظائف النظام السياسي**، موقع كلية القانون في جامعة بابل الإلكتروني:

http://www.uobabylon.edu.iq/uobColeges/lecture.aspx?fid=7&lcid=37874

- **الظاهرة الجتماعية**، منتدى الشامل في 16 / 2 / 2010، الموقع الإلكتروني:

http://www.eshamel.net/vb/t19875.html.

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

- نوفل، أحمد (2011).متحدون http://www.estqlal.com/article.php?id=29994 **متحدون في التنوع : الاتحاد الأوروبي بين القدرات والتحديات**، موقع حزب الاستقلال المغربي في 21 كانون الثاني 2011، الموقع الإلكتروني:
- .http://www.estqlal.com/article.php?id=29994
- وقيدي، محمد. **تحليل الظاهرة السياسية**، منتدى ألوان، الموقع الإلكتروني:

http://www.alawan.org/article7964.html.

- وهبان، أحمد (2014).**مادة العلاقات الدولية في الإسلام (380) ساس / محاضرة (5)**، الرياض، جامعة الملك سعود، الموقع الإلكتروني:

http://faculty.ksu.edu.sa/wahban/Pages/lec123456789.aspx .

المراجع الأجنبية

- Al - Mashat, Abdulmonem (2012). **Egypt's Regional Security Policy after January 25 Revolution** ،Perspective ،FES, New York.
- Borchardt، Klaus-Dieter (1990). **European Unification Documentation**، 3 vols. 3rd Ed، Luxembourg: Office for Official Publications of the European Communities.
- Deutsch، Karl W. (1968). **Political Community and the North Atlantic Area: International Organization in the Light of Historical Experience**، **Publications** of the Center for Research on World Political Institutions، Princeton، NJ: Princeton University Press.
- Doyle، Michael W. The Folly of Protection ،**Foreign Affairs** ،March 20 ،2011.
- Fukuyma, Francis (1996). **The Social virtues and the Creation of Prosperity,** Fareed Zakqira, New York Times Book Review.

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

- Gordon, Philip (2006). **Nato's Growing Role in the Greater Middle East,** Abu Dhabi, Emirates Center for Strategic Studies and Research.
- Haas، Ernst (1964). **Beyond the Nation-state: Functionalism and International Organization**، Stanford، CA: Stanford University Press.
- Holsti, K.J. (1998). , International Politics - A Framework for Analysis (5th edition) Prentice Hall (USA).
- Human Development Report (1994). **UNDP** ،Oxford University Press ،New York.
- Janning, Josef (2014). **Russia, Europe, and the new international order,** European Foreign Policy Scorecard 2014, European Council On Foreign Relations, http://ecfr.eu/content/entry/commentary.
- Kerr، Anthony J. C. (1986). **The Common Market and How It Works**، Pergamon Oxford Geographies، 3rd ed. Oxford، UK; New York: Pergamon Press.
- Krauthammer، C. The Unipolar Moment، **Foreign Affairs**، vol 70، no 1، 90/1991، pp (35- 49).
- Leonard، Dick (1988). **Pocket Guide to the European Community**، with foreword by Roy Jenkins، Oxford، UK; New York: B. Blackwell; London: Economist Publications.
- Metz، Steven .Is Libya the End of NATO ؟ **Global Times** ،16 April 2011 ،www.realclearpolitics.com.
- Mutimer، David (1994). Theories of Political Integration، in: Hans، J. Michelmann and Panayiotis Soldatos، eds.، **European Integration**، Theories and Approaches، London، MD University Press of America.
- Mitrany، David (1993). **A Working Peace System**، London.

www.manaraa.com

- Northedge, F.A. (1976). **The International Political System,** London, Faber and Faber.
- Fukuyama، Francis (1989). **The End of History?** The National Interest.
- Ignatieff، Michael. American Empire، **New York Times**، 1 - May، 2003.
- Snyder. G. H (1997). **Alliance Politics**، Ithaca، NY: Cornell University Press.
- Waltz, Kenneth (1979). **Theory of International Politics,** Reading Addison Wesley.

www.manaraa.com

قائمة الملاحق

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ملحق رقم (1)

عدد سكان ومساحة دول الاتحاد الأوروبي حسب تقديرات 1 كانون الثاني 2010

دولة عضو	السكان بآلاف	السكان %بالنسبة للاتحاد	المنطقة كم^2	المنطقة %بالنسبة للاتحاد	كثافة السكان نسمة/كم^2
الاتحاد الأوروبي	501,259.8	100	4,324,782	100	116.0
النمسا	8,372.9	1.67	83,858	1.9	99.7
بلجيكا	10,827.5	2.16	30,510	0.7	352.0
بلغاريا	7,576.8	1.51	110,912	2.5	68.5
قبرص	801.9	0.16	9,250	0.2	86.6
التشيك	10,512.4	2.1	78,866	1.8	132.8
الدنمارك	5,547.1	1.11	43,094	1.0	128.1
إستونيا	1,340.3	0.27	45,226	1.0	29.6
فنلندا	5,350.5	1.07	337,030	7.6	15.8
فرنسا[3]	65,821,885	12.86	643,548	14.6	99.6
ألمانيا	81,757.6	16.31	357,021	8.1	229.9
اليونان	11,306.2	2.26	131,940	3.0	85.4

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

دولة عضو	السكان بآلاف	السكان %بالنسبة للاتحاد	المنطقة كم^2	المنطقة %بالنسبة للاتحاد	كثافة السكان نسمة/كم^2
المجر	10,013.6	2	93,030	2.1	107.8
جمهورية أيرلندا	4,450.9	0.89	70,280	1.6	64.3
إيطاليا	60,397.4	12.05	301,320	6.8	200.4
لاتفيا	2,249.0	0.45	64,589	1.5	35.0
ليتوانيا	3,329.2	0.66	65,200	1.5	51.4
لوكسمبورغ	502.2	0.1	2,586	0.1	190.1
مالطا	416.3	0.08	316	0.0	1,305.7
هولندا	16,576.8	3.31	41,526	0.9	396.9
بولندا	38,163.9	7.61	312,685	7.1	121.9
البرتغال	10,636.9	2.12	92,931	2.1	114.4
رومانيا	21,466.2	4.28	238,391	5.4	90.2
إسبانيا	47,150.4	9.41	504,782	11.4	93.4
سلوفاكيا	5,424.1	1.08	48,845	1.1	110.8

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

دولة عضو	السكان بآلاف	السكان %بالنسبة للاتحاد	المنطقة كم^2	المنطقة %بالنسبة للاتحاد	كثافة السكان نسمة/كم^2
سلوفينيا	2,054.1	0.41	20,253	0.5	101.4
السويد	9,347.9	1.86	449,964	10.2	20.6
المملكة المتحدة	62,041.7	12.38	244,820	5.5	251.7

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ملحق رقم (2)

توزيع المقاعد في البرلمان الأوروبي

البلد	2007	2009	تطور المقاعد.
ألمانيا	99	99	0
فرنسا	78	72	-6
إيطاليا	78	72	-6
المملكة المتحدة	78	72	-6
أسبانيا	54	50	-4
بولندا	54	50	-4
رومانيا	35	33	-2
هولندا	27	25	-2
بلجيكا	24	22	-2
اليونان	24	22	-2
المجر	24	22	-2
البرتغال	24	22	-2
جمهورية التشيك	24	22	-2
السويد	19	18	-1
النمسا	18	17	-1
بلغاريا	18	17	-1
الدنمارك	14	13	-1
فنلندا	14	13	-1
سلوفاكيا	14	13	-1
إيرلندا	13	12	-1
ليتوانيا	13	12	-1
لاتفيا	9	8	-1
سلوفينيا	7	7	0

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قبرص	6	6	0
استونيا	6	6	0
لوكسمبورج	6	6	0
مالطا	5	5	0
المجموع	785	736	-49

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جـامـعـة الـشـرق الأوسـط
MIDDLE EAST UNIVERSITY

الاتحاد الأوروبي والتفاعل الدولي في ظل النظام الدولي الجديد

(القيود و الفرص)

The European Union and Interaction in the New International Order (Constraints and Opportunities)

إعداد

معن عبد العزيز الريس

الرقم الجامعي: 401220100

إشراف

الدكتور محمد جميل الشيخلي

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

كلية الآداب والعلوم

جامعة الشرق الأوسط

الفصل الدراسي الأول

2014 – 2015 م

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

تفويض

أنا الطالب معن عبد العزيز الريس أفوّض جامعة الشرق الأوسط بتزويد نسخ من رسالتي ورقياً وإلكترونياً للمكتبات أو المنظمات أو الهيئات والمؤسسات المعنيّة بالأبحاث والدراسات العلمية عند طلبها.

الاسم: معن عبد العزيز الريس

التاريخ: ٢٢ / ١١/ ٢٠١٤

التوقيع:

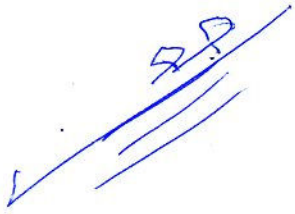

قرار لجنة المناقشة

نوقشت هذه الرسالة وعنوانها : " الاتحاد الأوروبي والتفاعل الدولي في ظل النظام الدولي الجديد (القيود و الفرص) ". وأجيزت بتاريخ 11/22/ 2014.

أعضاء لجنة المناقشة:

أ.	أ. د محمد حمد القطاطشة	رئيساً	التوقيع.....
ب.	د. محمد جميل الشيخلي	مشرفاً	التوقيع.....
ج.	د. إبراهيم الحراحشة	ممتحناً خارجياً	التوقيع.....

الشكر والتقدير

تم بعون من الله وتوفيقه.. الانتهاء من هذا الجهد الأكاديمي. وننتهز هذه الفرصة للتقدم بخاص الشكر ووافر العرفان وعظيم الامتنان إلى المشرف على هذه الرسالة الدكتور محمد جميل الشيخلي الذي أحاطني برعايته واهتمامه طيلة فترة أعداد هذه الدراسة. والتي كان لنصائحه القيّمة الدور الكبير في اتمام هذا العمل وإخراجه بالصورة التي عليها.

وأتقدم بالشكر الجزيل وفائق الاحترام والتقدير إلى الأساتذة الكرام رئيس وأعضاء لجنة المناقشة الذين اقتطعوا من وقتهم الثمين شيئاً كثيراً في قراءة الرسالة ووضع ملاحظاتهم السديدة بشأنها ومناقشاتهم الحكيمة التي أثرت الدراسة. وإلى أساتذتي في قسم العلوم السياسية في جامعة الشرق الأوسط. أقدم الشكر والعرفان لما بذلوه من جهود خلال السنة التحضيرية التي مكنتني من الوصول إلى هذه المرحلة في جانب البحث العلمي... و الشكر موصول للدراسات العليا و إلى إدارة جامعة الشرق الأوسط... وإلى كل من أسدى لي نصيحة أو قدّم لي معلومة تخص الدراسة وتخدمها. إلى كل هؤلاء وغيرهم الشكر وبالغ التقدير والرفعة.

معن عبد العزيز الريس

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

الإهداء

أهدي هذا العمل الأكاديمي

- إلى الحضن الدافىء والقلعة الشامخة.. عرين الهواشم.. الأردن الغالي.. ملكاً وشعباً.. غيارى الأمة.. عرفاناً بالجميل..
- إلى الجراح النازفة في : وطني العزيز سوريا الغالية.. وشعبها الصابر...
- إلى روح والدي رحمه الله.. وطيب ثراه...
- إلى والدتي... منبع الطيبة والحنان... وعنوان المحبة والكبرياء..
- إلى أخوتي... كرام النفس.. جهادكم في الحياة والعلم منار فخر وعز..
- إلى زملائي في الدراسة والعمل... وقفاتكم غمرتني بالزهو...
- وإلى آخرين.. وكل من قدم لي يد العون.. في القلب لهم مكان يسمو...

أهدي جهدي المتواضع

معن عبد العزيز الريس

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قائمة المحتويات

عنوان الرسالة..... أ
التفويض..... ب
قرار لجنة المناقشة..... ج
الشكر والتقدير..... د
الإهداء..... هـ
قائمة المحتويات..... و
الملخص باللغة العربية..... ط
الملخص باللغة الإنجليزية..... ي

الفصل الأول

مقدمة الدراسة

تمهيد..... 1
مُشكلة الدراسة وأسئلتها..... 3
أهداف الدراسة..... 3
أهمية الدراسة..... 4
فرضية الدراسة..... 4
حدود الدراسة..... 4
محددات الدراسة..... 5
المُصطلحات الإجرائية..... 5
الإطار النظري والدراسات السابقة
أولا : الإطار النظري..... 10
ثانيا : الدراسات السابقة..... 13
ثالثا : ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة..... 18
منهجية الدراسة (الطريقة والإجراءات)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

منهجية الدراسة..... 19

مجتمع الدراسة..... 19

عينة الدراسة..... 20

اجراءات الدراسة..... 20

الفصل الثاني

العوامل المؤثرة في السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي في ظل النظام الدولي الجديد

المبحث الأول : العوامل الداخلية المؤثرة في السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي..... 22

المطلب الأول : الخصائص القومية في دول الاتحاد الأوروبي..... 23

المطلب الثاني : خصائص النظام السياسي للاتحاد الأوروبي..... 33

المبحث الثاني : العوامل الخارجية المؤثرة في السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي..... 42

المطلب الأول : العوامل المتعلقة بالنسق الدولي..... 43

المطلب الثاني: العوامل المتعلقة بالتفاعلات الدولية..... 51

الفصل الثالث

التحديات التي تواجه الاتحاد الأوروبي في ظل النظام الدولي الجديد

المبحث الأول: التحديات الداخلية التي تواجه الاتحاد الأوروبي..... 64

المطلب الأول: التحديات السياسية..... 65

المطلب الثاني: التحديات الاقتصادية..... 74

المبحث الثاني: التحديات الخارجية التي تواجه الاتحاد الأوروبي..... 84

المطلب الأول: مشكلة انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي..... 85

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

المطلب الثاني : التنافس الأوروبي مع الولايات المتحدة الأمريكية..... 92

المطلب الثالث : التقارب الأوروبي الروسي وأثره في العلاقات الأوروبية الأمريكية..... 99

الفصل الرابع

الاتحاد الأوروبي في ظل النظام الدولي الجديد

المبحث الأول : أسس السياسة الخارجية والأمنية الأوروبية المشتركة..... 106

المطلب الأول : أسس السياسة الخارجية الأوروبية المشتركة..... 107

االمطلب الثاني : أسس السياسة الأمنية الأوروبية المشتركة..... 117

المبحث الثاني : فرص قيام نظام دولي جديد متعدد الأقطاب..... 127

المطلب الأول : دور الاتحاد الأوروبي في تقليص فجوة القوة مع النظام العالمي الجديد..... 128

المطلب الثاني : مساهمة الاتحاد الأوروبي في تنامي معالم نظام دولي متعدد الأقطاب..... 137

الفصل الخامس

الخاتمة..... 146

الاستنتاجات..... 154

التوصيات..... 156

قائمة المراجع..... 157

الملاحق 174

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

الملخص

الاتحاد الأوروبي والتفاعل الدولي في ظل النظام الدولي الجديد

(القيود و الفرص)

إعداد:

معن عبد العزيز الريس

إشراف:

الدكتور محمد جميل الشيخلي

هدفت الدراسة بيان العوامل المؤثرة في سياسة الاتحاد الأوروبي الخارجية التي يتبعها في عملية التفاعل الدولي في ظل النظام الدولي الجديد. **و**التعرف على المشكلات التي تواجه سياسة الاتحاد الأوروبي في ظل النظام الدولي الجديد. والكشف عن الفرص التي يمكن أن يحققها الإتحاد الأوروبي في عملية التفاعل الدولي.

وقد دارت **مشكلة الدراسة** حول التساؤل الرئيس المتعلق بطبيعة الدور الذي يلعبه الاتحاد الأوروبي في عملية التفاعل الدولي في ظل النظام الدولي الجديد.

وأشارت **فرضية الدراسة** أن الاتحاد الأوروبي يعد من أبرز الأطراف في عملية التفاعل الدولي في ظل النظام الدولي الجديد.

وللتحقق من صحة الفرضية والإجابة على أسئلة الدراسة فقد تم **استخدام المنهج التاريخي. والمنهج التحليلي النظمي. ومنهج اتخاذ القرار**. فهي المناهج الأنسب في تناول مثل هذه الدراسات. وقد توصلت الدراسة إلى صحة فرضيتها.

وأهم **التوصيات** التي خلصت إليها الدراسة عدة أهمها قيام الجامعة العربية بالاستفادة من الدروس المستقاة من تجربة الاتحاد الأوروبي. والتحرك الجدي من قبل الدول العربية لتفعيل الدور الأوروبي تجاه الصراع العربي الإسرائيلي. بغية تجاوز حالة إصدار التصريحات والبيانات الصحفية المؤيدة لقضية العرب المركزية.

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

Abstract

The European Union and Interaction in the

New International Order

(Constraints and Opportunities)

By

Maan Abdul Aziz Al Rais

Supervised

Dr. Muhammad Jamil AL-Shaykhli

The study aimed Statement factors affecting the EU foreign policy followed by the process of international interaction in light of the new international system, and to identify the problems facing the EU policy in the light of the new international order, and the disclosure of the opportunities that can be achieved by the European Union in the process of international interaction .

The problem of the study revolved around the main question concerning the nature of the role played by the EU in the process of international interaction in light of the new international order .

The hypothesis of the study indicated that the European Union is one of the most prominent parties in the process of international interaction in light of the new international order .

In order to verify the authenticity of this hypothesis and reply to the queries of this study, we have applied the systematic approach, historic approach, and the approach to decision-making being the most appropriate tools in handling these studies. With the sound implementation of these approaches, the study has been able to establish the authenticity of its hypothesis.

The study has reached a number of conclusions the Arab League to take advantage of the lessons learned from the experience of the European Union, and serious action by the Arab countries to activate the European role towards the Arab-Israeli conflict, in order to overcome the issuance of statements and press releases in favor of the central Arab issue.

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

الفصل الأول

مقدمة الدراسة

تمهيد

تبلور النظام الدولي الجديد عقب انتهاء الحرب الباردة عـــام (1991)، ليعيد الطموح الاوروبي بالتحرك بقوة أكبر وبتصميم أكثر وضوحاً نحو دعم ما يسمى بالوجود الاوروبي العالمي في قارات آسيا وأفريقيا وأميركا اللاتينية، بالإستناد الى قاعدة العلاقات في العصر الاستعماري وتطوير هذه العلاقات حتى تتمكن من الصمود في وجه المنافسات الدولية للاقطاب الكبرى الاميركية والروسية والصينية واليابانية وسواها، خاصة بعد تحرر معظم دول أوروبا الشرقية من المنظومة الشيوعية واندماجها مع دول أوروبا الغربية في الاتحاد الأوروبي.

لذلك شهدت مسيرة العلاقات الدولية تطوراً كبيراً منذ عام (1991)، بعد أن استيقظت شعوب العالم وقياداتها على واقع جديد فرض عليها حتمية التحرك السريع لمواكبة تطورات الأحداث العالمية التي برزت فيها كثافة وسرعة الاتصالات السياسية – الديبلوماسية بين عواصم الدول بعضها مع بعض، وذلك من أجل البحث عن نوع أفضل من العلاقات التي تواكب تطلعات الشعوب نحو آفاق الأمن والازدهار، وبما يضمن الثراء والاستقرار في دولهم.

وكان من الطبيعي أن يتشكل الاتحاد الأوروبي عام (1992) وتصبح القارة الاوروبية بمجموع دولها في قلب هذا الحراك، شأنها في ذلك شأن بقية الدول الكبرى المشاركة في صنع القرار الدولي أو قيادة المجتمع الدولي، وبصورة خاصة منها فرنسا والمانيا وانكلترا وايطاليا واسبانيا، وهي الدول الأبرز في الاتحاد الأوروبي التي كانت ولا تزال تتمتع بثقل نوعي كبير في طبيعة التفاعلات الدولية وذلك تبعاً لمكانتها الجيوسياسية والجيواقتصادية، وما يضاف لها من قوة استراتيجية جديدة نابعة من مبادىء الاتحاد الأوروبي التي تشير إلى نقل صلاحيات الدول

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

القومية إلى المؤسسات الدولية الأوروبية، وهذا الاتحاد الذي تأسس على هيئة منظمة إقليمية تضم (28) دولة أوروبية، بناءً على الاتفاقية المعروفة باسم معاهدة ماستريخت الموقعة عام (1992)، رغم أن أفكار هذا الاتحاد موجودة منذ خمسينات القرن العشرين.

لذلك واجهت عملية التفاعل الدولية خلال الأعوام العشرة الماضية (2003 – 2014) حالة من التداخل في القنوات السياسية العالمية، امتزجت فيها الأوضاع والتطورات المحلية بالقضايا والتوازنات الدولية، ورغم ضبابية الصورة العامة لكثير من المواقف الدولية إلا أن طبيعة التفاعل بين أطراف العلاقات الدولية أفرزت عن تحولات جذرية تتعلق بديناميكية أنماط التفاعل الدولي نتيجة الأدوار الفاعلة لتلك الأطراف.

وقبل الذهاب بعيدا لا بد من التساؤل: هل أن عملية التفاعل الدولية تسمح للقوى العالمية الجديدة في الزمن الحديث الذي برزت فيه قيم النظام الدولي الجديد، بأداء دور يكون مشابه لما كان عليه دورها عبر التاريخ، من حيث القدرة على اتخاذ المبادرة في التعامل مع المواقف المختلفة والمتنوعة بكفاءة واقتدار، وهل يملك الاتحاد الاوروبي بمجموعه قدرة اتخاذ قرارات مميزة وواضحة للتعامل مع القضايا الدولية الكبرى، مثل: قضية الصراع العربي – الاسرائيلي، أو قضية ملف بيونغ يانغ أو الملف النووي الايراني أو ما يخص حروب القرن الافريقي وسواها؟!

وهذا ما تسعى هذه الدراسة لتسليط الضوء عليه، من خلال الوقوف عند القيود والفرص التي تتحكم بقدرات الاتحاد الأوروبي في عملية التفاعل الدولي في ظل النظام الدولي الجديد.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مشكلة الدراسة وأسئلتها

تختلف الرؤى كثيراً حول شكل النظام الدولي الجديد الذي بدأ في التشكل مع انهيار الاتحاد السوفيتي في نهاية الثمانينيات وبداية التسعينيات من القرن المنصرم، إلا إن هذه الرؤى تكاد تكون متفقة على أن عدد من الأطراف الدولية بدأت في الدخول إلى حلبة المنافسة في هذا النظام الجديد مع الولايات المتحدة الأمريكية على الصعيد الدولي، ويبرز الأتحاد الأوروبي كأحد الأطراف القوية المنافسة والمحتمل إداءه أدوراً مميزة في عملية التفاعل الدولي.

وتكمن مشكلة هذه الدراسة في التساؤل الرئيس المتعلق بطبيعة الدور الذي يلعبه الاتحاد الأوروبي في عملية التفاعل الدولي في ظل النظام الدولي الجديد، ومن خلال هذا التساؤل برز عدد من الأسئلة الفرعية التي ستحاول الدراسة الإجابة عنها وهـــي كالآتي:

1. ما العوامل المؤثرة في السياسة الخارجية للإتحاد الأوروبي فـــي ظل النظام الدولي الجديد ؟
2. ما المشكلات التي تواجه سياسة الاتحاد الأوروبي في ظل النظام الدولي الجديد؟
3. ما الفرص التي يمكن أن يحققها الإتحاد الأوروبي في ظل النظام الدولي الجديد ؟

أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق ما يلي:

1. بيان العوامل المؤثرة في سياسة الاتحاد الأوروبي الخارجية التي يتبعها في عملية التفاعل الدولي في ظل النظام الدولي الجديد.
2. التعرف على المشكلات التي تواجه سياسة الاتحاد الأوروبي في ظل النظام الدولي الجديد.
3. الكشف عن الفرص التي يمكـــن أن يحققها الإتحاد الأوروبـــي في عملية التفاعـــل الدولي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أهمية الدراسة

تتضمن أهمية هذه الدراسة من ناحيتين علمية (نظرية) وعملية (تطبيقية) وكالآتي:

1. الأهمية العلمية (النظرية): تكمن أهمية الدراسة بكونها تمثل أحد الجهود العلمية التي ترصد الدور الذي بدأ يمارسه الاتحاد الأوروبي في عملية التفاعل الدولي، ومدى انعكاس هذا الدور على النظام الدولي الجديد، كما تعمل الدراسة على ايضاح الجانب النظري التحليلي للحلف الأوروبي الأمريكي ومدى تأثيره في عملية التفاعل الدولي.
2. الأهمية العملية (التطبيقية): توفر الدراسة خيارات عدة مبنية على أسس قد تكون ذات فائدة لصانع القرار والمحلل السياسي في المنطقة، عن النتائج العملية التي تربط بين الجهود الأوروبية والجهود الأمريكية في السيطرة على مقدرات الأوضاع في العالم ومنافسة الأدوار المحتملة للأطراف الدولية الأخرى.

فرضية الدراسة

تنطلق هذه الدراسة من فرضية مفادها: يعد الاتحاد الأوروبي أحد أبرز المتنافسين الأقوياء في عملية التفاعل الدولي في ظل النظام الدولي الجديد.

حدود الدراسة

الحدود الزمانية: لقد روعي أن تكون الفترة الزمنية للدراسة ما بين عامي (1992 – 2013)، إذ يأتي تركيز الدراسة على البدء بعام (1992) كونه العام الذي أُعلن فيه عن قيام الاتحاد الأوروبي، الذي صاحب انبثاق النظام الدولي الجديد قد سبق ذلك بعام واحد، أما نهاية الفترة فقد روعي أن تكون عام (2013) لأن هذا العام هو التاريخ الذي يمكن التوقف عنده للحصول على البيانات والمعلومات المتعلقة بهذه الدراسة.

الحدود المكانية: دول الاتحاد الأوروبي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

محددات الدراسة

تشتمل هذه الدراسة على المحددات الآتية:-

1. غياب الإستراتيجية الأوروبية الموحدة والواضحة تجاه المشكلات التي تواجه دول العالم ومنها دول منطقة الشرق الأوسط.
2. صعوبة الاطلاع على الأرشيف السياسي في الاتحاد الأوروبي لمعرفة النوايا الحقيقية التي تقوم عليها تواجهات سياسته الخارجية تجاه عملية التفاعل الدولي.
3. عدم وضوح المسار النهائي للنظام الدولي الجديد المراد اتباعه تجاه دول العالم ومنها دول منطقة الشرق الأوسط.

المصطلحات والمفاهيم الإجرائية

الاتحاد الأوروبي:

- **الاتحاد لغوياً:** الاتحاد في اللغة هو مصدرٌ من اتَّحد يَتَّحد اتِّحاداً. وأصل مادة الاتحاد من (وَحَد) وهي تدور على معنى الانفراد (ابن منظور، 1970، مادة وحد).والوَحدَةُ في اللغة بمعنى الانفراد، وهي ضد الكثرة. وقال ابن فارس(الواو والحاء والدال: أصلٌ واحد يدلُّ على الانفراد. من ذلك الوَحْدَة)، ويقال: رأَيته وحدهَ وجلس وحده أَي: منفرداً، وتَوَحَّدَ برأْيه: تفرّد به. ووَحَّدَ الشيء تَوْحِيداً: جعَلَه وَاحِداً وكذا أَحَّدَهُ (بن فارس، 1979 : مادة وحد).

- **الاتحاد الأوروبي اصطلاحاً:** " هو منظمة دولية للدول الأوروبية يضم 28 دولة و أخرهم كانت كرواتيا التي انضمت في (1 / 7/ 2013)، تأسس بناء على اتفاقية معروفة باسم معاهدة): ماستريخت الموقعة عام (1992)، ولكن العديد من أفكاره موجودة منذ

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

خمسينات القرن الماضي. من أهم مبادئ الاتحاد الأوروبي نقل جزء من صلاحيات الدول القومية إلى المؤسسات الدولية الأوروبية. لكن تظل هذه المؤسسات محكومة بمقدار الصلاحيات الممنوحة من كل دولة على حدا لذا لا يمكن اعتبار هذا الاتحاد على أنه اتحاد فيدرالي حيث إنه يتفرد بنظام سياسي فريد من نوعه في العالم. وللاتحاد الأوروبي نشاطات عديدة، أهمها كونه سوق موحد ذو عملة واحدة هي اليورو الذي تبنت استخدامه (18) دولة بشكل متتابع منذ 1(/2/1999)، من أصل (28) دولة هم الأعضاء، كما له سياسة زراعية مشتركة وسياسة صيد بحري موحدة" (الموسوعة الحرة http://ar.wikipedia.org/wiki/).

- **التعريف الإجرائي للاتحاد الأوروبي:** " هو المنظمة الإقليمية الأوروبية التي تتخذ من بروكسل مقراً لها، ويضم في عضويته (28) دولة أوروبية، يعيش فيها (501,260,000) مليون نسمة حسب الاحصائيات المنشورة في (1 كانون الثاني 2010)، ويمتد الاتحاد الأوروبي على مساحة (3975000) كم²، ووضع شروط العضوية في عام (1993) عرفت بشروط كوبنهاغن وتتحدد في الشروط السياسية التي تفرض على الدولة المترشحة للعضوية أن تتمتع بمؤسسات مستقلة تضمن الديمقراطية وعلى دولة القانون وأن تحترم حقوق الإنسان وحقوق الاقليات. والشروط الاقتصادية التي تلزم وجود نظام اقتصادي فعال يعتمد على اقتصاد السوق وقادر على التعامل مع المنافسة الموجودة ضمن الإتحاد. والشروط التشريعية التي توجب على الدولة المترشحة للعضوية أن تقوم بتعديل تشريعاتها وقوانينها بما يتناسب مع التشريعات والقوانين الأوروبية التي تم وضعها وتبنيها مع تأسيس الإتحاد.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

التفاعل الدولي:

- **التفاعل لغوياً:** لم يرد ذكر مصطلح التفاعل في المعاجم اللغوية القديمة، لكونه من المصلحات الحديثة التي شاع استخدامه في العصور الحديثة بعد الاكتشافات العلمية، لكن هذا المصطلح ورد في بعض المعاجم الإلكترونية حيث أن مصطلح تَفاعَل(فعل) بفتح التاء والعين فإنه مشتق من فاعل: فاعلَ يتفاعل، تفاعُلا، فهو متفاعِل، وتفاعل الشَّيئان: أثَّر كلٌّ منهما في الآخر، وتفاعل مع الحدث : تأثَّر به، أثاره الحدثُ فدفعه إلى تصرُّفٍ ما،أما تَفاعُل: (إسم)،أو مصدر تَفَاعَلَ فمعناه أَصْبَحَ بينهما تفاعل مستمر: تَأْثِيرٌ مُتَبَادَل، فالتفاعل الثقافي هو: تَأَثُّرُ الثَّقَافَاتِ بِبَعْضِهَا التَّفَاعُلُ الاجْتِمَاعِيُّ، والتفاعل التبادليّ في علم الأحياء هو التَّفاعل بين مولِّد المضادّ وبين جسم مُضادّ، والتفاعُل في علم الكيمياء والصيدلة هو: تأثير متبادل بين مادتين ينتج منه تغيير في طبيعة الأجسام الكيميائيّة، والتفاعل النوويّ في علم الفيزياء النووية هو: تفاعل كالانشطار يغيِّر طاقة وتركيب وبناء نواة ذرِّيَّة تفاعُل ذَرِّي، ومذهب التَّفاعل في علم النفس، هو إحدى نظريّات علم النفس المفسِّرة لصلة النفس بالجسم التي تقول بالتأثير المتبادل بين النفس والجسم المتحدين في التركيب الإضافيّ (معجم المعاني، الموقع الإلكتروني:

.(http://www.almaany.com/home.php?language=

- **التفاعل الدولي اصطلاحاً:** يترادف مفهوم التفاعل الدولي مع مفهوم العلاقات الدولية، ويعرف جون بورتون "John Burton" العلاقات الدولية بأنها "علم يهتم بالملاحظة والتحليل والتنظير من أجل التفسير والتنبؤ" (توفيق، 2004، 58).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وبهذا فإن مصطلح العلاقات معني " بدراسة وتحليل الجوانب أو الأبعاد السياسية والاقتصادية والعقائدية والثقافية والاجتماعية وغيرها بين الدول، باعتباره يدل على مفهوم العلاقات الدولية الذي لا يقتصر على تحليل العلاقات بين الدول وحدها، وإنما يتعدى ذلك ليشمل كثيراً من الأشكال التنظيمية سواء كانت تتمتع بالشخصية القانونية الدولية أو لا تتمتع بذلك، وقد شهد مفهوم العلاقات الدولية تطوراً واسعاً ليصبح فرعاً من فروع العلوم السياسية الذي يهتم بدراسة كل الظواهر التي تتجاوز الحدود الدولية، والذي يعبر **عن التفاعلات التي تتم بين الدول** " (أبو عامر، 2004 : 23).

- **التعريف الإجرائي للتفاعل الدولي:** أمكن للباحث التوصل إلى تعريف التفاعل الدولي بأنه: " حالة التبادل في العلاقات بين طرفين أو أكثر، قد تسهم في حل المشكلات والمعضلات التي تحدث بين الدول فترة زمنية معينة، والتي تفضي إلى عدد من الاحتمالات التي تتراوح بين التعاون والصراع والتي قد تحتاج إلى تدخل المنظمات الدولية أو الإقليمية من أجل تنظيم تلك الحالة، أو تسمح بتشكيل تحالفات تظهر على شكل منظمات دولية أو إقليمية ".

النظام الدولي الجديد:

- **النظام لغوياً:** "النَّظْمُ: التأْليفُ، نَظَمَه يَنْظِمُه نَظْماً ونِظاماً ونَظَّمه فانْتَظَم وتَنَظَّم. ونظَمْتُ اللؤْلؤَ أي جمعته في السِّلْك، والتنظيمُ مثله، ومنه نَظَمْتُ الشِّعر ونَظَّمْته، ونَظَمَ الأَمرَ على المثَل. وكلُّ شيء قَرَنْتَه بآخر أو ضَمَمْتَ بعضَه إلى بعض، فقد نَظَمْتَه. والنَّظْمُ: المَنْظومُ، وصف بالمصدر.والنَّظْمُ: ما نظَمْته من لؤلؤٍ وخرزٍ وغيرهما، واحدته نَظْمه " (ابن منظور، 1970: مادة نظم).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والنَّظْمُ: هي الثُّريّا، على التشبيه بالنظْمِ من اللؤلؤ؛ والنَّظْمُ أَيضاً: الدّبَرانُ الذي يلي الثُّريا.ويقال لثلاثة كواكبَ من الجَوْزاء نَظْمٌ (الجوهري،1979 : مادة نظم).

وتترادف كلمة النظام مع كلمة النسق، و" النَّسَقُ من كل شيء: ما كان على طريقة نِظامٍ واحد، عامٌّ في الأشياء، وقد نَسقْتُه تَنْسِيقاً؛ ويخفف. ابن سيده: نَسَقَ الشيء يَنْسُقهُ نَسْقاً ونَسَّقه نظَّمه على السواء، وانْتَسَق هو وتَناسَق، والاسم النَّسَقُ، وقد انْتَسَقت هذه الأَشياء بعضُها إلى بعض أَي تَنَسَّقَتْ " (ابن منظور، 1970 : مادة نسق).

- **النظام اصطلاحاً:** يعرف النظام بأنه: " عبارة عن كيان عام تتداخل عناصره ومكوناته على نحو يجعله يتفاعل ويتبلور في النهاية في صورة أو أخــرى. وأي نظريــة تحاول أن تتعرف على الكيفية التي تترابط بها هذه المكونات وتتفاعل يُطلق عليها نظريــة النظــم" (مقلد، 1982 : 105).

- **النظام الدولي اصطلاحاً:** " هو عبارة عن وحدات سياسية (دول، منظمات)، مترابطة مع بعضها البعض، وكل وحدة من هذه الوحــدات لها حد أدنى بالالتزام للبقــاء والاستمــرار" (القطاطشة، 2013 : 19).

- **النظام الدولي الجديد اصطلاحاً:** " هو المصطلح الذي شاع استعماله بعد حرب الخليج الثانية عام (1991) التي شنتها قوات التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية لإخراج القوات العراقية المحتلة لأراضي الكويتية فــي (2 آب 1990)، ويستخدم للإشارة إلى شبكة العلاقات التعاونية والتنافسية التي تجري بين الدول، وفقاً لنسق محدد من القيم والمفاهيم المتأثرة بالقطب المهيمن (العطار، 2004 : 10).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- **التعريف الإجرائي للنظام الدولي الجديد:** أمكن للباحث وضع تعريف إجرائي للنظام الدولي الجديد بكونه: " هو النظام الدولي الذي قام عام (1991) بعد هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية على المقدرات الدولية وفقاً لمبدأ الاحادية القطبية، وذلك على انقاض نظام القطبية الثنائية الذي ساد في مرحلة الحرب الباردة (1945– 1990) حيث تزعمت الولايات المتحدة الأمريكية القطب الغربي الرأسمالي، تقابلها في القطب الشرقي الشيوعي الاتحاد السوفييتي الذي انهار وتناثرت جمهورياته إلى عدد من الدول المستقلة، بحيث انبثق النسق الجديد في مسيرة العلاقات الدولية ".

الإطار النظري والدراسات السابقة

أولا: الإطار النظري

إن المتتبع لمراحل الدعوة للنظام الدولي الجديد، وما رافقها من تفاؤل بإشاعة مناخ دولي يقوم على السلام والتعايش بين الأمم والشعوب، ويتمسك بالشرعية الدولية أساساً للعلاقات بين الدول، ويتبنى الديمقراطية سلوكاً للتعامل بين الدول والأفراد، وصل إلى نتيجة مختلفة عما رسم في مخيلته عن هذا النظام. لأن المصالح الحيوية هي التي تحرك سياسات الدول الكبرى وتحدد مواقفها (علي، 2004 : 5).

وعليه ؛ فإن الحديث المطول والتنظيرات المتعددة في توضيح أبعاد النظام الدولي الجديد وأعماقه وماهيته قد جاءت بعد انهيار الاتحاد السوفييتي وسقوط كتلته السياسية والاجتماعية في بداية العقد الأخير من القرن العشرين، وهذا الحديث كان أكثر بكثير مما تستوجبه الحالة في الزمان والمكان الذي جعل الباحثين والمختصين بالشؤون الدولية يتجهون نحو توضيح أبعاد هذا النظام ومقوماته (السعدون، 2001: 3).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

لكن الموضوعات التي جرى تناولها في أعقاب شيوع النظام الدولي الجديد وما تلاه من انتشار للعولمة ومبادىء الدول الراعية لها لا زال يثير التساؤلات، عن القيم العالمية التي اقترنت بتكون مجموعة من المعارف التي كانت قاصرة عن مواكبة حاجات المجتمعات الدولية في الماضي وما زالت تعاني خصوصاً في الدول النامية (العطار، 2004 : 5).

وعلى أية حال: فإن الفكر الإنساني تشعبت به السبل بخصوص أنماط تصحيح النظام الدولي القديم حتى يصح أن يكون جديراً بأن نطلق عليه نظاماً عالمياً جديدا، غير أنه من الممكن الوقوف عند عدد من الأفكار التي كانت متداولة قبل قيام النظام الدولـــي الجديد، وهي: خلق وتدعيم فكرة الرقابة على أجهزة الأمم المتحدة لوظائفها ؛ وتقليص حق النقض (الفيتو) أو إلغائه؛ وإعادة النظر في تركيب مجلس الأمن؛ ومنع إستخدام الأمم المتحدة والقانون الدولي لإكساب بعض الممارسات الدولية وصف الشرعية الدولية (العادلي، 2003 : 23).

ومع أول فرصة سنحت للولايات المتحدة الأمريكية في مساعيها لفرض النظام الدولي الجديد على العالم، أصبحت حرب الخليج الثانية عام (1991) الباب الرئيسية الأولى لهذا النظام الذي رسمت خطوطه الولايات المتحدة الأمريكية، وأدت إلى حرب بين دول عربية في أحد جوانبها، بعد أن نالت تفويضاً كاملاً من مجلس الأمن باستخدام القوة في النزاعات السياسية التي تريدها هي، وليس العدالة فقط، إذ تعرف (واشنطن) أن غزو إسرائيل للأراضي اللبنانية عام (1982) وقبلها الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية وأراضي دول عربية أخرى، هي أخطر من غزو العراق للكويت، فلماذا لم تقترح أو تؤيد قرارات مجلس الأمن المتعلقة بانسحاب إسرائيل التي تحدّت مثل هذه القرارات عدة مرات وبتشجيع منها؟ ولماذا لم تستعمل القوة العسكرية ضد إسرائيل ما دامت تريد استقلال الشعوب وتقرير مصيرها بنفسها ؟ هذا هو النظام الدولي الذي أرادته أمريكا، إذ أصبحت تسيطر سيطرة كاملة على المنظمة الدولية، ولم يصدر

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أي قرار من قراراتها بشأن أزمة الخليج إلا بطلب من الولايات المتحدة الأمريكية، وبالتزام كامل بوجهات نظرها وسياساتها نحو هذه الأزمة (وهب، 2013 : 15).

ثم روجت المنظومة الفكريـــة للنظام الدولي الجديد لمفاهيمها التي ترتكز على مبدأين هما (السعدون، 2001 : 4):

1. امتلاك أقصى حقائق القوة في السلاح والمعرفة والثروة والعلوم.
2. ضرورة إطاعة المجتمع الدولي لما يريده هذا النظام وقواه المتنفذة، والعمل وفقاً للمنظومة التي يسمح بها من يقود النظام، والنظر لأي عمل خارج هذه المنظومة عمل غير مشروع.

وتزامن مع هذا كله؛ توحيد ألمانيا في (3 تشرين الأول 1990) بعد انهيار حائط برلين والتحرر من السيطرة السوفيتية، وهو الانهيار الذي أدخل الديمقراطية لاحقاً لدول أوروبا الشرقية والوسطى، مثلما أوصل الحال إلى تفكك الإتحاد السوفيتي في(كانون الأول 1991)، الأمر الذي أحدث تغير في الهيكل السياسي لأوروبا، فصممت دول أوروبا على تقوية روابطها وتفاوضت بشأن معاهدة جديدة اتفق على معالمها الرئيسية في مجلس ماستريخت الأوروبي في (كانون الأول 1991) ودخلت حيز التنفيذ في (تشرين الثاني 1993)، هذه المعاهدة التي وضعت للدول الأعضاء برنامجاً طموحاً يتمثل في: الاتحاد النقدي بحلول (1999)؛ والسياسات المشتركة الجديدة؛ والمواطنة الأوروبية؛ والسياسة الأمنية والخارجية المشتركة؛ والأمن الداخلي، وبتطبيق بند المراجعة في معاهدة ماستريخت تفاوضت الدول الأعضاء بشأن معاهدة أخرى وقعت في أمستردام في (تشرين الأول 1997) (العمراني، 2011 : 26).

لكن التطلعات الأوروبية واجهت موقفاً أمريكياً متشدداً منذ قيام الاتحاد الأوروبي، إذ إن فكرة إنشاء جيش أوروبي موحد في إطار الاتحاد الأوروبي لم تلق ترحيباً أمريكياً لأنه في نظر

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الولايات المتحدة الأمريكية يعني ابتعاداً عنها واستغناء عن دورها في الدفاع عن أوروبا أو على الأقل إضعافاً لدورها، وكان أوضح تعبير عن موقف الولايات المتحدة تجاه محاولة إضعاف الدور الأمريكي في حلف شمال الأطلسي ما أعلنه الرئيس الأمريكي الأسبق جورج بوش الأب في قمة دول هذا الحلف التي عقدت في (1991/11/8) عندما قال:

" إننا نعد بأن الدور الأمريكي في الدفاع عن أوروبا وفي شؤونها لن يكون هامشياً كنتاج للوحدة الأوروبية.. وإن أي شيء يمكن أن يضعف بأية وسيلة دور الحلف حتى ولو من دون قصد سوف يجد منا كل معارضة " (مجلة الوحدة، العدد 90 لسنة 1992 : 60).

ثم طور حلف شمال الأطلسي دوره الدفاعي بعد فقدانه لدوره التاريخي في الدفاع عن الدول الأعضاء ضد الخطر الشيوعي السوفيتي القادم عبر دول أوروبا الشرقية، فأعاد الحلف تنظيمه بناءً على المستجدات السياسية والأمنية التي حدثت في البلقان وبعض دول أوربا الشرقية، وذلك لاحتواء النزاعات العرقية والإقليمية على الساحة الأوروبية خوفاً من أي توسع دراماتيكي لأخطار تلك النزاعات التي باتت تشكل تهديداً جديداً للأمن الأوروبي الأطلسي على حد سواء (القلاب، 2005 : 17).

ثانيا: الدراسات السابقة

تم الاطلاع على عدد من الدراسات التي تناولت موضوع هذه الدراسة التي تتعلق بالاتحاد الأوروبي وبالنظام الدولي الجديد، ومن أبرزها:-

1. **الدراسات العربية**

- دراسة بدرس (1998): **أثر النظام الدولي على الأحلاف الدولية: دراسة تطبيقية على حلف شمال الأطلسي):** هذه الدراسة التي هي اطروحة دكتوراه مقدمة إلى كلية الاقتصاد والعلوم السياسية في جامعة القاهرة، اعتمدت المنهج التاريخي، والمنهج التحليلي، وتضمنت عدة أفكار تتعلق بتعريف الأحلاف والهدف من انشائها بالإضافة إلى مفاهيم أخرى مثل: الأمن

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الجماعي والنسق الدولي، وأشارت الدراسة إلى استمرار حلف الناتو وتكييفه لملاءمة بيئة ما بعد الحرب الباردة، ليمثل سابقة جديدة من نوعها، وتطرقت الدراسة إلى أثر التحولات في النظام الدولي في حلف الناتو ودوره، ومن ذلك الحوار مع دول جنوب المتوسط وشرقه.

- دراسة القلاب (2005): **أدوار حلف الناتو الإقليمية ودوره المحتمل في منطقة الخليج:** صدرت هذه الدراسة عن مركز الخليج للأبحاث في دبي، واحتوت على ثلاثة مباحث، تناول المبحث الأول نشأة حلف الناتو وتطوره وطريقة عمله وميزانيته السنوية، مع بيان الهيكل التنظيمي لهذا الحلف، وتطرق المبحث الثاني إلى دور الحلف داخل أوروبا وخارجها بعد انتهاء الحرب الباردة، وركز على علاقته مع روسيا، ودور الحلف في مكافحة الإرهاب، ومنع انتشار أسلحة الدمار الشامل، ودوره في أفغانستان ومنطقة حوض البحر المتوسط، ودور الحلف في قوة الرد السريع، أما المبحث الثالث فتناول قضية حلف الناتو وأمن الخليج ودوره المحتمل في هذه القضية، إلى جانب علاقة الحلف مع العراق ودول مجلس التعاون الخليجي.

- دراسة غوردن وآخرون (2006): **هلال الأزمات الاستراتيجية الأميركية الأوروبية حيال الشرق الأوسط الكبير** : تختلف الدراسات الاجنبية المترجمة في منهجيتها، عن الدراسات العربية فهي لا تعتمد اصول البحث العلمي المتبعة من قبل الباحثين العرب، وقد اهتمت هذه الدراسة بأزمات منطقة الشرق الأوسط، فابتدأت بتناول الاهتمامات الأمريكية الأوروبية فيما أسمته هلال الأزمات تمتد من باكستان وأفغانستان، وتمر بإيران والعراق، وسوريا ولبنان وصولاً إلى منطقة الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، وعزت ذلك إلى ثلاثة أسباب تتعلق بأهمية المنطقة الرئيسية على الصعيد الاستراتيجي كونها توفر الأمن الأساسي لأوروبا والولايات المتحدة الأمريكية، إلى جانب صلة منطقة الشرق الأوسط بقضايا الإرهاب

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وأسلحة الدمار الشامل ومخزونات الطاقة والهجرة والاتجار بالمخدرات والنزاعات الدينية والسلام، كما تطرقت الدراسة إلى عدد من الخصوصيات المتعلقة بحالة التفاعل الدولي في كل من: إيران، وإسرائيل وفلسطين، وسوريا ولبنان، والعراق، وأفغانستان، وباكستان، وعرجت الدراسة أيضاً على الاستراتيجية الأمريكية الأوروبية المشتركة حيال منطقة هلال الأزمات، سواء ما يتعلق في أزمة البرنامج النووي الإيراني، وقضية النزاع الإسرائيلي الفلسطيني، والترويج للديمقراطية في لبنان وسوريا والعراق.

- دراسة العمراني (2011): **الاتحاد الأوروبي والعلاقات اليمنية الأوروبية:** لا يوحي عنوان الدراسة إلى حقيقة محتوها، فهي عبارة عن كتاب يتضمن خمسة فصول بحثية، لم تتطرق للعلاقات الأوروبية اليمنية إلا في الفصل الخامس، كما لم يتبع الباحث في دراسته أصول المنهج العلمي في العملية البحثية، إذ لم يتم التطرق للأهداف المرجوة من وراء هذه الدراسة، ولم يذكر المناهج العلمية المستخدمة، إلى جانب عدم تطرق الدراسة إلى النتائج التي توصلت إليها، فيما تطرقت بشيء من التفصيل للظروف الدولية لنشأة الاتحاد الاوروبي وتطور مؤسساته، وسياسته الخارجية والعلاقات الأوروبية المتوسطية، والصراع بين الشرق والغرب، وتأتي أهمية هذه الدراسة من الأهمية المتزايدة للاتحاد الأوروبي ودوره المتنامي في السياسة الدولية، والدراسة تسلط الضوء على أكبر قوة اقتصادية صاعدة في العالم.
- دراسة وهب (2013): **الصراع الدولي للسيطرة على الشرق الأوسط:** اهتمت هذه الدراسة التي هي عبارة عن كتاب يبحث في التآمر الأمريكي الصهيوني من أجل السيطرة على الشرق الأوسط، وتأتي أهمية هذه الدراسة في كونها تزيد من معرفة الباحثين بالسياسات الأمريكية والأوروبية والإسرائيلية والسوفيتية (السابقة) تجاه منطقة الشرق الأوسط وذلك في ظل النظام الدولي الجديد الذي رسمت معامله البولايات المتحدة الأمريكية، وقادت حرباً

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مدمرة في الشرق الأوسط كانت تمثل تحدياً للاتحاد السوفيتي السابق وأوروربا الغربية التي لم تتمكن من اتخاذ موقف موحد عند بداية أزمة الخليج عام (1991)، وقد اعتمدت الدراسة المنهج التاريخي في تناول فصولها البحثية الأثني عشر، حيث تطرقت في الفصل الأول إلى دخول أوروبا في حالة تصارعية مع أميركا للسيطرة على الشرق الأوسط، مثلما تطرقت في بقية الفصول إلى مواضيع تتعلق بانظام العالمي الجديد، وحالة التفاعل الدولي في منطقة الشرق الأوسط بالغة الحيوية في المصالح الدولية، ولم تعط الدراسة أية نتائج يمكن الاشارة إليها.

2. الدراسات الأجنبية

- دراسة (Gordon,2006): **" Nato's Growing Role in the Greater Middle East توسيع دور حلف الناتو في الشرق الأوسط الكبير:** تناولت الدراسة عدد من المحاور التي تتعلق بحلف الناتو باعتباره أحد الأدوات المهمة التي يعتمدها الاتحاد الأوروبي في نشاطاته العسكرية والأمنية، فضلاً عما توفره عملياته في مناطق الأزمات الدولية مجالاً رحباً في علاقات الاتحاد الأوروبي في الجانب السياسي، وقد شملت الدراسة أفكاراً عدة، من أبرزها:

1. إن توسيع دور حلف الناتو في منطقة الشرق الأوسط الكبير لا يعني تحوله إلى تحالف أمني بالنسبة للشرق الأوسط كما هو بالنسبة إلى غرب أوروبا.
2. يرجع اهتمام حلف الناتو بالشرق الأوسط إلى أنها المنطقة التي تشهد اندلاع أزمات عديدة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

3. إن الاختلافات الاستراتيجية بين الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوروبية لا تمنع وجود إدراك بأهمية العمل معاً، لأن مصلحتهما تتطلب توافر هيكل قيادي موحد، وعقيدة عسكرية مشتركة.
4. إن التسليم بوجود توجهاً جديداً للناتو يشير إلى استعداد اعضاء الحلف لتخصيص الموارد الدفاعية اللازمة للاستمرار في توسيع عمليات الحلف ومهامه.
5. إن دور الناتو في أفغانستان يعد مثالاً جيداً في الشرق الأوسط الكبير، لكنه لا ينفي وجود مشاكل أمام مهمة الناتو داخل أفغانستان تجعل من السابق إعلان نجاحه هناك

- دراسة (Janning ,2014): **Russia, Europe and the New International Order روسيا وأوروبا، و النظام الدولي الجديد:** تطرقت هذه الدراسة إلى ظروف التفاعلات الدولية في هذه المرحلة الحساسة التي تشهد متغيرات دولية عديدة، برزت فيها قضية التدخلات الروسية في مقدرات الأوضاع في شبه جزيرة القرم، وفي جمهورية أوكرانيا، ومدى تأثير هذه القضايا في العلاقات الروسية الأوروبية في ظل النظام الدولي الجديد، حيث برزت روسيا كعامل انقسام مؤثر يقف في وجه التعاون الذي يشهده الاتحاد الأوروبي، خاصة في الدول التي تقع في أوروبا الشرقية، ومن بينها روسيا البيضاء وأوكرانيا، وقد جاءت هذه الظروف نتيجة تنامي دور بعض النخب السياسية القومية المتشددة في روسيا بقيادة الرئيس فلاديمير بوتين، إذ لم تبرز مثل هذه النخب منذ انهيار **الاتحاد** السوفييتي السابق، لكن الاجماع داخل روسيا سوف لن يسمح لمثل هذه النخب بالتأثير على الوضع الاقتصادي الروسي الذي سيتأثر كثيراً نتيجة هذه الازمات التي تدفع روسيا نحو الدخول في مشكلات عديدة مع أوروبا، خاصة أن روسيا تعارض توسيع حلف الناتو، وتحذر من توسع الاتحاد الأوروبي، وسبق لها أن عارضت

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

غزو العراق، وتنتقد الجهود الأمريكية في نشر الدرع المضاد للصواريخ الباليستية في دول حلف شمال الأطلسي.

ثالثا: ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة

ستحاول هذه الدراسة تجاوز بعض الأمور التي لم تراعَ في الدراسات السابقة، تلك التي كانت تتعلق بالآتي: –

1. اهتمت أغلب الدراسات السابقة بشكل كبير بالسرد التاريخي وتجاهلت عدد كبير من الظواهر السياسية التي مرت بها العالم خلال الفترة (1992 – 2014) وبعض الوقائع المهمة ذات الطبيعة السياسية، خاصة ما يتعلق بموقف الاتحاد الأوروبي من من الأمن الإقليمي في منطقة الخليج العربي، وتطورات أزمة البرنامج النووي الإيراني، والعلاقات العسكرية بين دول الاتحاد الأوروبي مع العراق.
2. لم يرد بأغلب الدراسات السابقة التطرق لدور حلف الناتو في صنع القرار السياسي داخل الاتحاد الأوروبي، مع الاعتبار إن أغلب دول هذا الاتحاد تنتمي لحلف الناتو.
3. غابت عمليات التحليل للتحولات السياسية التي مرت بها منطقة الشرق الأوسط البالغة الحيوية في سياسة الاتحاد الأوروبي خلال الفترة التي تغطيها الدراسة، مما جعل عدد من تلك الدراسات تصبح كقصة تاريخية تفتقد لتوضيح مفردات مهمة في علم السياسة. لذا تركز هذه الدراسة على الفرص التي يمكن للاتحاد الأوروبي من خلالها تحقيق إستراتيجيته في العالم وتحديداً منطقة الشرق الأوسط، مع ملاحظة القيود المعيقة لتنفيذ هذه الإستراتيجية، وذلك خلال العملية البحثية لفصول هذه الدراسة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

منهجية الدراسة (الطريقة والإجراءات)

منهجية الدراسة

1. **المنهج التاريخي:** يأتي استخدام هذا المنهج من أجل الوقوف على مجمل الاحداث التاريخية التي أسهمت في قيام النظام الدولي الجديد.
2. **المنهج التحليلي النظمي:** يقوم هذا المنهج على مجموعة منظمة من المكونات أو المنظومات الفرعية التي ترتبط ببعضها وفق خطة معينة لتحقيق هدف محدد، وكل منظومة تحتوي على مجموعة من الأسس، إذ لكل منظومة مدخلات ولها مخرجات وبها عمليات تحدد العلاقة بين المدخلات والمخرجات وأن المنظومة مصممة لتحقيق هدف أو مجموعة أهداف، وقد جرى استخدام هذا المنهج لأن النظام الدولي الجديد قد استفاد من عدد من المعطيات التي تمثل مدخلات النظام، من أجل الوصول إلى المخرجات التي يهدف من ورائها فرض هيمنته على العالم وتطبيق مبادئه وقيمه.
3. **منهج اتخاذ القرار** : يؤكد هذا المنهج على مداخل تنظيمية قد تشتمل على صيغ بيروقراطية أو عقلانية أو نفسية، أو عمليات تفاعل بين عناصر مختلفة لعملية صنع القرار، ولكل من هذه الصيغ والعناصر محاور خاصة للاهتمام والدراسة، وإن تتناول جميعها عملية صنع القرار في مجملها. ويأتي استخدام هذا المنهج كونه يسهل التعرف على آلية اتخاذ القرار في مؤسسات الاتحاد الأوروبي التي تتناولها هذه الدراسة.

مجتمع الدراسة

تركز الدراسة في تناولها للموضوع على الأطراف الدولية الآتية:

- الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، والنظام الدولي الجديد وتحديداً الدول المؤثرة كالولايات المتحدة الأمريكية وبعض الدول الأوروبية الكبرى.
- دول منطقة الشرق الأوسط التي تدخل كمتغيرات تابعة جراء عملية التفاعل الدولي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

عينة الدراسة

تشتمل عينة الدراسة على دول الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية ودول منطقة الشرق الأوسط، وذلك لكون مجتمع الدراسة لا احتمالي قصدي.

اجراءات الدراسة

تتحقق اجراءات الدراسة بالخطوات الآتية:

1. تحديد مجتمع الدراسة وهي الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية ودول منطقة الشرق الأوسط.
2. تحديد عينة الدراسة.
3. جمع المعلومات عن العينة.
4. تحليل المعلومات وتوثيقها.
5. التوصل إلى النتائج والتوصيات.
6. كتابة التقرير النهائي للدراسة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثاني

العوامل المؤثرة في السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي في ظل النظام الدولي الجديد

يقوم التقسيم المتعارف عليه في أدبيات السياسة الخارجية للعوامل المؤثرة في السياسة الخارجية، بتصنيفها إلى عوامل داخلية: وهي العوامل الناشئة من البيئة الداخلية للدولة (عوامل جغرافية وسياسية واقتصادية واجتماعية وأيديولوجية والتي قد تقود الدولة لاتخاذ قرار خارجي معين، وكذلك عوامل تتعلق بمستوى التحديث في الدولة وبخصائص وتصورات القائد السياسي صانع السياسة الخارجية)، وعوامل خارجية: وهي العوامل الناشئة من البيئة الخارجية للدولة (تتعلق في معظمها بطبيعة العلاقات الدولية، سواء على المستوى الإقليمي أو الدولي).

وبينت العديد من الدراسات المتعلقة بالسياسة الخارجية للدول أن محاولة فهم وشرح السياسة الخارجية للدول النامية عن طريق تحديد مجموعة العوامل الرئيسة المؤثرة فيها، يعد منهجًا تحليلياً ذا أفضلية، خصوصا أن المناهج الأخرى (صنع القرار والنسقي) يتركز تحليليها على مصطلحات (هياكل، مؤسسات، عمليات) يكون انطباقها أفضل في حالة دراسة السياسة الخارجية للدول المتقدمة.

يتناول الفصل الثاني العوامل المؤثرة في السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي في ظل النظام الدولي الجديد من خلال المبحثين الآتيين:

المبحث الأول: العوامل الداخلية المؤثرة في السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي.

المبحث الثاني: العوامل الخارجية المؤثرة في السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الأول

العوامل الداخلية المؤثرة في السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي

تتأثر السياسة الخارجية لأي فاعل دولي بمجموعة من العوامل الموضوعية، إذ إن السياسة الخارجية لا تتحدد ولا تتغير بفعل الصدفة أو طبقاً لأهواء القادة السياسيين، إنما استناداً إلى مجموعة من العوامل الموضوعية التي يمكن فهمها من خلال دراسة وتفسير السياسة الخارجية لذلك الفاعل الدولي.

لكن أثر هذه العوامل الموضوعية على السياسة الخارجية يتم عادة من خلال فهم الدوائر المسؤولة عن صناعة قرار السياسة الخارجية لها، إذ إن تجاهل هذه الدوائر لأحد العوامل يعني عدم تأثيرها في عملية صنع السياسة الخارجية، إنما تأثيرها يبقى في إمكانية نجاح أو فشل تلك السياسة، بيد أن القادة عموماً يسعون لفهم الواقع السياسي كما هو بغض النظر عن أهوائهم الذاتية، وذلك لأهمية نجاح سياستهم الخارجية ليس فقط لمستقبل دولهم بل ولبقائهم السياسي، ويعد التطابق أو التفاوت، بين العوامل الداخلية والخارجية، وبين تصور صانع السياسة الخارجية لها هو الذي يحدد فرص نجاح أو فشل السياسة الخارجية، فكلما زاد هذا التطابق، زادت فرص نجاح السياسة الخارجية، ويظل للخصائص الشخصية لصانع السياسة الخارجية وفهمه لماهية العوامل الموضوعية أهميتها في دراسة عملية صناعة السياسة الخارجية.

يتناول المبحث الأول العوامل الداخلية المؤثرة في السياسية الخارجية للاتحاد الأوروبي من خلال المطلبين الآتيين:

المطلب الأول: الخصائص القومية في دول الاتحاد الأوروبي.
المطلب الثاني: خصائص النظام السياسي للاتحاد الأوروبي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الأول

الخصائص القومية في دول الاتحاد الأوروبي

مرت عملية ارساء دعائم الاتحاد الأوروبي بمراحل عديدة، شهدت خلالها القارة الأوروبية إبرام عدد من المعاهدات التي كانت تصب في مسيرة البنية الاساسية للعمل المؤسسي الأوروبي، وكان لكل من هذه المعاهدات طبيعة خاصة بها، كونها كانت تتعلق بالجوانب القطاعية للعمل الاتحادي بين بعض دول القارة، وقد عدلت هذه المعاهدات الواحدة تلو الأخر من تلك البنية المؤسسية عبر إضافة مؤسسات جديدة أو دمج مؤسسات قائمة، مثلما عدلت من آليات صنع القرار فيها، من خلال تغيير أو إعادة تشكيل صلاحيات واختصاصات المؤسسات القديمة، لكن هذه المعاهدات الجديدة كانت تنطلق من حيث انتهت المعاهدات القديمة بالإضافة إليها أو الحذف منها دون أن تحاول إعادة صهر وتشكيل ما هو قائم فى بنية جديدة متناغمة ومتكاملة، وكان لتلك المعاهدات ملامح عدة، من أبرزها (نافعة، 2004 : 82):

أولا: تمثل معاهدة باريس المنشئة للجماعة الأوروبية للفحم والصلب المبرمة في (18 نيسان 1951)، والتي دخلت حيز التنفيذ في (24 تموز 1952) وحددت لها مدة خمسين عاماً، إذ ظلت سارية المفعول حتى (23 تموز 2002)، الحجر الأساس لجميع البنى الأوروبية التي تم إنشاؤها لاحقا، كما أنها شكلت العمود الفقري للبنية المؤسسية للجماعات الأوروبية ثم للاتحاد الأوروبي بعد ذلك.

ثانيا: بدء المجلس الأوروبي يعقد على مستوى رؤساء الدول والحكومات فى دورات منتظمة منذ عام (1974) لكنه لم يتحول إلى مؤسسة رسمية منصوص عليها فى الهيكل التنظيمي للجماعة الأوروبية إلا عام (1987)، بعد دخول القانون الموحد لعام (1986) حيز التنفيذ.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثالثا: قامت الدول الأوروبية الأعضاء في الجماعات الأوروبية الثلاثة: جماعة الفحم والصلب، والجماعة الاقتصادية الأوروبية، وجماعة الطاقة الذرية الأوروبية في شباط (1986) بالتوقيع على القانون الأوروبي الموحد؛ ثم دخل حيز التنفيذ في (1 تموز 1987)، إذ تم بموجبه تعديل معاهدات الجماعات الأوروبية الثلاثة حيث تم: إقرار التعاون الأوروبي على المستويات السياسية، والاعتراف بالمجلس الأوروبي كأحد منظمات الاتحاد الأوروبي، كما تم تغيير اسم الجمعية البرلمانية إلى البرلمان الأوروبي، وأصبحت له امكانية الاعتراض على قبول الأعضاء الجدد، كما تم إنشاء المحكمة الابتدائية لمساعدة محكمة العدل الأوروبية،

رابعا: باتت الجماعة الاقتصادية الأوروبية تعرف بموجب معاهدة ماستريخت لعام (1992) باسم الاتحاد الأوروبي، وبتأسيس هذا الاتحاد تطلب الأمر بدء مرحلة جديدة في عملية إنشاء وحدة أوثق من أي وقت مضى بين شعوب أوروبا، تُتخذ فيها القرارات على أقرب مستوى ممكن من المواطنين، وشكلت معاهدة ماستريخت نقطة تحول حقيقية في عملية التكامل الأوروبي، هذا لأنها لم تقتصر على ضم الاتحاد الأوروبي للجماعات التاريخية الثلاث: الجماعة الاقتصادية الأوروبية والجماعة الاقتصادية للفحم والصلب والجماعة الأوروبية للطاقة الذرية، بل تجاوزت هذا إلى إثراء الاختصاصات الواسعة بالفعل التي كانت لتلك الجماعات، وقد حدث هذا في القطاع الاقتصادي التقليدي، ولا سيما من خلال إنشاء الاتحاد الاقتصادي والنقدي الأوروبي، إضافة إلى قطاعات أخرى مثل المواطنة الأوروبية والثقافة والتعليم، كذلك فإن معاهدة ماستريخت قد أدخلت سياسات جديدة وأشكالاً جديدة من التعاون في ميدان السياسة الخارجية والأمنية والعدل والشؤون الداخلية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

خامسا: تضمنت معاهدة أمستردام الموقعة عام (1997)، والتي دخلت حيز التنفيذ اعتباراً من (1أيار 1999)، فقرة تشير إلى ضرورة أخذ كافة الآثار القانونية المترتبة على سريان مفعول اتفاقية الفحم والصلب فى الاعتبار فيما يتعلق بآليات العمل فى الاتحاد الأوروبي، وكذلك يلاحظ على صعيد آخر أن عملية التوسع الرأسى والأفقي التي لم تتوقف طوال المسيرة التكاملية الأوروبية كانت قد فرضت تعديلات مهمة على البنية التنظيمية والمؤسسية قبل أن تقنن فى مراحل تالية.

سادسا: حاولت معاهدة نيس الموقعة في (26 شباط 2001) والتي دخلت حيز التنفيذ فى (أول شباط 2003)، جمع فتات ما كانت المعاهدة السابقة قد تركته.

سابعا: بدا طبيعياً أن تنتاب الدول الأعضاء وحتى من قبل أن تدخل معاهدة نيس حيز التنفيذ بعض مشاعر القلق على مستقبل الاتحاد وتشعر بمدى الحاجة لصياغة دستور شامل يرسم بدقة شكل وطبيعة وحدود العلاقة بين مؤسساته بعضها بعضا من ناحية وبين مؤسساته والمؤسسات الوطنية المقابلة فى الدول الأعضاء من ناحية أخرى.

وبالنظر لكون معظم الوحدات الدولية (الدول والمنظمات الدولية والإقليمية) تقوم بوضع سياستها الخارجية تلبية لمتطلبات تحقيق المصلحة الوطنية بالتوازي مع عدم المساس بالقواعد العامة التي تحكم العلاقات الدولية، وتستمد هذه السياسة دورها في الغالب مما توفره البيئة الموضوعية الداخلية (السياسة الداخلية) من عوامل، بمعنى أنها تنشأ نتيجة للجـــدل الدائم والمستمر بين المصالـــح والأعراف الدولية، وبين البراغماتيـــة والمبدئيـــة، وبين الفكر والممارســـة (لوفابفر، 2006: 97).

وعموماً؛ فإن السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي قد تأثرت بعوامل البيئة الداخلية للاتحاد باعتباره وحدة دولية، وكان للخصائص القومية النابعة من داخل نطاق ممارسة الاتحاد لسلطته

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أثر واضح في تلك السياسة، ويمكن تعريف القومية بأنها " مجموعة من الناس، تعيش على بقعة جغرافية واحدة، لديها لغة وعادات وتقاليد وتاريخ مشترك "، ويضيف التعريف الماركسي إلى ذلك عبارة ولديهم أدوات إنتاج مشتركة، بينما يضيف التعريف الغربي عبارة وينتمون إلى عرق مشترك ولديهم قيم دينية وحضارية مشتركة، ومن خلال هذا التماسك الاجتماعي يشعر المواطنون بالانتماء إلى أمة واحدة يميزها عن باقي الأمم، وتتبع ديناميكية القومية من تظافر عوامل محركة وموجهـــة لشعور الانتمـــاء عند الفرد لجماعة معينة ومميزة، وهذا الشعور بالانتماء يمكن أن يتسع أو يضيق وفقاً لوضع الجماعة وحدود المجتمع الجغرافي والاجتماعي، فحدود المجتمع القومي أو الأمـــة هي الحدود السياسية المعترف بها دولياً والتي تأتي عادة نتيجة لتطـــور عوامل جغرافية وإنسانية عـــدة (أبو عامر، 2004: 54).

ويقصد بالخصائص القومية الأبعاد الكامنة في كيان الوحدة الدولية ذاتها كوحدة عليا، إذ تقوم هذه الوحدة بالتخطيط لسياستها الخارجية والذي يمكنها من توقع التطورات المستقبلية وتوفر الخطط والاستعدادات اللازمة للتعامل مع التطورات التي قد تظهر بصورة مفاجئة مما يقلل من حالة عدم اليقين التي تتسم بها السياسة الخارجية، وقد زاد الاهتمام بالتخطيط للسياسة الخارجية بعد الحرب العالمية الثانية نظراً لتطور العلاقات الدولية، وبروز ظاهرة الاعتماد المتبادل بين الدول في المجالات السياسية والاقتصادية، والتنسيق فيما بينها، وانتهاج سياسة مشتركة إزاء القضايا الدولية نظراً لاتساع رقعتها وتنوعها، وتزايـــد دور العامل الاقتصادي في العلاقات بين الـــدول على حساب العامل العسكري، وارتباط السياسة الدولية بسياساتها الداخلية إذ لا تنجح السياسة الخارجية إلا باعتمادها على تأييد واستجابة القوى السياسية الداخلية، بالاضافة الى وجود خيارات لديها ترى انها الأنسب في التعامل مع القضايا الخارجية (العمر، 2001: 127).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وظهرت بوادر تأثير الخصائص القومية في اتجاهات التوافق السياسي بين الأطراف المعنية في الاتحاد الأوروبي قبل قيامه بسنوات عديدة، فمنذ خمسينيات القرن العشرين، شهد التكامل الأوروبي تطورات جوهرية تبعاً لتلك الخصائص، بدأت في إنشاء اتحاد الصلب والفحم بين فرنسا وألمانيا، مروراً بالسوق الأوروبية المشتركة ثم الجماعة الأوروبية، وانتهاءً بالاتحاد الأوروبي بعد توقيع معاهدة: ماستريخت عام (1992)، وقد جذب هذا النموذج من التطور الأوروبي انتباه العالم بوصفه نموذجاً تكاملياً معقولاً وقابلاً للتطبيق فى المجالات الثقافية والسياسية وكذلك الاقتصادية، وحاولت كثير من دول العالم أن تضاهيه، مما أدى إلى نمو الشعور بين أوساط المفكرين والنخب السياسية بأن التمسك بالمبادئ القديمة الخاصة بالصراع المسلح والاتجاهات المشددة أصبح أمراً لا طائل من ورائه بل وغير عملي، وأصبح من الضروري البحث عن سبل ووسائل جديدة لحماية والتعبير عن المصالح القومية تجاه مختلف القضايا وقد شرعت بالفعل الكثير من الدوائر الأكاديمية ومعاهد الأبحاث فى رسم خطوط عريضة وخرائط جديدة للعالم بعد الانهيار الذى شهده العالم ثنائى القطبية عملت كل هذه العوامل على نشوء وتطور مفهوم المصالحة على المستوى العالمى وإلى انتشار الاعتقاد بأن هناك بعض المشكلات التي لا يمكن حلها من خلال مبدأ المكسب والخسارة وعن طريقة استراتيجية الخسارة التامة لأحد الأطراف، بل ظهر مبدأ جديد يعتمد على نظرية الكسب المتبادل، فإن تعنت المواقف في مثل هذا الوضع قد أصبح أمراً غير مجد بتاتاً إلى جانب كونه أمراً غير مرغوب فيه وذلك ما يفسر استعصاء حل بعض المشكلات الهامة إبان فترة الحرب الباردة قي عالم ثنائي القطبية وبداية انفراجها بالفعل بعد انهيار هذا النظام (جلال، 2001: 78).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وتنقسم الخصائص القومية إلى :

1. **القدرات القومية:** وتظهر في حجم إمكانيات الدولة ومستواها، من حيث القدرات الاقتصادية والعسكرية المتاحة، بما يشمل حجم تلك القدرات ومستوى تطورها التقني، ويترادف مفهوم القدرات القومية مع مفهوم الأمن القومي، إذ يلتقي المفهومان في تحديد قدرات الدولة ليس فقط بالقدرات المتعلقة بحماية الوطن من التهديدات التي تواجهه، وإنما يتصل كذلك بقدرات الدولة على حماية مواطنيها، وتحسين نوعية الحياة وجودتها ومستواها، وبذلك فإن القدرات مفهوم متكامل، ولكنه واضح ويتشكل من الأبعاد الآتيـــة (Al - Mashat: 1985) :

أ. مفهوم التوازن: وهو مسألة داخلية تتعلق بالإجماع القومي أو التوافق، والتعاون الإقليمي، ومؤدى ذلك قيام النظام السياسي على فكرة الدمج والاحتواء والتضمين وليس الاستبعاد أو الإقصاء .

ب. الرفاهية: وتعني قدرة الدولة ليس فقط على رفع مستوي المعيشة وزيادة جودة الحياة والحفاظ عليها، وإنما أيضاً القدرة التوزيعية للدولة، بما يحد من الحرمان الاقتصادي الذي يدفع إلي عدم الرضا والإحباط، ومن ثم اللجوء إلي العنف .

ج. القدرات العسكرية للدولة، والتي تنفذ السياسات الدفاعية .

وقد فصل برنامج الأمم المتحدة للتنمية البعدين الأول والثاني، وحولهما إلى سبعة أبعاد تتمثل في: الأمن الاقتصادي، والأمن البيئي، والأمن الغذائي، والأمن الشخصي، والأمن الصحي، وأمن الجماعة، وكذلك الأمن السياسي، وهي تدور في جوهرها حول حق الفرد في مواجهة دور الدولة، ثم تطور الأمر إلى الحديث عن الأمن الإنساني، أي التحول من الأمن

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المتعلق بالدولة والوطن إلي مفهوم ليس أشمل، ولكنه أعمق، أي أمن الإنسان) (Human Development Report,1994.

2. **المشكلات الاجتماعية:** ويقصد بها تلك الحوادث أو المشكلات اللصيقة بالثبات الاجتماعي والاقتصادي للدولة أو الفاعل الدولي، والتي تتسم بنوع من الديمومة خلال فترة زمنية طويلة، وعنذاك يطلق عليها تسمية الظواهر الاجتماعية والتي تقع من ضمنها الظاهرة السياسية، والظاهرة الاقتصادية، والظاهرة الثقافية.

والظاهرة الاجتماعية هي فعل اجتماعي يمارسه جموع من البشر، أو هم يتعرضون له أو يعانون منه أو من نتائجه ، وحينما تكون الظاهرة ذات بعد سلبي فهي مشكلة اجتماعيـــة social problem، أما عندما تكون الظاهرة الاجتماعية مشكلة، فالمصدر الحقيقي لها هو وجود خلل في كل أو بعض مجالات المجتمـــع أو بعض أجزائها، ولا بد من معرفة أن المشكلة الاجتماعيـــة لا يمكن تحديد المصادر المسؤولة عـــن تشكلها ما لم نكن على دراية تامة بموقعها من المجال الاجتماعـــي العام، كما لا بـــد من التوصل وبشكل دقيق لتداخلات الأفعال التي تشكل في مجملها حالة مثل حالـــة الأمية والفقـــر التي تنتشر في المجتمعات الفقيرة، وفي الغالب الفقر والأمية بصفتها حالة لا تدعى ظاهرة بقدر ما تسمى قضية اجتماعية Social issues، بينما الفعل السلبي المنتشر يسمى ظاهـــرة Social phenomena، ولا يوجد في المرجعية العلمية لعلم الاجتماع تحديد واضح أو تفريق بين السلوك أو القضية الاجتماعية كظواهر، وفي الغالب تسمى جميعها ظاهرة اجتماعية (منتدى الشامل الإلكتروني في 2/16/ 2010).

ويعد عالم الاجتماع الفرنسي " ايميل دوركايم " أكثر العلماء اهتماماً بدراسة الظاهرة الإجتماعية بناء على أسس منهجية محددة، وبرز هذا الاهتمام في مؤلفه الشهير " قواعد المنهج

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

في علم الاجتماع "، فعرف الظاهرة الإجتماعية بأنها " ضرب من السلوك و التفكير و الشعور الموجود خارج الفرد و ذلك بحكم ما زودت به من قوة و إلزام تفرض نفسها على الفرد (دوركايم، 2013 : 112).

وغالباً ما تكون الظاهرة السياسية معقّدة بمكوّناتها المتعدّدة والمتنوّعة، الأمر الذي يدفع الباحثين إلى الاستعانة بعلوم أخرى ومناهج غير المنهج الذي يعتمد عليه ضمن إطاره المعرفي الخاص لدراستها، فالظاهرة السياسية مجتمعية بطبعها إذ لا تصوّر لها خارج وجود مجتمع تنتظم حياته ضمن توافقات صريحة أو ضمنية، يقوم الأفراد، بأفعال يمكن وصفها بكونها سياسية، ولكن تلك الصفة تلحقها فقط من زاوية اندراجها ضمن السياق المجتمعي الذي توجد به وتفاعلها تأثّرا وتأثيرا مع ذلك السياق. لكن، يظلّ الفرق مع ذلك كامنا في أن الظواهر المجتمعية ليست جميعها بالضرورة سياسية. والظاهرة السياسية، من جانب آخر هي ظاهرة تاريخية، فالمستوى الذي يتعلّق به الفعل السياســـي، وهو تدبير الشأن العامّ للمجتمع في صيرورته الداخلية وعلاقاته الخارجية، له تأثير على المسار التاريخي للمجتمع، غير أنه لا يتبع ذلك أن تكون كل ظاهرة تاريخيـــة ظاهرة سياسية. وهناك تفاعلات مماثلة للظاهرة السياسية مع الظاهرة الاقتصادية، والظاهرة المجتمعيـــة، علماً بأنّ دراستها تتطلّب أحياناً أن يأخذ الباحث بعين الاعتبار جوانب نفسية ولغوية ورمزية (الوقيدي، 2010).

وبشكل عام؛ فإن الاتحاد الأوروبي يواجه عدد من المشكلات اجتماعية، والتي من أبرزها:

أ. تنامي كثير من المشكلات الاجتماعية التي تتعلق بالعزوف على الزواج لدى الشباب، وارتفاع نسبة الشيخوخة في معظم دول الاتحاد مما يضطرها إلى الاعتماد على العمالة الأجنبية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ب. ظهور أزمات حادة كالأزمات الاقتصادية التي تزيد من حدة البطالة، وازدياد الآفات الاجتماعية المتعلقة بالفساد والجريمة المنظمة وانتشار المخدرات، وبروز الفوارق الاقتصادية بين كثير من دول الاتحاد الأوروبي.

ج. انعدام الانسجام الاجتماعي والسياسي بين دول أوروبا الغربية ودول أوروبا الشرقية.

3. **مستوى التطور القومي:** ينصرف هذا المستوى إلى درجة تبلور الخصائص المشتركة بين الأفراد والمجتمع ووعي الأفراد بتلك الخصائص ودرجة تبلور حركتهم نحو تكوين الخصوصية والاستقلال في اتخاذ القرارات، ومرت دول الاتحاد الأوروبي في مراحل عدة من أجل الوصول إلى هذا التطور القومي الذي انعكس على الجانبين العمراني والمعرفي، فالقارة الأوروبية استطاعت اجتياز كثير من العقبات في القرن السابع عشر وشهدت طفرة نوعية في تقدمها الاجتماعي على مستوى سيطرة الدولة على علاقات السوق الداخلية، كذلك اسهم التوسع الجغرافي الاستعماري في رفد الدولة بالثروات، الأمر الذي منحها القدرة على تطوير ادواتها الإنتاجية والعسكرية وتوفير الرفاهية لسكانها، ورغم أن دول القارة الأوروبية دفعت ثمن تطورها في ما برز من حالة تفاقم النزاعات السياسية الناتجة عن التنافس في نهب المواد الخام وثروات الشعوب في دول العالم الثالث، وبسبب ذاك التنافس اندلعت في القارة كثير من الحروب الأهلية والقومية والسياسية في سباق محموم لأخذ زمام المبادرة والقيادة، وتحت غطاء الصراع الأوروبي – الأوروبي الذي اتخذ سلسلة ألوان دينية وقومية وسياسية اشتد التنافس على المستعمرات وكذلك ارتفعت حمى الاختراعات لتلبية حاجات الدولة ونمو متطلباتها على مختلف الأصعدة العلمية والتنظيمية والإنتاجية والعسكرية، فالحروب سارت جنباً إلى جنب مع النمو الاقتصادي والتطور الاجتماعي – الثقافي، والدولة التي بدأت توسع مجالها الجغرافي/ القومي داخل السوق المحلية أخذت

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تستكمل توسعها الخارجي من خلال تنويع مهمات تلك الشركات العاملة في اسواق افريقيا وآسيا وأميركا، وشكل هذا الحلف القومي / القاري ثنائية تاريخية أنتجت سلسلـــة مفاهيم قومية وقارية وأيضاً عالمية تتحدث عن الإنسان والحرية والمساواة بين البشر، وصولاً إلى الاتحاد الأوروبي (نويهض، صحيفة الوسط البحرينية العدد: 1253 في 10 شباط 2006)

4. **التكوين الاجتماعي:** ويقصد به آثار النخبة السياسية والطبقات الاجتماعية وجماعات المصالح السياسية، ويعود التكوين الاجتماعي في دول القارة الأوروبية الجديد إلى الثورة الفرنسية التي اندلعت عام (1789)، والتي راحت تقيم مجتمعاتها على نحو مغاير عن السابق، إذ بدأ المشروع الثقافي لأفكار الحداثة وعصر التنوير، يتقدم باطراد في النسيج الاجتماعي السياسي، وقد عزّز هذه النقلة النوعية حسم النزاع بين الدولة والكنيسة لمصلحة الدولة، وحينها برز دور الطبقة البورجوازية الصاعدة وسط معادلة اجتماعية معقدة، فأخذت هذه الطبقة تقود هذا التحول النوعي منذ نهايات القرن الثامن عشر، فـــي تلك الأثنـــاء، شكّل هذا التوجه الطريق الموضوعية الأقصـــر الى بناء دولة القانـــون والمؤسسات والحرية الفردية، والأرجح أن صيغة اجتماعية سياسية كهذه بدت للأوروبيين، في أكثريتهم الساحقة، تنازلاً لا بد منه من أجـــل الإفادة القصوى من مشروع الحداثـــة، وفـــي الوقت عينـــه، بدا مشروع الحداثة ينطوي على الهوية السياسية الاجتماعية التي بمقدورها أن تحفظ أوروبا من التشرذم المذهبي وعودة الصراعات الدينية الى واجهـــة الحدث من جديد (الترك، صحيفة المستقبل اللبنانية العدد 3750 في 24 آب 2010 : 18).

5. **التوجهات المجتمعية:** وهي مجموعة الأفكار الأساسية التي يعتنقها معظم أفراد المجتمع، والتي تحدد رؤيتهم للعالم السياسي وتشمل تلك التوجهات الثقافية والسياسية والأيديولوجية،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

لذلك تعد عملية الانتخابات البرلمانية للاتحاد الأوروبي أحد أهم مقاييس التوجهات المجتمعية الأوروبية، فهي غالباً ما تظهر حالة اللامبالاة الشعبية تجاه تلك الانتخابات، ولذلك مدلاولات مهمة، فهذه الانتخابات تفرز نتائج غير مرضية لدعاة الاتحاد من الأوروبيين، إذ أن مقاطعة الانتخابات تصب دائماً في مصلحة الأحزاب والقوى الرافضة لمشروع الاتحاد، ورغم الأهمية المتنامية للبرلمان الأوروبي فإن ضعف الحماس الشعبي له يعود لكون قراراته ضعيفة التأثير على حياتهم اليومية، كما أن الحكومات المختلفة لا توليه الاعتبار المطلوب الذي يستحقه، إذ لا تتردد في إرسال سياسيين غير مرغوب فيهم محلياً إليه ولا تجتهد في إرسال شخصيات سياسية بارزة إليه.

ترى الدراسة ؛ إن السياسة الخارجية الأوروبية التي بدأت بمعاهدة ماستريخت لعام (1992)، كانت نتاج الخصائص القومية التي يتميز بها الأوروبيين والتي توجت التعاون السياسي بين دول الاتحاد الأوروبي على مدى العشرين عاماً السابقة لتلك المعاهدة، حتى انتجت هذا النموذج من التطور الأوروبي الذي جذب انتباه العالم بوصفه نموذجاً تكاملياً معقولاً وقابلاً للتطبيق فى المجالات الثقافية والسياسية وكذلك الاقتصادية، ومن ثم حاولت كثير من دول العالم أن تضاهيه، في بلورة أيديولوجية موحدة ومصالح عامة مشتركة لتحقيق المزيد من التكامل وفق ما تحمله خصائص النظام السياسي السائد في دول الاتحاد الأوروبي.

المطلب الثاني

خصائص النظام السياسي للاتحاد الأوروبي

يقصد بمصطلح النظام السياسي واقع العملية السياسية بالوحدات الدولية (الدول والمنظمات)، أي وظائف الوحدة ومؤسساتها العاملة ضمن إطار دستور مقر، وتفاعل السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية مع بعضها منفصلة أو متصلة أو متعاونـــة، وعلاقتها المتصلـــة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بالمنظمات السياسية في المجتمـــع كالأحزاب وجماعات المصالح والضغط، والرأي العام (غانم، 1993)، والبيئة الخارجية، مما يؤدي إلى تحقيق التكيف والتوازن بين عناصر النظام المختلفة وإلى تحقيق بقاء النظام واستمراره (عبد البديع، 1977)، أي لا ينصرف معنى النظام السياسي في هذا المجال إلى المفهوم العام للنظام السياسي وإنما إلى طبيعة تكوين السلطة التنفيذية والموارد المتاحة لها والضوابط السياسية الواقعة عليها.

ويرى ماكس فيبر (Maximilian Carl Emil Weber) أن النظام السياسي هو ذاك النظام الذي يضمن تنفيذ الأوامـــر في منطقـــة معينة الحدود وبصورة مستمـــرة بواسطة السلطة الفعلية عن طريق هيئـــة إدارية دائمـــة (العاني، 1980: 13)، وينظر هارولد لاسويل (Harold Dwight Lasswell) إلى النظام السياسي بأنه النفوذ وأصحاب النفوذ مؤسس على مفهوم القوة (درويش، 1969: 13).

ثم جرى تقديم تعريفات حديثة للنظام يمكن الوقوف عند ما جاء به عدد من الفلاسفة والمهتمين بالعلوم السياسية ومنهم:

1. **(كولمن)** يعرف النظام السياسي بأنه ذلك النظام الذي يتضمن التداخلات والتفاعلات المتواجدة في كافة المجتمعات المستقلة التي يقدم المجتمع من خلالها الوظائف المتعلقة بالتكامل، والتكيف داخلها وخارجها بواسطة استخدام القوة الشرعية أو التهديد باستخدامها.
2. **(روبرت داهل)** يعرف النظام السياسي بأنه نموذج مستمر للروابـــــط الإنسانية التي تضم إلى حد كبير عناصر القوة والحكم والسلطة (DAHL,1965 :7). ويرى بأنه يتجسد من مجموع العلاقات التي تتناول الحكم والسلطة والقوة، حيث تتلاقى وتختلف فيما بينها في نقاط معينة توضح أماكن الاختلاف والاتفاق فيها (درويش،1969: 12).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

3. **(د. روستو)** "Dwort Rustow " يرى بأن النظام السياسي هو آلية "ميكانيزم" لترتيب ودمج القضايا العامة المختلفة واتخاذ وتطبيق القدرات المتعلقة بتلك القضايا.

وبهذا فإن النظام السياسي هو جزء من النظام الاجتماعي، الحائز على جوانب القوة والسلطة في النظام وهو ما يميز النظام السياسي عن غيره من النظم (صالح، 1988 : 66).

ويكاد يكون النظام السياسي في أغلب الوحدات الدولية يحمل الخصائص الاتية (الشكراوي، 2014) :

أولا: امتلاك النظام السياسي سلطة عليا في المجتمع، وله قوانين وانظمة وتصدر عنه قرارات ملزمة واقعياً لكافة المؤسسات التابعة لذلك النظام السياسي.

ثانيا: توجد قواعد قانونية وسياسية ومجتمعية تحكم علاقات عناصر النظام السياسي، كونه يتمتع باستقلال ذاتي نسبي أكثر من اي نظام فرعي آخر من أنظمة المجتمع.

ثالثا: يكون تأثير النظام السياسي في المجتمع، اكثر من اي نظام فرعي آخر.

رابعا: يتفاعل النظام السياسي مع البيئة المحيطة به التي تتكون من النظم الفرعية الاخرى الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وهي البيئة التي يتحرك على أساسها المجتمع في الوحدة الدولية.

وعليه؛ فإن الخلاف حول دور المنظمات الدولية ومكانتها أدى إلى عدم القبول بالتعريف الواضح والدقيق الذي تم إدراجه في اتفاقية فيينا لقانون المعاهدات لسنة (1969)، ولم يدون إلا ما مفاده أن المنظمات الدولية هي المنظمات الدولية الحكومية والتي تحوي عناصر أساسية، هي (أبو عامر، 2004: 34) :

(1) اتفاق جماعي بين الدول يعبر عن إرادة سياسية في التعاون.

(2) إنشاء الهيئات الضرورية التي تضمن الاستمرارية.

(3) تحديد المهام والصلاحيات.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويمكن القول أن الاتحاد الأوروبي يشكل بوضعه الراهن نظاماً فريداً لا يشبه أي من النظم السياسية للفاعلين الدوليين التقليديين، فلا هو بدولة على الرغم من أنه ينطوى على بعض السمات التى لا توجد إلا في النظم السياسية الخاصة بالدول، ولا هو بمنظمة دولية حكومية تقليدية على الرغم من أنه ينطوي على بعض السمات التى لا توجد إلا فى النظم السياسية للمنظمات الدولية الحكومية، ومع ذلك فهو يبدو فى صورته الراهنة على الأقل أقرب ما يكون إلى شكل المنظمة الدولية أو الإقليمية منه إلى شكل الدولة الفيدرالية أو الكونفدرالية ومن الطبيعي أن تنعكس هذه السمات الفريدة للنظام السياسي للاتحاد الأوروبي على هيكله التنظيمي وعلى إطاره المؤسسي العام وآليات صنع القرار فيه، وتتسم البنية التنظيمية والمؤسسية للاتحاد الأوروبي وكذا آليات وعمليات صنع القرار فيه فى صورتهما الحالية بقدر هائل من التعقيد يجعل من المتعذر حتى بالنسبة للخبراء والمتخصصين الإحاطة بكل دقائقهما وتفاصيلهما ويعود السبب فى هذا التعقيد جزئياً على الأقل إلى الطريقة التى نشأت وتطورت من خلالها تلك المؤسسات والآليات (نافعة، 2004 : 86).

ولغرض الإحاطة بخصائص النظام السياسي للاتحاد الاوروبي في ظل النظام الدولي الجديد لا بد من التفريق بين النظام الدولي الجديد والنظام العالمي الجديد، إذ تختلف العلاقات الدولية في النظام الدولي عنها في النظام العالمي الجديد، ففي الأول يتم منح الأولولية إلى الأدوات الدبلوماسية في تحديد أبعاد هذه العلاقات وطبيعتها وتطورها، في حين أنه في النظام العالمي الجديد يبرز دور العلاقات غير الرسمية والإعلام ووسائل التواصل الاجتماعي والمنظمات غير الحكومية، ومؤسسات المجتمع المدني والشركات العابرة للقارات في صياغة وضع الدولة داخل المنظومة العالمية، إذ يكون لمصالح القوى العظمى المهيمنة على النظام العالمي الجديد حضور مباشر أو غير مباشر في التفاعلات الدولية كافة (غسان، 2013 : 9–10).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

لذلك تبرز للنظام السياسي للاتحاد الأوروبي في ظل النظام الدولـــي الجديـــد الخصائص الآتية:

أ. **التعاون الاختياري:** يبدو النظام السياسي للاتحاد الأوروبي أقرب إلى شكل المنظمة الإقليمية الحكومية التي تقوم على التعاون الاختياري الحر بين الدول الأعضاء، وهو ما ينطبق على الاتحاد الأوروبي كون وجوده واستمراره وتطوره كان رهناً بالقدر المتاح من الإرادة المشتركة للدول الأعضاء للوصول إلى درجة من التكامل والاندماج تؤدي في النهاية إلى تحقيق الوحدة السياسية المنشودة، وهذا ما تعكسه البنية المؤسساتية وآليات صنع القرار في الاتحاد الأوروبي (نافعة، 2004 : 82).

ب. **القدرة على اتخاذ القرار** : عرف قادة الاتحاد الاوروبي في فرنسا والمانيا وانكلترا أن مصير أوروبا وبناء المستقبل الاوروبي هو رهن بالقدرة على اتخاذ القرار المناسب وتنفيذه في الوقت المناسب، وكان تجاوز الازمة الاقتصادية اليونانية هو بمثابة تأكيد على القدرة الاوروبية الكامنة للتعامل مع الازمات. ولكن بالمقدار ذاته عرف قادة الاتحاد الاوروبي خطورة بناء القدرات المحلية على القواعد الوطنية والقومية على حساب متطلبات بناء وحدة القارة الاوروبية مما سيؤدي الى تآكل الاتحاد الاوروبي من الداخل. كمثل ما تعرضت له امبراطورية الاتحاد السوفياتي عندما تمزقت وانهارت بتأثير عوامل عديدة كان اولها تنامي قوة العوامل الوطنية والقومية في جمهوريات الاتحاد السوفياتي. بتأثير عوامل واخطاء وانحرافات تركت رواسبها العميقة في الدول التي ضمها الاتحاد. واذا كان باستطاعة قادة الاتحاد الاوروبي بذل جهود كثيفة ومركزة لمراعاة المؤثرات التاريخية والجغرافية في البناء الاوروبي (العسلي، مجلة الدفاع العربي، نيسان 2014).

ج. **نظام التصويت في الاتحاد الأوروبي:** يعد المواطن العنصر الأساسي في النظام السياسي للاتحاد الأوروبي عنصراً أساسياً ومهما، إذ يلعب دوراً حيوياً في خلق المطالب

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والمعطيات في النظام السياسي عبر قنوات عديدة منها الانتخابات المحلية التي يقوم المواطن فيها باختيار الحكومات التي تمثله في مجلس الاتحاد، أما انتخابات البرلمان الأوروبي فالمواطنون يختارون الأحزاب السياسية التي يشارك اعضاؤها في البرلمان الأوروبي (العمراني، 2011 : 50).

د. **عدم وجود سياسة خارجية موحدة:** لم يتبع الاتحاد الأوروبي سياسة خارجية موحدة تجاه القضايا الدولية، وعلى سبيل المثال فإن سياسات دول الاتحاد الأوروبي تتفاوت في مواقها تجاه الصراع العربي الإسرائيلي، والعملية السلمية فى الشرق الأوسط، إلا أنها تبقى أكثر اعتدالاً وتفهما من غيرها وينتمي هذا التيار الأوروبي ضمن أحد اتجاهات السياسة الدولية الجديدة، الذى يدور حول الدعوة إلى القيام بدور أوروبي قوي فى إعادة تنظيم العلاقات مع دول البحر الأبيض المتوسط وعلى رأس هذا التيار كل من فرنسا وإيطاليا وإسبانيا واليونان وإلى حد ما ألمانيا، والاتجاه الثاني هو الاتجاه الأنجلو ساكسوني الذى تتزعمه بريطانيا ويدعو إلى إعطاء الأولوية إلى توثيق العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية ودول شمال الأطلسي، والاتجاه الثالث يضم ألمانيا وبعض الدول الأخرى، مثل هولندا وبلجيكا ولكسمبورج، وتطالب هذه الدول بتعزيز أواصر الوحدة الأوروبية أولا (إسماعيل، 2005 : 78).

هـ. **التوسع والتمدد داخل وخارج القارة الأوروبية:** يحظى هاجس التوسع والتمدد داخل القارة الأوروبية وخارجها بأهمية كبرى لدى الاتحاد الأوروبي، فقد تمدد الاتحاد خلال عدة مراحل ومنذ انشائه حتى وصل عدد دول الاتحاد إلى (28) دولة، كما أدرك الاتحاد أهمية تعميق الروابط مع الدول والتكتلات الاقتصادية الإقليمية خارج حدود القارة لتوسيع حدود السوق المستهدفة، وفتح آفاق أكبر للاقتصاد الأوروبي، وفي هذا الإطار فقد ارتبط

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الاتحاد الأوروبي بشبكة من اتفاقيات المشاركة والتجارة الحرة واتفاقيات تجارة وتعاون اقتصادية مع عدد من الدول والتكتلات، مثل: اتفاقية المشاركة مع معظم دول الشرق الأوسط العربية، وكذلك مع الدول المستقلة في آسيا الوسطى، ومع دول أخرى في آسيا وأمريكا اللاتينية (العمراني، 2011 : 54).

و. **تمتع الاتحاد الأوروبي بصلاحيات واسعة:** يمارس الاتحاد الأوروبي اختصاصاته بالاشتراك وبالتعاون مع الدول الأعضاء وتتمتع مؤسسات الاتحاد الأوروبي بصلاحيات واسعة فى بعض هذه الأنشطة، مثل: السياسات المتعلقة بالمواصلات والهجرة وقوانين اللجوء، أما فى بعضها الآخر كالسياسة الخارجية والأمن المشترك فلا تزال الدول تتمسك باختصاصاتها الأصيلة فيها، ومع ذلك تشير دلائل كثيرة إلى توافر إرادة سياسية واضحة وتصميم حقيقي على بذل الجهود اللازمة لإخضاع هذين المجالين، أى السياسة الخارجية والأمن تدريجياً وبشكل منظم ومدروس لآليات تشبه تلك المستخدمة فى اتخاذ القرارات المتعلقة بأنشطة الجماعات الأوروبية (نافعة، 2004 : 84).

ز. **تبني مكونات مؤسسات الاتحاد الأوروبي للمذاهب والإيديولوجيات في اتخاذ القرارات الخارجية:** تؤثر الإيديولوجية بعمق في مواقف السياسة الخارجية، ويعبر هولستي عن ذلك بتبنيه الآتي (HOLSTI ,1998: 93):

أولا: تساعد الإيديولوجية في بلورة الإطار الفكري أو العقلي الذي يرى من خلاله واضعو السياسات الواقع الخارجي الذي يتعاملون معه بأسلوب الاستجابة للقرار.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثانيا: تضع الإيديولوجية متخذ القرار في حالة تصور للمستقبل كما أنها تعين له ما يجب أن تكون عليه أهدافه البعيدة المدى والروسائل المحققة لتلك الأهداف، دبلوماسية أو دعائية أو اقتصادية أو عسكرية.

ثالثا: تساعد الإيديولوجية على المفاضلة بين الخيارات العديدة التي تطرحها ظروف الموقف الخارجي.

رابعا: توفر الإيديولوجية مجموعة من المعايير الأدبية والأخلاقية التي يستند إليها في تقييم الاتجاهات والتصرفات.

لكن وجود هذه الخصائص في النظام السياسي الأوروبي، لا يعني بالضرورة عدم وجود تحديات سياسية وأمنية ترافق عمل الاتحاد الأوروبي، إذ ظهرت تلك التحديات واضحة في طبيعة النظام السياسي منذ انشائه، والتي من أبرزها:

(1) شحة الموارد الطبيعية الأمر الذي يجعل دول الاتحاد الأوروبي تعتمد بشكل رئيسي على الخارج في مجالي الطاقة والموارد الأولية.

(2) غياب التنسيق بين مواقف دول الاتحاد الأوروبي اتجاه القضايا الدولية.

(3) عدم احترام مبدأ الأفضلية بين دول الاتحاد الأوروبي في التعاملات الدولية.

(4) تنامي حالة المنافسة الخارجية لدول الاتحاد الأوروبي خاصة مع الولايات المتحدة الأمريكية واليابان.

(5) سيطرة الدول الأكثر تصنيعاً وهي ألمانيا وبريطانيا وفرنسا وأيطاليا على بقية دول الاتحاد الاخرى.

(6) عدم استقلالية السياسة الخارجية بالنسبة للاتحاد الأوروبي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وتأسيساً على ما سبق ؛ ورغم تعهد الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي بمنح المؤسسات الاتحادية خاصة المفوضية الأوروبية والبرلمان الأوروبي ومحكمة العدل الأوروبية سلطات وصلاحيات واسعة تضفي عليها سمات تفوق الحالة القومية في مجالات السياسة النقدية والمنافسة والتجارة الخارجية باعتبارها المجالات الأساسية التى يتمتع فيها الاتحاد الأوروبي باختصاصات أصيلة، أما في مجالي السياسة الخارجية والأمن المشترك فلا تزال الدول تتذرع بتأثير العوامل الداخلية على هذين المجالين، الأمر الذي يدفعها للتمسك باختصاصاتها الأصيلة فيها، ومع ذلك تشير دلائل كثيرة إلى توافر إرادة سياسية واضحة وتصميم حقيقي على بذل الجهود اللازمة لإخضاع هذين المجالين، أى السياسة الخارجية والأمن تدريجياً وبشكل منظم ومدروس لآليات تشبه تلك المستخدمة فى اتخاذ القرارات المتعلقة بأنشطة الجماعات الأوروبية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثاني

العوامل الخارجية المؤثرة في السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي

تتعدد مضامين مفهوم السياسة الخارجية من خلال تعدد منظومة المبادىء والأهداف التي تحددها الدول لنفسها، والتي تسعى فيها إلى ضبط علاقاتها مع الفاعلين الدوليين الآخرين بما يتماشى مع تنمية مصالحها، وتشتمل تلك المضامين على مجموعة الخطط والإستراتيجيات التي تدير بها الدول علاقاتها الخارجية بموجب المحددات البيئية الدولية المتغيرة، بما ينتج عن مواقف تعبر عن توجهات الدول ودرجة انخراطها في الشؤون الدولية لغرض تحقيق مقاصدها في حدود أفضل إدارة متصورة للمخاطر والفرص المتاحة، والتي يتم التعبير عنها بالقرارات الناتجة عن خبرة متراكمة في الاستجابة للمتغيرات الدولية وذلك لحماية المصلحة القومية.

وبهذا فإن البيئة الدولية المحيطة بالاتحاد الأوروبي قد تدخلت في رسم طبيعة السياسة الخارجية للاتحاد وشكلها، وبذات الوقت جعلتها تتأثر بمجموعة من العوامل الخارجية، هذه العوامل التي جاءت من خارج نطاق ممارسة الاتحاد الأوروبي لسلطاتها، أو أنها قد نشأت نتيجة التفاعل مع الوحدات الدولية الأخرى.

ويتناول المبحث الثاني العوامل الخارجية المؤثرة في السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي من خلال المطلبين الآتيين:

المطلب الأول: العوامل المتعلقة بالنسق الدولي.
المطلب الثاني: العوامل المتعلقة بالتفاعلات الدولية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الأول
العوامل المتعلقة بالنسق الدولي

يشير مفهوم النسق الدولي إلى مجموعة من الوحدات السياسية (دول منفردة أو مجموعة دول) متدرجة القوة فهي قوى قطبية، أو قوى كبرى أو قوى صغرى، خلال حقبة زمنية معينة تتفاعل فيما بينها من خلال الفعل ورد الفعل على نحو يؤدي إلي حالة من الاتزان الدولي، أي توازن القوى أو ميزان القوة، وتوازن القوى هو اصطلاح يشير إلى كيفية تعامل الدول مع مشكلة الأمن الدولي عن طريق تغيير أنماط تحالفاتها، وهو نتيجة طبيعية لنظام دولي يتسم بوجود عدة دول مستقلة ذات سيادة ويكون لكل منها حرية الدخول في تحالفات من أجل تعظيم أمنها القومي (أبو عامود، 2007 : 9).

ويمثل النسق الدولي حالة اتزان دولي آلية تلقائية، وهناك ثلاث صور للنسق الدولي عرفها التاريخ الحديث، هي: النسق الدولي متعدد الأقطاب الذي ساد خلال الفترة منذ معاهدة وستفاليا (1648) إلى نهاية الحرب العالمية الثانية (1945)، والنسق الدولي ثنائي القطبية الذي عرفته العلاقات الدولية للفترة (1945 – 1991)، والنسق الدولي أحادي القطب الذي جاء بعد انتهاء الحرب الباردة عام (1991)، وهو يعرف كذلك بالنظام العالمي الجديد (وهبان، 2014).

وينطوي النسق الدولي على أربعة عناصر رئيسة يكمن في رصدها فهم واقع السياسة الخارجية للاتحاد الاوروبي في ظل نظام النظام العالمي الجديد، وهذه العناصر هي:

1. **الوحدات الدولية:** ويقصد بها الفاعلين الذين يقومون بأدوار معينة داخل النسق، ويكون هؤلاء الفاعلين في حالة تفاعل تظهر خلاله أنساق فرعية متفاعلة فيما بينها ومع النسق الكلي، وقد بدأ النسق الدولي يشهد ظهور وحدات جديدة فاعلة في النسق الدولي لا تتخذ شكل الدول، كالمنظمات الدولية والإقليمية، وحركات التحرر الوطني، والشركات الدولية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وغيرها من الوحدات التي أخذت تؤثر في النسق الدولي بعد نهاية الحرب العالمية الأولى، تزامن مع ذلك ظهور دول جديدة غير الأوروبية كاليابان، والولايات المتحدة الأمريكية، ثم مجموعة الدول الأفريقية والآسيوية بعـــد الحرب العالمية الأولى (سليم،2004 :13).

ويعد الاتحاد الأوروبي أحد الوحدات الدولية في النسق الدولي، إذ أصبحت له أهمية كبيرة في واقع العلاقات الدولية بعد انتهاء الحرب الباردة، ويتكون الاتحاد الأوروبي من (28) وحدة –دولة– عضو وقد انظمت عشرة دول دفعة واحدة فـــي عام (2004)، وفـــي عـــام (2007) انظمتا للاتحاد كل من رومانيا وبلغاريا، فيما كانت كرواتيا هي أخر دولة تنضم للاتحاد وذلك في (1 تموز 2013)، وقد تأسس الاتحاد الأوروبي بموجب معاهدة ماستريخت الموقعة عليها عام (1992) التي حددت على حق كل دولة أوروبية في التقدم بطلب لعضوية الاتحـــاد الأوروبي، وهذا يعني عدم تحديد شروطاً أو معايير موضوعيـــة يتعين توفرها في الدول الراغبـــة للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي باستثناء شرط احترام القيم الأوروبية، مما يجعله نظام سياسي مفتوح لكافة الوحدات الدولية في القارة الأوروبية، وإن حدود هذه القارة هي حدود الاتحاد، بل أن البعض ذهب إلى أبعد من ذلك من خلال التأكيد على الهوية الدينية للاتحاد عندما اعتبروه نادي مسيحـــي، وبهذا فإن سعي تركيا المتواصل للانضمام للاتحاد الأوروبـــي منذ عدة عقود قد لاقى اعتراضاً كبيراً بالنظر إلى هويتها المتميـــزة عن أوروبا (العمراني، 2011 : 28).

ورغم إن الإتحاد الأوروبي لم يضع أية شروط إضافية لانضمام الدول المرشحة للعضوية ما عدا الشروط العامة التي تم تبنيها في الاتفاقيات المؤسسة للإتحاد، لكن الفرق الشاسع في المستوى الاقتصادي والسياسي بين دول وسط وشرق أوروبا ودول الإتحاد دفع مجلس الاتحاد

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الأوروبي في عام (1993) ليضع ما يعرف شروط كوبنهاجن التي تضمنت الشروط الآتية (الموقع الإلكتروني لبعثة الاتحاد الأوروبي في الأردن).

http://ar.wikipedia.org/w/index.php?title=%D8%B4%D8%B1%D9%88%D8%B7_%D9%83%D9%88%D8%A8%D9%86_%D9%87%D8%A7%D8%BA%D9%86&action=edit:&redlink=1

أولا: شروط سياسية : تفرض على الدولة المترشحة للعضوية أن تتمتع بمؤسسات مستقلة تضمن الديمقراطية وعلى دولة القانون وأن تحترم حقوق الإنسان وحقوق الاقليات.

ثانيا: شروط اقتصادية : يلزم وجود نظام اقتصادي فعال في الدولة المترشحة للعضوية يعتمد على اقتصاد السوق وقادر على التعامل مع المنافسة الموجودة ضمن الإتحاد.

ثالثا: شروط تشريعية : تقوم الدولة المترشحة للعضوية بتعديل تشريعاتها وقوانينها بما يتناسب مع التشريعات والقوانين الأوروبية التي تم وضعها وتبنيها منذ تأسيس الإتحاد.

2. **بنيان النسق الدولي:** وهو مفهوم تنظيمي ينصرف إلى ترتيب وحدات النسق الدولي في علاقات بعضها البعض (Waltz,1979:88).

ويتحدد البنيان الدولي على أساس كيفية توزيع المقدرات بين الوحدات الدولية، وعلى درجة الترابط بين تلك الوحدات، ويقصد بالمقدرات نمط توزيع الموارد الاقتصادية ونمط توزيع الاتجاهات والقيم السياسية بين مختلف وحدات النسق الدولي، وذلك لأن نمط توزيع الموارد الاقتصادية يحدد قدرة الوحدة الدولية على التصرف إزاء الوحدات الأخرى، وعلى تنفيذ أهداف سياستها الخارجية، ومن ثم يحدد ترتيباً معيناً للوحدات داخل النسق الدولي إزاء بعضها البعض، كما يتأثر هذا الترتيب بنمط توزيع الاتجاهات والقيم السياسية بين تلك الوحدات، لأن هذا النمط يحدد طبيعة التحالفات والائتلافات الممكنة والقائمة في النسق الدولي (سليم، 2004 : 14).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويختلف البنيان المؤسسي للنسق الدولي في الاتحاد الأوروبي عن باقي المنظمات الدولية والإقليميـــة، فهو فريداً في طبيعته ومختلفاً عن تلك المنظمات، إذ تتخلى الدول الأعضاء عن مقياس السيادة للمؤسسات المستقلة التي تمثل المصالح المشتركـــة عند عقد المعاهدات، فالقرارات الصادرة عن المجلس الوزاري للاتحـــاد تتخذ بأغلبية بسيطة وفق مبدأ المساواة السياديـــة أي على أساس أن لكل دولة صوتاً واحداً، فيمـــا تتطلب القرارات أغلبية خاصة موصوفـــة، تحسب وفق نظام التصويت الترجيحي، وتختلف فيه أوزان الدول في عمليـــة التصويت باختلاف حجمها وقوتها وثقلها الفعلـــي (العمراني، 2011 : 33).

وكانت معاهدة نيس الموقع عليها عام (2004) قد أدخلت تعديلات جوهرية على نظام التصويت، وكان يفترض البدء فى تطبيقها اعتباراً من أول كانون الثاني عام (2005) وأعادت فيها توزيع الأصوات على النحو التالي: (ألمانيا وفرنسا وبريطانيا وإيطاليا: 29 صوتا)، (أسبانيا: 27 صوتا)، (هولندا: 13 صوتا)، (بلجيكا والبرتغال واليونان: 12 صوتا)، (النمسا والسويد: 10 أصوات)، (فنلندا والدانمارك وأيرلندا: 7 أصوات)، (لوكسمبورج: 4 أصوات)، وتتخذ القرارات بالأغلبية الموصوفة إذا حصلت على (170) صوتاً من إجمالي الأصوات البالغ عددها (237) صوتا، ويتعين أن تمثل أغلبية الدول الأعضاء إذا كان مشروع القرار المقترح نابعا من المفوضية الأوروبية، أو ثلثي هذه الدول إذا لم يكن مشروع القرار المقترح نابعا من المفوضية، وبوسع أى دولة عضو أن تطلب ألا تقل الأغلبية الخاصة المطلوبة لاتخاذ القرارات عن (62%) على الأقل من مجموع سكان دول الاتحاد الأوروبي، غير أن قرار المجلس الأوروبي قبول عشر دول كأعضاء جدد فى الاتحاد الأوروبى، اعتباراً من (آيار 2004) أي قبل دخـــول هذا النظام الجديد حيز التنفيـــذ، فرض ضرورة إعادة النظر فى هذا التوزيع وقد تضمن أحـــد البروتوكولات الملحقـــة بمشروع الدستور توزيعاً جديداً للأصوات أصبح سارى

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المفعول بمجرد دخول الدول المنضمـــة للاتحاد وحتى (أول تشرين الثاني 2009) (نافعة، 2004، 85).

3. **المستوى المؤسسي للنسق الدولي:** ويقصد بالمؤسسية بناء أنماط مستقرة يمكن الاعتماد عليها في ممارسة الأنشطة المختلفة للوحدة الدولية، ويتم اتباع مجموعة من القواعد والاجراءات أو الأعراف التي يقرها الفاعلون كإطار شرعي لممارسة النشاطات غبر فترة زمنية، وبهذا فإن المساوى المؤسسي للنسق الدولي ينصرف إلى مدى وجود قواعد وأطر وأعراف دولية مقبولة لممارسة مختلف انشطة الدولية، ويشمل ذلك المستوى مدى توافر التنظيمات الدولية الفعالة، أي المؤسسية التنظيمية، والأطر القانونية الدولية لممارسة العلاقات الدولية (سليم، 2004 : 21).

وتعكس البنية المؤسسية للاتحاد الأوروبي آليات صنع القرار فى هذه المنظمة التكاملية أو الاندماجية وهو ما يتجلى بوضوح تام فى هيكيلة الاتحاد التي تتضمن المؤسسات الآتية:

أولا: المجلس الأوروبي: يعد هذا المجلس أعلى مستويات صنع القرار في الاتحاد الأوروبي ومستودع السلطة العليا فيه، ومن المفيد لفت الأنظار هنا إلى أهمية عدم الخلط بين المجلس الأوروبي European Council وهو محور هذه الفقرة، وبين مجلس أوروبا Council of Europe فالأول، أى المجلس الأوروبي هو إحدى هيئات صنع القرار فى الاتحاد الأوروبي أما الثاني فهو الاسم الرسمي لمنظمة مستقلة تضم فى عضويتها معظم الدول الأوروبية، وقد حدد إعلان شتوتجارت لعام (1999) صلاحيـــات واختصاصات المجلس الأوروبي على النحـــو الآتـــي (نافعة، 2004 : 82):

1. منح عملية البناء الأوروبي دفعة سياسية قوية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2. تحديد مسيرة هذه العملية ورسم وبلورة السياسة العامة التى يتعين أن توجه وتقود العمل في مؤسسات الجماعات الأوروبية وتحديد الطريقة التى ستسير عليها عملية التعاون السياسي فى أوروبا.
3. مناقشة كافة الجوانب المتعلقة بإقامة اتحاد أوروبي والعمل على تحقيق التناغم بين هذه الجوانب.
4. تمهيد الطريق أمام ضم قطاعات جديدة لعملية التكامل الأوروبي.
5. التعبير عن الموقف الأوروبي المشترك من قضايا السياسة الخارجية

ويتكون المجلس الأوروبي من رؤساء الدول أو رؤساء حكومات الدول الاعضاء، بالاضافة الى رئيس المجلس الذي يتم تدوير هذا المنصب كل (6) اشهر بين الدول الاعضاء، ورئيس المفوضية الاوروبية. ويشارك الممثل الاعلى للسياسة الخارجية والامنية للاتحاد الأوروبي في عمل هذا المجلس، ويحدد المجلس الاوروبي إتجاه واولويات السياسات العامة للاتحاد الاوروبي، الاّ انّه لا يضطلع بمهام تشريعية، ويلتئم المجلس الاوروبي مرتين كل ستة اشهر بناء على دعوة رئيسه، وعند الضرورة، يدعو رئيسه الى إجتماع خاص، وفي بعض الاحيان يلتئم المجلس الاوروبي في بروكسل، وهكذا تم التخلي عن فكرة رئاسة المجلس بالتناوب لصالح رئاسة موحدة منتخبة بالأغلبية من جانب أعضاء المجلس الأوروبي حيث يمارس صلاحياته لمدة سنتين ونصف قابلة للتجديد لمرة واحدة.

ثانيا: المجلس الوزاري للاتحاد الأوروبي: يتشكل مـــن ممثل واحد لكل دولة، ويتعين أن يكون هذا الممثل على مستـــوى وزير، ومفوضاً يملك صلاحيـــات التفاوض، ويعرف هذا المجلس حالياً بمجلس الاتحاد الذي يحضـــر اجتماعاته وزراء الخارجية في الدول الأعضـــاء أو أي وزراء آخرين وذلك بحســـب جدول الأعمال، ويحتل هذا المجلس

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

موقعاً استراتيجياً في عمليـــة صنع القرار فـــي الاتحاد الأوروبي، كونه يمثل حلقة الوصل الرئيسة بين تشكيلات الاتحاد الأخرى (العمراني، 2011 : 33).

ثالثا: المفوضية الأوروبية: هي الهيئة المركزية للاتحاد الأوروبي، وهي مسؤولة أمام البرلمان الأوروبي الذي يحق له حجب الثقة عنها بأغلبية ثلثي المشاركين في التصويت، أو الأغلبية المطلقة لعدد الأعضاء، وتعد المفوضية الأوروبية الجهة التي تمثل الاتحاد الأوروبي بالقضايا المتعلقة بالسياسة الخارجية، وبهذا فهي أهم المؤسسات الرئيسة في عملية صنع القرار في الاتحاد الأوروبي، لذلك فإنها تمثل إطاراً للتعبير عن مصالـــح الاتحاد ككل، على الرغم مـــن أن أعضائها يتم تعيينهم بواسطة الدول الأعضاء لكن ولائهم الكامل يكون لمصالح الاتحاد الأوروبي، إذ إن أي عضو في المفوضيـــة عند توليه منصبه فإنه يقســـم على أن يتولى القيام بواجباته باستقلالية تامة وفقاً للمصالح الجماعية، وتؤدي المفوضية عدد من المهام، هي: المبادرة باقتراحات خاصة بالتشريع، والوصاية على المعاهدات، والهيئة التنفيذية لسياسات الاتحاد الاوربي وللعلاقات التجارية، وتمثيل الاتحاد الأوروبي دبلوماسياً في جميع انحاء العالم من خلال بعثاتها الدبلوماسية (تيشوري، 2005).

رابعا: البرلمان الأوروبي: تقوم الفلسفة النظرية في الاتحاد الأوروبي على الطابع الديمقراطي كهدف أساسي من أجل تنوسيع عملية المشاركة في صنع القرار، ورغم إن سلطات البرلمان الأوروبي محدودة وتقل كثيراً عن سلطة البرلمانات الوطنية، لكنه يمثل جمعية برلمانية من ضمن مؤسسات الجماعة الأوروبية، ويتكون هذا البرلمان من (626) مقعدا، موزعة حسب عدد السكان في كل دولة عضو في الاتحاد الأوروبي، إذ يعكس ذلك مدى التفاوت في تمثيل المواطنين الأوروبيين، وكالآتي: (ألمانيا 99 مقعداً)، (فرنسا وإيطاليا وبريطانيا 78 مقعداً)، (أسبانيا وبولندا 54 مقعداً)، (هولندا 27 مقعداً)،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

(بلجيكا واليونان والبرتغال والتشيك وهنغاريا 24 مقعداً)، (السويد 19 مقعداً)، (النمسا 18 مقعداً)، (الدنمارك وفنلندا وسلفاكيا 14 مقعداً)، (ايرلندا وليتوانيا 13 مقعداً)، (لاتيفيا 9 مقاعد)، (سلوفينيا 7 مقاعد)، (لوكسمبورغ وأستونيا وقبرص 6 مقاعد)، و(مالطا 5 مقاعد) (العمراني، 2011 : 36).

4. **العمليات السياسية الدولية:** وهي مجموعة من الأنشطة المترابطة التي تقوم بها الوحدات الدولية لتحقيق أهدفها في إطار قواعد معينة، وتشتمل على العناصرالآتية :((Northedge, 1976 : 111

أولا: تتميز العمليات السياسية الدولية بأن لها أنشطة مستمرة ومتغيرة من وقت لآخر.

ثانيا: لا تتوقف العمليات السياسية الدولية عند مرحلة زمنية معينة ولا تنتهي بحدود وأشكال نهائية، وتكون مترابطة بحيث أن وجود نشاط معين يؤدي إلى وجود أنشطة أخرى تعتمد عليه.

ثالثا: تتم العمليات في إطار مجموعة من القواعد الوضعية، من خلال مجموعة من الأدوات الفنية التي تحدد طبيعة الأنشطة التي يمكن أن تنشأ في إطار تلك العمليات.

رابعا: تسعى الانشطة إلى تحقيق أهداف معينة يمكن من خلالها فهم حركيات تلك الأنشطة.

ترى الدراسة ؛ إن المتغيرات الدولية التي حدثت خلال العقدين الأخيرين تعطي الانطباع بأن العلاقات الدولية في النسق الدولي في ظل النظام الدولي الجديد، هو في حالة تكوين وانتقال من نظام قائم على الاحادية القطبية إلى نظام متعدد الاقطاب، فالاتحاد الأوروبي يمضي في توجهه نحو الوحدة، وهو مستمر في تطوير مؤسساته وهياكله، وهو سائر في استقطاب دولاً أوروبية أخرى، ويشير التكهن بمستقبل هذا الاتحاد بوصفه فاعلاً رئيسياً في التفاعلات الدولية التي انتجت لحد الآن جملة من المتغيرات التي سيكون لها دور مهم في بلورة المسرح الدولي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الثاني

العوامل المتعلقة بالتفاعلات الدولية

تؤدي التفاعلات الدولية في أعقاب الاحداث العالمية الكبرى إلى ظهور بوادر قيام نظام عالمي جديد يكون بديلاً عن النظام السائد، لذلك فقد جاء تطور التفاعلات بين القوى الدولية في مؤتمر يالطا عام (1945)، والظروف الصعبة التي عاشها العالم في أعقاب الحرب العالمية الثانية، وما لحق بدول أوروبا من دمار، إلى بروز التناقض في الرؤى الخاصة بمستقبل العالم بعد تلك الحرب بين كل من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيني كانت كلها عوامل مؤثرة في بناء النظام الدولي لتلك المرحلة التاريخية المهمة في العلاقات الدولية، وقد مثل مشروع مارشال لإعمار أوروبا نموذجاً هاماً لمصلحـــة هذه التفاعلات خلال تلك الفتـــرة، وكان لإنجاز هذا المشروع دلالات وآثار هامة على العلاقات الدولية في الواقع المعاصر، إذ اضطر الحلفاء لتقديم المعونة إلى ألمانيا عن الدمار الاقتصادي الذي لحق بها بعد أن وافقت بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية على تحديد قيمـــة التعويضات بمبلغ عشرون بليون دولار (العقاد، 1963 : 402).

وجاءت بعد ذلك معاهدة باريس التي تم توقيعها مطلع عقد الخمسينات من القرن العشرين، لتقوم على منطلقات وفق أسس اقتصادية بين بريطانيا وفرنسا إذ أسست ما يعرف بالجماعة الأوروبية للفحم والصلب، تبعتها فكرة السوق الأوروبية المشتركة، وهو مشروع اقتصادي سياسي (النواة الفعلية للاتحاد الأوروبي)، ظهر في أعقاب الاجتماع التمهيدي الذي عقده وزراء خارجية ست دول من الدول الأوروبية في ايطاليا في (حزيران 1951)، لإنشاء وحدة اقتصادية بين دولهم، وهذه الدول هي : فرنسا وإيطاليا وألمانيا الغربية ودول البنولوكس الثلاث (بلجيكا وهولندا ولكسمبورغ).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وتلاذلك وضع http://ar.wikipedia.org/wiki/%D9%81%D8%B1%D9%86%D8%B3%D8%A7 المبادئ الأساسية لهذه السوق، إذ وقعت عليها الدول المشار إليها فيما سمي **معاهدة روما** http://ar.wikipedia.org/wiki/%D9%85%D8%B9%D8%A7%D9%87%D8%AF%D8%A9_%D8%B1%D9%88%D9%85%D8%A7 لتنشأ رسمياً في) 25 آذار 1957)، الذي يعد التاريخ الفعلي لقيام السوق الأوروبية المشتركة، التي تشمل الإلغاء التدريجي للتعريفات الجمركية، وانشاء تعرفة جمركية خاصة موحدة، وتحرير انتقال العمل ورأس المال مع التنسيق بين السياسات الاقتصادية في مجال الانتاج والتسويق بين تلك الدول (سليم، 2004 : 636).

وتتأثر السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي حالها حال أي من الوحدات الدولية بنوعية التفاعلات التي تربطه بالدول الأخرى والتي تشتمل على :

1. **العوامل الاقتصادية**

شهد الاقتصاد العالمي في مرحلة الحرب الباردة حالة من الانقسام الهيكلي تبعاً لتأثيرات نظريتي الاشتراكية والرأسمالية، أما في مرحلة النظام الدولي الجديد، فإن العولمة الاقتصادية قد جعلت الاقتصاد العالمي منقسماً بين نظريتي الرأسمالية الليبرالية والمختلط (اشتراكي رأسمالي)، مثل نموذجي السويد والنمسا، فيما بات اقتصاد السوق والديمقراطية والانفتاح الاقتصادي كسمات للاقتصاد في النظام العالمي الجديد (السويدي، 2014 : 110).

لذلك زادت وبشكل ملحوظ أهمية العوامل الاقتصادية في نطاق التفاعلات الدولية التي يشهدها العالم المعاصر أياً كانت أطراف هذه التفاعلات، ولم يقتصر الأمر على ذلك بل تعداه إلى التغيرات التي لحقت بالاقتصاد ذاته الذي أدى إلى ظهور مصطلح الاقتصاد الجديد الذي يقوم على:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أ. المعرفة: تخـــرج منتجات المعرفة عبر سلسلـــة من العمليات المتشابكـــة التي لا تتطلب أيدي عاملة كثيرة، فهي تعتمد تقنيـــة المعلومات والاتصالات واستخـــدام الالات (كواه، 1998 : 18).

ب. الرمزية: أصبح النشاط الاقتصادي شديد التأثر بالتغيرات التي تحدث في أسعار البورصات والإحصاءات وموازين المدفوعات وأرقام البطالة ومعدلات ارتفاع الأسعار، واكتسبت البيانات المالية المجردة أهمية قصوى جاوزت ما وراءها من حقائق عينية، حتى تمكن الاقتصاد الرمزي من فتح الباب لدخول الاستثمار الاجنبي الذي يكون منتمياً إلى دول أخرى، مما جعل ظهور أي اختلال في في العلاقات الاقتصادية لا بد أن يؤثر على سلوك المستثمر بشكل واضح (البيلاوي، 1999: 120).

ج. السرعة: يتسم الاقتصاد بظاهرة السرعة، ويعـــود ذلك إلى أن منتجـــات المعرفة تتسم بالتحول الكبير والسريع، لذلك قام اقتصاد السرعـــة على إدارة المعلومـــات باستخدام سريان مستمر وبمعدل سريـــع جداً ودرجة عاليـــة من المرونة وحريـــة الحركة والقدرة على التحليل الدقيق للمعلومات من اجل اتخاذ القرار المناسب في الوقت المناسب (ماجيتا، 1998 : 163).

د. الثقة: تقوم الفكرة الأساسية لاقتصاد الثقة على أن الأساس في تقدم الأمم يرجع بالدرجة الأولى إلى توافر أو عدم توافر مقومات الثقة والاطمئنان في المجتمع، ويرى فرانسيس فوكوياما: " أن الثقة (Trust) هي كلمة السر في انتقال المجتمعات من حال إلى حال وتطور الدول من وضعية إلى وضعية مغايرة، ويعبر عنه فوكوياما بـــ رأس المال الاجتماعي ويعني هذا المفهوم مكونات رأس المال البشري التي تسمح لأعضاء مجتمع ما بالتعامل المشترك في ظل منظومة أخلاقية قوامها الثقة المتبادلة، فالثقة لها أثرها

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الإيجابي في تحقيق النمو والازدهار في المجتمعات كما وتمثل قوة أساسية للثقافة في خلق مجتمع اقتصادي وسياسي متماسك ومتجانس فقدرة المجتمع على التعاون وتعزيز جوانب الثقة في ما بين أفراده من ناحية، والثقة في ما بين الفرد والحكومة، تعزز الرخاء والازدهار في بلد ما " (Fukuyma, 1996 : 212).

وقد نتج عن هذه التغيرات التي لحقت بالاقتصـــاد في هذا العصـــر ظاهرة التحـــول من الاقتصاد القومي إلى اقتصاد العولمة، ولم تعـــد القضايا الاقتصادية في عالم اليوم قضايا داخلية في أي دولة من دول العالم، بقدر ما صارت قضايا ذات أبعـــاد كونية واضحة، إلى جانب قضايا الفقر والبطالة والديون التي أمست هي الأخرى قضايا كونية بارزة (أبو عامود، 2007 : 112).

وازداد عدد المشكلات الكونية التهدد استمرار الحياة على كوكب الأرض، ومن ثم كان من الضروري تكاتف جميع دول العالم للتوصل إلى حلول للمشكلات، وزيادة الدفاع لتقوية روابط التعاون بين الدول وايجاد نوع من التفاعلات الدولية خاصة تجاه المشكلات ذات الطابع الكوني التي من أبرزها: الانفجار السكاني، وتلوث البيئة، وانتشار أسلحة الدمار الشامل، وتجارة المخدرات، والإرهاب الدولي والجريمة المنظمة(رضوان،1995: 21). وقد وجد الاتحاد الأوروبي بأن المتغيرات الدولية تحتم عليه التحرك الجدي وايجاد نوع من التفاعلات الدولية بعد أن وجد أن النظام الدولي يشهد تحولات بنيوية جعلته يبتعد رويداً عن حالة القطب الواحد الذي كان النمط السائد في الهرمية الدولية منذ انتهاء الحرب الباردة، وتزامن ذلك التحول مع التراجع النسبي لعناصر القوة الاقتصادية بالنسبة لمعظم الدول الرأسمالية الغربية الكبرى وذلك نتيجة تداعيات الأزمة الاقتصادية والمالية التي بدأت عام (2008)، في الوقت الذي واصلت القوى العالمية الصاعدة في آسيا وأمريكا اللاتينية تحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بالرغم من طبيعة الاعتماد المتبادل التي تميز الاقتصاد العالمي، تنامي القوة الاقتصادية من المحتم أن يعزز القوة الإستراتيجية للدول، سواءً ما يتعلق بتنفيذ الخطط التنموية المرسومة أو الميزانيات العسكرية أو القدرات الإستراتيجية بشكل عام (مسعد، 2012 : 24).

2. العوامل العسكرية

لم تعرف القارة الاوروبية مرحلة طويلة من السلام والامن والاستقرار والتطور الاقتصادي مثلما عرفته خلال الفترة التي جاءت بعد نهاية الحرب العالمية الثانية وحتى اليوم، وشكلت هذه الظاهرة حالة دراسية وموضوع أبحاث في سياسات السلام والحرب، وفي كل مكونات المجتمعات السياسية والاقتصادية والثقافية والفكرية والصناعية والتقنية، إذ كانت الوحدة الأوروبية أو الاتحاد الاوروبي، هي محور الجهود لدى كل القيادات الاوروبية طوال أيام عصر الحرب الباردة، الى جانب التحرك الاوروبي في أفق المحيط الجغرافي الاوروبي الغربي، وقد أعاد انتهاء الحرب الباردة معظم دول اوروبا الشرقية الى الاتحاد الاوروبي، الأمر الذي زاد في الطموح الاوروبي للتحرك بقوة أكبر وبتصميم أكثر وضوحاً نحو دعم ما يسمى بالوجود الاوروبي العالمي في قارات آسيا وأفريقيا وأميركا اللاتينية، والاستناد في ذلك الى قاعدة العلاقات في العصر الاستعماري وتطوير هذه العلاقات حتى تتمكن من الصمود في وجه المنافسات الدولية للاقطاب الكبرى الاميركية والروسية والصينية واليابانية، وسواها أيضاً (العسلي، 2014).

فيما شهدت مناطق أخرى من العالم عودة ظاهرة سباق التسلح، هذه الظاهرة التي تعود جذورها إلى سنوات الحرب الباردة بين المعسكر الشرقي بقيادة الاتحاد السوفيتي السابق والمعسكر الغربي بقيادة الولايات المتحدة الأميركية، لذلك جاء تنامي هذه الظاهرة في مرحلة ما بعد الحرب الباردة بشكل ملفت للنظر، وتستحوذ المنطقة العربية على المركز

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الأول عالمياً في هذه الظاهرة، إذ خصصت أغلب الدول العربية ميزانيات ضخمة لشراء الأسلحة والمعدات العسكرية، في ظل التحولات والمتغيرات الدولية والاقليمية التي يشهدها العالم ومنطقة الشرق الأوسط، وتشكل قضية إنتاج السلاح وسباق التسلح مشكلة كبرى بالنسبة للبشرية جمعاء، فإنتاج الأسلحة وخاصة الأجيال الجديدة من أسلحة الدمار الشامل التي أصبحت قضية تشكل خطراً جدياً على الحياة البشرية والحضارة وعلى البيئة، هذا من جانب، ومن جانب آخر، فإن عمليات التسلح تعتبر أداة استنزاف كبرى للموارد لأنها تتسبب في زيادة تحويل موارد عملاقة إلى أغراض غير منتجة، وهكذا أخذت تتجسد بوضوح العواقب الضارة للعسكرة وسباق التسلح في وقت تعاني فيه البشرية حالة من التطور غير المتوازن، ومن حالة التفاوت الكبير في الإمكانيات المادية الضرورية لمواجهة التحديات التنموية والاقتصادية والاجتماعية (الدسوقي، 1992 : 83).

ونتيجة لتراجع السيادة القومية للدول في ظل النظام العالمي الجديد، بعد أن كانت مرتكزاً رئيسياً في تنظيم العلاقات في النظام الدولي، فقد أدت عوامل كثيرة إلى صعوبة سيطرة الدولة على الأنشطة العابرة للحدود، إذ اختفت الحدود الفاصلة بين الأمن الداخلي والخارجي للدول في ظل النظام العالمي الجديد، فالتحديات والمخاطر والتهديدات باتت مشتركة، كما أن عدم الاستقرار الداخلي وانتشار الفوضى الأمنية في أية دولة تكون له انعكاسات على أمن الدول المجاورة، ومثال ذلك ما حدث في العراق عقب الإطاحة بنظام الرئيس العراقي صدام حسين عام (2003)، بل على الأمن الإقليمي في كثير من الأحيان، وربما يصل إلى حد تهديد الأمن والاستقرار العالمي، ولا سيما في حال تفاقم أزمات كثيرة، مثل: تدفق اللاجئين السوريين، أو الإضرار بالتراث الثقافي والحضاري والإنساني الذي حدث أفغانستان إبان سيطرة حركة طالبان عندما قامت بهدم تمثال بوذا (السويدي، 2014 : 111).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وحتى وقت قريب كانت قوة الدولة تقاس بقوتها العسكرية، إلا أن زيادة تأثير العناصر الأخرى أنهى هذا الاحتكار للقوة العسكرية فأصبحت القوة العسكرية تمثل العنصر الرئيسي بين عناصر عديدة تشكل في مجموعها القوة القومية، والقوة العسكرية في مفهومها المعاصر تتكون من عوامل أو مكونات عديدة تتفاعل فيما بينها وتعطي في ناتجها النهائي التأثير العسكري المنشود في السياسات الدولية. إن تحليل القوة العسكرية لأي دولة يتطلب منا الأخذ بعين الاعتبار عددًا من العوامل، ومن بين هذه العوامل العدد، العتاد، المبدأ الاستراتيجي، والروح المعنوية، وقد وجد الاتحاد الأوروبي في ظل كل هذه العوامل بأن أحدى أبرز نقاط ضعف الاتحاد تكمن في ضعف القدرات العسكرية الاوروبية، حيث لا تتجاوز مخصصات النفقات العسكرية لمصلحة الدفاع الاوروبي، نسبة (2%)، فيما تخصص معظم دول الاتحاد الاوروبي موازنات كافية لدعم قدراتها العسكرية المحلية، وليس لمصلحة مجموع القدرات العسكرية الاوروبية، وعلاوة على ذلك، فالمجتمع الاوروبي أصبح يعاني من ارتفاع نسبة الشيخوخة وسط مواطنيه، وتنقصه حيوية الشباب التي تمارس دورها في بناء القدرة العسكرية والعمل في الجيوش، فادت هذه العوامل الى تراجع الامل في تحقيق الحلم الاوروبي بالوصول الى الوحدة الاوروبية في القرن الحادي والعشرين (العسلي، 2014).

من هنا جاء جهود حلف شمال الأطلسي الذي تمكن مـــن إعداد خطـــة تطوير عمل الحلف تجاه عـــدد من القضايا المهمة، إذ تم الاتفاق خلال مؤتمر قمـــة حلف شمال الأطلسي المنعقدة في براغ فـــي (تشرين الثاني 2002) على وضع خطة عمل مشتركة تتضمن: مكافحة الإرهاب، وتطوير قدرات الحلف العسكرية في مجالات النقل الاستراتيجي ومعدات إعادة تموين الطائرات في الجو، وزيادة قدرات الدفاع ضد الأسلحة النووية والكيمياوية والبيولوجية والإشعاعية، وزيادة المخزون من الذخيرة الموجهة الدقيقة، وإنشاء قوة رد سريع متطورة للحلف

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تم تقدير أن تصل إلى قدراتها الكاملة عام (2006)، وكذلك اهتمت قمة براغ بتطوير هيكل القيادة في الحلف من خلال إنشاء قيادة عسكرية استراتيجية للعمليات في بروكسل، وقيادة استراتيجية للتطوير والتحول في الولايات المتحدة الأمريكية، وخفضت القمة عدد اللجان الفنية المساعدة لمجلس الحلف بنسبة (30%) مع منحها صلاحيات في اتخاذ القرار حتى يركز مجلس الحلف على المسائل الاستراتيجية مع تبسيط إجراءات الاجتماعات الوزارية، وذلك لتفعيل عملية صنع السياسات، ودعت قمة براغ سبعة دول، هي: رومانيا وبلغاريا وسلوفاكيا الأعضاء السابقين في حلف وارسو اضافة إلى سلوفينيا، ودول البلطيق الثلاث ليتوانيا ولاتيفيا وأستونيا لبدء محادثات الانضمام إلى الحلف، وهو ما اكتمل عام (2004)، بعد أن تمت عملية التأهيل من خلال إصلاح القوات المسلحة في هذه الدول المرشحة وإعادة تنظيمها (أبو طالب، 2005 : 125).

3. العوامل السياسية

تواجه بيئة السياسة الخارجية للفاعلين الدوليين عدد من المحددات التي تقر مضامين توجهات هذه السياسة على المستوى الدولي، وتتأثر الدول والمنظمات الدولية والإقليمية في اختيار استراتيجية سياستها الخارجية بنمط النظام الدولي من حيث كونه نظام: هيمنة أو تبعية أو زعامة، إذ يتوقف مدى الحركة المتاحة لتلك السياسة على نمط النظام الدولي، ففي ظل نظام محكوم بقوة أقطاب كبرى يصعب على الوحدات الدولية الصغرى بناء تحالفات معادلة، كما يصعب عليها اختيار العزلة الدولية، فيما يتم ربط أهداف السياسية الخارجية بالتعبير عن الاحتياجات الاقتصيادية والاجتماعية الداخلية في الوحدة الدولية، وبالاضافة إلى ذلك فإن خريطة الفرص والتحديات لا بد أن يتم رسمها في ضوء معطيات البيئة الدولية، مع مراعاة الاعتبارات الجيوبوليتيكية وبالأخص الموقع والموارد الطبيعية والبشرية (مقلد، 2002 : 113).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

لذلك أخذ المجلس الأوروبي وهو أعلى سلطة في الاتحاد الأوروبي، يتولى تحديد المبادىء والتوجهات العامة والخطوط العريضة للسياسة الخارجية الأوروبية، وسياسة الدفاع المشترك، وتحديد الأدوات المناسبة لتنفيذها كاستراتيجيات مشتركة، وعمليات ميدانية مشتركة، ومواقف مشتركة، واتفاقيات، وأصبحت عملية صنع السياسية الخارجية لهذا الاتحاد منوطة بمجلس وزراء الاتحاد الذي يمثل الجهاز التنفيذي في الاتحاد الأوروبي (العمراني، 2011 : 75).

لكن أكثر ما يلفت الانتباه عن الساحة الدولية للمراقب للساحة الأوروبية هو وجود سياسات أوروبية خارجية، وليس سياسة خارجية، إذ يشير الواقع الفعلي إلى وجود تباين واضح في تلك السياسات الخارجية، وهذا ناتج إلى حد بعيد من العوامل الآتية (النملة، جريدة الرياض السعودية، العدد 13407 في 9 /2005/3):

أ. إن الوحدة الأوروبية لم تتضح بعد، ولم يعد هناك تسليم حقيقي بوجود سياسة خارجية أوروبية موحدة أو حتى متفق عليها وقد يكون هذا العمل طبيعياً في الوقت الحاضر خصوصاً.

ب. إن هذه السياسات المتباينة تعكس طموح الدول الأوروبية الكبرى من أجل قيادة أوروبا أو على الأقل التأثير الكبير على توجهات أوروبا الموحدة في الساحة الدولية، وهنا تبرز التوجهات الفرنسية الخارجية ووجهة نظرها الخاصة في هذا الجانب سواء في لبنان أو شمال افريقيا أو حتى وسط أفريقيا وغربها وعلى الساحة الروسية والآسيوية والشرق الأوسط، إذ إن فرنسا تقترب من بعض الدول الأوروبية وتبعد عن البعض الآخر، وفي ذات الوقت فهي تقترب من السياسة الأمريكية وتبتعد عنها في بعض الجوانب. وما يقال عن فرنسا يمكن أن يقال ألمانيا، إذ تختلف توجهاتها السياسية عن بقية دول الاتحاد الأوروبي

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وإن كانت الأكثر قرباً للتوجهات الجماعية للأوروبيين، وإذا ما جرى الحديث عن السياسة الخارجية البولندية أو الهولندية فإن ذلك يكون أكثر وضوحاً من تقارب هذه الدول والتنسيق السياسي مع التوجهات السياسية للقارة الأمريكية، وربما يكون أكبر من أي تنسيق مع الدول الأوروبية وكان موقف الرئيس الفرنسي في أزمة اجتياح العراق شديد الوضوح في هذا الجانب عندما انتقد علانية موقف بعض الدول الأوروبية الواضح والمشارك المؤيد لهذا الاجتياح، ولعل أكثر النماذج وضوحا عن وجود سياسات خارجية أوروبية هو السياسة الخارجية البريطانية التي ترى بأن لها قوة بذاتها قادرة على التأثير على السياسات الدولية وتعظيم مصالحها الدولية مع وبدون القوة الأوروبية الأخرى، ولذلك فإن السياسة الخارجية البريطانية أكثر الدول الأوروبية وضوحاً في رسم سياستها الخارجية وأهدافها الخارجية خارج اطار الوحدة الأوروبية أو الجماعة والمصالح الأوروبية، ولذلك فإن السياسة الخارجية البريطانية تمثل بحق أحد عوامل الوضوح والتباين في التوحد الأوروبي على مستوى السياسة الخارجية.

ترى الدراسة؛ إن أوروبا قد ذهبت في تجمعها السياسي والاقتصادي والثقافي أكثر بكثير من كل التوقعات التي كانت تنظر إليها كمركز للصراعات الدولية، إذ كان يُنظر إليها على أنها مركز العالم، وأن ما يحدث في اوروبا يؤثر على بقية المعمورة وان الصراعات الأوروبية هي التي تعيد صياغة الصراعات العالمية، وإن مسيرة الوحدة الأوروبية كانت مكللة بالصبر والعمل الدؤوب والمتراكم، العامل الذي خلق منها نموذجاً فريداً في التاريخ السياسي العالمي؛ من حيث الرغبة الحكومية والشعبية القوية نحو الوحدة والتوحد، ورغم أن عوامل التكامل والوحدة هي من العوامل القوية الجاذبة نحو مزيد من الوحدة والترابط الأوروبي سواء على المستوى الحكومي الرسمي أو على المستوى الشعبي الثقافي إلاّ أن هناك عوامل اخرى تعمل على تعظيم

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مكاسبها، وهي ليست بالضرورة ضد التكامل او الوحدة الأوروبية، وإنما هناك بعض الجوانب والنشاطات السياسية والاقتصادية ترى في الوحدة الأوروبية عاملاً من عوامل تعزيز تواجدها وقوتها ومكاسبها، ولعل هذه العوامل هي التي تعمل على خلق مناخ سياسي واقتصادي يعمل على رسم الوحدة الأوروبية، ولكن تحت مظلة أو مفهوم مصالح مختلفة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثالث

التحديات التي تواجه الاتحاد الأوروبي في ظل النظام الدولي الجديد

المبحث الأول: التحديات الداخلية التي تواجه الاتحاد الأوروبي

المطلب الأول: التحديات السياسية.

المطلب الثاني: التحديات الاقتصادية.

المبحث الثاني: التحديات الخارجية التي تواجه الاتحاد الأوروبي

المطلب الأول : مشكلة انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي.

المطلب الثاني: التنافس الأوروبي مع الولايات المتحدة الأمريكية.

المطلب الثالث: التقارب الأوروبي الروسي وأثره في العلاقات الأوروبية الأمريكية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثالث

التحديات التي تواجه الاتحاد الأوروبي في ظل النظام الدولي الجديد

عانى النظام الدولي من ظاهرة عدم الاستقرار منذ معاهدة فيينا عام (1815)، وبقيت حالة عدم الاستقرار حتى في حقبة ما بعد الحرب العالمية الثانية، ليس فقط على مستوى التسلح والصراعات الأيديولوجية وإنما على مستوى التحولات السياسية والاجتماعية والاقتصادية العالمية، لذلك أدركت القوى الأوروبية هذا الوضع الدولي وانتهجت لنفسها مسارات جديدة في البناء الاقتصادي والسياسي، في الوقت الذي عززت فيه علاقاتها مع الولايات المتحدة الأمريكية، مع الأخذ بنظر الاعتبار التحولات الجذرية في السياسات الدولية، خصوصاً في توزيع القوة الأوروبية التي تراجعت بعد الحرب العالمية الثانية، مما جعلها تعيد تقويم حساباتها السياسية والاستراتيجية وفقاً للأوضاع الدولية الجديدة، من خلال التعامل مع الصراع الأيديولوجي القائم بين القطبين وبالشكل الذي لم تشهده العلاقات الدولية من قبل.

وتأسيساً على كل الأحداث التي مرت بالقارة الأوروبية بدأت الدول الأوروبية العمل بجدية على تحقيق وحدة دولها لكي تتجنب مأساتها في الحروب السابقة أولاً والوقوف بوجه الايديولوجيات المنافسة ثانياً، وقد برز أمام هذا المشروع الوحدودي مشكلات جمة واجهت السياسات المتبعة من قبله بعد اتضاح ملامح النظام الدولي الجديد.

يتناول الفصل الثالث التحديات التي تواجه الاتحاد الأوروبي في ظل النظام الدولي الجديد من خلال المبحثين الآتيين:

المبحث الأول: التحديات الداخلية التي تواجه الاتحاد الأوروبي

المبحث الثاني: التحديا الخارجية التي تواجه الاتحاد الأوروبي

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الأول

التحديات الداخلية التي تواجه الاتحاد الأوروبي

جاء إبرام الاتفاقية المنشئة للجماعة الاقتصادية الأوروبية، ليمثل البداية في معالم العملية التكاملية الأوروبية التي أخذت تتبلور وتظهر كاملة بعد أن انتقلت من مستوى التكامل القطاعي في مجالي الفحم والصلب، الذي مهد الأرضية السياسية اللازمة لإطلاقها، إلى مستوى التكامل الاقتصادي الشامل، إذ تمكنت بعض الدول الأوروبية من وضع برامج محددة زمنياً للوصول إلى اتحاد جمركي، ثم إلى سوق مشتركة، ثم إلى سوق موحدة، ثم إلى سياسات اقتصادية ومالية موحدة باعتبارها مراحل مهدت لإطلاق الوحدة السياسية.

وسارت العملية التكاملية بالفعل على الطريق المرسوم لها، وقطعت منه الشوط الأكبر بالوصول إلى هدف الوحدة الاقتصادية، خصوصاً بعد تخلي معظم الدول الأعضاء عن عملاتها الوطنية وإطلاق عملة أوروبية موحدة، ثم وصلت إلى مرحلة متقدمة نسبياً من الوحدة السياسية، خصوصاً بعد إعداد مشروع الدستور الأوروبي الذي جرت مناقشته في المؤسسات الأوروبية المشتركة ولم يتم العمل به، ولم تكن هذه المسيرة سهلة وإنما اعترضتها مشكلات داخلية وأهوال كثيرة صادفتها، على رغم كل ما حققته من إنجازات اقتصادية باهرة، وقد ظهرت تلك المشكلات على شكل أزمات سياسية واقتصادية حادة.

يتناول المبحث الأول التحديات الداخلية التي تواجه الاتحاد الأوروبي من خلال المطلبين الآتيين:

المطلب الأول: التحديات السياسية

المطلب الثاني: التحديات الاقتصادية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الأول

التحديات السياسية

تعترض الاستراتيجية الموحدة والمستقلة للنظم السياسية القائمة في أغلب الوحدات الدولية متغيرات الأحداث العالمية سواء كانت تلك الاستراتيجية ثابتة أو متغيرة، مجزئة أو مقسمة أو متباينة، وذلك حسب مصالح كل نظام وأهدافه، ويعد هذا أمراً طبيعاً في النظام السياسي المتبع من قبل مؤسسات الاتحاد الأوروبي، لكن الأمر غير الطبيعي في دراسة الاستراتيجية الأوروبية يكمن في ضرورة التمييز بين الدول المؤسسة للجماعة الأوروبية والدول الوافدة أو الملتحقة بعدها بالاتحاد الأوروبي، فهناك فرق بين دوافع الدول التي انضمت ودوافع الدول التي أسست الجماعة الأوروبية، ودليل ذلك الاختلافات الجوهرية في تبني دول الاتحاد الأوروبي لسياسات خارجية متباينة وقد تلعب دوراً ثانوياً تجاه رغباتها في عـــدد من القضايا السياسية والاقتصادية (الجميلي، 2009 : 211).

وقد برزت أمام الاتحاد الأوروبي جملة من التحديات السياسية التي تتعلق بالدول الأعضاء وبالنظم والقواعد والآليات المتبعة من قبل مؤسسات الجماعة الأوروبية، فرغم كل الجهود المبذولة لحل المشكلات بقيت التحديات السياسية الداخلية محجوزة للدول الأعضاء لا يجوز للمؤسسات الأوروبية المشتركة أن تتدخل فيها أو تقتـــرب منها والتي كانت تتعلق بعملية الاندماج في الاتحاد الأوروبـــي، وخاصة التي تشتمل على حركـــة وحقوق وأمـــن المواطنيـــن ونظام العدالة القضاء، رغم التقدم الهائل الذي أحرزته حركـــة التكامـــل الأوروبـــي في اتجـــاه توحيد السياسات التجارية والاقتصادية والنقدية والماليـــة، بعد إبرام معاهدة ماستريخت لعـــام (1992) التي تشكل نقطة تحول في مسيرة الاتحاد الأوروبي، وعندما بـــدأ التحرك لتنسيق سياسات الدول اعضاء في الميدان المتعلقة بتلك المشكلات، ظل هذا التنسيق مرهوناً بإرادة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الـــدول الأعضاء ومتوقفاً بالكامـــل على مـــدى تعـــاون حكوماتها في هـــذا الشـــأن حتـــى إبرام معاهدة أمستـــردام لعام (1997) التي شهـــدت بعدها عمليـــة التكامـــل والوحدة الأوروبية نقلة نوعية حقيقيـــة في اتجاه مواجهة تلك التحديـــات وإخضاعها، أو بعضها على الأقل، لمناهج التكامـــل والاندماج التي سبـــق تطبيقها بنجـــاح على الجوانب الاقتصاديـــة والماليـــة (نافعة، 2004 : 284)، وكان من أبرزها المشكلات الآتية:

1. المشكلات المتعلقة بالخلاف حول الدستور الأوروبي

غدت فكرة الدستور الأوروبي ملغية بعد رفضها في عدد من الدول الأعضاء، الذي عرضت مسودته في (حزيران 2003) أمام مجلس رؤساء الدول والحكومات في الاتحاد الأوروبي الذين سبـــق أن دعا لمناقشـــة هذا الأمر فـــي (كانون الأول 2001)، كون هذا المجلس رأى أن الاتحاد الأوروبي على أعتاب قبول انضمام أعضاء جدد عام (2004)، وتم الاستعاضة عنها باتفاقية لشبونة، إلا أنه من المفيد الوقوف عند أهم النقاط المتعلقة بالخلاف حول هذا الدستور، والتي تتلخص بالآتي (العمراني، 2011 : 57):

أ. تحديد الاختصاصات بين الاتحاد والدول الأعضاء والتي قسمت إلى اختصاصات أصلية كالسياسة النقدية وقوانين المنافسة والتجارة الخارجية، واختصاصات مرتبطة بالدول الأعضاء كالثقافة والتعليم والرياضة.

ب. مبدأ التناوب الدولي على رئاسة الاتحاد، وإستحداث منصب رئيس دائم، ومدى صلاحياته المتعلقة بتنسيق عمل الاتحاد أو ما يتعلق بتنفيذ الاتفاقيات بالتعاون مع الدول الأعضاء.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ج. إستحداث منصب وزير الاتحاد المسؤول عن السياسة الخارجية والأمنية المشتركة، وتعيينه نائباً لرئيس المفوضية الأوروبية ورئيساً لمجلس وزراء خارجية الدول الأعضاء.

د. حق الدول الأعضاء في التمثيل بالمفوضية حتى عام (2008) من خلال تعيين كل دولة مفوضاً واحداً يمثلها في اختيار المفوضين المتمتعين بحق التصويت بدءاً من عام (2009) لانتخاب خمسة عشر فقط بما فيهم رئيس المفوضية ووزير الخارجية.

هـ. تحديد عدد مقاعد البرلمان الأوروبي.

و. توزيع الاختصاصات وصلاحيات رئيس الاتحاد، المتعلقة بالتوسع في الاتحاد ومراحل الاندماج الجديدة.

ز. إلغاء حق الاعتراض (الفيتو) الذي تتمتع به بعض الدول في خمسين مجالاً مختلفاً.

ح. تعطيل الدستور من خلال رفض دولة واحدة من دول الاتحاد الأوروبي.

2. المشكلات الناجمة عن آلية التعاون السياسي

حاولت معاهدة الاتحاد الأوروبي ماستريخت تطوير آلية التعاون السياسي بين الدول الأعضاء، وبخاصة أن عقد التسعينيات من القرن العشرين تخللته تحديات سياسية داخلية كانت تظهر عدم قدرة هذه الآلية على توفير الاستجابة المناسبة لعدد من الأزمات الدولية والإقليمية ومنها على سبيل المثال: انهيار الاتحاد السوفيتي وحرب الخليج الثانية والحرب الأهلية في يوغسلافيا السابقة، ففي حالة انيار الاتحاد السوفيتي كان أقصى ما توصلت إليه آلية التعاون السياسي الأوروبي هو وضع معايير مشتركـــة للاعتراف بالدول الجديدة، أما المجالات الأخرى فقد تصرفت فيها الدول بشكل منفرد، لذا تم الاتفاق في معاهدة ماستريخت على التطوير

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

التدريجي المشترك في مجال السياسة الخارجية والأمن وذلك من أجل الوصول إلى الآتي (كمال، 2001 : 37):

أ. الحفاظ على القيم المشتركة والمصالح الرئيسية واستقلال الاتحاد الأوروبي.

ب. تقوية أمن الاتحاد الأوروبي ودوله.

ج. الحفاظ على السلام العالمي وتدعيم الأمن الدولي في إطار التوافق مع ميثاق امم المتحدة، وأهداف مؤتمر الأمن والتعاون الأوروبي.

د. تدعيم التعاون الدولي.

هـ.تدعيم الديمقراطية، وحكم القانون، والتأكيد على احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية.

3. مشكلات المناهج والآليات المستخدمة

أوقع الاتحاد الأوروبي نفسه في مشكلات كثيرة أصبحت تمثل معوقات سياسية تعترض مسيرة العمل الأوروبي، الأمر الذي دفعه للسعي إلى تحقيق أهدافه من خلال مزجه بين منهجين مختلفين، هما:

أ. منهج التكامل والاندماج: تعامل الاتحاد الأوروبي وفق هذا المنهج مع قضية الوحدة من منظور وظيفي له خصائص وسمات معينة، أهمها: المرحلية والتدرج، والحركة من أسفل إلى أعلى عن طريق إطلاق العملية التكاملية بدءاً بقطاعات فنية محدودة، تتوسع تدريجيا، ووضع هذه القطاعات تحت سلطة مؤسسة أعلى من سلطة الدول التي تقبل الدخول في هذه العملية، وهذا يعني تنازل هذه الدول عن جانب من سلطاتها تدريجياً لصالح المؤسسات المشتركة، وقد تباينت النظريات المفسرة لفكـــرة الاندماج فـــي الاتحاد الأوروبي والتي أخذت تندرج تحت ما يعـــرف باسم نظريـــات الاندماج الإقليمي كونها كانت تعالـــج عملية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الاندماج بين دول مختلفة من حيث الدوافـــع والقوى المحركـــة والآليات، ويمكن تقسيم نظريات الاندماج الإقليمي التي حاول الأوروبيون العمل وفق منطلقاتها في مواجهة التحديات السياسية بالآتي:

أولا: النظرية الفيدرالية: سعت دول الاتحاد الأوروبي إلى تطبيق هذه النظرية عبر الطلب من الدول الداخلة في عملية الاندماج بالتخلي عن سيادتها لصالح حكومة الاتحاد الأوروبي الفيدرالية، وأن يتم إجراء توزيع جديد للسلطات بين الحكومة الفيدرالية والحكومات المحلية في المجالات المختلفة، وأن يكون تحقيق هذا الهدف من خلال عقد مؤتمر دستوري يضم ممثلين منتخبين لكتابة الدستور الفيدرالي، أو الاتفاق بين الحكومات المختلفة على شكل الفيدرالية، وتعود الأفكار الأولى التي لاقت صدى لها في القارة الأوروبية إلى عام (1946)(عندما دعا (ونستون تشرشل) في خطاب له فـــي زيوريخ إلى إنشاء اتحاد فيدرالي في أوروبا، أو ما أطلق عليه الولايات المتحدة الأوروبية (Mutimer, 1994 : 15)).

ثانيا: النظرية الوظيفية: ترتبط هذه النظرية بإسهامات الدبلوماسي البريطاني (ديفيد ميتراني) الذي أقترح فكرة الفصل بين التوجهات السياسية والجوانب الوظيفية في عملية الاندمـــاج الأوروبي، من خلال التركيـــز على التكامل الوظيفي في القطاعات الفنية المختلفة والتخلي عن فكرة الاتحاد السياسي، وتقوم الفكرة على تصورات يتـــم من خلالها إنشاء مؤسسات وظيفيـــة، تتنازل لها الدول الأعضاء عن سيادتها، فيما تحتفـــظ تلك الدول الأوروبية بسيادتها السياسية ولا يتم نقلها إلى أي مؤسسة فيدرالية(Mitrany, 1993).

وقد جرى نقد النظرية الوظيفية من قبل (أرنست هاس) أحد واضعي النظرية الوظيفيـــة الجديدة، إذ أنه تناول أفكار(ديفيد ميتراني) وخاصة ما يتعلق بأمكانية الفصل بين الأمور

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

السياسية والأمور الفنية بما فيها الاقتصادية، فهو يرى أن الأمور الفنية عادة ما تأتي نتيجة لقرار سياسي سابق (Haas, 1964: 23).

وقدم (هاس) مفهوماً جديداً هو مفهوم الانتشار، لتفسير التداخل بين العملية السياسية والفنية حيث يرى أن التكامل في القطاعات الفنية سوف يؤدي إلى انتشار عملية التكامل الأوروبي بشكل تدريجي إلى مجالات أكبر بما فيها المجال السياسي، دون تقديم شكلاً نهائياً لعملية التكامل، لأن هذه النظرية تنظر الاندماج على أنها عملية مستمرة وذات نهاية مفتوحة، وتؤكد النظرية على أهمية انتشار مؤسسات التكامل بدون تحديد شكل نهائي لهذه المؤسسات، وتقدم هذه النظرية تعريفاً لمفهوم (فوق القومية) على أنه لا يعني نقل سيادة الدولة إلى مستوى فوق مستوى الدولة، ولكن يعني تجميعاً لسيادة الدول المختلفة في مستوى أعلى، إذ تتم ممارسة هذه السيادة بشكل مشترك وليس منفرد من خلال المؤسسات فوق القومية، وكثيراً ما تستخدم هذه النظرية في تفسير تطورات الاتحاد الأوروبي (كمال، 2001 : 19).

ثالثا: النظرية الاتصالية: تمنح هذه النظرية الاتصالات بين الوحدات الدولية المختلفة أهمية مطلقة وتعدها أساس لقيام التكامل الوظيفي، وتوجب إنشاء مجتمع آمن يمثل الهدف النهائي لعملية الاندماج، والذي يأخذ الأشكال الآتية (Deutsch,1968: 89):

(1) مجتمع اللاحرب: تقوم الاتصالات بتسهيل هدف إقامة المجتمع الآمن الذي يتوافر فيه الحد الأدنى اللازم لحل المشكلات من دون اللجوء إلى العنف.

(2) المجتمع التعددي: يتضمن إنشاء عدد محدد من المؤسسات السياسية المشتركة.

(3) المجتمع التكاملي: يتم فيه أنشاء مؤسسات مشتركة في قطاعات المجتمع كافة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ب. منهج التنسيق والتعاون: حاول الاتحاد الأوروبي الولوج إلى قضية الوحدة من منظور التعاون القائم على الاختيار الحر بين وحدات مستقلة ومتساوية في السيادة (نافعة، 2004 : 38).

4. مشكلات تتعلق بعملية اتخاذ القرار في الاتحاد الأوروبي

لقد بات نظام اتخاذ القرار في الاتحاد الأوروبي وسياساته المشتركة غير موحد ولا يشبه أنظمة الدول القومية، بمعنى أنه لا يتبع المنهج الذي يتجاوز الأطار الوطني لكل دولة، مثلما أصبحت تلك العملية تتبع صيغاً وسطية بين الأطر الوطنية لكل دولة، والتعاون بين الحكومات من جانب آخر، وهذه الصيغ هي مزيج من احتكار سلطة إصدار الأحكام شبه التشريعية الموكلة لمجلس وزراء الاتحاد الذي يتخذ قراراته بالإجماع أو الأغلبية المشروطة، أما البرلمان الأوروبي وهو المؤسسة الثالثة في الهيكل التنظيمي للاتحاد الأوروبي، فقد أصبح يتمتع إلى حد ما بسلطة التعديل والأعتراض في اتخاذ القرار، فيما تقوم محكمة العدل الأوروبية بدور الحارس على قانون الجماعة الذي يطبق بشكل مباشر داخل الدول الأعضاء (عوض، 2000 : 10).

5. المشكلات الناجمة عن السلطات والصلاحيات

يتمتع الاتحاد الأوروبي بشخصية قانونية دولية مستقلة عن الشخصية القانونية للدول الأعضاء، ولكنها شخصية من طبيعة مختلفة عن تلك التي يتمتع بها مختلف الفاعلين الدوليين الآخرين، فلا هي شخصية مكبلة بالقيود المفروضة على المنظمات الدولية الحكومية التقليدية، ولا هي شخصية مطلقة الحرية بالقدر المعترف به للدول، ولكنها شخصية دولية من طبيعة خاصة تجمع بين بعض سمات وملامح الشخصية القانونية القانونية الدولية الممنوحة للمنظمات الدولية الحكومية التقليدية، وبعض سمات وملامح الشخصية الدولية الممنوحة للدول، إذ تتمتع بعض مؤسسات الاتحاد الأوروبي

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بسلطات وصلاحيات تمكنها ليس فقط من أن تصبح في موقف أقوى في مواجهة الدول الأعضاء، وإنما أيضاً من الاحتكاك والتفاعل المباشر مع مصالح المواطنين والجماعات في الدول الأعضاء وترتيب حقوق والتزامات مباشرة في مواجهتهم (نافعة، 2004: 38).

6. المشكلات المتعلقة بالقضايا التنظيمية

يعتمد الاتحاد الأوروبي نظاماً للتصويت داخل مؤسساته كان هو السبب المباشر في حصول مشكلات أوصلت الحال إلى التنازع حول حصص التصويت التي تخصص لكل دولة من دول الاتحاد الأوروبي الذي يعتقد أن الدول الأكبر تستحق حصة أكبر في التصويت من الدول الأصغر منها، فألمانيا التي يبلغ تعدادها (82.5) مليون نسمة لديها حصة أكبر في اتخاذ القرار في مجلس وزراء الاتحاد الأوروبي عن دولة أخرى مثل لوكسمبورج التي لا يتجاوز تعدادها عن (453) ألف نسمة، وبعد مفاوضات مكثفة أرست دول الاتحاد الأوروبي في القمة التي عقدت في بروكسل في (حزيران 2007) اتفاقية حول المعاهدة الأوروبية بدلاً عن الدستور تهدف إلى المضي بالاتحاد الأوروبي من حالة الشلل التي أصيب بها بعد رفض الدستور في كلاً من فرنسا وهولندا في الاستفتاء الذي جرى عام (2005)، لذلك تم وضع النظام الجديد المعروف بنظام الغالبية المزدوجة ليحل مكان نظام الأصوات المعقدة الذي يدخل حيز التنفيذ للفترة (2014 – 2017)، وإذا اعترضت أي دولة أوروبية خلال هذه الفترة على هذا النظام الجديد فإنه سيتم العودة إلى نظام التصويت القديم (العمراني، 2011 : 51).

7. المشكلات الأخرى

واجه الاتحاد الأوروبي عوائق أخرى على المستوى السياسي الداخلي برزت في النقاط الآتية (العطار، 2004 : 100):

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أ. صعوبة تطبيق القرارات على كافة الدول الأعضاء التي تتخذ من قبل الاتحاد الأوروبي، وذلك لأن هذه القرارات ملزمة فقط للدول التي توقع عليها.

ب. صعوبة إنشاء قوة عسكرية موحدة.

ج. تحمل الاتحاد الأوروبي الأعباء المالية لبعض دول الاتحاد التي تعاني من مشكلات محددة.

د. وجود النزاعات الأثنية بين شعوب أوروبا، يعيق خلق المواطن الأوروبي.

هـ. معارضة بريطانيا اعتماد العملة الأوروبية الموحدة.

ولم يكن الاعتراض البريطاني مقتصراً على العملة الأوروربية فحسب، بل شدد رئيس الوزراء البريطاني السابق ديفيد كاميرون على وعوده التي كان قد طرحها قبل توليه منصبه، مركزاً على ان الحكومة ستحمل الى الاتحاد الاوروبي، بعد الانتخابات المقبلة عام (2015)، جملة من الشروط والتعديلات التي ترى بريطانيا انها ضرورية بالنسبة لها. وفي حال وافق الاتحاد الاوروبي على الشروط البريطانية، ستعرض مسألة الاستمرار في عضوية الاتحاد الاوروبي على الاستفتاء الشعبي في بريطانيا عام (2017)، وينبع هذا الموقف من الرغبة البريطانية في اجراء الاصلاحات في منظومة الاتحاد الاوروبي التي تستطيع أن تسهم في استمرار بريطانيا ضمن الاتحاد، إذ إن التوجه الاوروبي يسير نحو التدخل اكثر فاكثر في الشؤون الداخلية للدول الاعضاء. كما أن الموقف البريطاني قد جاء نتيجة طبيعية للنهج الذي اتبعه الاتحاد الاوروبي، والذي ركز فيه على اجراءات طويلة الامد التي لا تهم المواطن الاوروبي بقدر ما تهم اجراءات وسياسات تتعلق بخلق فرص عمل واعادة النمو الاقتصادي الى الاتحاد (بوري، 2013).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ترى الدراسة ؛ إن الاتفاقيات المعمول بها في إطار الاتحاد الأوروبي هي التي هيأت الظروف لتنامي كثير من المشكلات التي تواجه سياسة الاتحاد الأوروبي في ظل النظام الدولي الجديد، كون هذه الاتفاقيات لا تتضمن تفويضاً عاماً للسلطة يتيح للمؤسسات الأوروبية المشتركة القيام بالأعمال التي تجدها ضرورية لتحقيق الأهداف التي قام من أجلها الاتحاد، لكنها تتضمن تفويضاً لممارسة سلطات معينة لأداء أعمال محددة، وتمارس مؤسسات الاتحاد الأوروبي هذه السلطات تحت إشراف ورقابة الدول الأعضاء.

ويلاحظ أن المشكلات التي واجهت عمل الاتحاد الأوروبي وسياساته كانت تتسع كثيراً في القضايا التنظيمية، وأنشطة السياسة الخارجية والأمن والشرطة والقضاء، وكذلك ما يتعلق بالقضايا والمشكلات الدولية المختلفة وعمليات حفظ السلم وحقوق الإنسان، كما تشتمل على سياسات الدفاع والأمن وقضايا نزع السلاح والإنفاق العسكري، وسياسات الأحلاف والتخطيط الاستراتيجي.

المطلب الثاني
التحديات الاقتصادية

أسهم سقوط أنظمة الحكم الدكتاتورية اليمينية والحكومات شبه العسكرية في جنوب القارة الأوروبية مثل اسبانيا، والبرتغال، واليونان في توفير إمكانات جدية أمام الاتحاد الأوروبي للتطور وتشجيع الدول المذكورة للانضمام إلى هذه المنظومة الأوروبية، ثم جاء الحدث الأبرز الذي أعطى دفعة قوية لطموح الأوروبيين نحو تحقيق وحدتهم، والمتمثل بتفكك المنظومة الاشتراكية في شرق أوروبا وعودة النظام الرأسمالي إلى تلك الدول في مستهل تسعينيات القرن العشرين، حين وقعت دول الوحدة الأوروبية اتفاقية ماستريخت في (شباط 1992) تمخضت عنها مع بداية عام (1993) محاولات جدية لتكوين السوق الأوروبية الموحدة، وتلا ذلك في

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

(حزيران 1997) التوقيع على معاهدة أمستردام المنبثقة والمكملة لاتفاقية ماستريخت التي تم بموجبها إجراء المباحثات والمفاوضات مع دول أوروبا الشرقية والوسطى العشر، ومع بداية الألفية الثالثة تغيرت وتطورت معاهدة أمستردام إلى اتفاقية نيس، التي اهتمت بمسألة توسيع عضوية دول الوحدة الأوروبية، وحددت أهمية الاستفتاءات العامة في الدول الأوروبية لتلك الاتفاقية، التي تعثرت من جراء تصويت بعض الأعضاء ضدها، الأمر الذي حدا إلى تغييرها وإيجازها، في ما عرف أخيراً باتفاقية لشبونة، ثم صدرت العملة الأوروبية الموحدة اليورو في عام (1999) بشكل ابتدائي، بديلة للعملات الوطنية، الأمر الذي عبّر بالطبع عن تعزيز الاقتصاد الأوروبي على مستوى العالم (كاخيا، مجلة الدفاع العربي، عدد تموز 2014).

لكن التحديات الاقتصادية لاحقت سياسة الاتحاد الأوروبي، الأمر الذي حدى بمؤسسات الاتحاد للسعي في معالجتها، والتي كان من أبرزها المشكلات الآتية :

1. المشكلات المتعلقة بالاندماج الاقتصادي

شهدت السنوات الأولى من حقبة تسعينيات القرن العشرين نقلة نوعية في الجهود الوحدودية لدول الأوروبية، تمثلت بتوقيع معاهدة ماستريخت التي أنشأت الاتحاد الأوروبـــي في (شباط 1992) والتي دخلت حيز التنفيذ في (تشرين الثاني 1993)، وكانت مجالات الاندماج الأوروبي هي أحدى أهم القضايا في تلك الجهود والتي واجهت معوقات عديدة في مجالات تدعيم ووضع إطاراً للاندماج في ثلاثة مجالات أساسية، هي: الوحدة الاقتصادية والنقدية، والسياسة الخارجية والأمنية، والسياسات الداخلية، وقد تطرقت هذه الدراسة في المطلب السابق لمجالي السياسة الخارجية والأمنية، والسياسات الداخلية، وبقي المجال الاقتصادي الذي تعرض لمشكلات عدة فيما يتعلق بالاندماج الأوروبي التي برز فيها المجالات الآتية:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أ. **السوق المشتركة:** سبق أن قامت مجموعة من الدول الأوروبية بإنشاء الجماعة الاقتصادية الأوروبية وذلك خلال العقد الخامس من القــرن العشرين بهدف إقامة ســوق مشتركة، إلا أن الجماعة وجدت في منتصف ثمانينيات القرن العشرين أي بعــد حوالي ثلاثين عاماً أن هذا الهدف لم يتحقق بالكامل نتيجة جملة من المعوقات، رغم أنها تمكنــت من إزالة الرسوم الجمركية بين الدول الأعضاء في تلك الجماعة، كما تم وضع تعريفة جمركية موحدة في مواجهة الدول غير الأعضاء منذ (تموز 1968)، وبذلك استكملت عناصر الاتحاد الجمركي الذي أتاح حرية حركة السلع بين الدول الأعضاء في تلك الجماعة الاقتصادية .(Leonard,1988: 76)

وكان من بين عناصر الســوق المشتركــة التي ظلت تواجــه مشكلات كثيــرة حتى بداية ثمانينيات القرن العشرين: حرية حركة العمالة والخدمــات ورأس المال، حتى بدأت الدول الأعضاء تشعر بأهمية استكمال مشروعها، فجاء المشروع الأوروبي الوحدودي أو السوق الموحدة عام (1992) الذي تدارس عدد كبيــر من المقترحات لإزالة المشكلات التي تعيق تحقيق السوق المشتركــة، ورغم كل ذلك بقيت مشكلتان هما (كمال، 2001 : 30):

أولا: مشكلة نقاط الحدود بين الدول الأعضاء، والاجراءات الطويلة المعقدة التي وضعتها الدول لعبور حاملات البضائع.

ثانيا: مشكلة الحواجز الفنية غير الجمركية التي وضعتها الدول الأعضاء في مواجهة بعضها لحماية منتجاتها الوطنية.

ب. **السياسات الاقتصادية المشتركة:** وهي السياسات التي تنازلت بمقتضاها الدول الموقعة على معاهدة روما لعام (1957)، عن سيادتها في مجالات معينة لصالح مؤسسات الجماعة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الأوروبية التي تقوم بتطوير سياسة اقتصادية مشتركة تصبح ملزمة لتلك الدول في المجالات الآتية:

أولا: السياسة الزراعية: وهي من أهم السياسات المشتركة للاتحـــاد الأوروبي كونها تستوعب حوالي نصف ميزانية الاتحاد، وتهدف إلى تحقيق عدة أهــداف، كان من أهمها (Leonard,1988: 76):

(1)توفير المنتجات الزراعية للمستهلك الأوروبي بسعر معقول مع الحفاظ على مستوى دخل مناسب للمزارع الأوروبي.

(2)إقامة سوق مشتركة في المنتجات الزراعية.

(3)وضع نظام للأسعار.

(4)وضع سياسة زراعية تحمي الواردات من الدول غير الأعضاء من خلال فرض ضريبة عليها لرفع سعرها حتى لا تباع بسعر أقل من سعر المنتجات الأوروبية.

(5)تدعيم الصادرات الزراعية للخارج من أجل تعويض الفارق بين العسر العالمي المنخفض والسعر المرتفع لمنتجات دول الاتحاد الأوروبي.

وبرزت جوانب سلبية من خلال تقييم هذه السياسات الزراعية عدت مشكلات اقتصادية كونها جاءت على حساب التكاليف العالية التي تحملتها دول الاتحاد بعد تحديث القطاع الزراعي، بحيث وصلت تلك التكاليف في بعض الأحيان إلى ثلثي ميزانية الجماعة الأوروبية، كما أن سياسة دعم الصادرات الزراعية مثلت أحدى المشكلات الرئيسية في العلاقات مع الدول الأخرى التي تقوم بتصدير منتجاتها الزراعية مثل: الولايات المتحدة الأمريكية واستراليا وكندا (كمال، 2001 : 32).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثانيا: سياسة المنافسة: واجهت حكومات دول الاتحاد الأوروبي مشكلة سياسة المنافسة بعد أن أصبحت إحدى الآليات الأساسية لضمان نجاح السوق المشتركة، وقامت المفوضية الأوروبية بإقرار الاتفاقيات المنظمة لتلك السياسة التي تحظر قيام الحكومات بدعم شركات معينة أو قطاعات إنتاجية معينة مما يؤدي إلى خلق وضع غير عادل في المنافسة، كما تحظر الاتفاقيات المقرة السياسات التي تؤدي إلى فرض سعر معين أو الحد من الإنتاج (Kerr, 1986 : 93).

ثالثا: سياسة المواصلات: تعرضت السياسة الأوروبية في مجال المواصلات إلى مشكلات عدة، إذ لم يتم تطوير السياسات المشتركة في هذا القطاع على الرغم من تضمين المعاهدة المنشئة للجماعة الأوروبية نصاً يعد المواصلات أحد المجالات التي تهتم بها السياسة المشتركة لتلك الجماعة، فوسائل المواصلات البرية والجوية والبحرية ما تزال تسيطر عليها الدول الأعضاء، الأمر الذي دفع البرلمان الأوروبي والمفوضية الأوروبية للقيام بتقديم شكوى إلى محكمة العدل الأوروبية ضد حكومات الدول الأعضاء لإخفاقها في تطوير سياسة مشتركة للمواصلات، وقد حثت المحكمة الدول الأعضاء على تحقيق تلك السياسة (Borchardt, 1990: 54).

رابعا: السياسة التجارية المشتركة: سعت دول الاتحاد الأوروبي لحل المشكلات التي تعترض جهودها في الاستمرار بالسوق المشتركة، إذ تمثل السياسة التجارية الوجه الآخر في تلك السوق، وكان من أبرز الأدوار التي مارسها الاتحاد الأوروبي في هذا المجال، تتعلق بالآتي (كمال، 2001 : 34):

(1) تنظيم العلاقات التجارية بين دول الاتحاد والتكتلات الأخرى.

(2) وضع وتعديل التعريفة الجمركية المشتركة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

(3) عقد اتفاقيات تجارية وجمركية مع عدد من الأطراف الأخرى.

(4) التخطيط لسياسة التصدير والعمل على اتخاذ إجراءات لحماية التجارة، وخاصة فيما يتعلق بمواجهة مشكلة الممارسات غير العادلة لبعض الدول مثل سياسة الدعم والإغراق.

(5) اجراء المفاوضات الدولية لتنظيم التجارة.

(6) حل الخلافات التي تنشأ مع الشركاء التجاريين، مثل التفاوض مع اليابان لفتح أسواقها للمنتجات الأوروبية.

(7) عقد اتفاقيات التعاون الأقل شمولية من اتفاقيات الارتباط التي تستهدف تحقيق قدر أكبر من التعاون الاقتصادي، وكان من بين تلك الاتفاقيات ما يتعلق بالعلاقات مع معظم الدول العربية في جنوب البحر المتوسط.

(8) اعداد برامج معونات التنمية التي يقدمها الاتحاد الأوروبي للدول النامية.

(9) تقديم برامج المعونات الغذائية لبعض الدول الفقيرة.

ج. **الوحدة النقدية:** لم تتحقق الآمال المعقودة على الجماعة الاقتصادية الأوروبية كون الدول الأعضاء لم يكن لديها الرغبة في التخلي عن سيادتها في المجالات المالية والنقدية، خاصة وأن التضخم والبطالة بقيت من أبرز المشكلات التي تواجه الجهود الأوروبية في التقارب والاندماج، كما تعرضت دول الاتحاد الأوروبي إلى حالة من عدم الاستقرار في أسعار العملات الأوروبية، الأمر الذي أوجد عقبات كثيرة منعت الشركات الأوروبية من الاستثمار في دول أوروبية أخرى وذلك قبل إصدار العملة الأوروبية الموحدة، وبالتالي لم تتحقق الاستفادة المرجوة من السوق المشتركة، لذلك تم اعتماد وسيلة أطلق عليها

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

معـــدل التبـــادل مـــن أجـــل التغلـــب على المعوقـــات التي تعترض تبـــادل العملـــة (Leonard,1988:83).

وقد ثارت عدة شكوك حول قـــدرة اقتصادات الدول الأعضـــاء فـــي الاتحـــاد الأوروبي جراء عـــدم الاستجابـــة للشـــروط التي وضعتها معاهـــدة الاتحـــاد الأوروبـــي (ماستريخت 1992) والتي وضعت في أهدافها تطوير النظام النقدي الأوروبـــي، إذ تم بموجبها تحديـــد موعد منتصف (تموز 1998) كموعد لإنشاء بنك مركزي أوروبـــي، وأول (كانون الثاني 1999) لإصدار العملة الأوروبية الموحدة التي صدرت بالفعل، لكن التزام الدول الاعضـــاء لم يكن كافياً لتحقيق جميع الأهـــداف التي سبق أن تم الاتفـــاق عليها (كمال، 2001 : 35).

2. الآثار السلبية للسوق الأوروبية الموحدة

واجهت سياسة تحرير تجارة المنتجـــات الصناعيـــة في دول الاتحـــاد الأوروبـــي مشكلات تتعلـــق بتعرض مستقبـــل الشركات الصغيـــرة والمتوسطـــة للخطـــر، وهذه الشركات تستوعب حوالي (75%) من إجمالي العمالة الأوروبية، ونحو (50%) من إجمالي الاستثمـــارات، وتزود مؤسسات الاتحاد الأوروبي بأكثر من (60%) من موارده، لذلك بلورت المفوضيـــة الأوروبية عدداً من البرامـــج التي استهدفـــت دعم جهـــود الدول لحمايـــة وتحسين أداء تلك الشركـــات والارتقاء والنهوض بها في مجالات : الإدارة والاستثمار وتنسيـــق السياسات والاستراتيجيات والبحـــوث والتطوير، بما في ذلك تقديم الحوافـــز والمكافآت التشجيعية للشركـــات المتميزة فـــي الأداء، وأصـــدرت المفوضيـــة أيضاً توجيهات وقواعد تنظيمية أخرى استهدفت تقليص المخاطـــر ودعـــم التعاون بين الشركات، دون التأثير في الضوابط الخاصة بالمنافسة، وترشيد الإنتاج وحقوق الملكية وغيرها.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

3. الأزمة المالية العالمية

أثر انتشـــار الأزمة الماليـــة الاقتصادية التي بـــدأت في الولايات المتحدة الأمريكيـــة منذ عام (2007)، لتصل تداعياتها إلى أغلب دول العالم وخاصة دول القارة الأوروبيـــة، الأمر الذي دعا هذه دول الاتحاد الأوروبـــي إلى اتخاذ إجراءات عديـــدة والسعي من أجل التغلب على هذه الأزمة المالية الخانقـــة والاقتصادية المؤثـــرة، والتي عدت من المشكـــلات التي واجهت سياســـة الاتحاد الأوروبـــي في مرحلة النظام الدولي الجديد، وذلك لأن الاقتصادات المختلفـــة في أغلب دول العالم المتقدمـــة منها والنامية قـــد تأثرت نتيجة هذه الأزمة الماليـــة العالمية الحـــادة، التي عُدت هي الأسوأ من نوعها منـــذ زمن الكساد الكبير الذي حدث عام (1929)، إذ بدأت هذه الأزمـــة أولاً في الولايات المتحدة الأمريكيـــة فـــي (أيلول 2008)، ثم امتـــدت إلى دول العالم لتشمل: الدول الأوروبية، والدول الآسيوية، وجميع الدول التي يرتبـــط اقتصادها مباشرة بالاقتصـــاد الأمريكي، وقد وصـــل عدد البنوك التي انهـــارت في الولايات المتحدة الأمريكية

http://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A7%D9%84%D9%88%D9%84%D8%A7%D9%8A%D8%A7%D8%AA_%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AA%D8%AD%D8%AF%D8%A9 خـــلال عـــام (2008) إلى (19) بنكاً، كما توقع آنذاك المزيد من الانهيارات الجديدة بين البنوك الأمريكية البالغ عددها (8400) بنكاً، ولم تكن هذه الأزمة جديدة ولم تكن مفاجئة، وإنما سبقتها تداعيـــات وكانت لها بوادر بدأت فـــي (7 شباط 2007) جراء عدم تسديد تسليفات الرهن العقاري الممنوحـــة لمدينين لا يتمتعـــون بقدرة كافية على التسديد، تكثفت جراءها عمليات الأفلاس في مؤسسات مصرفية متخصصة في الولايات المتحدة الأمريكية، ثم امتدت تسري في جسد

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الاقتصادات العالمية وعلى رأسها الاقتصاد الأمريكي والأوروبي باعتبارهما الاقتصادات الأضخم أو المتعدية التأثير عالمياً (عبد الخالق، 2009 : 3).

ولم يكن خافياً أن البنك المركزي الأوروبي يعتمد سياسة نقدية تستند إلى فرضيات وأساس تحليل مغاير للسياسة النقدية الأمريكية، باعتبارها سياسة نقدية كانت حتى الأزمة المالية العالمية الأخيرة أكثر توفيراً للنقد مقارنة بسياسة الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي الذي يراعي بشكل واضح متطلبات تمويل عجز الموازنة العامة، وبما ينسجم مع السياسة الاقتصادية للحكومة الأمريكية التي تربط سعر الفائدة بالإنحراف عن معدل التضخم المرغوب وانحراف الناتج الفعلي عن الممكن، في حين يركز البنك المركزي الأوروبي على حجم السيولة في تحليله النقدي (علي، 2012 : 220).

وبذلك خلقت الأزمة المالية العالمية مشكلات جمة للمؤسسات المالية في الاتحاد الأوروبي، كان من أبرزها (زين الدين، 2009 : 60):

أ. أجبرت الأزمة المالية العالمية البنك المركزي الأوروبي على ضخ (8.94) مليار يورو أي ما يعادل (130) مليار دولار أمريكي في الأسواق المصرفية بمنطقة اليورو، لمساعدة المؤسسات المالية التي هزتها أزمة التمويل العقاري الأمريكية ذات المخاطر المرتفعة، ولم يسبق للبنك المركزي الأوروبي أن ضخ مثل هذا المبلغ في السابق، فقد كان أكبر مبلغ ضخه البنك هو (3.69) مليار يورو في (12 أيلول 2001) غداة هجمات الحادي عشر من أيلول في الولايات المتحدة الأمريكية.

ب. أحدثت الأزمة المالية العالمية توتراً في السوق النقدية الأوروبية رغم مستوى السيولة في الأوساط النقدية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ج. يأتي ضخ البنك المركزي الأوروبي لمثل هذه السيولة النقدية لضمان أن تكون الأوضاع طبيعية في الأسواق، إذ تمكن البنك من الاستجابة إلى طلبات المصارف المعروضة بنسبة (100 %).

ترى الدراسة؛ إن مشروع الاتحاد الأوروبي قد واجه تحديات ومعوقات كثيرة، جراء التراكمات التاريخية السلبية التي كانت تعترض مسيرة العمل الوحدوي الأوروبي والناتجة عن الخلافات والأزمات والحروب التي حدثت خلال العصر الحديث،، فقد برز قلق فرنسي من تنامي الدور الألماني، بعد اندلاع الحرب الباردة، وقد أيد عدد من البلدان الأوروبية من ضمنهم بلجيكا وهولندا، وبقية الدول التي وقعت تحت القبضة النازية، القلق الفرنسي، وأفرزت الحرب العالمية الثانية حقائق ملموسة قيدت ألمانيا بعدة قيود وحدت من قدرتها على الحركة، وهي قيود ارتبطت بهزيمة النازية واستسلامها العسكري أمام الحلفاء، وهناك أيضاً انشطار أوروبا إلى كتلتين مختلفتين في أنماطهما السياسية والاقتصادية والأيديولوجية، كتلة رأسمالية في الغرب من القارة الأوروبية، وكتلة اشتراكية في شرقها، فضلاً عما أحدثته المتغيرات الدولية وإفرازات النظام العالمي الجديد الذي تشكل خلال العقد الأخير من القرن العشرين والتي كان من أهمها النزعة الاستقلالية، لدى فرنسا في عهد الرئيس (شارل ديغول)، والتطابق شبه التام في السياستين الأمريكية والبريطانية، هذه الحقائق مجتمعة كانت السبب في اعتراض مسيرة الاتحاد الأوروبي، وإعاقة انطلاقته بالسرعة المتوخاة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثاني

التحديات الخارجية

تزايد تأثير الاتحاد الأوروبي في الشؤون الدولية بشكل واضح منذ انبثاق معاهدة ماستريخت لعام (1992)، وقد توقع كثير من المحللين أن يتحول هذا الاتحاد إلى قطب جديد على الساحة الدولية بما أنه يمتلك الكثير من مقومات القوة الاقتصادية والتكنولوجية والثقافية، وفيه دولتان نوويتان تمتلكان حق النقض في مجلس الأمن الدولي، وقد تمكن خلال عدة عقود من اجتياز عقبات هائلة في مسيرة توسعه بحيث أصبح يضم ثمانية وعشرون دولة كانت معظمها إمبراطوريات وقوى عظمى عبر التاريخ، الأمر الذي أدى إلى تعامل أغلب دول العالم المهتمين بالشؤون الدولية مع الاتحاد الأوروبي كقوة دولية عظمى.

وقد أسهم نجاح الاتحاد الأوروبي بأن يكون له وزن كبير في الشؤون الاقتصادية العالمية، في أن تصبح القارة الأوروبية أكثر جاذبية للاستثمارات العالمية، منذ أن سار هذا الاتحاد في طريق الوحدة الاقتصادية، الأمر الذي أوجد تحديات خارجية أخذت تعترض سياسات الاتحاد في المرحلة التاريخية التي باتت تعرف بالنظام الدولي الجديد.

يتناول المبحث الثاني التحديات الخارجية التي تواجه الاتحاد الأوروبي في ظل النظام الدولي الجديد من خلال المطالب الآتية:

المطلب الأول : مشكلة انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي.

المطلب الثاني: التنافس الأوروبي مع الولايات المتحدة الأمريكية.

المطلب الثالث : التقارب الأوروبي الروسي وأثره في العلاقات الأوروبية الأمريكية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الأول

مشكلة انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي

سارت الدول المؤسسة للاتحاد الأوروبي بطريق تحقيق الوحدة الأوروبية من خلال توسيع اتحادهم عبر قبول انضمام عدد من الدول الأوروبية في عضويته بعد توقيع معاهدة ماستريخت، وظهر الاتحاد الأوروبي ككتلة عملاقة تنتمي إليها أكثر دول العالم قوة وغنى، وتطرح نفسها مشـــروع قطب مؤهـــل لإعادة التوازن إلى الساحـــة الدولية بعـــد الخلل الذي تعرضه له مع مطلع تسعينيات القرن العشريـــن، إذ برزت الولايات المتحدة الأمريكية قطباً وحيداً لا يتوانى عن فرض إرادته على حلفائه بعد سقوط الاتحاد السوفيتي، فبات طموح قادة الاتحاد الأوروبي بتجه نحو خلق توازناً في النظام الدولي الجديد بمنع سيطرة قوة واحدة عليه لا سيما بعد انضمام جميع الأوروبيين إلى الاتحاد النقدي الأوروبي لتصبـــح القوة الأولى في العالم بعد أن حقق تلك المسيرة العظيمة التي تكللت بالوحدة الاقتصادية والسياسية إلى حد ما (عبدالرحمن، 2005: 2).

وقد وفر هذا التوسيع فرصة فريدة لأوروبا لإنهاء التقسيم التي كانت تعيشها جراء حالة الاستقطاب الذي جعل منها شطرين على مدى أكثر من نصف قرن، إذ عد القرار الأوروبي للتوجه شرقاً في عملية التوسع الصادر في قمة كوبنهاغن في (كانون الأول 2002)، حدثاً تاريخياً في مسار البناء الأوروبي، كونها وضعت الشروط والقواعد والمعايير للانضمام الدول الأوروبية إلى الاتحاد الأوروبي، مما شجع الدول المجاورة للاتحاد على تحسين وضعها لمحاولة الانضمام إلى الاتحاد الذي حقق العديد من عمليات التوسع المنفصلة عن بعضها، فقد توسع من كرواتيا وأستونيا شمالاً حتى تركيا جنوبا، ويعد ذلك ببساطة الطموح الأكبـــر للاتحاد (الجميلي، 2009 : 79).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إن التقدم الذي حققه الاتحاد الأوروبي بعد حصول هذا العدد الكبير من الدول الأوروبية على عضوية الاتحاد، تزامن معه وضع عراقيل وشروط أثقلت كاهل الجانب التركي الذي ظل يسعى للتقـرب من الدول الأوروبية من أجل قبوله كعضـو فاعل في الاتحـاد الأوروبـي، وقد جاءت الجهود التركية عبر مراحل تاريخية سابقة لتتبلور في منظمة الأفكار التي امتازت بها الحقبة الكمالية والتي قيـل عنها بأنها ستتيح لتركيا الخـروج من مرحلـة اتسمت بالتخلف والدخول في عالم الحضارة الغربيـة، فكانت تطلعـات (مصطفى كمال أتاتورك) مثال للحداثة والتقدم حسب رأي أنصاره رغم حالة تطرفه لجهة الاستلاب بالغرب التي حملتها أحاديثه (نور الدين، 2001 : 361).

ويمثل الانضمام التركي إلى الاتحاد الأوروبي أحد أهم أهداف السياسة الخارجية التركية وشواغلها، إذ أن تركيا ترى في ذلك الطريق المثلى لتحقيق مصالحها القومية، والاستجابة العملية لتحديات كبرى كانت أوروبا نفسها هي مصدرها الرئيس، وبخاصة أن مسيرة بناء الدولة الجمهورية بدأت بمواجهة أوروبا الغرب الذي تقرر فيما بعد الامتثال له أو اللحاق به، ويعد هذا من المفارقات السياسية والتاريخية، وإن كان يتطلب تقصياً جدياً من أجل التوصل إلى النقطة الحرجة في تحول المدارك التركية تجاه أوروبا، من مصدر تهديد إلى حليف ومثال يحتذى (محفوض، 2012 : 185).

وبالنظر لتوفر قاعدة من المعطيات الاستراتيجية في تركيا تقوم على موقع جغرافي فريد طالما شكل ركيزة تاريخية لانطلاقتها نحو العالمية، إذ لا تبتعد هذه المعطيات في تركيا الحديثة التي يحاول صناع القرار فيها استغلال هذا الموقع في بناء رصيد إقليمي عبر شغل مقعد العضوية في الاتحاد الأوروبي والارتقاء بهذا الرصيد للتحول نحو الإقليمية أولاً ومن ثم العالمية ثانيا، وتكمن أهمية موقع تركيا في أنها (باكير، 2010 : 20):

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

1. تقع وسط قارات العالم القديم الثلاث آسيا وأوروبا وأفريقيا، وقد منحها هذا الموقع منذ القدم قدرة على التفاعـــل الحيوي في المحيط الإقليمـــي، فهي تؤثـــر وتتأثر بالعناصر السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية القائمة على حدودها، إذ تمتد الأراضي التركية بين آسيا وأوروربا، ويشكل الجزء الواقع في غرب آسيا حوالي (97%) من مساحة البلاد ويضم العاصمة أنقرة ويعـــرف باسم آسيا الصغرى أو منطقة الاناضول، بينما يقع الجزء المتبقي من تركيا في جنوب شرق أوروبا ويضم اسطنبول.
2. تقع في قلب المجال الجغرافي الذي اصطلح على تسميته أوروسيا، وهي بذلك تعد المنطقة الوسطية المتحكمة في منطقة قلب العالم وفق نظريد هالفورد ماكنـــدر الجيوسياسية، الأمر الذي يؤهلها لأن تكون دولة محورية أو حاسمة في المجال الجيوسياسي الإقليمي والعالمي.
3. تتميز بكونها دولة قارية، وهي ميزة قلما تتوافر في دولة تتمتع بالمكانة الجغرافية التي تمتلكها تركيا، لأنها أتاحت لتركيا حرية أكبر في اختيار سياسات أو تحالفات أو إقامة تجمعات تكون فيها المحور في هذا المجال الجغرافي، كونها تشترك بحدود مختلفة المساحة من جميع الجهات مع كل من الدول الآتية:

أ. الجنوب الشرقي: جورجيـــا (252 كم)، وأرمينيـــا (268 كم)، وأذربيجـــان (9 كم).

ب. الشرق : إيران (499 كم).

ج. الغرب: اليونان (206 كم).

د. الشمال الغربي: بلغاريا (240 كم).

هـــ. الجنوب: سوريا (822 كم)، والعراق (352 كم).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

4. تعد تركيا دولة بحرية مفتوحة إذ تحدها المياه من ثلاث جهات، البحر الأسود في الشمال، وبحر إيجة في الغرب، والبحر المتوسط في الجنوب، كما أنها تسيطر على ممرين مائيين مهمين طالما شكلاً تاريخياً محوراً للصراع بين الإمبراطوريات والدول، وهما مضيق البوسفور في شمال تركيا حيث يصل بين البحر الأسود وبحر مرمرة ويبلغ طوله حوالي (30 كم) وعرضه حوالي (1 كم)، ومضيق الدردنيل في الجنوب الغربي من تركيا حيث يصل بين بحر مرمرة والبحر الابيض المتوسط عن طريق بحر إيجة وطوله (60 كم) وعرضه يتراوح بين (1–6 كم)، مما يعطي تركيا القدرة على التحكم، ويتيح لها التحول إلى قوة بحرية إضافة إلى كونها قوة قارية.

وجاءت هذه المعطيات لتمنح منطقة الأناضول التركية المكانة الجيوسياسية والتي سمحت لها بلعب دوراً حاسماً عبر مراحل متعددة في التاريخ على الصعيد الإقليمي والعالمي، إذ شكلت هذه المنطقة تقاطعاً لمختلف الحضارات البشرية العريقة التي تمثل قلب العالم القديم، فكانت اسطنبول عاصمة لثلاث من أكبر الإمبراطوريات وأقواها على مر العصور: الرومانية (330 – 395)، البيزنطية (395 – 1453)، العثمانية (1288 – 1924) (حسن، 2006 : 15).

لكن حالة الضعف وتفكك الدولة العثمانية حدث إثر دخولها الحرب العالمية الأولى، فأنهى (مصطفى كمال أتاتورك) نظام الخلافة العثمانية عام (1922) وأعلن قيام الجمهورية التركية الحديثة عام (1923) (المرجة، 1984 : 56).

ثم سارت النخبة الكمالية في ذات الطريق لكنها لم تحرز أي تقدم يذكر حتى منتصف التسعينيات على طريق الاندماج في أوروبا، إلا على المستوى التقليدي المتواضع، وتخللت تلك المسيرة أنواع مختلفة من الرفض والقبول بسبب ما تعرضت له تركيا من أزمات سياسية وانقلابات عسكرية خلال الأعوام (1980/1971/1960)، وقضايا تتعلق بتحقيق

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الديمقراطية وانتهاكات حقوق الإنسان وأزمة الهوية والتنمية ومعدلات النمو الاقتصادي وغيرها من الشـــروط التي كانت تمثل تبريراً أوروبياً لعرقلة انضمام تركيا إلى الحاضنـــة الأوروبيـــة (العزاوي، 2012 : 772).

ويذكر أن عام (1999) كان هو البداية لنوع من الانفراج السياسي والإصلاحي من قبل الاتحاد الأوروبي، عندما وافقت قمة هلسنكي مبدئياً على تسمية تركيا كمرشح إلى عضوية الاتحاد الأوروبي، فيما قام قادة الاتحاد الاوروبي بإجراء محادثات بشأن إحدى أصعب القضايا المعروضة أمام قمة رؤوساء دول وحكومات الاتحاد الأوروبي المنعقدة في كوبنهاغن عام (2002)، ألا وهي طلب الحكومة التركية لتحديد تاريخ معين لبدء مفاوضات عضويتها في الاتحاد الاوروبي، وكان من بين الخيارات المطروحة أمام تركيا والذي اقترحته ألمانيا وفرنسا هو بدء مفاوضات العضوية في (تموز2005) شريطة أن يتم منح تركيا شهادة صلاحية في عام (2004) فيما يتعلق بمعايير العضوية الاساسية بما فيها حقوق الانسان وحكم القانون واقتصاديات السوق واحترام الاقليات لمساعدتها على إكمال قواعد ومعايير القبول في الاتحاد الأوروبـــي، ولكن القمة أجلت السماح بإجـــراء ذلك، كون مؤسسات الاتحـــاد الأوروبي في بروكسل تسعى للمزيـــد من الاصلاح السياسي فـــي تركيا (غانم، 2010 : 176).

لذا ؛ شدد برنامج حزب العدالة التنمية على التحرك ضمن الإطار العلماني، بعد وصوله إلى سدة الحكم في تركيا في (تشرين الثاني 2002)، وتبنى البرنامج قيماً جديدة تهدف إلى : التحرر الاقتصادي ؛ والإصلاح الهيكلي لمؤسسات الدولة ؛ والاندماج في الإطار الأوروبي، إلا أن الشكوك والاتهامات ظلت تثار بقوة حول ميوله الإسلامية، خاصة من قبل النخب العلمانية وأصحاب المصالح والنفوذ التقليديين في تركيا الذي لمسوا نجاح هذا الحزب في استقطاب

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وكسب اعجاب رجال الأعمال وطبقة واسعة من التكنوقراط، مما مكنه من التحول إلى أقرب الأحزاب التركية من المجتمع السياسي الأوروبي، في ظل ما كان يبديه العلمانيون من تردد في الاقتراب الكامل من أوروبا (ورغي، 2010 : 55).

ويرى منهاج حزب العدالة والتنمية أن الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي سيزيد من فرص الاستقرار السياسي والتقدم الاقتصادي في تركيا، كما يزيد من أهمية الموقع الاستراتيجي للاتحاد الأوروبي ذاته، ولا سيما أن تركيا تقع في جوار أغنى منطقتين نفطيتين في العالم، هما: منطقة الخليج العربي ومنطقة بحر قزوين، كما يعزز انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي، وزن الاتحاد السياسي والثقافي في العالم الإسلامي على أساس أنها ستصبح جسراً بينه وبين القارة الأوروبية (غانم، 2010 : 182).

وعليه؛ باتت وجهة النظر التركية تجاه الاتحاد الأوروبي تمثل انعكاساً وامتداداً للعلاقات التركية الأوروبية ذات العمق التاريخي المتجذر، والتي تنطوي على روابط وصلات تتراوح بين الخلفية التاريخية والنفسية العدائية، وبين المشهد والحالة الدبلوماسية العقلانية، وهي الروابط التي أنتجت أبعاداً تختلف عن علاقات تركيا بالمناطق الأخرى اختلافاً كبيرا، ولفهم هذه علاقة الاتحاد الأوروبي بتركيا لا بد من التعرف على المشكلات المنهجية التي تعترض تحليل العوامل الأساسية في انطلاقها، والتي كان من أبرزها ما تناوله (أحمد داود أوغلو) محللاً تلك المشكلات بقوله (أوغلو، 2011 : 538-539):

أولا: تنبع المشكلة الأولى من نمط العلاقة بين الاتحاد الأوروبي وتركيا القائمة على فرضية تعتمد وجود بنيتين جامدتين، وهذا تحليل صائب عند تعطيل الابعاد التاريخية التي تتجاهل التطورات المرحلية التي يعيشها الطرفان الأوروبي والتركي، وتتجاهل القوى الدينامية النابعة من العلاقة القائمة بين هاتين البنيتين.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثانيا: تكمن المشكلة الثانية في التفسير الساكن لنمط العلاقة بين الاتحاد الأوروبي وتركيا، إذ لا يدير كل من الطرفين علاقاته بالآخر بصورة متبادلة، فالاتحاد الأوروبي ينظر لعلاقته مع تركيا من خلال العوامل العالمية والقارية والإقليمية التي لها انعكاسات على نمط العلاقة بين كل من الاتحاد الأوروبي وتركيا، ومثال ذلك: ما يتعلق بالتوافق والانسجام بين سياسات الاتحاد الأوروبي تجاه الشرق الأوسط والقوقاز والبلقان وهي الأقاليم القارية القريبة من تركيا من جهة، وبين مسيرة علاقات الاتحاد الأوروبي مع تركيا من جهة أخرى.

ثالثا: تنبع المشكلة الثالثة من فرضية أن العلاقات بينهما تسير في مستوى واحد، تفرز نتائج لا معنى لها لأنها علاقات بالغة التعقيد وتتألف من تأثيرات متبادلة في مستويات متعددة، أي أنها تتطلب تطبيق منهج تحليلي متعدد المستويات لفهم هذه العلاقات، بحيث يستند ذلك المنهج إلى الخصائص متعددة الجوانب للعلاقة المتغيرة بين الطرفين، مع ضرورة الأخذ بالاعتبار أن الاتحاد الأوروبي يضم بداخله عدد من الدول المؤثرة في مجرى العلاقات الدولية.

ترى الدراسة ؛ إن تركيا شهدت عملية تحول سياسية واقتصادية شاملة، بعد تولي حزب العدالة والتنمية مقاليد السلطة منذ عام (2002)، وقد جاء هذا التحول كنتيجة طبيعية لمتطلبات قبولها في الاتحاد الأوروبي، بحيث أحدثت مفاوضات انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوربي نقلة نوعية ودوراً مؤثراً في هذه العملية، ويأتي إجراء إصلاحات واسعة النطاق في تركيا استجابة للضوابط والمقاييس في مجالات الديمقراطية وسيادة القانون وحقوق الإنسان وفقاً لحاجات الشعب وتطلعاته، وتعد موافقة الحكومة التركية على إجراء حزمة من التعديلات الدستورية التي أقرت عبر الاستفتاء الذي جرى بتاريخ (12 أيلول 2010) خطوة هامة في عملية الإصلاح

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والتحول الذي تشهده تركيا، كما تتواصل الجهود لإعداد دستور شامل جديد مثلما تقوم الحكومة ببذل الجهود واجراء التعبئة بين أنصار حزبها لتأمين قبول هذا الدستور، فيما ودخلت حزمة الإصلاحات القضائية التي تضمنت تعديلات جديدة تتعلق بتفعيل الخدمات القضائية والتي دخلت حيز التنفيذ عام (2012)، وكذلك تم إنشاء مؤسسة الرقابة العامة ومؤسسة حقوق الإنسان على ضوء القوانين التي تم إقرارها من قبل البرلمان التركي، ويأتي كل هذا من أجل اعطاء الرأي العام الأوروبي انطباعاً عن جدية الإجراءات التركية تلبية لشروط وضوابط الاتحاد الأوروبي التي وضعتها قمة كوبنهاغن للدول الراغبة بالحصول على العضوية في الاتحاد الأوروبي.

المطلب الثاني

التنافس الأوروبي مع الولايات المتحدة الأمريكية

تصرفت الولايات المتحدة الأمريكية وكأنها الوصي على الدول الأوروبية منذ دخولها الحرب العالمية الأولى عام (1917) عندما خرجت من عزلتها وتدخلت في الشؤون الدولية، ويرتكز هذا التصرف على الأعتـــراف بأنه من مصلحتها الجيوستراتيجيـــة الحيلولة دون سيطرة قوة معادية محتملة على أوروبا، لذلك دافعت الولايات المتحدة الأمريكية عن تلك المصلحة عبر تخليها عن عزلتها التقليدية ودخلت في صراع طويل مع الاتحاد السوفيتي السابق (بريجنسكي، 2004: 27).

وأخذت العلاقات الأوروبية الأمريكية منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية عام (1945) عدة أطوار وتراوحت بين النزعة الاستقلالية والتحالف الاستراتيجـــي حتى بلغ هذا التحالف أوجه في فترة الحرب الباردة خصوصاً بعد أن رد معسكر الدول الاشتراكيـــة بإنشاء حلف وارسو عام (1955) أي بعـــد ست سنوات من إنشاء حلف شمال الأطلسي عـــام (1949) (العمراني، 2009 : 92).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وراحت الولايات المتحدة الأمريكية تشجع تحركات الدول الأوروبية وتدعم مسيرتها الوحدوية، كونها كانت ترى أن الوحدة الأوروبية وتماسكها يمكن أن يوفر الحماية للجميع من انقسام التحالف الأوروبي الأمريكي ويسمح بالأخذ والرد بين الأنداد ويسمح بتقاسم المسؤوليات والتضحيات بالتساوي (وثيقة خطاب الرئيس الأمريكي جون كندي في فرانكفورت في 4 حزيران 1963).

ويأتي هذا الدعم الأمريكي الكبير من أجل إيجاد حليف قوي لها لوجود تقارب كبير دول القارتين في الآيديولوجيا والأفكار، وظهرت المساعدة الأمريكية لأوروبا بشكل واضح بعد الحرب العالمية الثانية، وذلك بتقديم مساعدات مالية وعلمية ضمن مشروع مارشال لإعادة بناء أوروبا المدمرة، لكن هذا التأييد لم يدم طويلا، فسرعان ما انقلب إلى منافسة في كل المجالات الدولية، السياسية والاقتصادية والعسكرية والمالية (الجميلي، 2009 : 215).

ومرت العلاقات بين الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية بعد انتهاء الحرب الباردة عام (1991) بحالة من المد والجزر، بسبب الخلاف في وجهات النظر بينهما، خاصة بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، إذ إزداد شعور بعض دول الاتحاد بأنها لم تعد بحاجة إلى مساعدة الولايات المتحدة الأمريكية في وجه الخطر السوفيتي، وأنها قادرة على مواجهة الاخطار التي قد تتعرض لها دون الحاجة إلى الدعم الأمريكي، وأدى توحيد ألمانيا إلى زيادة إيمانها بدورها التاريخي في توحيد أوروبا، ورأت أوروبا أن التحالف الذي كان قائماً بين الولايات المتحدة الأمريكية والمجموعة الأوروبية خلال الحرب الباردة في إطار حلف شمال الأطلسي، قد فقد الكثير من وظيفته، لأن الخطر السوفيتي قد زال، ووجدت دول الاتحاد أنها لم تعد بحاجة إلى مظلة الدفاع الأمريكية التي كانت قائمة من قبل (نوفل، 2011).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثم بدأت أغلب الدول الأوروبية تنتهج نهجاً مستقلاً عن الولايات المتحدة الأمريكية، وخاصـــة بعد زوال الخطر الشيوعـــي وتوحيد ألمانيا وانتهاء الحـــرب الباردة، في الوقت الذي انبثق النظام الدولي الجديد وهيمنت الولايات المتحدة الأمريكية على دول العالم والدول الأوربية بالتحديد، عندها تعالت أصوات المثقفين الأوروبيين برفض هـــذه الهيمنة محذرين بـــذات الوقت من قوة الولايات المتحدة الأمريكية وتفوقها الواضح في الاقتصاد والشـــؤون المالية، وفي التكنولوجيا والمجالات العسكرية، إضافة إلى أنماط الحياة واللغة والمنتجات الثقافية الواسعة التي تفرق العالم، وتشكل طرق التفكيـــر وتمارس أدوراً مؤثرة حتى فـــي خصومها (كيسنجر، 2002 : 40).

ويظهر للعيان التنافس الأوروبي الأمريكي في المجالات الآتية:

1. المجال العسكري

أحست الولايات المتحدة الأمريكية بالتطلعات الأوروبية الجديدة وباتت متأكدة بأنها تمر بحالة من التنافس مع الاتحاد الأوروبي كمنظمة إقليمية ذات تطلعات دولية، وشعر أغلب الساسة الأمريكان بحالة التذمـــر التي بدأ يظهرها الأوروبيين تجـــاه السياسات الأمريكية في كثير من القضايا الدوليـــة، وقد تجلى ذلك واضحاً في مشروع الدرع الصاروخـــي وحرب احتلال العراق، هذه الحرب التي انقسمت تجاهها الدول الأوروبية إلى محورين: محور مؤيد للعدوان الأمريكي ومشارك فيه كبريطانيا وإسبانيا، ومحور معارض للحرب كفرنسا وألمانيا، رغم ما يؤديه الجانبين الأمريكي والأوروبي من دور في الاستقرار السياســـي والثراء الاقتصادي العالمي، وإذا ما عملاً معاً فأنهما يصبحان قادرين على فعل الشيء الكثير على الصعيد الدولي، ومع ذلك غالباً ما يكونان على طرفي نقيض حتى قبل الاختلاف الواضح بشأن العراق عام (2003)، إذ أن الولايات المتحدة الأمريكية كانت تجهر بالشكوى دائماً من أن الدول الأوروبية لا تفعل ما يكفي في مجال الدفاع الجماعي (بريجنسكي، 2004 : 105).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وظهر التنافس الأوروبي الأمريكي واضحاً على مستوى حلف شمال الأطلسي للمرة الأولى في (تشرين الأول 2000)، حينما عقد الرئيس الفرنسي الأسبق (جاك شيراك) مؤتمراً صحفياً أثناء زيارة الرئيس الروسي فلاديمير بوتيـــن إلى باريس، متحدثاً باسم الاتحاد الأوروبي عندما كانت فرنسا تترأسه لمدة ستة أشهر، ومهاجماً خطة إدارة الرئيس الأمريكي (بيل كلينتون) للأزمة الحاصلة حينذاك حول معاهـــدة الصواريخ المضادة للصواريخ البالستيـــة (كيسنجر، 2002 : 40).

وعندها ظهرت سياسة دفاعية مشتركة للاتحاد الأوروبي تتمثل في محاولة ايجاد استقلالية حقيقية عن حلف شمال الأطلسي الذي تتزعمه الولايات المتحدة الأمريكية، كونه يمثل المنازع الوحيد من الناحية الداخلية بالاضافة إلى مقاومة الهيمنة الأمريكية التي فرضت على الدول الأوروبية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية بسبب الدور الفاعل في التعاون الأمريكي البريطاني الذي أسهم في تحرير أوروبا من الضغوط التي كانت تفرضها دول المحور، بالاضافة إلى هزيمة النازية، وتطويق العنـــق الأوروبي بمشـــروع مارشال الاقتصـــادي الكبير (رشيد، 2004 : 237).

2. المجال السياسي

يمكن القول أن تعابير السياسة الخارجية والدفاع والأمن لم تظهر في العمل الأوروبي بوضوح مثلما ظهرت في معاهدة ماستريخت التي تحدثت عن سياسة خارجية مشتركة باعتبارها إحدى الركائز الثلاث للعملية التكاملية الأوروبية، وقد حاولت المعاهدة أيضاً تطوير آلية التعاون السياسي بين أعضاء الاتحاد الأوروبي بعد اكتشاف فشل الآلية القديمة التي تعتمد كثيراً على الولايات المتحدة الأمريكية وتوجهاتها السياسية ودورها في القضايا الدولية ومكانتها في مجلس الأمن الدولي، خاصة بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، فقد كان أقصى ما قدمته الآلية القديمة هو وضع معايير مشتركة للاعتراف بالدول الجديدة المستقلة عن الاتحاد السوفيتي، لذا تم في معاهدة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الاتحاد الأوروبي الجديدة (ماستريخت) الاتفاق على التطوير التدريجي لسياسة مشتركة في هذا المجال تقــوم بتحقيق الأهــداف العامة للاتحاد بعيــداً عن السياســات الأمريكيــة وتوجهاتهــا (الاصفهاني، 1997 : 150).

3. المجال الاقتصادي

أخذت مؤسسات الاتحاد الأوروبي تمارس المسؤولية الملقاة على عاتقها لإدارة حركة التجارة الخارجية وتنظيمها، وبذلت أقصى الجهود لبناء أوسع شبكة ممكنة من العلاقات التجارية والاقتصادية مع الدول والتنظيمات والتجمعات الاقتصادية والتجارية على الصعيدين العالمي والإقليمي، وقامت بتوظيف هذه الشبكة لخدمة المصالح المشتركة لدول الاتحاد الأوروبي ككتلة اقتصادية أو تجارية واعدة، مع القوى الاقتصادية الكبرى، مثل: الولايات المتحدة الأمريكية واليابان، وكذلك بالتكتلات والتجمعات الاقتصادية الإقليمية التي بدأت تظهر تباعاً في العالم، مثل النافتا* والآسيان** (نافعة، 2004: 404).

---

* النافتا: دفعت التطورات الدولية الولايات المتحدة الأمريكية لبلورة اتفاقية تجارة حرة مع المكسيك وكندا، حيث أنها منذ الثمانينات من القرن الماضي بدأت تفكر في انتهاج سبل مختلفة لربط علاقات مع دول القارة الأمريكية، وانتهاج نهج جديد يعوض النمط التقليدي أو القديم، من نمط منح القروض إلى نمط فتح الأسواق، وفي بداية عام 1992 أبرمت كل من الولايات المتحدة وكندا والمكسيك اتفاقية تقضي بإقامة وإنشاء منطقة تجارة حرة، وسبقتها مفاوضات لمدة 14شهراً، بين الدول الثلاث، كما سبقها التمهيد بإنشاء منطقة تجارة حرة بين أمريكا وكندا عام 1989، وقد صاحب ميلاد هذه الاتفاقية قدراً ملموساً من الجدل الشعبي، إضافة إلى الإنفعال السياسي كنتيجة طبيعية للظروف التي تعرضت إليها هذه الإتفاقية، والتي بدأت جهود إبرامها في عهد الرئيس الأمريكي بيل كلينتون، وامتدت معركة إقرار النافتا من 14 سبتمبر1993 حتى 17 نوفمبر 1993 حتى تم التوقيع على الإتفاقية في 17 ديسمبر 1993، وضمت الولايات المتحدة الأمريكية وكندا والمكسيك والتى بلغ إجمالي عدد سكانها عام 2010 مايزيد عن 462 مليون نسمة، وقد دخلت الاتفاقية حيز التنفيذ في أول يناير 1994 بعد توقيعها من طرف برلمانات تلك الدول، وجاءت هذه الإتفاقية في وقت كان فيه مشروع أوروبا الموحدة يناقش منذ سنة 1992.

** الآسيان: هو تكتل اقتصادي جهوي، يضم 10 دول من جنوب شرق آسيا، هي كل من / سلطنة بروناي وكمبوديا وأندنوسيا ولاوس وماليزيا وميانمار والفلبين وسنغافورة وتايلند وفيتنام، تأسس في ستينيات القرن الماضي، لأجل تعزيز النمو الاقتصادي بالمنطقة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

لذلك أخذت الولايات المتحدة الأمريكية تنظر بريبة إلى الوزن الكبير الذي وصلت إليه الجماعة الأوروبية في الشؤون الاقتصادية، إذ أصبحت أكثر جاذبية بالنسبة للاستثمارات العالمية، منذ أن أصبح من المسلم به أن أوروبا ستتحول إلى الوحدة الاقتصادية، بصرف النظر عن التاريخ الذي سيتم فيه ذلك (راين، 1989 : 24).

وما أن جاء نجاح الجماعة الأوروبية بحلول عام (1993) في تحقيق مشروع السوق الأوروبية المشتركة حتى استطاعت أن تحرر تجارتها، وأن تحقق التكامل الاقتصادي فيما بينها مما أدى إلى تحقيق زيادة كبيرة في إجمالي صادراتها إلى الخارج لتصبح الجماعة الأوروبية أكبر مصدر في العالم، وأكبر شريك تجاري للولايات المتحدة الأمريكية فقد زاد حجم التجارة بينهما، فالولايات المتحدة الأمريكية تستورد من دول الاتحاد الأوروبي ما قيمته (132) مليار دولار أي ما يشكل نسبته (18%) من إجمالي الواردات الأمريكية، وصدرت الولايات المتحدة الأمريكية إلى دول الاتحاد الأوروبي ما نسبته (21%) من صادراتها، ويعد كلا الطرفين أهم مصدر للاستثمار المباشر بالنسبة للطرف الآخر (مطر، 1997 : 18).

ترى الدراسة ؛ إن التنافس الأوروبي الأمريكي قد جاء بعد انتهاء مرحلة الحرب الباردة التي تحملت فيها الدول الأوروبية الشيء الكثير كونها قامت بتكيّف أوضاعها بعد الحرب العالمية الثانية وفق متطلبات حاجتها للمساعدات الاقتصادية الأمريكية التي جاء بها مشروع مارشال من أجل إعادة بناء ما دمرته تلك الحرب، تلك المساعدات التي ارتهنت بموجبها دول الجماعة الأوروبية سياسياً واقتصادياً وعسكرياً للولايات المتحدة الأمريكية التي وفرت لهم الحماية عبر المظلة النووية الأمريكية والقواعد العسكرية الأمريكية في مواجهة الاتحاد السوفيتي السابق، إضافة إلى وضع القوات المسلحة للدول الأوربية الأعضاء في حلف شمال الأطلسي تحت القيادة العسكرية الأمريكية، لكنّ النزعة الأوروبية إلى استعادة الاستقلال ورفض الانصياع التلقائي للقرار الأمريكي راحت تنمو، خصوصاً بعد نجاح فرنسا النسبيّ تحت قيادة رئيسها

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الأسبق الجنرال ديغول، الأمر الذي أسهم في تحفيز الدول الأوروبية للسير في طريق الوحدة، بدءاً بوحدةٍ اقتصاديةٍ سعت إلى إعادة أوروبا عملاقاً اقتصادياً، ثم تطورت لتشمل الجوانب التشريعية والعسكرية والسياسية والإدارية، فقد عملت الولايات المتحدة الأمريكية دائبة على تقليص الدور الأوربي في التعامل مع المشكلات العالمية وإبقاء أوروبا سياسياً، قوة ثانوية تدور في الفلك الأمريكي .

لقد بدأ التغير الواضح في الموقف الأوروبي بعد التغير الجيوسياسي المؤثر الذي شهدته العلاقات الدولية بعد انهيار جدار برلين في عام (1989) بحيث خلق ديناميكية جديدة، إذ عرفت العلاقات الأوروبية – الأمريكية عدة فتراتٍ من المد والجزر، ولاسيما بعد تراجع الهواجس الأمنية التي كانت تفرضها ظروف الحرب الباردة، فقد سعى الكثير من الدول الكبرى في القارة الأوروبية إلى إبراز اختلافها وتحفظها على السياسات الخارجية الأمريكية، ويمثل الموقف الثنائي الفرنسي – الألماني من الحرب الأمريكية ضد العراق، أبرز المحطات التي تعبر عن تميّز وابتعاد الموقف الأوروبي عن الحليف التقليدي لها، لكنّ هذا التوجه الذي يتميز بالاختلاف والمغايرة لم يستمر لمدة طويلة، إذ ظهرت بوادر التراجع بعد تولي المستشارة ميركل مقاليد الحكم في ألمانيا عام (2005)، فقد عبرت المستشارة الجديدة عن تمسكها بالتحالف الاستراتيجي الذي يجمع بلادها بالولايات المتحدة الأمريكية منذ الأيام الأولى التي أعقبت فوز حزبها في الانتخابات، وقد تزامن مع تنامي حالة التنافس الأوروبي مع الولايات المتحدة الأمريكية تقارب مع روسيا الأمر الذي كانت له تأثيرات واضحة على العلاقات الأوروبية الأمريكية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الثالث

التقارب الأوروبي الروسي

تتسم علاقات الغرب مع روسيا بالتناقضات، فقد ظهرت روسيا على مسرح الأحداث في أوروبا والعالم متأخرة نسبيا، فهي منذ الربع الأول من القرن الثامن عشر تحارب السويديين داخل ما يعرف الآن بأوكرانيا، ووصلت الجيوش الروسية في حرب الأعوام السبعة إلى ضواحي برلين، تلك الحرب التي شاركت فيها كل من: بريطانيا وبروسيا ودولة هانوفر، ضد فرنسا والنمسا والسويد وسكسونيا، كما دخلت الحرب إسبانيا والبرتغال، ولروسيا نسيج مختلف وحدها عند مقارنتها بجيرانها الأوروبيين، فمساحة أراضيها تفوق سبعة أضعاف مساحة أوروبا حتى في شكلها الحالي بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، بل تفوق المساحة البرية لأي دولة أخرى، غير أن التوسع كان صفة ملازمة للتاريخ الروسي، فخلال أربعة قرون جعلت من رفاة مواطنيها أقل أهمية من الاندفاع نحو الخارج مهددة كل جيرانها، وفي أعقاب جهد قومي هائل عرفت روسيا السلام بفرض مبادئها الاتوقراطية المحلية (حكم الفرد غير المنتخب لكنه يحترم حقوق وحريات افراد شعبه)، على أي منطقة تصل إليها جيوشها، وذلك باسم المحافظة من خلال الحلف المقدس في القرن التاسع عشر وباسم الشيوعية في القرن العشرين (الجميلي، 2009 : 235).

وبدأت روسيا بعد انهيار الاتحاد السوفيتي وانتهاء الحرب الباردة تعطي الأولوية لنموها المحلي بدلاً من السعي وراء أمنها عبر المغامرات الخارجية، وأخذت أوروبا تحاول مساعدة روسيا في تحقيق تكاملها مع المجتمع الدولي بالعمل كوسيط بين روسيا والولايات المتحدة الأمريكية، فطالب رئيس الوزراء البريطاني الأسبق (توني بلير) بدور للتدخل في قضية الدفاع الصاروخي المثيرة للجدل، لكن الجهود الروسية الساعية للحصول على عضوية حلف شمال

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الأطلسي واجهت صعوبات عديدة كونها تحتاج إلى وقت طويل لكي تفي بالمعايير الأوروبية للعضوية المتعلقة بالديمقراطية، كما أن اعتزازها بالماضي وولعها التقليـــدي بالسريـــة يقفان في طريق تحقيق ذلك، بالإضافة إلى أن قبولها في حلـــف شمال الأطلسي يتوقف على أصوات مناطق النفوذ الروسية السابقة، مثل دول البلطيق، وهذا أمـــر يصعب كثيراً على النخب السياسية الروسيـــة قبوله، إذ يجد العسكريون من الصعب تحمـــل شرط السمـــاح لمراقبين من الحلف بدراسة ميزانياتهم الدفاعيـــة والسماح لخبراء الحلف بالتحقق من أسلحتهـــم (الجميلي، 2009 : 238).

ورغم كل ذلك؛ فإن روسيا أصبحت تحتل أهمية خاصة في مجرى العلاقات الدولية، ليس فقط لأنها لا تزال قوة عالمية عظمى بالمعيار العسكري، وبمعيار المساحة، والموارد الاقتصادية، والقدرات الكامنة العلمية والتكنولوجية، ولكن نظراً لما شهدته خلال الفترة الممتدة من (2000– 2014) التي تولى (فلاديمير بوتين) رئاستها، من خطوات جادة للعودة إلى مسرح السياسة الدولية، بعد سنوات من تفكك الاتحاد السوفيتي، وبروز خطر احتمال التجزئة، وانفصال جمهوريات ومناطق عن جسد الدولة الروسية نفسها، ولروسيا أهمية مضاعفة بالنظر إلى ما تمثله في الميراث السوفيتي كونها ظلت تحتل مكانة القطب العالمي في ظل نظام عالمي ثنائي القطبية لأكثر من نصف قرن، على الرغم من حقيقة انتهاء صراع القطبية، وظهور عالم تعاوني جديد مختلف ومغاير، تتخلله المواقف الروسية في مجلس الأمن الدولي التي تغازل البعض فيها من الذين لا يتوافقون مع القطب الأمريكي المهيمن، إذ تبنت روسيا مواقف في سياستها الخارجية أحيت التطلعات بعودة التوازن إلى قمة العالم (سلامة، 2014: 82).

ويأتي القرار الاستراتيجي للرئيس الروسي (بوتين) بالتقرب إلى أوروبا من حسابات جيوسياسية واقعية ؛ فليس أمام روسيا أي خيار نظراً لتنامي قوة الصين في الشرق التي يبلغ

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

حجم اقتصادها خمسة أضعاف الاقتصاد الروسي، وعدد سكانها تسعة أضعاف عدد سكان روسيا، وأن التنافس مع الولايات المتحدة الأمريكية لا معنى له، والتحالف مع الصين يعني الخضوع لها (بريجنسكي 2، 2007 : 127).

وتكمن المشكلة الرئيسية في علاقات الاتحاد الأوروبي بروسيا في تهيئة الظروف من أجل ألا يلحق توسيع الاتحاد الأوروبي الأذى بعلاقات روسيا الاقتصادية مع الاعضاء الجدد في الاتحاد الأوروبي عموماً الذي فتح المجال واسعاً في قبول انضمام عدد من الدول المستقلة عن الاتحاد السوفيتي السابق (بريماكوف، 2004 : 217).

وعليه ؛ بات التقارب الروسي الأوروبي هدفاً واضحاً لروسيا كونها تعلم جيداً أن قوتها الاقتصادية والعسكرية لا تسمح لها القيام بدور عالمي كبير كسابق عهدها أثناء وجود الاتحاد السوفيتي، الأمر الذي دفعها إلى التقارب من بعض الدول في أوروبا كفرنسا، فروسيا التي كانت إلى عهد قريب صاحبة امبراطورية برية عظمى وزعيمة كتلة أيديولوجية من الدول التابعة الممتدة حتى قلب أوروبا وبحر الصين الجنوبي قد أصبحت باختصار دولة قومية تعاني من المتاعب، ولا تمتلك نفاذية جغرافية سهلة إلى العالم الخارجي، إضافة إلى كونها معرضة للنزاعات الاستفزازية مع جيرانها من الجهات : الغربية والجنوبية والشرقية، والفضاء الشمالي غير المأهول والمتجمد بشكل دائم وهو وحده الذي يبدو آمناً من الناحية الجيوبوليتيكية (بريجنسكي 3، 2007 : 125).

وقد شغل ملف الطاقة جانباً أساسياً في العلاقات الروسية الأوروبية، إذ يشير الواقع الفعلي في سوق النفط العالمية أن روسيا تعد عملاق نفطي وهي تطرح نفسها أمام أوروبا كبديل مهم لنفط الشرق الأوسط، وذلك نتيجة ارتباطاتها الحيوية والاستراتيجية مع المجتمع الوروبي، وتسعى جاهدة إلى توطيد علاقاتها مع أوروبا على النحو الذي

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يحقــق مصالح الطرفيــن، ويعد التعاون في مجال النفــط أحــد المحاور الأساسيــة لذلك التعــاون الذي ظهرت بوادره منــذ عــام (2000) عندما حصــل التنسيق بيــن الطرفين الذي توالى مــن خلال اجتماعات المجلس الدائــم للشراكة في مجال الطاقــة، بحيث تمكن الطرفــان من تحقيق العديــد من المشروعــات المشتركــة، والتي كان مــن أبرزهــا (الشيــخ، 2006 : 66):

1. مشروع انبوب الشمال الأوروبي الروسي الألماني لنقل الغاز، والذي يمتد من منطقة فيبورج الروسية على بحر البلطيق إلى الشواطىء الألمانية بطول يتجاوز (1200) كم.
2. مشروع نقل الغاز الروسي عبر الأراضية التركية إلى أوروبا الجنوبية، وتعد تركيا من الأسواق للغاز الروسي.
3. أسست شركة (لوك أويل) الروسية مؤسسة مشتركة مع شركة ((Conoco Phillips أطلق عليها (ناريانمار نفط غاز) لاستثمار حقول (تيمانو – بيتشوار) للنفط والغاز في شمال الشطر الأوروبي من روسيا، والذي يتم نقله بناقلات النفــط إلى شاطىء بحــر (بارينتس) للتصدير وتستأثر (لوك أويل) (70%) من أسهم الشركة في حين تبلغ حصة الشركة الأمريكية (30%).

ترى الدراسة ؛ إن حالة التقارب في العلاقات الأوروبية الروسية جعلت روسيا تقف أمام خيارين لا ثالث لهما، يكمن الخيار الأول في أن تصبح روسيا محاصرة من قبل دول الأطلسي وأوروبا، أما الخيار الثاني فيتضمن السعي الجاد للدخول في مجموعة الاتحاد الأوروبي، خاصة أن المساعي الفرنسية على وجه الخصوص تبرز في اجتذاب روسيا المحتاجة اقتصاديا، والقوية عسكرياً إلى الاتحاد الأوروبي، لا سيما وأن روسيا بدأت تستعيد عافيتها واستفادت كثيراً من

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أخطاء الولايات المتحدة الأمريكية وكثرة أعدائها بسبب الحروب العدائية والاستعلائية لدول العالم جميعا، حتى الدول المتحالفة معها، التي تعدها تابعة لها وليست حليفة.

وبهذا يمكن لروسيا أن تكون شريكاً أساسياً للاتحاد الأوروبي وربما عضواً رئيسياً فيه في المستقبل، فهي ليست مجرد دولة وريثة لامبراطورية كان لها دور قيادي في العالم تنافس الولايات المتحدة الأمريكية وتتقاسم معها مناطق النفوذ على العالم، ولكنها لا زالت تمتلك الموارد الاقتصادية والبشرية والعسكرية التي تعزز موقفها في التنافس الدولي، إضافة إلى أنها تمتلك ترسانة نووية كبيرة جداً وقوة اطلاق صواريخ تقليدية وأخرى تحمل رؤوس نووية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الرابع

الاتحاد الأوروبي في ظل النظام الدولي الجديد

المبحث الأول: أسس السياسة الخارجية والأمنية الأوروبية المشتركة

المطلب الأول: أسس السياسة الخارجية الأوروبية المشتركة.

المطلب الثاني: أسس السياسة الأمنية الأوروبية المشتركة.

المبحث الثاني: فرص قيام نظام دولي جديد متعدد الأقطاب

المطلب الأول: دورالاتحاد الأوروبي في تقليص فجوة القوة مع النظام العالمي الجديد.

المطلب الثاني: مساهمة الاتحاد الأوروبي في قيام نظام دولي متعدد الأقطاب.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الرابع

الاتحاد الأوروبي في ظل النظام الدولي الجديد

تعد تجربة الاتحاد الأوروبي أحد أبرز التجارب التي شهدها العالم في النصف الثاني من القرن العشرين والتي كان هدفها تحقيق التكامل والاندماج الإقليمي في مناطق متنوعة من العالم، ولكن التجربة الأوروبية هي وحدها التي استطاعت أن تفرض نفسها، وأن تحتل موقعاً فريداً ومتميزاً بين جميع هذه التجارب، وذلك بفعل حجم الإنجازات المتحققة، وكذلك خصوصية المنهج المستخدم في بناء العملية التكاملية ذاتها، حتى أصبحت أهم وأنجح تجارب التكامل الإقليمي على الإطلاق، وأغناها بالدروس المستفادة.

وقد نقلت هذه التجربة نمط العلاقة بين مجموعة من الدول المتجاورة إقليمياً وغير المتجانسة ثقافيا، من حالة التشتت والصراع إلى حالة التعاون والتكامل وصولاً إلى الوحدة، وهو أمر ممكن التحقق، بشرط توافر ظروف وعوامل دولية وإقليمية ومحلية خاصة، وبخاصة بعد أن استطاعت هذه التجربة أن تبتكر من الفرص والأدوات التي تمكنها من مواجهة عوامل وظروف التنافر وعدم التجانس، والتي كانت قد أفشلت الكثير من محاولات التكامل والاندماج الإقليمي في العديد من مناطق العالم، سواء من سبقت التجربة الأوروبية أو جاءت بعدها.

يتناول الفصل الرابع الاتحاد الأوروبي في ظل النظام الدولي الجديد من خلال المبحثين الآتيين:

المبحث الأول: أسس السياسة الخارجية والأمنية الأوروبية المشتركة.

المبحث الثاني: قيام نظام دولي جديد متعدد الأقطاب.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الأول

أسس السياسة الخارجية والأمنية الأوروبية المشتركة

تشوب السياسة الأوروبية بشقيها المتعلقين بالشؤون الخارجية وقضايا الأمن بعض المعوقات، إذ لم يكن بالإمكان الوصول إلى حالة التطابق التام في علاقات الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي الخارجية، كما أن حالة التصارع لا زالت قائمة في السر والعلن بين القوى الأوروبية حول مواقف معينة، متناسية هذه الدول أنها قد انصهرت وتنازلت بعض الشيء عن القومية والدولة الواحدة.

ولا تزال دول الإتحاد الأوروبي تحاول أن تظهر أكثر انسجاماً وتجانساً في سياساتها الخارجية أكثر من أي وقت مضى بالنظر للتطور الكبير في المستوى التنظيمي الذي وصل إليه الاتحاد ولا سيما بعد اتفاقية لشبونة، ورغم ذلك فإن بعض الدول تتحرك بسياسات تكاد تكون منفردة وكأنها تغرد خارج السرب وربما لا يجمع عليها أغلب دول الاتحاد، وكان من الطبيعي أن تظهر مثل هذه التوجهات إلى أن اتفقت الدول الأعضاء على استحداث منصب وزير الشؤون الخارجية للاتحاد ليصبح الوزير الأوروبي، وبحكم منصبه رئيساً لمجلس وزراء خارجية الاتحاد، والمسؤول عن إعداد جدول أعمال المجلس الأوروبي أي أعمال القمة الأوروبية.

يتناول المبحث الأول أسس السياسة الخارجية والأمنية المشتركة من خلال المطلبين الآتيين:

المطلب الأول: أسس السياسة الخارجية الأوروبية المشتركة.

المطلب الثاني: أسس السياسة الأمنية الأوروبية المشتركة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الأول

أسس السياسة الخارجية الأوروبية المشتركة

وضعت دول الاتحاد الأوروبي الاقتصاد كمحدد رئيسي لعلاقاتها بالعالم، وذلك منذ أن بدأ الوجود الفعلي للجماعة الأوروبية، ككيان وكفاعل مستقل على الساحة الدولية وذلك مع قيام الاتحاد الجمركي عام (1968)، وكانت هذه الجماعة قد بدأت تظهر على الساحة الدولية منذ دخول معاهدة روما حيز التنفيذ عام (1958)، باعتبارها أولاً وقبل كل شيء مشروعاً لتكتل تجاري تنحصر مهمته الأساسية في الدفاع عن المصالح التجارية والاقتصادية المشتركة للدول الأعضاء في مواجهة القوى والتكتلات التجارية والاقتصادية الأخرى، وسرعان ما تحول الاتحاد الجمركي إلى سوق اقتصادية موحـــدة، فبدأت الدول الأعضـــاء في الجماعة الأوروربية تفقد تدريجياً صلاحياتها وسلطاتها في مجال رسم وتنفيذ السياسة التجارية لصالح مؤسسات تكاملية أصبحت تتولى بنفسها إدارة العلاقات التجاريـــة مع العالم الخارجي باسم الدول الأعضاء وبالنيابة عنها، وباتت تدار مباشرة بواسطة ومـــن خلال المفوضية الأوروبيـــة (نافعة، 2004 : 403).

وبتعبير آخر أصبحت التجارة كمجال حيوي للسياسة الخارجية وذلك نتيجة الخبرة المستمدة من الإدارة المباشرة للعلاقات التجارية والاقتصادية الدولية، ومن خلال هذين المستويين تمكن الاتحاد الأوروبي تدريجياً وبخاصة بعد أن تحول إلى قوة اقتصادية مهمة على الساحة الدولية من بلورة رؤية واضحة المعالم للدور الذي يمكن أن يسهم به في صياغة أسس العلاقات الاقتصادية الدولية، والطريقة التي يمكن بها توظيف مميزاتها النسبية كأكبر سوق للصادرات والواردات في العالم لتعظيم دورها السياسي على الساحة الدولية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثم بدأت السياسة الخارجية الجديدة للاتحاد الأوروبي بمعاهدة ماستريخت، التي كانت بمثابة نتاج لتعاون سياسي بين دول الاتحاد على مدى (20) عاماً سابقة، وقد تبنى مجلس وزراء الاتحاد الأوروبي منذ عام (1993) أكثر من (70) موقفاً مشتركاً تتراوح بين قضايا السياسة الخارجية من دول البلقان وتيمور الشرقية، ومن منع انتشار الأسلحة النووية إلى مكافحة الإرهاب، إذ يتم تبني تلك المواقف عندما يتم الاحتياج إليها، ولا يترتب على الدول الأعضاء إلا الالتزام بالمواقف المشتركة، التي تدافع عنها رئاسة الاتحاد في الأمم المتحدة والمنتديات الدولية (العمراني، 2011 : 79).

وعليه ؛ وبعد كل ذلك أصبح الاتحاد الأوروبي يعد أحد اللاعبين الرئيسيين على المسرح العالمي لما له من مصالح ومسؤوليات أمنية إقليمية وعالمية، وذلك من خلال سياسته الخارجية المشتركة، التي ينادي بها الاتحاد الأوروبي وبصوت واحد حول القضايا الدولية الرئيسية، وكان من أبرز تلك القضايا ما لعبه الاتحاد الأوروبي من دور أساسي في عملية السلام في الشرق الأوسط، وفي مجال الدبلوماسية مع إيران وتعزيز الاستقرار في غرب البلقان، بما في ذلك كوسوفو، كما قام الاتحاد الاوروبي بارسال جنود وقوات شرطة وقضاة يساعدون على إنقاذ الأرواح وتحقيق الاستقرار في الدول والمناطق التي تحدث فيها الصراعات في جميع أنحاء العالم، وبالإضافة الى ذلك، فإن الاتحاد الاوروبي يوفر الإغاثة في حالات الطوارئ في أعقاب الكوارث، ولغرض القيام بهذه المهمات كان لا بد من الاتحاد الأوروبي أن يعين مفوض خاص للعلاقات الخارجية ويتحدث باسم المفوضية الأوروبية، لذلك كان الأسباني (خافيير سولانا) هو أول من تسلم هذا المنصب (مبيضين، 2007: 18).

وبعد بدء نفاذ معاهدة لشبونة، في (1 كانون الاول 2009)، ولى المجلس الأوروبي (كاثرين أشتون) لمنصب الممثل الأعلى للسياسة الخارجية والأمنية للاتحاد الأوروبي، كما

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وتترأس (أشتون) مجلس الشؤون الخارجية وتدير سياسة الخارجية والأمن، بعد إنشائه، وبذلك فإن الاتحاد الأوروبي قد خطى خطوة مهمة باتجاه ما يسمى مأسسة سياسة خارجية موحدة لـــه (بعثة المساعدة الحدودية للاتحاد الأوروبي في رفح).

لقد كانت تجربة البوسنة (1992–1995) كافية لدفع دول الاتحاد الأوروبي إلى البحث عن صيغة توافقية لتجاوز الخلافات حول امتلاك قدرات عسكرية مستقلة تقوم بمهام التدخل العسكري في مناطق النزاعات في القارة الأوروبية، وبخاصة في حالة رفض الولايات المتحدة الأمريكية التحرك وتحريك حلف شمال الأطلسي، إذ كانت السيطرة الأمريكية تامة على عملية اتخاذ القرار وتحريك القوات والأنشطة الاستخبارية كافة، وحينها كانت هناك العديد من الخلافات أبان الحرب في البوسنة، ولكن في حرب كوسوفو (1998 – 1999) كانت الخلافات أكثر وأعمق ؛ حيث دارت حول الأهداف التي ينبغي قصفها، ومواعيد التصعيد وقضية إرسال القوات البرية، وعندها سعت الولايات المتحدة الأمريكية للسيطرة على المواقف باعتبار أن الاستخبارات الأمريكية هي التي تقوم بالعمل (جاد، 2005 : 220).

ومنذ معاهدة أمستردام عام (1999)، قام مجلس الاتحاد الأوروبي المشكل من رؤساء الدول والحكومات، بإقرار تشجيع تبني إستراتيجيات مشتركة طويلة الأجل في بعض الدول والمناطق، وقد تم تبني الاستراتيجيات المشتركة المتعلقة بالشأن الروسي والأوكراني وذلك عام (1999)، وحوض البحر المتوسط في عام (2000)، وهي سياسة أوروبية مشتركة للدفاع والأمن وتتمثل بقوات التدخل السريع، والتي تهدف إلى تعزيز قدرة الاتحاد الأوروبي على التعامل مع الأزمات سواء في المناطق المجاورة أو البعيدة، وهي تضع نصب عينيها خططاً في متناول اليد بما يشمل التعاون الوثيق مع حلف شمال الأطلسي، وذلك بهدف تشكيل قوة عسكرية للتدخل السريع تكون قادرة على حفظ السلام بالإضافة للمهام غير القتالية الأخرى، ويعد وجود

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

هذه القوة تكاملاً في إمكانيات الاتحاد الأوروبي كونها تتضمن عمليات الشرطة، والسيطرة على الحدود بالإضافة للمساعدات الأنسانية والمدنية (العمراني، 2011 : 80).

ولغرض إدامة زخم السياسة الخارجية في الاتحاد الأوروبي أدخل مشروع الدستور الأوروبي عدة تعديلات في اتجاه المزيد من الوضوح في علاقة المفوضية الأوروبية التي هي الجهة المسؤولة عن تنفيذ السياسة الخارجية في الاتحاد الأوروبي، بكل من المجلس الأوروبي والبرلمان، وذلك من أجل دعم سلطات رئيس المفوضية بعد أن طرأ تطور كبير على تشكيل هذه المفوضية بسبب عمليات التوسع الأفقي المتتالية وانضمام أعضاء جدد إلى الاتحاد الأوروبي باستمرار، ووفقاً لذلك التعديل المقترح في مشروع الدستور، فإن المفوضية قد تشكلت اعتباراً من أول تشرين الثاني (2009)، من (15) مفوضاً من بينهم رئيس المفوضية ووزير خارجية الاتحاد الأوروبي الذي يعد بحكم منصبه نائباً للرئيس، وذلك بقرار يصدر من المجلس الأوروبي، على أن يتم اختيار الثلاثة عشر الآخرين بالتناوب من بين مرشحي الدول الأعضاء، وفقاً للنظام الذي يتم الاتفاق عليه (الجميلي، 2009 : 68).

ووفقاً لما تتمتع به المفوضية الأوروبية من مكانة الأمر الذي جعلها تصبح كمحرك وحكومة فنية مستنيرة مع اعتبار المجلس الأوروبي هيئة تصديق، وذلك نابع من كون المفوضية على علم بالحقائق والإجراءات التي توفر شرعية أساسية في العمل، وتوظفها لخدمة أوروبا المتكاملة، وبهذه الخبرة والمكانة أصبحت المفوضية تسيطر على صنع القرار داخل المجلس، الذي يظل مجلساً توجيهياً أو سلطة تصديق بدون أي دور رئيسي خاص به، والمجلس الأوروبي ذاته لا يبحث عن التوفيق بين مواقف وطنية معينة، ولكنه يمكن أن يزيد رأياً أوروبياً مشتركاً أعدته المفوضية (بسيوني، 2007 : 189).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وفي مجال تحرك المفوضية الأوروبية للعمل الجدي من أجل تحقيق المبادىء التي قام من أجلها الاتحاد الأوروبي، قامت المفوضية بوضع أهداف السياسة الخارجية المشتركة، والتي تتلخص في الآتي (بعثة المساعدة الحدودية للاتحاد الأوروبي في رفح):

1. الحفاظ على قيم الاتحاد الأوروبي، والمصالح الأساسية والأمن والاستقلال والنزاهة.
2. تعزيز وتوطيد الديمقراطية وسيادة القانون واحترام حقوق الإنسان ومبادئ القانون الدولي.
3. الحفاظ على السلام ومنع الصراعات وتعزيز الأمن الدولي.
4. مساعدة السكان والبلدان والمناطق التي تواجه كوارث طبيعية أو من صنع الإنسان.

لذلك ومن أجل تحقيق تلك الأهداف سعى الاتحاد الأوروربي لوضع أسس سياسته الخارجية وذلك تجاه عدد من الدوائر المهمة في العالم، والتي تشتمل على الآتي:

أ. **المنطقة العربية:** يلاحظ أن رغبة الدول الأوروبية الكبرى في الاحتفاظ بنفوذها التقليدي في مستعمراتها القديمة هو الذي دفع بالجماعة الأوروبية لصياغة إطار جديد لعلاقة مؤسسية خاصة مع تلك المستعمرات التي تحولت إلى دول بعد حصولها على الاستقلال، وقد شكل هذا الإطار مدخلاً لعلاقة أكثر تميزاً حاولت الجماعة الأوروبية أن تقيمها في ما بعد مع دول العالم الثالث عموما، والعربية خصوصاً وذلك بالنظر لما تحتله المنطقة العربي من أهمية لدى الاتحاد الأوروبي، وذلك للعديد من الأسباب الجغرافية والتاريخية والسياسية والاقتصادية، فقد منح الاتحاد الأوروبي علاقاته مع الدول العربية المكانة التي تستحقها، إذ شهدت العلاقات العربية الأوروبية تطورات مختلفة تراوحت بين الركود والازدهار والتوتر، مع تباين المواقف من دولة إلى أخرى، وهذا التباين نابع من اختلاف الحكومات والأنظمة، حيث يرتبط الاتحاد الأوروبي بعلاقات متميزة مع الدول العربية في منطقتين جغرافيتين، الأولى هي منطقة الخليج العربي التي تم توقيع اتفاقية عام (1988) بين

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الاتحاد الأوروبي ومجلس التعاون الخليجي للتعاون وتنظيم عملية التبادل التجاري بين الطرفين، والثانية هي المنطقة المتوسطية التي تضم دول المغرب العربي والمشرق العربي، إذ تعد هذه الدول باب أوروبا إلى العالم النامي، وترتبط دول أوروبا بعلاقات اقتصادية وثقافية وأمنية مع هذه الدول (حسين، 1997 : 88).

وتعد الشراكة الأوروبية المتوسطية نقطة تحول في العلاقات الأوروبية العربية، هذه الشراكة التي انطلقت بعد مؤتمر برشلونة المنعقد في (27–28 تشرين الثاني 1995)، بين كل من ألمانيا والجزائر والنمسا وبلجيكا وقبرص والدنمارك ومصر وإسبانيا وفنلندا وفرنسا واليونان وإيرلندا وإسرائيل وأيطاليا والأردن ولبنان ولكسمبورغ ومالطا والمغرب وهولندا والبرتغال والمملكة المتحدة وسوريا والسويد وتونس وتركيا والسلطة الفلسطينية، وقد تضمن إعلان برشلونة عدة إتفاقيات أمنية وسياسية واقتصادية، وحدد هذا الإعلان نماذج الشراكة المطروحة على الشكل الآتي (كمال، 2001 : 207):

أولا: الاتجاه نحو التبادل الحر.

ثانيا: تحرير رؤوس الأموال ومنح كل طرف للآخر حق الاستقرار والاستثمار.

ثالثا: رفع القيود عن حركة تبادل الخدمات.

رابعا: تنظيم حقوق اليد العاملة المهاجرة.

وكان للاتحاد الأوروبي بعض المواقف الإيجابية من القضية الفلسطينية خاصة تلك المبادرة التي أطلقها وزير الخارجية البريطاني في (آذار 1998) عندما أعلن ببيان أن الاستيطان الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية غير شرعي ومنافٍ للقانون الدولي وأن أوروبا لا تعترف بالسيادة الإسرائيلية على القدس الشرقية، كما نشط الدور السياسي للاتحاد الأوروبي، وبدأ يضغط من أجل إنقاذ العملية السياسية من الانهيار الكامل وأخذ التحرك الأوروبي شكل

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الصفقة مع السلطة الفلسطينية باشتراط التخلي عن فكرة إعلان الدولة الفلسطينية من جانب واحد مقابل صدور بيان من جانب الاتحاد الأوروبي يعلن بوضوح تأييده لقيام دولة فلسطينية، وبالفعل صدر ذلك الإعلان عن المجلس الأوروبي في (آذار 1999) وسمي إعلان برلين، أعاد تأكيد حق الفلسطينيين الدائم وغير المنقوص في تقرير المصير، وأبدى استعداد الاتحاد الأوروبي للاعتراف بدولة فلسطين في الوقت المناسب، ويعد هذا الإعلان نقلة نوعية جديدة في التفكير الأوروبي تجاه عملية التسوية في منطقة الشرق الأوسط تزيد في أهميتها عن إعلان البندقية (خضر، 2003 : 543).

وانقسمت أوروبا إلى محوريـــن في ما يخص حرب احتلال العراق عام (2003)، هما:

1. محور مؤيد للحرب: ضم هذا المحور بريطانيا التي كانت أكثر الدول الأوروبية حماساً للمشاركة في هذه الحرب، وتبعتها إسبانيا، وهما الحليفين الأكثر قوة للولايات المتحدة الأمريكية، أما بالنسبة للدول الأوروبية الأخرى المؤيدة للحرب فقد قررت الانتماء إلى الاتحاد الأوروبي عام (2004)، وهي بولندا والمجر والتشيك، فبولندا قامت بشراء مقاتلات أمريكية وليس أوروبية ووقفت إلى جانب الولايات المتحدة الأمريكية ضد معسكر السلام الأوروبي، وأرسلت التشيك جنودها إلى الكويت لنزع الألغام، وكلفت المجر بتدريب عناصر المعارضة العراقية، وأصدرت رومانيا وبلغاريا تشريعات وطنية تم بموجبها إعفاء الجنود الأمريكيين من ولاية المحكمة الجنائية الدولية، وفتحتا أراضيهما لقواعد عسكرية أمريكية (ويهارتا، 2004 : 321).
2. محور محور معارض للحرب: رفض الاتحاد الأوروبي المشاركة في الحرب على العراق، إلا أن التحالفات الاستراتيجية بين بعض الدول الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية جعل هذه الدول تنشق عن الصف الأوروبي، وبرز دور كل من فرنسا وألمانيا

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

في معارضة الحرب، وذلك بسبب الجهود السياسية والدبلوماسية التي لم تقتصر على تشجيع الأمم المتحدة لمواصلة الحوار مع العراق منذ ربيع (2002) بغية وضع آلية لتطبيق القرار الأممي (1284)، هذه الجهود التي دفعت العراق إلى إعلان موافقته على عودة المفتشين من دون قيد أو شرط (بليكس، 2005 : 83).

ب. **الولايات المتحدة الأمريكية:** لم يغب عن تفكير دول الاتحاد الأوروبي وحساباتها أن الولايات المتحدة الأمريكية ترى في أوروبا حليفاً يشاركها في قيمها، لكنها بذات الوقت تراها أيضاً كمنافس تجاري وتقني، لذلك جاء (إعلان عبر الإطلسي) الموقع في (20 تشرين الثاني 1990) بين الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأعضاء في المجموعة الأوروبية، ليبرز الدعم السياسي المتبادل بين الطرفين، وذلك لأن الدعم السياسي الأمريكي التقليدي يأتي لتطوير شريك أوروبي ديمقراطي مستقر، وقد ساعد التحالف الاستراتيجي الأمريكي وعدد من دول الاتحاد الأوروبي تحت مظلة حلف شمال الأطلسي على تخفيض حدة النزاعات التجارية بينهما حول الفولاذ والزراعة والطيران المدني، الأمر الذي أسهم في تعديل جدول أعمال (إعلان عبر الأطلسي) وذلك في (كانون الأول 1995)، ونظمت لأجله قمتان بين الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية لمناقشة المجالات المختلفة التي يمكن أن يتعاونا فيها (الراوي، 2007 : 133).

ج. **روسيا والدول المستقلة:** اغتنم الاتحاد الأوروبي الفرصة التي سنحت له ولجميع الأطراف الدولية بعد تمزق الاتحاد السوفيتي وانتقال روسيا والدول المستقلة الجديدة إلى اقتصاد السوق، وذلك في تأسيس علاقات قوية بهذه الدول، وهي: أرمينيا، وأذربيجان، وبيلاروسيا، وجورجيا، وكازخستان، وكيرغستان، ومولدوفا، وروسيا، وطاجيكستان، وتركمانستان، وأوكرانيا، وأوزبكستان، ومنغوليا، وكذلك دول أوروبا الشرقية والوسطى، إذ وفر برنامج

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الانتقال إلى اقتصاد السوق دعم لقطاعات عديدة، مثل: الأمان النووي والطاقة والبيئة وإصلاح الإدارة العامة وإقامة الأعمال التجارية، لذلك أصبح الاتحاد الأوروبي الراعي المالي الأول لهذه الدول بمبلغ (2.27) بليون يورو والذي التزمت به خلال الفترة (1991 – 1995) (بعلبكي، 2006 : 84).

وقد أدرك الاتحاد الأوروبي جيداً أن نقطة الضعف الرئيسة التي يعاني منها هي الطاقة، وأن كل المخططات الأمريكية تدور حول مصادر الطاقة التي تعتمد عليها دول الاتحاد، لذلك أخذ في البحث عن البديل واتجهت أنظاره إلى روسيا التي تمتلك ما لا يقل عن عشرة مليارات طن من الاحتياطيات النفطية، ولديها أكبر احتياطي عالمي من الغاز الطبيعي والذي يقدر بأكثر من (40) تريليون متر مكعب، ولديها وسائل نقل ضخمة لنقل هذا الوقود إلى الغرب (كرلوف، 2006: 240).

وبلغت مساهمة دول الاتحاد السوفيتي السابق في إمدادات الغاز إلى دول الاتحاد الأوروبي نحو (41%) من احتياجات هذه الدول عام (2011)، ونحو (51%) من احياجاتتها من النفط في ذات العام (السويدي، 2014: 204).

د. **اليابان والصين:** ينظر الاتحاد الأوروبي إلى علاقاته مع اليابان والصين بأهمية كبرى، فاليابان تعد الشريك الصناعي الرئيسي الآخر، ويكمن الهم الأوروبي في إقناع اليابان بفتح أسواقها لموازنة طوفان المنتجات اليابانية إلى أوروبا وزيادة التعاون بينهما خصوصاً في محيط الحوار السياسي والعلاقات التجارية والاقتصاديـــة، وكذلك الحال مع علاقات الاتحاد الأوروبي بالصين، فرغم أنها منافس قوى لطموحـــات أوروبا إلا أن صحـــوة العمـــلاق الاقتصادي الصيني يتنامى يوماً بعد يـــوم، وفي البعد السياســـي يشترك الطرفان في هدف إضعـــاف اقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية التي تدنت قيمـــة عملتها مقارنة باليورو

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والين الصيني، ومن ثم ظهرت بوادر ضعف دورها السياسي العالمي عبر سعي عدد من الأطراف الدولية لتكوين أقطاب منافسة لسياسة القطب الواحد التي تهيمن عليه الولايات المتحدة الأمريكية، والذي جاء على أنقاظ نظام الثنائية القطبية الذي سبق وأن قام بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية وحتى انهيار الاتحاد السوفيتي السابق (العمراني، 2011: 81).

ترى الدراسة ؛ إن للاتحاد الأوروبي سمات عديدة انعكست بشكل واضح على سياسته الخارجية التي قام ببنائها من أجل إقامة علاقات خارجية متوازنة مع كثير من الأطراف الدولية، تكمن أبرزها في أنه تجمع لدول كان للعديد منها علاقات وارتباطات استعمارية قديمة بدول ومناطق شاسعة من العالم، إضافة إلى أنه تجمع لدول غنية ومتقدمة صناعياً وتكنولوجياً في عالم يتجه نحو مزيد من الاستقطاب بين شمال غني قادر على العطاء، وجنوب فقير يحتاج ويطالب، وكان من الطبيعي في سياق كهذا، أن تشكل المعونة الاقتصادية أحد أهم الأدوات التي وظفها الاتحاد الأوروبي في تحقيق أهدافه الخارجية، وإلى جانب ذلك يمكن القول إن خريطة العلاقات التجارية التي تتمتع بها دول الاتحاد الأوروبي مع دول ومناطق العالم المختلفة أخذت تعكس خريطة السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي، وباتت تحدد موقع ومكانة الدول والمناطق المعنية على سلم أولويات هذه السياسة، بل أن الآفاق المحتملة لتطور العلاقات التجارية للاتحاد الأوروبي مع دول العالم تبدو وكأنها هي التي توجه حركة السياسة الخارجية لهذا الاتحاد.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الثاني

أسس السياسة الأمنية الأوروبية المشتركة

إن التحول في مفاهيم الأمن في الفترة التي أعقبت انهيار المنظومة الاشتراكية أدى بدوره إلى التغير في عدة مفاهيم لها علاقة بالأمن كالسياسة الأمنية، هذه الأخيرة التي تعتمدها الوحدات السياسية بشكل منفرد أو جماعي لأجل تحقيق مصالحها الداخلية والخارجية، ففترة ما بعد الحرب الباردة طرحت مجموعة من المتغيرات الجديدة التي أجبرت الدول على إتباع سياسات أمنية أقل حدة من سابقتها – سياسة أمنية هجومية – فأصبحت الدول في المرحلة الجديدة للنظام الدولي تعتمد سياسات أمنية دفاعية بالدرجة الأولى قائمة على أساس حماية أمن الأفراد والمواطنين من الداخل وحماية حدود الدولة من أي تهديدات تترقبها، وقد تبنى الاتحاد الأوروبي مقاربة للأمن تم على أساسها بناء سياسته الأمنية، إذ تعد السياسة الأمنية الأوروبية إحدى أهم المواضيع التي أثارت الجدل داخل البيت الأوروبي حول مغزى هذه السياسة والأهداف والمرتكزات التي تقوم عليها (بلال 2011 : 42).

وقد شكل هدف بناء منظومة دفاعية أوروبية قادرة على تأمين استقلال أكبر لقارة أوروبا عن الولايات المتحدة الأمريكية وحضورها العسكري الطاغي دون الإخلال بالتحالف التقليدي والراسخ القائم بين ضفتي الأطلسي، وسعى إلى تحقيق هذا الهدف أغلب القادة الأوروبيين وعلى رأسهم جميع الرؤساء الذين تعاقبــوا على حكم الجمهورية الفرنسية الخامسة، ولربما كانت فرنسا أكثر من غيرها تدفع في هذا الاتجاه بالنظــر إلى تقاليدها الديجوليــة العريقة التي تجنح إلى مزيد من الاستقلالية عن المظلة الأميركية سواء في السياسة الخارجية، أو القضايا الأمنية، لكن وعلى الرغم من الجهود التي بذلها الرؤساء الفرنسيون جميعاً وتعهداتهم بتحقيق اختراقات حقيقية في هذا المجال مقارنة مع من سبقوهم، ظلت النتائج متواضعة وبقيت أوروبا مرتبطة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بالتفوق العسكري الأميركي وانتشاره في سائر مناطق العالم تقريباً، حتى اعتادت أوروبا في نهاية المطاف على اعتمادها المريح على الآلة العسكرية الأميركية لردع الأخطار المحتملة وتحمل أعباء الأزمات الأمنية المتفاقمة في عالم شديد الهشاشة (يونيفاس، جريدة الجريدة العراقية، العدد 269، في 2 آذار 2006).

لذلك شكل إنعقاد قمة الاتحاد الأوروبي في كولون للفترة (3–4 حزيران 1999) أثناء غارات حلف شمال الأطلسي على يوغسلافيا، نقطة تحول أساسية في وضع أسس السياسة الأمنية المشتركة في الاتحاد الأوروبي، فقد ظهر إجماع حول ضرورة منح الاتحاد دوراً أقوى في الشؤون الدولية من خلال تقوية وتعزيز السياسات الأمنية المشتركة المدعومة بقوة عسكرية وهياكل مؤسسية لصنع القرار، وعبر قادة الاتحاد في تلك القمة عن رغبتهم في تضمين هياكل السياسة الدفاعية في السياسة الخارجية والأمنية للاتحاد الأوروبي، ووافقت القمة على أن يقوم مجلس الاتحاد الأوروبي باتخاذ القرارات الخاصة بمواجهة الأزمات بالإجماع، مع الأخذ بعين اعتبار رؤى الدول التي لا ترغب في المشاركة (المبيضين، 2012 : 202).

وحصلت موافقة قادة قمة كولون على العمل من أجل بلورة ما يلزم من آليات لاتخاذ القرارات الخاصة بمواجهة الأزمات في ضـــوء العناصر الآتية ((Wikipedia,2010 :

1. دورية الاجتماعات مع عقد اجتماعات طارئة، وتشكيل مجلس للشؤون العامة يشمل وزراء الدفاع.
2. تشكيل لجنة سياسية وأمنية دائمة في بروكسل تضم خبراء سياسيين وعسكريين.
3. تشكيل لجنة عسكرية تضم خبراء عسكريين يقدمون التوصيات للجنة السياسية والأمنية.
4. تشكيل هيئة عسكرية للاتحاد الأوروبي تحتوي مركزاً للتوجيه.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثم جرى التأكيد على ضرورة بناء السياسة الأمنية الأوربية على مبدأيـــن أساسين هما : التأكيد من عدم المساس بسيـــادة الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبـــي، والمبدأ الثاني تمثل في بناء تلك السياسة الأمنية الأوربية المشتركة بشكل جماعي وإتفاق حول جميـــع الأهداف والمرتكزات المعدة مسبقاً، لذلك سعى الاتحاد الأوربي إلى بناء سياسته الأمنية استناداً على الأبعاد الآتية (بلال، 2011 : 56 – 57):

أ. البعد العسكري : يقوم البعد العسكري للسياسة الأمنية على أساس أن الإقليم دائماً يبقى في حالة متأهبة لأي طارئ أو تهديد عسكري يمس سيادته الداخلية، لهذا يرى الأوربيون أن الهدف من مضاعفة قدراتهم الدفاعية والهجومية هو من أجل حماية إقليمهم وحدودهم السياسية، وحماية مصالحهم على المستوى الإقليمي والدولي، من خلال بناء تصور للأمن حسب المعتقدات الأوربية، لذلك يتضمن البعد العسكري للسياسة الأمنية الأوربية مجموعة من الاستراتيجيات والتكتيكات لتحقيق حد مقبول من الأمن والذي يعتمد على : برامج الإنفاق العسكري، والتسلح وفقاً لمنظور كل دولة للأمن ولكن في حدود المتفق عليه داخل الإقليم الأوروبي الموحد حتى لا يحصل الاختلال داخل البيت الأوروبي الواحد.

ب. البعد الاقتصادي: يركز البعد الاقتصادي للسياسة الأمنية الأوروبية حول القدرات الاقتصادية وثروات الاتحاد الأوروبي سواء كانت تلك الثروات داخل الإقليم الأوروبي أو عبارة عن مناطق نفوذ في أماكن أخرى من العالم، وذلك من أجل الوصول إلى تحقيق الأمن الداخلي والخارجي على حد سواء، ويتضمن البعد الاقتصادي للسياسة الأمنية الأوروبية العناصر الأساسية الآتية:

أولا: وضع برامج منتظمة لإشباع الحاجات الأساسية للأفراد والسكان.

ثانيا: القدرة على خلق الثروة والنشر العقلاني للموارد البشرية والمادية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثالثا: العمل على عدم وجود مصالح متعارضة بين أطراف ووحدات المجموعة الاقتصادية الأوروبية لأن ذلك ينعكس بالسلب على السياسة الأمنية الأوربية في جانبها الاقتصادي.

ج. البعد الاجتماعي : يقوم البعد الاجتماعي للسياسة الأمنية الأوربية على التأكيد على مبدأ العدالة الاجتماعية من خلال نبذ مظاهر الاستغلال كافة والسعي إلى تحقيق التوازن بين حاجات المجتمع والفرد للوصول إلى مجتمع سعيد آمن، لما لذلك من علاقة بين البعد الاجتماعي للسياسة الأمنية الأوربية وتحقيق الأمن الإنساني، فأوروبا تسعى إلى خلق مجتمع يشعر في ظله الجميع بالعدالة والمساواة وتحريره من الظلم، ولأن جوهر العدالة الاجتماعية هو تحرير الإنسان من الظلم الاجتماعي بإرساء دعائم المساواة وفقا لمبدأ تكافؤ الفرص واحترام منظومة حقوق الإنسان، لذلك سعى الاتحاد الأوروبي في سياسته الأمنية إلى إرساء السلام لأجل بناء مجتمع سليم آمن في ظل أسس العدالة الاجتماعية.

وأضافت قمة المجلس الأوروبي المنعقدة في هلسنكي للفترة (10–11 كانون الأول 1999) لبنة أساسية جديدة في صرح العمل الأوروبي المشترك في مجاله الأمني، إذ أكد البيان الختامي للقمة على مشاركة الاتحاد الأوروبي في عمليات حفظ السلم والأمن الدوليين في ضوء مبادىء ميثاق الأمم المتحدة، وأن المجلس الأوروبي سوف يعمل على تطوير قدراته الذاتية لاتخاذ القرار والتحرك حين لا يكون حلف شمال الأطلسي مستعداً للتحرك، وذلك للقيام بعمل عسكري في مواجهة الأزمات الدولية، ووافق قادة القمة على ما يلي (جاد، 2005 : 222):

أولا: أن تعمل دول الاتحاد الأوروبي على الوصول إلى القــدرة على نشر قــوات قوامها ما بين (50 – 60) ألف جندي خلال ستين يوما، وأن تكون قادرة على العمل لمدة عام كامل في مواجهة الأزمات.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثانيا: العمل على إنشاء هياكل سياسية وعسكرية داخل الاتحاد الأوروبي تمكنه من تأمين القيادة الضرورية والتوجيه الاستراتيجي للعمليات، وتشتمل هذه الهياكل على الهيئات الآتية:

1. اللجنة السياسية والأمنية الدائمة.
2. اللجنة العسكرية.
3. الهيئة العسكرية.

ثالثا: تطوير التعاون واتباع الشفافية بين الاتحاد الأوروبي وحلف شمال الأطلسي.

رابعا: سماح الاتحاد الأوروبي للدول الأعضاء في حلف شمال الأطلسي ومن غير الأعضاء في الاتحاد الأوروبي وللدول الأخرى بالمشاركة في عمليات الاتحاد لإدارة الأزمات، مع الأخذ بالترتيبات الخاصة بالاتحاد الأوروبي في الاعتبار.

ثم جاء الحدث الأبرز على الصعيد الداخلي الأوربي والذي تمثل في الحرب الأمريكية على العراق عام (2003)، إذ برز الموقف الفرنسي الألماني الموحد إزاء هذه الحرب، والذي فسر على أنه بمثابة موقف مشترك من أجل كسر تبعية أوروبا المطلقة للقرارات الأمريكية وكمحاولة لإرساء مبادئ جديدة في العلاقات الأمريكية الأوروبية، مما تسبب في ظهور استقطاب حاد بين معسكرين داخل الاتحاد الأوروبي، الأول ذو توجه أمريكي والثاني يدعو إلى مزيد من الاستقلال الأوروبي عن الولايات المتحدة الأمريكية، و قد أدت التفاعلات الداخلية للاتحاد الأوروبي على مدى سنة (2003) إلى ظهور تحالف أنجلو لاتيني بين بريطانيا، و إسبانيا، وإيطاليا كان يسعى لكسر جهود المحور الأول الفرنسي/الألماني، الساعية إلى نوع من الاستقلالية على التأثيرات الأمريكية، وكان ذلك من خلال عملية استقطاب الدول الأسكندنافية مثل الدنمارك بالإضافة إلى البرتغال، وكان هذا التوجه للمحور البريطاني/الإسباني كردة فعل لأعمال المحور الفرنسي الألماني

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

من خلال إصدار إعلان الإليزيه في(23شباط2003)، والذي وجدت فيه بريطانيا على أنه إعادة تأسيس وتقارب في العلاقات الفرنسية والألمانية، بهدف كسر التواجد الأمريكي بالمنطقة، وهو ما لقي معارضة كبيرة من طرف العديد من الدول الأوروبية على غرار بريطانيا، وإسبانيا، وإيطاليا، والبرتغال، والدنمارك، وبولندا، والتشيك والمجر، وقامت هذه الدول بتوجيه خطاباً للولايات المتحدة الأمريكية مفاده أنها مؤيدة لسياسة واشنطن حيال الأزمة العراقية، وعلى الرغم من أن الخطاب لم يتضمن من الناحية الفعلية أي جديد، إلا أنه بمثابة تعبير شديد اللهجة موجه للمحور الفرنسي الألماني، وكتعبير عن ميولها الأورو/ أطلنطية بشكل ظاهـــر (بلال، 2011 : 72).

ويمكن رد الانشقاق بين المحورين السالف ذكرهما إلى عاملين كان لهما معا تأثير كبير في انقسام الموقف الأوربي إلى قسمين إزاء الحرب الأمريكية على العراق، هما: العامل الأمريكي ودوره في توجيه عدد كبير من دول الاتحاد الأوروبي خاصة الشرقية إلى المظلة الأطلنطية، والعامل الثاني الذي يشير إلى عدم فاعلية آليات إتخاذ القرار داخل الاتحاد الأوروبي لعدم القدرة على بلورة الحد الأدنى من التوافق بين أعضائه حول القضايا الدولية الرئيسية، مما أثر بدوره على المكانة التي بلغها الاتحاد الأوروبي على الساحة الدولية، ولم يقتصر العجز في آليات اتخاذ القرار حول الأزمة العراقية أو غيرها من القضايا الخارجيـــة، بل تعدى ذلك حتى إلى القضايا الداخليـــة (سكرية، مجلة الجيش اللبناني، العدد 202، نيسان 2002).

ومن ضمن محاولات دول الاتحاد الأوروبي بناء أسس السياسة الأمنية المشتركة، جاء انعقاد القمة التأسيسية للاتحاد من أجل المتوسط في باريس في الثالث عشر من تموز (2008) تتويجاً للمساعي الحثيثة التي بذلها الرئيس الفرنسي السابق نيكولاي ساركوزي من أجل إطلاق هذا التجمع الإقليمي الجديد، وكانت الرغبة الفرنسية بادية في قيامها بدور المهيمن الإقليمي داخل حوض المتوسط، كما كانت هناك أسباباً أخرى، هي (بيبرس، 2008 : 133):

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أ. إن هذه المنطقة هي منطقة نفوذ قديمة لفرنسا وتريد إعادة الولوج فيها من جديد.

ب. محاولة الرئيس الفرنسي استعادة حضور بلاده في منطقة المغرب العربي بعد عدة سنوات من التراجع.

ج. مواجهة تزايد النفوذ الأمريكي والصيني في هذه المنطقة والمتجسد بشكل أساسي في مشروعات واستثمارات أمريكية وصينية كبيرة.

د. رغبة فرنسا في استعادة موقعها داخل البنية العسكرية لحلف شمال الأطلسي.

هـ. المساعدة في بناء نظام عالمي متعدد الأقطاب تلعب فيه أوروبا بقيادة فرنسا دور الشريك للولايات المتحدة الأمريكية وليس دور التابع.

و. كسر التحديات التي يمثلها النظام الدولي الراهن الأحادي القطبية.

ز. الضغط على النفوذ الألماني المتزايد والمتسع نطاقاً بعد إعادة توحيد ألمانيا، وبعد أن ورثت معظم النفوذ السوفيتي في معظم دول أوروبا الشرقية، وذلك بمحافظتها على الحد الأدنى في علاقاتها بمنطقة كانت لها نفوذاً فيها.

ح. تسعى فرنسا من وراء هذا الاتحاد تحييد تركيا لمنعها من الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي.

ط. محاولة ضم إسرائيل في مشاريع إقليمية لتشكل بذلك واقعاً أمام الدول العربية التي ما تزال ترفض التطبيع مع إسرائيل.

وإستجابة لمتطلبات بناء أسس للسياسة الأمنية الأوروبية جاء قرار التدخل في الأزمة الليبية عام (2011) بعد اندلاع ما عرف بثورات الربيع العربي، ولم يكن هذا القرار أمراً يسيراً بالنظر إلى الخبرات الأوروبية السلبية في أزمات سابقة، ومنها حملات حلف شمال الأطلسي في البلقان التي كانت تتطلــب موافقة كل أعضاء الحلف على حدة، مما أدى إلى تخبط تلك

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

العمليات، بالإضافة إلى أن المادة الخامسة من ميثاق الحلف* قد شهدت اختباراً حقيقياً في أفغانستان لتعكس الفجوة بين الأقوال والأفعال(Metz,2011) .

ومن ثم، فقد كان للتدخل الأوروبي في تلك الأزمة عوامل خاصة بحلف شمال الأطلسي إلى جانب المرجعية الإقليمية والدولية، المتمثلة بقراري مجلس الأمن الدولي المرقمين (1970 في 26 شباط 2011) و (1973 في 17 آذار 2011)، فضلاً عن قرار الجامعة العربية رقم (7298) بتاريخ (2 آذار 2011) بشأن الحالة الليبية، فإن حلف شمال الأطلسي لم يتدخل كمنظمة سوى في نهاية شهر (آذار 2011)، أي بعد ما يقرب مما يزيد على شهر من اندلاع الأزمة، حيث بدأ أعضاؤه الرئيسيون في شن هجمات جوية على الكتائب الليبية، وقد جاء بمضمون تلك القرارات : إحالة الوضع في ليبيا إلى المحكمة الجنائية الدولية، وحظر الأسلحة والسفر، وتجميد الأصول الليبية في الدول الغربية، وإقامة منطقة حظر طيران جوي في الأجواء الليبية، فيما حمل مضمون قرار الجامعة العربية الطلب من مجلس الأمن تحمل مسؤولياته إزاء تدهور الأوضاع في ليبيا، واتخاذ الإجراءات الكفيلة بفرض منطقة حظر جوي علي حركة الطيران العسكري الليبي، وإقامة مناطــق آمنة في الأماكن التي تتعرض للقصف (وثيقة قرار مجلس الأمن الدولي 1970 في 26 شباط 2011)، و(وثيقة قرار مجلس الأمن الدولي 1973 في 17 آذار 2011)، و(وثيقة قرار مجلس الجامعة العربية 7298 في 2 آذار 2011).

وقد أثار التدخل الأوروبي في الأزمة الليبية الإشكاليات الآتية (Doyle, 2011):

---

* المادة 5 من ميثاق حلف شمال الأطلسي: يتفق الأطراف، على أن أي هجوم، أو عدوان مسلح، ضد طرف منهم، أو عدة أطراف،في أوروبا أو أمريكا الشمالية، يعتبر عدوانا عليهم جميعا، وبناء عليه، فإنهم متفقون على أنه، في حالة وقوع مثل هذا العدوان المسلح، فإن على كل طرف منهم، تنفيذاً لما جاء في المادة "51" من ميثاق الأمم المتحدة، عن حق الدفاع الذاتي عن أنفسهم، بشكل فردي أو جماعي، تقديم المساندة والعون للطرف، أو الأطراف، التي تتعرض للهجوم، باتخاذ الإجراءات الذاتية، بالتعاون مع الأطراف الأخرى، دون تأخير. بما في ذلك استخدام قوة السلاح، التي يرى أنها لازمة لإعادة الأمن، إلى منطقة شمال الأطلسي، وتأكيده. ويتم إبلاغ مجلس الأمن، دون تأخير، بكل هجوم وعدوان مسلح، وكل الإجراءات المضادة المتخذة تجاهه. ويتم وقف الإجراءات، بمجرد اتخاذ مجلس الأمن للخطوات الضرورية، لإعادة، واستقرار السلام والأمن الدوليين .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

1. إن مضمون القرارات المشار إليها هو " فرض منطقة حظر جوي على حركة الطيران العسكري الليبي كإجراء وقائي لتوفير الحماية للشعب الليبي وتقديم المساعدات الإنسانية العاجلة"، فإن المهمة الأوروبية قد تجاوزت ذلك من خلال قصف مواقع مدنية ومقرات حكومية تابعة للرئيس الليبي.
2. لم تشر قرارات مجلس الأمن إلى الأطراف المنوطة بالعمليات في ليبيا سوى بالقول "يؤذن للدول الأعضاء التي أخطرت الأمين العام، وهي تتصرف على الصعيد الوطني أو عن طريق منظمات أو ترتيبات إقليمية وبالتعاون مع الأمين العام، باتخاذ جميع التدابير اللازمة لحماية المدنيين وإبلاغ الأمين العام بها "، وربما تدارك مجلس الأمن الإشكاليات القانونية التي أثارتها قراراته السابقة المماثلة، فكان جل تركيزه في الحالة الليبية على الإعلاء من قضية حماية المدنيين، وهو بدوره تعزيز لقوة "بروتوكول مسؤولية الحماية" الذي يخول للدول الأعضاء والمجتمع الدولي مسؤولية "المساعدة في حماية الشعوب من الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والتطهير العرقي والجرائم ضد الإنسانية". وبموجب ذلك البروتوكول، فقد تمكن مجلس الأمن من سد الفجوة بين "التدخل الشرعي" وهو المبرر أخلاقياً و"التدخل القانوني"، وهي القضية التي أثيرت خلال تدخل حلف شمال الأطلسي في كوسوفو عام (1999)، إذ وصفت عمليات الحلف بأنها "غير قانونية ولكنها مشروعة"، حيث تمكن أعضاء الحلف من إنقاذ شعب كوسوفو من التطهير العرقي، ولكن دون عقوبة قانونية يفرضها مجلس الأمن ضد الرئيس الصربي (سلوبودان ميلوسيفيتش).
3. إنه مع أهمية المرجعية الإقليمية، التي تتمثل في قرار الجامعة العربية وما تلاها من مشاركة دول خليجية، وهي قطر والإمارات والكويت في التدخل الأوروبي في ليبيا، فإن الحديث عن ازدواجية المعايير الدولية كان حاضراً وبقوة. ففي الوقت الذي تتحدث فيه الدول الغربية عن انتهاكات حقوق الإنسان في ليبيا واستهداف قوات القذافي للمدنيين، فإن تلك الدول ذاتها هي من قدمت دعماً هائلاً للقوات المسلحة في ليبيا، وهو ما عكسته مشاركة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

هذه الدول علي نطاق واسع في معرض السلاح الذي أقيم في ليبيا (تشرين الثاني 2010)، كما كانت هناك تساؤلات حول سبب التدخل في ليبيا، وغض الطرف عن حالات أخرى ربما مماثلة أو أكثر سوءاً (سوريا أو اليمن)، حيث قال أمين عام حلف شمال الأطلسي "إن الحلف ليس لديه خطط للقيام بمهمة عسكرية في سوريا"، وأضاف أن " تحرك الناتو ضد النظام الليبي كان بمقتضي تفويض قوي من مجلس الأمن ودعم واضح من دول المنطقة، وهو مزيج نادر لم نشهده في مواقف أخرى" (راسموسن، صحيفة الشرق الأوسط، العدد 11875، في 3 حزيران 2011).

ترى الدراسة؛ إن معاهدة ماستريخت (1992) للاتحاد الأوروبي قد هيأت المجال الواسع لبناء سياسة أمنية مشتركة، لم تكن موجودة في نصوص الجماعة الأوروبية في السابق، وذلك من خلال ما برز من انتقادات موجهة إلى التعاون السياسي الأوروبي قبل نفاذ معاهدة ماستريخت، والتي تتعلق بأنه قد أوجد دبلوماسية تفتقر إلى وسائل القوة العسكرية المشتركة، إذ ظل التعاون الأوروبي في هذا المجال يعتمد على التنسيق العسكري الذي يقدمه حلف شمال الأطلسي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، لكن تنامي حالة الخلاف في وجهات النظر الأوروبية مع الولايات المتحدة الأمريكية، دفع الاتحاد الأوروبي لعدم الوقوف عند حدود المبادرات العسكرية الأمريكية في إدارة الأزمات، رغم أن العمل الأوروبي قد أنشأ فـــي عام (1948) اتحاد أوروبا الغربية الذي عهد له بعملية التنسيق السياسي والعسكري والاقتصادي والثقافي بين حلفاء الحرب العالمية الثالثية، لكن بنود اتفاقية هذا الاتحاد بقيت غامضة فيما يتعلق بهذه المواضيع، إلا أن نشأة الجماعة الاقتصادية الأوروبية أفرغته من أهدافه الاقتصادية، وبقيت بنوده الثقافية غامضة وسياساتها المحتملة خالية من الميزانية، فانحصر نشاطه في المجال الدفاعي، لكنه بقي أسيراً لتلك المبادرات الأمريكية المتعلقة بالجانب الدفاعي ومن خلال حلف شمال الأطلسي، لذا فإن معاهدة ماستريخت قد أسست لبناء سياسة أمنية أوروبية مشتركة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثاني

فرص قيام نظام دولي جديد متعدد الأقطاب

طرحت نهاية الحرب الباردة تحديات ضخمة وأسئلة جوهرية بقي معظمها دون أجابة شافية، مما ترك بعضها لحكم التاريخ وفعل الزمن، وكان واضحاً للكثيرين في مختلف أنحاء العالم أن مواجهة هذه التحديات الجديدة لم يكن بالأمر اليسير على أي دولة بمفردها مهما بلغت من القوة، خاصة أن الساحة الدولية لا تزال تشهد المزيد من الصرعات بكل أشكالها وأسبابها المتباينة التي تنذر بزيادة حجم المعاناة الإنسانية.

لذلك قررت الولايات المتحدة الأمريكية أن لا تفوت هذه الفرصة عليها باعتبارها القوة العظمى الوحيدة والقادرة اقتصادياً وعلمياً وعسكرياً على فرض سلطانها على العالم، ولغرض تحقيق ذلك والإجابة على تلك الأسئلة الجوهرية، إدعت إشاعة مناخ دولي، يقوم على السلام والتعايش بين الأمم والشعوب، ويتمسك بالشرعية الدولية أساساً للعلاقات بين الدول، ويتبنى الديمقراطية سلوكاً للتعامل بين الدول والأفراد.

وقد أدى ذلك إلى إثارة سلوك الاتحاد الأوروبي على الساحة الدولية خلال العقود الثلاثة الماضية، وأنبأ بوجود شعور أوروبي عميق بعدم الارتياح تجاه توجهات اليمين الأمريكي المتطرف، الأمر الذي بلور فكرة قيام نظام دولي جديد متعدد الأقطاب.

يتناول المبحث الثاني فرص قيـــام نظام دولي جديد متعـــدد الأقطاب من خلال المطلبين الآتيين:

المطلب الأول: دورالاتحاد الأوروبي في تقليص فجوة القوة مع النظام العالمي الجديد.

المطلب الثاني: مساهمة الاتحاد الأوروبي في قيام نظام دولي متعدد الأقطاب.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الأول

دور الاتحاد الأوروبي في تقليص فجوة القوة مع النظام العالمي الجديد

شهد العالم منذ منتصف ثمانينيات القرن العشرين جملة من المتغيرات الدولية، والتي نتج عنها انعكاسات سلبية على مناطق كثيرة في أقاليم العالم، والتي كان في طليعتها غياب الاتحاد السوفيتي عن الساحة الدولية، وبقاء الولايات المتحدة الأمريكية كقوة عالمية وحيدة على هذه الساحة، وقد سعت هذه القوة لبلورة النظام العالمي الجديد الذي يقوم على فكرة القطبية الاحادية المهيمنة، بما يفضي بالضرورة إلى تقسيم العالم إلى فريقين: فريق قوي مسيطر يفرض على غيره ما يراه مناسباً لمعالمه، وآخر ضعيف مسلـــوب الإرادة، ولكن الظروف التي رافقت تبلور هذا النظام سمحت لبروز قـــوى دولية عظمى أخـــرى، زاحمت القوة العظمى التي كانت تعتقد أنها الوحيدة المسيطرة في القرن العشرين وما يليه، لكن ذلك القرن سبق أن شهد أكثر من نظام دولي، كان الأقوياء فيها يعتقدون فـــي كل مرحلة أنهم الأجدر والأبقى، ومع ذلك كانت المفاجآت بانتظارهم، ومراكز القوى تنتقل من هنا إلى هناك، وتظهر أحلاف وتختفي أخرى لتحل محلها تكتلات جديدة فرضتها ظروف تضـــارب المعالـــم وتشابكها (علي، 2004 : 5).

وطبقاً لذلك أثارت فجوة القوة الموجودة بين الولايات المتحدة الأمريكية وباقى دول العالم جدالاً لا ينتهي، وذلك لأن المشكلة الأساسية الواضحة فى هذه المقاربة المستمرة منذ نهاية الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفيتي، هي أن خطاب سياسة القـــوة الأمريكي ضعيف ولا يمكن قبوله أو حتى تبريره، خاصة إذا ما أجريت مسألة التقييم وفقاً للمعايير الليبرالية التى دافعت عنها الولايات المتحدة الأمريكية منذ عام (1945)، عندما كانت تمتلك الإمكانات المادية للسيطرة على الساحة الدولية عقب الحرب العالمية الثانية، أفكاراً ليبرالية فى السياسة والاقتصاد، وأسهمت فى إقامة مؤسسات دولية مثل هيئة الأمم المتحدة لتوفير أسباب الاستقرار العالمي،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وكانت هذه الأفكار هى النتيجة البارزة لمناقشات أطروحة عالم السياسة الأمريكي فرانسيس فوكوياما عن نهاية التاريخ وانتصار الديموقراطية الليبرالية الأمريكية النهائى ((Fukuyama,1989: 16.

تزامن مع كل ذلك بروز ظاهرة الإرهاب التي وضعت الولايات المتحدة الأمريكية على المحك، إذ أصبحت كثير من الدول تلجأ إلى استخـــدام العنف السياسي من أجل حماية مصالحها بسبب عدم قدرتها على الحرب وخاصة عندما يكون توازن القوى مختلاً لصالح الدول الكبرى، فالدول الضعيفة بمقاييس القوة التقليدية والبارعة في استخدام الإرهاب الخارجي يمكنها أن تنافس بنجاح على الصعيدين الدولي والإقليمي مع دول تملك قوة نووية، ومـــن خلال الممارسة العملية ثبت بما لا يدع مجالاً للشك أن الإرهاب يمكن أن يتجاوز عقبة المـــوارد والإمكانات المحدودة، ولذلك فإنه يشكل إداة فعالة لتحقيق تطلعات بعض الدول من غير أن تسعى هذه الدول لتوفير قاعدة عريضة من الإمكانات التي تعجز عن توفيرها بسبب إمكاناتها المحدودة (روبنسال، 1999: 58).

وأمام هذه الإشكالية وجد الأتحاد الأوروبي بأن النظام الدولي، منذ نهاية الحرب الباردة وإنهيار الاتحاد السوفيتي، بات يمر بمرحلة إنتقالية تتسم بالتميع، إنقلب فيها النظام القديم وثوابته رأساً على عقب، وغدا مستحيل الأمس أمراً عادياً اليوم، وبمعنى آخر، فإن مثل هذه الفترة الانتقالية تفصل بين عوالم سياسية متمايزة، فالولايات المتحدة الأمريكية ترغب فى فرض نظام عالمي سمته الإمبريالية التوسعية التى سادت فى القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، بينما ترفض بقية دول العالم، بما فيها حلفاء الولايات المتحدة الأمريكية الرئيسيون، سياسة القوة لكن لا يوجد أى خليط من الدول الأخرى قادر على منعها من انتهاج هذه السياسة، وتختلف

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

التفسيرات التى تطرح حول هذه القضية المهيمنة، مثلما اختلفت الخطابات التى عكست سياسة القوة (عبد العظيم، 2004 : 89).

لذلك فإنه أصبح لا مفر من استخدام المنظور العالمي فى المحاولات التى تبذل من أجل تفهم العلاقات الدولية، والسبب يعود إلى أن آلية التغيير باتت تبدو ثنائية المحاور، فهناك من ناحية ما يسمى " الحافز إلى إرساء نظام عالمي، فما أن تلوح فى الأفق إمكانية قيام نظام عالمي، حتى تعبر إرادة كامنة للقوة عن نفسها كدافع ملح لتشكيل هذا النظام، وقد لا يعي هذا المنظور العالمى سوى عدد قليل من الأفراد، إلا أنهم يستجيبون بذلك للحاجات غير المعبر عنها للكثيرين من البشر". ومن ناحية ثانية، فإن طبيعة السياسة الدولية بوصفها نظاماً إنما تعني أن البنى عرضة للانهيار، من ثم يتعين إعادة بنائها، فكل النظم تعاني فقدان النظام ولابد من تطويرها من خلال دورات أخرى جديدة حتى يكتب لها البقاء (تيلور، 2002 : 121).

وما أن ظهرت الخطوات الأولى للسياسة الخارجية والأمنية المشتركة وتطور الشراكة الأوروبية المتوسطية، حتى بدت محاولة أوروبا إلى تقليص فجوة القوة بينها وبين النظام العالمي الجديد الذي تقوده الولايات المتحدة الأمريكية، فسعى الاتحاد الأوروبي إلى اكتساب وضعه كقوة في البحر المتوسط وفي الشرق الأوسط، ورغم التقدم الذي تحقق في هذا المجال، فقد كشفت تلك السياسة عن مواطن ضعف كبيرة حتى قبل هجمات الحادي عشر من أيلول (2001) (ماركو، 2002 : 74).

ثم أخذت العلاقة بين الولايات المتحدة الأمريكية ودول الاتحاد الأوروبي تزداد توتراً مع تولي الرئيس الأمريكي (جورج بوش الأبن) الحكم في (كانون الثاني 2001)، ليتسع الخلاف متجاوزاً القضايا السياسية والاقتصادية التقليدية حتى وصل إلى قضايا إستراتيجية دولية تشتمل على تحديات جديدة تؤثر في طبيعة العلاقات فيما بينهما، ولكي تعمل على تحجيم أوروبا ولتمنع

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تفرد الولايات المتحدة الأمريكية بالقرارات الدولية المصيرية لترسم خريطة العالم السياسية والجيواستراتيجية لخدمة مصالحها في المقام الأول (مبيضين، 2007 : 33).

لقد أظهر الرد الأمريكي على هجمات (أيلول 2001)، قدرة واسعة على ممارسة النفوذ العسكري في عدة مواقع حول العالم فى وقت واحد وبشكل أحادي الجانب، في الوقت الذي نجحت فيه بسهولة فى زيادة ميزانيتها العسكرية بنحو (50) بليون دولار من أجل تدعيم تفوقها العسكري، وبالإضافة إلى التفوق فى الإنفاق العسكري، يلاحظ أنها تتمتع بتفوق نووى مذهل، ولديها أقوى سلاح جوي في العالم، وأقوى قوات بحرية، وقدرة فائقة على ممارسة النفوذ العسكري حول العالم، واستغلال التطبيقات العسكرية للتقنيات المتقدمة فى مجالي الاتصالات والمعلومات، كما أنها أظهرت قدرة لا مثيل لها على التنسيق ومعالجة المعلومات المتاحة عن ساحة المعركة، وعلى تدمير أهداف محددة عن بعد بدرجة فائقة من الدقة، وإذ تعمل واشنطن على ذلك فإنها تسعى لمنع الآخرين من اللحاق بها، الأمر الذى يتضح من خلال النظر إلى الفجوة الهائلة بين ما تنفقه على أنشطة البحث والتطوير العسكري، وبين ما ينفقه الآخرون، فهي تنفق فى هذا الصدد ثلاثة أضعاف ما تنفقه القوى الكبرى الست التالية لها مجتمعة، إذ أن الولايات المتحدة الأمريكية تنفق على أنشطة البحث والتطوير العسكري فقط أكثر مما تنفقه ألمانيا أو المملكة المتحدة على الدفاع ككل (عبد العظيم، 2004 : 91).

وعكست فجوة القوة هذه في هيكل النظام الدولي أثرها الواضح على العلاقات التي تربط الولايات المتحدة الأمريكية والقوى الكبرى في النظام الدولي ومن ضمنها الاتحاد الأوروبي الذي استطاع أن يتأقلم مع الإستراتيجية الأمريكية، وذلك بفعل المصالح الاستراتيجية وعمق الصلات التاريخية والحضارية على جانبي الأطلسي، والتي لعبت دوراً مهماً في عملية التقارب بينهما، مما أدى إلى ترجيح كفة الوصول إلى حلول وسط للخلافات التي كانت تندلع بين الطرفين بين

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الحين والآخر، هذا مع معاناة أوروبا من مصادر عجز هيكلية خطيرة تحد من تحولها إلى قطب دولي منافس بمعنى الكلمة للقطب الأمريكي (أبو طالب، 2005 : 199).

ولكن صعوبات التأقلم الأوروبي مع ما بدأت تطرحة الإدارة الأمريكية التي يسيطر عليها الطابع الأيديولوجي المتطرف، وكان من الطبيعي أن تختلف الرؤية الأوروبية مع رؤية الإدارة الأمريكية في عدد من القضايا، ومنها على سبيل المثال الدعم الأمريكي لإنضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي، في ظل التخوف الذي تبديه كل من ألمانيا وفرنسا، من أن تصبح تركيا العين الأمريكية داخل الاتحاد بغية الحيلولة دون تحول أوروبا إلى قطب عالمي يهدد هيمنة القطب الأمريكي الأوحد في عالم ما بعد الحرب الباردة (عبد الفتاح، 2009: 190).

ونتيجة لذلك ؛ ظهر شرخ عميق في العلاقات ما بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي، تمثل في اختلاف الرؤى بين الجانبين تجاه كثير من الجوانب الجوهرية التي لم تعد قاصرة على المواقف العابرة، فيوجد اختلاف عميق بين رؤية كل من الطرفين لمصادر تهديد السلم والأمن الدوليين ولطرق ووسائل مواجهتها، وكذلك لترتيب الأولويات والقضايا المطروحة على جدول أعمال هذا النظام الدولي، وبخاصة شكل النظام ووظائفه وطريقة توزيع الأدوار والمسؤوليات فيه (نافعة، 2004 : 465).

ثم بدت الخلافات حول مجموعة متنوعة من المسائل والقضايا بين أوروبا والولايات المتحدة، مثل: البيئة والأمن الغذائي وعقوبة الإعدام والمحكمة الجنائية الدولية، والتجارة الخارجية، وهي أبعد من أن تكون مجرد خلافات ثانوية وتبدو كما لو كانت تعبيراً عن تباينات حقيقية في رؤى مختلفة للعالم، واتضح أن الاقترابات الكلية للعلاقات الدولية هي التي تقود الأمريكيين نحو التمسك بمواقف مختلفة موضوعياً في الشرق الأوسط،، فأوروبا بقيت متمسكة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بالمنهج التعددي لتسوية الصراعات، في حين أن الولايات المتحدة الأمريكية لم تقم منذ أحداث أيلول (2001) بتطوير إستراتيجية أحادية الجانب (ماركو، 2002 : 75).

كما تبدو السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي أقل تأثراً بنفوذ الدوائر الإسرائيلية منها في الحالة الأمريكية، ويبدو أن وجود الاتحاد الأوروبي على تخوم العالم الإسلامي جعله يكون أكثر استعداداً على التمييز بين الإسلام وتياراته الأصولية وبين الإسلام والإرهاب، وهو لا يبدو مسكوناً بهاجس الخوف من العالم الإسلامي بالقدر والطريقة التي يعبر عنها أو يعكسها السلوك الأمريكي، والاتحاد الأوروبي يرى في الإرهاب الدولي خطراً يهدد السلام العالمي، لكنه يرى في الوقت نفسه، أن القوة العسكرية ليست السبيل الوحيد، أو حتى الأنسب لمواجهته، في حين أن اليمين المتطرف في الولايات المتحدة الأمريكية لم يطق مثل تلك الطروحات وأصبح أكثر عنفا، وأصبحت واشنطن أكثر نزوعاً نحو العمل المنفرد في العلاقات الدولية دون اعتبار لرؤى الحلفاء ومصالحهم، وأصبح كثير من المراقبين يتحدث عن ما يسمى الإمبراطورية الأمريكية كحقيقة واقعة، وبخطاب ديني في معظم الأوقات، ويرجع ذلك التحول كما يقول الكثيرون، إلى أحداث أيلول، التي أدت إلى مراجعة أمريكية شاملة للأسس التي كانت كثيراً ما تعتمد عليها، وبخاصة في موضوعي الإرهاب والتطرف (الشوربجي، 2005 : 206).

وعليه ؛ وجد الاتحاد الأوروبي بأنه مركز قوة مهيأ للعب دور كبير في النظام الدولي الجديد، فهو يمتلك الكثير من عناصر القوة البشرية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والتقنية، كما أن مشروع الوحدة الاندماجية الكاملة بين دول الاتحاد يسير بخطى حثيثة تتمثل في إقامة سوق مشتركة والتعاون والتكامل في المجالين الضريبي والتعليمي، ومجالات البحث العلمي والتشريع الاجتماعي وتكثيف المؤسسات والدفاع عن البيئة، وذهبت دول الاتحاد إلى أبعد من ذلك نحو الوحدة السياسية عبر خلق عملة مشتركة وبنك مركزي واحد وإدخال الديمقراطية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إلى مؤسسات المجموعة التشريعية، وفتح الحدود بينها، وأن هذه الخطوط الوحدوية يبدو أصبحت غير قابلة للرجوع (أثالي، 2001 : 103).

ومن ناحية أخرى ؛ فإن أوروبا تعاني من مصادر عجز هيكلية خطيرة تحد من تحولها إلى قطب دولي منافس بمعنى الكلمة للقطب الأمريكي، فبعيداً عن المشكلات الهيكلية الناتجة بالفعل عن توسيع عدد أعضاء الاتحاد الأوروبي، والتوتر الناشئ عن رفض كل من فرنسا وهولندا للدستور الأوروبي، والخلاف بشأن توحيد العملة، والخلاف على حصص الأعضاء فى الميزانية الأوروبية الجماعية، فإن الواقع السكاني يلعب دوراً معاكساً أيضا لمساعي تشكيل قطب دولي فمع انخفاض معدلات الخصوبة وارتفاع معدلات الحياة، فإن المجتمعات الأوروبية الغربية، فى أقل من (50) عاماً، ستتحول إلى مجتمعات ذات غالبية سكانية مرتفعة العمر، ففي مجتمعات مثل إسبانيا وإيطاليا واليونان، سيكون ثلث السكان أعلى من (65) عاماً، وسيكون الاختيار أمام أوروبا إما فتح باب الهجرة مع ما يعنيه ذلك من تغييرات ثقافية كبرى، أو البقاء كقلعة حصينة لمجتمع من المتقاعدين ومع استمرار تمسك الدول الأوروبية بمجالات سيادية أساسية فى مجالات الدفاع والسياسة الخارجية والاقتصاد، فقد تتحول إلى ما يشبه المقاطعات ذاتية الحكم، يضاف إلى ما سبق أن أوروبا نفسها ليست موحدة بشأن تحولها إلى قطب دولى، وحتى ما قبل مأزق رفض كل من فرنسا وهولندا للدستور وفشل التوصل إلى الميزانية الأوربية للعام (2005)، توزعت أوروبا بين ميل فرنسي إلى التحول المنهجي إلى قطب دولي له هوية أوروبية محددة المعالم، مستندة إلى تقاليد أوروبا السياسية والفكرية والقيمية، وينافس ويحد من الهيمنة الأمريكية الأحادية وبين رؤية بريطانية ترى عدم ضرورة قيام مثل هذه التعددية القطبية، لأنه من الخطير جداً أن يتم تقسيم الغرب إلى قطبين متمايزين، أي الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا وفي المقابل، يرى البريطانيون ومعهم كثير من الأعضاء الجدد في الاتحاد

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الأوروبي أن تكون الأولوية الأوروبية هى تعزيز حلف شمال الأطلسي كصيغة تحالف أثبتت قيمتها التاريخية عالمياً وأوروبياً والاستمرار فى التمسك بصيغة الأمن الجماعي، بالإضافة إلى عدم ضمان قيام عالم آمن ومستقر كنتيجة آلية أوتوماتيكية للتعددية القطبية (أبو طالب، 2005 : 199).

لكن الدلائل تشير الى أن النظام الدولي، بات يواجه أزمة حقيقية وستطرأ عليه تبدلات جدية، عقب ما تمخض عنه الغزو الأميركي للعراق من تعثر للسياسات الأميركية ومن إضعاف نسبي لموقعها التفاوضي العالمي، فالعالم ضاق ذرعاً بتعالي السلوك الأميركي الامبراطوري، وبالطريقة الأميركية العنيفة في إدارة علاقاتها الدولية، وذلك منذ سقوط الاتحاد السوفياتي وتربعها على عرش النظام العالمي الجديد، ولا سيما بعد مرور كل هذه السنين على اغتنامها "فرصتها التاريخية" لقيادة العالم، والتي من المفترض أنها كانت كافية لإثبات جدارتها لهذه المهمة، التي تتطلب الى جانب القوة، الحكمة بينما اختارت هي ممارسة سياسة القوة الغاشمة على حساب الحكمة، ولا سيما في ظل إدارة بوش الابن الذي ذهب بهذه السياسة الى حدودها القصوى (الكيلاني، جريدة المستقبل اللبنانية، العدد 2496 في 9 /2007/1).

إذن ؛ أصبح المجتمع الدولي إزاء التحول إلى نظام تعددي توافقي مرن، وذلك بعد أن بدت مؤشرات القوة النسبية الحالية بين عدد مناسب من القوى الدولية المعاصرة، وبخاصة في ضوء الأزمة المالية العالمية الحادة، التي تشير إلى تبوأ دول إضافية مكانة عليا في النظام الدولي، وأن الولايات المتحدة الأمريكية لم تعد وحدها المؤهلة لقيادة النظام الدولي، وإنما سينضم إليها الصين واليابان وروسيا، إضافة إلى الاتحاد الأوروبي، فالفكر الذي يصف النظام التعددي التوافقي يقوم على نمط جديد من الرأسمالية المنضبطة والذي تتوافق بشأنه الدول الرأسمالية الرئيسية، والدول ذات الاقتصادات المختلطة، وهو نظام يختلف اختلافاً جذرياً عن

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الرأسمالية الطليقة غير المنضبطة، والتي قادت إلى الانهيار المالي، فالرأسمالية المنضبطة تتيح للدولة، بل تطلب منها، وضع القواعد والأسس الضرورية لتحديد العلاقات الاقتصادية بين أصحاب المصلحة داخل النظام السياسي (المبيضين، 2011 : 232).

ترى الدراسة ؛ أن اهتزاز مكانة الولايات المتحدة الأمريكية وتراجعها النسبي، جعل العالم يتجه نحو صيغة من التعددية القطبية، إذ إن أساس القوة الأمريكية ترتكز على الجانب التنافسي، والتماسك السياسي اللذين تتمتع بهما، وقد ظهرت حالة الاهتزاز والتراجع فيهما جراء فقدان الولايات المتحدة الأمريكية لكثير من هيبتها ونفوذها الذي كانت تفرضه على العالم، يقابله الزيادة المتنامية لقوة القوى الدولية الأخرى، مثل: روسيا، والصين، والاتحاد الأوروبي، والتي جاءت على حساب قوة وإنفراد الولايات المتحدة الأمريكية بالهيمنة على النظام الدولي، ورغم ذلك فإن هذا التراجع النسبي لم يفقد الولايات المتحدة الأمريكية القدرة على الاستمرار كقوة عظمى، ولكنها لن تظل الوحيدة، بل ستظهر قوى دولية أخرى كأقطاب مناظرة لها، وليس مجرد شركاء أو حلفاء .

وإن ظهور هذه الأقطاب إنما يمثل تعددية توافقية أو مرنة، وليست تنافسية، إذ إن هيكل النظام الدولي بإمكانه أن يجمع المتساويين على قمته، وهذا يقتضي توافقاً في المصالح بين الدول الكبرى، وميلا إلى التفاوض، والمساومة والإجماع، بدلاً من حالة التفرد التي يتبعها الأميركيين، كما تؤدي أيضاً إلى ضرورة ترسيخ دور المنظمات الدولية المختلفة.

وفي الواقع، فإن كل هذه المقاربات حول هيكلية النظام الدولي لا تنكر أن الولايات المتحدة الأمريكية هي القوة العظمى الأساسية في النظام الدولي متعدد الأقطاب، أو القوة القائدة المهيمنة، أو القوة الأساسية بين عدة قوى دولية، لأنها تكاد تكون القوة الدولية الوحيدة التي تمتلك كافة مقومات القيادة العالمية، وإن الاختلاف بين هذه الاتجاهات يكون حول مدى قدرتها

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

على قيادة النظام الدولي، والهامش الذي يمكن أن يتاح للقوى الدولية الأخرى في إدارة هذا النظام، فإذا قبلت الولايات المتحدة الأمريكية بوجود مساحة أكبر لشركائها من القوى الكبرى، الدولية والإقليمية، في إدارة النظام الدولي، وإرساء قواعده، فإن ذلك يكون في صالح زيادة الاتجاه نحو استعادة القوة الداخلية، وتخفيف الأعباء، وقد يكون لتراجع نفوذها الدولي في بعض الأقاليم المهمة كالشرق الأوسط، نتيجة لسياساتها السابقة، أو يكون لظهور قوى أخرى مؤثرة في التوازن الدولي، لكن الواضح أن النظام الدولي يتجه لقيادة متعددة بين العديد من الدول، على رأسها الولايات المتحدة الأميركية، وروسيا، ودول الاتحاد الأوروبي، والصين، مع تقلص نطاق الهيمنة الأميركية نسبياً، والاتجاه إلى التوافق بين هذه القوى في إدارة النظام الدولي في كل قضية، وفقاً لتوازنات القوى بينها.

المطلب الثاني

مساهمة الاتحاد الأوروبي في قيام نظام دولي متعدد الأقطاب

أفرز تطور بنية السياسة العالمية منذ انتهاء الحرب الباردة عن الهيمنة العالمية للولايات المتحدة الأمريكية في إطار الحقل التعددي للأطراف الفاعلة: الدول القومية ؛ الجماعات القومية الفرعية ؛ الأديان العابرة للحدود القومية ؛ المشروعات متعددة القوميات ؛ والمؤسسات العالمية والإقليمية، وكثيراً ما تكون هذه الكيانات في حالة منافسة حادة لكسب تأييد وولاء بناها القاعدية التي تكون بأكثريتها أعضاء في عدد مختلف من الكيانات المتنافسة في آن معا، إذ قلما تكون هناك دولة أو حركة سياسية مرتبطة إرتباطاً ذا اتجاه أحـــادي في علاقاتها الدولية الرئيسية، فيما بينها أو مع الولايات المتحدة الأمريكية، كونها تتعرض إلى شبكـــة من الضغوط في النظام الدولي ذي القطب الواحد من ناحية، والمرشح لأن يكون متعـــدد الأقطاب من ناحية أخرى، كونها تمهـــد أيضاً لعلاقات خصومة متقلبـــة لعدو اليوم أن يصبـــح فيه حليف الغـــد تبعاً

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

للقضية المطروحة، وبالعكس عندما تمهد لعلاقات حلفاء متقلبة لحليف اليوم أن يصبح عدو الغد (براون، 2004 : 77).

وربما يصح القول بأن تبلور مجموعة من المعالم لقيام نظام دولي متعدد الأقطاب، وله خصائص وطبيعة وأدوات ونوع وحجم القوى الفاعلة فيه، ومسارات التفاعل فيما بينها يعد استباقاً للأحداث ؛ رغم مرور أكثر من خمسة أعوام على التغير في أيديولوجية السياسة الدولية والتي تتوافق مع الانتخابات التاريخية التي جرت في الولايات المتحدة الأمريكية، والتي أدت إلى صعود أحد أبناء الأقلية الملونة إلى البيت الأبيض، وهي انتخابات بكل المقاييس تاريخية، عبرت عن نقطة تحول كبرى فيها، ومن المتوقع أن تؤدي إلى تفهم أكبر لمقدمات التحول الجديدة في النظام الدولي، الذي ترغب فيه دول الاتحاد الأوروبي، وسعت إلى تحقيقه من خلال جعله مقبولاً من دول العالم دون تعنت أو مقاومة، كونه قد يؤدي إلى اختفاء استخدام القوة كأداة لتنفيذ السياسة الخارجية، والإعلاء من القوة الناعمة في تنفيذ الأهداف القومية للدول، وكذلك الأهداف الدولية ذات العلاقة باستقرار النظامين السياسي والاقتصادي، فالنظام التعـــددي التوافقي يقوم على المشاركـــة الاختيارية كبديـــل عملي وواقعي ومرن للمشاركة الإكراهية التي فرضتها الولايات المتحدة الأمريكية في المرحلـــة السابقة على الفاعلين الدوليين، وبخاصة حلفاءها، فكما تم توسيع التجمع الاقتصادي العالمي ليضم (20) دولة، فمن المتوقـــع أن يتم توسعة مجموعة الثمانية لكي تضم دولاً رئيسية أخـــرى (المشاط، 2009 : 48).

لكن معطيات الواقع كانت حافلة بالمتغيرات الدولية التي رسمت خطوطاً ذات مدلولات هامة في اتجاه تحديد أبرز معالم قيام نظام دولي متعدد الأقطاب، والتي من أبرزها:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

1. المعالم السياسية

شهد النظام السياسي الدولي منذ ثلاثة عقود تغيرات هيكلية بالغة الأهمية، أثرت تأثيراً جذرياً على النظام الذي كان سائداً قبلها، فتحول إلى نظام أحادي القطبية، وإن كان ثمة اختلاف غير جوهري حول صفة القطب الواحد: هل هو قطب واحد دولي (نسبة إلى الدولة)، وهي في هذه الحالة الولايات المتحدة الأمريكية، أو هو قطب واحد ككتلة وهي في هذه الحالة الكتلة الرأسمالية الغربية في مجموعها، ثم جرى تداول مقولة تحول النظام الدولي إلى نظام متعدد الأقطاب يشمل الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي في مجمله أو ألمانيا فقط، أو اليابان، وربما روسيا كونها تمتلك ثاني أكبر ترسانة عسكرية وأقواها في العالم، بالإضافة إلى الصين، لكن الأمر الثابت، إن النظام الدولي يمر بمرحلة انتقالية ذات سيولة وهي ما يميز المرحلة الراهنة من تطور النظام الدولي (القطاطشة، 2013: 31).

ويمكن تلخيص أهم التطورات في النظام السياسي الدولي الحالي في النقاط الآتية:

أ. **تراجع الهيمنة الأمريكية على القرار الدولي** : اختلف علماء العلاقات الدولية حول تحديد مكانة الولايات المتحدة الأمريكية فى النظام العالمي بعد انتهاء عصر الحرب الباردة، وقد برز اتجاه نظري يفسر هذه المكانة وتحولاتها، وركز على دورة القوة وتفاعلاتها مع هيكل النظام الدولي، وذلك من أجل التغلب على الصعوبات المنهجية التى عجز منظور الدور فى السياسة الخارجية عن تجاوزها وبينما ظل علماء العلاقات الدولية ولفترة طويلة، يركزون على أبنية النظم وديناميكياتها ودوافع شن الحروب، إذ توصف الولايات المتحدة الأمريكية بأنها الدولة الوحيدة التى حكمت العالم من خلال خمسة مراكز قيادة عسكرية على مستوى العالم، فهى تحتفظ بأكثر من مليون جندي يتواجدون في أربع قارات، وتنشر أربع مجموعات قتالية محمولة مستعدة للحرب فى كل محيطات الأرض، وأنشأت فى

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

(تموز 2007) قيادة عسكرية مستقلة للقارة الإفريقية مقرها المغرب، كما أنها تضمن بقـــاء عدد من الدول، بدءاً من إسرائيل إلى كوريا الجنوبية، كما تدير عجلات التبـــادل والتجـــارة الدولية، وتشغل اهتمامات مختلف شعوب العالم بقدراتها ورغباتها (Ignatieff, 2003: 22)).

ورغم ذلك، فإن القوة غير العادية والمتفردة للولايات المتحدة الأمريكية لم تلق الاعتراف عندما هدم جدار برلين عام (1989) وتفكك الاتحاد السوفيتي، وفى حين أقر عدد معين من الخبراء أنها دخلت ما سمي مرحلة القطب الواحد، وسوف تتمتع بهذه المرحلة إلى أن يعود النسق الدولي إلى القطبية التعددية كما يذهب كرواثامر(Krauthammer) (Krauthammer, 1991 : 35))، أو كما يرى سنيدر(Snyder) أن النسق الدولي يبدو أحادى القطب، بينما كان يبدأ فى الانتقال إلى تعدد الأقطاب (Snyder,1997: 15)، لكن كثيراً من الخبراء والمعلقين يرون أن زوال الاتحاد السوفيتي ونهاية الحرب الباردة سوف يفضيان إلى عودة مفهوم وسلوك توازن القوة بالمعنى المتعارف عليه والذى تمت ممارسته تاريخياً.

ب. **الفوضى السياسية وحالة الغليان الشديد على المسرح الدولي:** تشهد اللحظة الدولية الراهنة نمطاً تصارعياً متنامياً في عديد من المناطق الاستراتيجية حول العالم، ليس أقله ما يشهده بحر الصين الجنوبي من تنازع على السيادة بين الصين وعدد من دول جوارها، ويبدو أنه لن يكون آخره الصراعان المستعران حالياً حول سوريا وأوكرانيا، وتكشف المقاربة التحليلية المعمقة عن أن خطوط الجغرافية التي تتفجر حولها أغلب تلك الصراعات تتماس بدرجة كبيرة مع خطوط نفوذ القوى الدولية التي تحاول الدفع باتجاه عملية مراجعة لهيكل النظام الدولي وترتيب القوى، في ظل محاولة التضييق على القوى التي تتحدى الولايات المتحدة الأمريكية المنشغلة بأزمتها في قيادة النظام الدولي، كما تُظهر هذه المقاربة التحليلية لعناصر تلك الصراعات عن أن خطوط العديد من المتفجر منها حول العالم الآن تتقاطع مع

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فضاء الطاقة العالمي، سواء من جهة مصادر الطاقة في منطقة الخليج العربي، أو بعض دول إفريقيا أو أمريكا اللاتينية، أو فيما يتعلق بممراتها البرية أو البحرية، كما هو الحال في منطقة بحر الصين، وسوريا وأوكرانيا، وقبلها جميعاً في الصراع على أبخازيا، وعلى أوسيتيا الجنوبية في عام (2008)، أو فيما يتعلق بتقنيات استخدام الطاقة، إذ يبرز الصراع الغربي مع إيران بحساباته الأكثر حدة في هذا السياق (عوني، 2014 : 3).

2. المعالم الاقتصادية

يعد التوجه نحو عالمية الاقتصاد أو ما يعرف باقتصاد السوق، هو التوجه السائد والمهيمن على اقتصاديات دول العالم، إذ يلاحظ تقلص قوة العمل ووسائل الإنتاج لحساب العنصر الثالث في العملية الاقتصادية والمتمثل في رأس المال، وتعكس مؤشرات حركة رؤوس الأموال توجهاً متزايداً نحو المضاربة في الأسواق المالية الكبرى المتمركزة في دول الشمال، وراء الربح السريع على حساب مجالات الاستثمار المنتج (عمر، 2005 : 30).

وبرزت مجموعة من الحقائق المميزة للعلاقات الاقتصادية الدولية والتي أخذت تحدد طبيعة الاقتصاد العالمي المعاصر، لعل من أهمها: إعادة توزيـــع القوى بين أطراف التبـــادل الدولي؛ التدويل المستمر للعلاقات الاقتصادية الدولية ؛ ظهور أنماط جديدة من تقسيم العمل الدولي؛ الاتجاه نحو المزيد من الاعتماد الاقتصادي المتبادل بين مختلف دول العالم ؛ ثورة المعلومات والتكنولوجيا وما نتج عنها من تعميق لظاهرة عالمية الاقتصاد أو ما يعرف بالعولمة؛ تعاظم دور الشركات متعددة الجنسيات ؛ تزايد التكتلات الاقتصادية ؛ الترتيبات الإقليمية الجديدة (حشيش، 2005 : 57).

ونظراً للحجم الهائل للاقتصاد الأمريكي ووزنه النسبي الكبير في الاقتصاد العالمي الذي تأثر بأحداث الحادي عشر من أيلول (2001)، وما تلاها من حروب أمريكية ضد أفغنستان

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والعراق سواء عبر العلاقات الواسعة النطاق للاقتصاد الأمريكي بالاقتصاد العالمي، أو بسبب حالة الخوف التي سادت العالم في أعقاب هذه الأحداث وتداعياتها، والتي أثرت سلبياً على حركة الاستثمارات والسياحة والطيران، ورفعت تكاليف التنقل والتأمين عبر العالم، وخلقت بصفة عامة حالة من عدم اليقين بشأن المستقبل، وإحساساً قوياً بأن الأزمة قادمة (عبد العظيم، 2005 : 16).وهذا ما حصل فعلاً من خلال الأزمة المالية العالمية التي حصلت في شهر آب (2008)، والتي بدأت بالرهانات العقارية في الولايات المتحدة الأمريكية، ثم امتدت إلى انهيار البنوك الكبرى.

أياً كان الأمر، فإن القوة الاقتصادية والعسكرية للولايات المتحدة الأمريكية لم تعد القوة المهيمنة تماماً على النظام الدولي، كونها تواجه منافسة من القوى الاقتصادية الأخرى، كما أنها أصبحت بحاجة لمساندة تلك القوى في تحولاتها الأساسية، وكثيراً ما باتت تواجه صعوبات في إقناع الآخرين بسياساتها، حتى أنها تعرضت لرفض مشاركة عدد من القوى الكبرى في فرض العقوبات الاقتصادية ضد بعض الدول، بل في المجال العسكري أيضا، إذ غالباً ما تكون التحركات الأمريكية بحاجة إلى نوع من الشرعية لغرض إنجاز مهامها، وهذا الأمر أصبح يشكل عقدة مستعصية جراء المعارضة الدولية لتلك التحركات، وخاصة في المنظمة الدولية من قبل روسيا والصين وفرنسا (نافعة، 2002 :315).

وبناءاً على ما سبق ؛ فإن الحديث عن نظام دولي متعدد الأقطاب ليس كالحديث عن اتفاقية يوقعها طرفان أو أكثر، بل إن النظام الدولي المتعدد الأقطاب يعرف بوجود عدد من الوحدات السياسية العظمى التي تمتلك مصادر قوة مادية ومعنوية تحقق لها الموازنة مع بعضها بعضاً، وهذه القوة تؤهلها التربع فوق قمة الهرم السياسي، وجعلها متميزة عن الوحدات الأخرى الأقل منها قوة وتأثيراً التي تقف في المرتبة الثانية وتظل تدور في فلكها ولها فعلها في النظام

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الدولي ولكنه أقل من تأثير القوى العظمى، كما إن النظام الدولي المتعدد الأقطاب المستقبلي له طابع عالمي أيضاً، لأنه سيقوم بحراب وقوى دول عظمى مثل الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا والصين والاتحاد الأوروبي، وجميعها قوى نووية من العيار الثقيل، وستكون هناك دول كبرى بدرجة أقل من الدول العظمى في القوة والتأثير. وعليه فإن شريحة النظام الدولي الواقعية، سوف تعمل على تعديل ميثاق الأمم المتحدة وبالذات مواده على الفصل السابع، وكذلك تعديل نظام مجلس الأمن بحيث يأخذ بعين الاعتبار إمكانات الدول الكبرى ذات الإمكانات النووية والاقتصادية، والدول القادرة على ترسيخ الأمن والاستقرار في العالم (طوالبة، 2011).

ويبقى المجال مفتوحاً لتخيل شكل النظام العالمي متعدد الأقطاب، فهناك من يقترح أن يكون نظام هيمنة أقليمية: الولايات المتحدة الأمريكية في أميركا الشمالية، والبرازيل في أميركا الجنوبية، وألمانيا في أوروبا، وروسيا في أوراسيا، والصين في آسيا، وهكذا، لكن المشكلة في هذا السيناريو هي أنه يفترض التساوي بين الأطراف المهيمنة، حيث لا توجد هذه المساواة في الواقع، وهو يفترض أيضاً أن هذه القوى المهيمنة نفسها مستقرة، وهو ليس واقع حالها غالباً، فالبرازيل تعاني من مشكلات مؤسسية هائلة واضطرابات اجتماعية، وروسيا ستهيمن على أسواق الطاقة لوقت جيد في المستقبل، بينما يتراجع عدد سكانها، وألمانيا عالقة كثيراً في الاقتصاد الروسي وقطاع الطاقة بحيث يصعب أن تتبنى سياسة خارجية حازمة، والصين تجلس على فقاعة ائتمانية هائلة، والتي تشكل واحدة فقط من تحدياتها الهيكلية والاقتصادية الكثيرة، والولايات المتحدة لها مشكلاتها بالتأكيد: جمود بين الحزبين، وقطاع رعاية صحية مفلس، وتفاوت متصاعد بين الأغنياء والفقراء، وهكذا، لكن المشكلات التي تثقل كاهل قوى الهيمنة الأخرى تظل في العديد من الحالات أسوأ بكثير وأكثر أساسية (كابلان، 2014).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ترى الدراسة ؛ إن العالم شهد عدد من المراحل أثناء عملية الانتقال من نظام دولي قديم الى نظام دولي جديد، كانت ملامحها تبدو حمراء نتيجة غزارة الدماء التي تسفك، فقد شهد العالم ملايين القتلى أثناء الحرب العالمية الثانية التي حدث في أعقابها الانتقال من النظام متعدد القوى الى نظام الثنائية القطبية، كما إن الانتقال من ذلك النظام الى النظام القطبي الواحد، استوجب شن الولايات المتحدة الأمريكية لستة حروب (بنما 1989، العراق 1991، الصومال 1993، كوسوفو 1998، أفغانستان 2001، العراق، 2003)، راح ضحيتها الملايين من القتلى، ويبدو أنه من المستبعد قيام نظام عالمي جديد دون إراقة الدماء الغزيرة، سواء في الايام أوالعقود المقبلة، لكنه من غير المستبعد أن يكون هناك نظام متعدد الاقطاب وبشكل جديد، تكون فيه القوة والسلطة بشكل أفقي لا رأسي ولحين الاستقرار النسبي في ذلك النظام، أي أن العالم سيمر بعديد من الاضطرابات والفوضى، وتتغير التحالفات بين الفاعلين الدولين وبالاخص منهم الأعضاء الدائمين في مجلس الامن، ويشهد الوضع الحالي في النظام العالمي تغيراً جذرياً لأن فواعل هذا النظام اصبحت مختلفة كثيرا، إذ لا يمكن إنكار دور وكالة الطاقة الدولية في حرب العراق، ودور المنظمات المختلفة في ما يخص المناخ والتي تحث على التعاون لمواجهة الاخطار، ودور هيئات حقوق الانسان، والشركات الاعلامية الكبيرة، ودور الشعوب حالياً في عمليات التغير السياسي، كما أن النظام العالمي الحالي يبدو معقداً بل فوضوياً، والفوضى نابعة من حالة عدم فهم طبيعة عمل النظام، ولحين فهم طبيعة النظام وكيفية عمله سيبدأ نوع من الاستقرار مع قيام النظام الجديد.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الخامس

الخاتمة

الاستنتاجات

التوصيات

المراجع

الملاحق

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الخامس

الخاتمة

شهد النظام العالمي تغيرات جذرية في أعقاب الحرب الباردة مطلع العقد الأخير من القرن العشرين، وحين أوشكت تلك الحرب على الانتهاء أواخر ثمانينيات ذلك القرن، سارع البعض قي الغرب إلى إعلان نهاية التاريخ، مدعياً: أنه لن تكون هناك أي نزاعات عميقة حول كيفية تنظيم المجتمعات، ولن تكون ثمة أي انقسامات آيديولوجية في العالم، كون النظام الجديد قد ولد، ثم بشّر الرئيس الأمريكي (جورج بوش الأب)، بأن دول العالم ستقوم بالتعاون سليماً بوصفها أطراف مشاركة في سوق عالمية واحدة، ساعية إلى تحقيق مصالحها مع تقاسم جملة الالتزامات بالقيم الإنسانية الأساسية.

وقد بادرت هذه الردود المشبعة بنشوة الانتصار على الوضع العالمي الجديد بلهفة إلى احتضان الليبرالية العالمية وما تنطوي عليه من (ازدهار وإشاعة للديمقراطية)، فمن شأن تبادل التبعية على الصعيدين الاقتصادي والسياسي أن تخلق مصالح مشتركة من شأنها، وأن تساعد على الحيلولة دون الصراع المدمر، وأن تساهم في رعاية القيم المشتركة وترسيخها، وبوصفها أدوات للنظام العالمي الجديد، الذي عنوانه العولمة، كان بوسع المنظمات الدولية أن تمثل هذه القيم المشتركة وفق اعتبارات خدمة الإنسانية، وبموجب هذا دأبت راعية العولمة وقائدة النظام العالمي الجديد على نشر سياساتها القائمة على السوق، والكيانات السياسية (الديمقراطية)، والحقوق الفردية أملاً برفع مستوى رخاء البشر.

وبعد أقل من عامين لاح في الأفق السياسي بروز دور الاتحاد الأوروبي كقوة فاعلة على الساحة الدولية لما له من أهمية في تلك الفترة التي شهد فيها العالم ظهور مصطلحات جديدة خاصة بعد أحداث أيلول (2001)، فقد طغى مصطلح العولمة على اقتصاديات العالم، وشاع

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مصطلح الإرهاب، والحرب على مسرح السياسة الدولية حتى بات الإرهاب يبدو وكأنه الخطر الوحيد الذي يهدد البشرية، وقد أُلبس الإرهاب في معظم الحالات زياً دينيا، جراء الازدهار الذي حققته الحركات الدينية في كل مكان من العالم تقريبا، وظهر مشهد عودة النزعات الدينية والعرقية والإثنية بدلاً من إيجاد عوامل الجمع والوحدة بين هذه العوامل.

وكان بروز دور الاتحاد الأوروبي أحد المنجزات المعتبرة التي تحققت قبل انقضاء القرن العشرين، فقد تمكن هذا التجمع الإقليمي من إنجاز كل ما أمكن تحقيقه، وذلك بفضل بنية مؤسسية وتنظيمية جعلت منه نظاماً سياسياً وقانونياً ذا طابع مميز وخاص ؛ فهو فاعل دولي له خصائص وسمات فريدة، وشكل ظاهرة تختلف عن كل أشكال النظم السياسية والقانونية المعروفة عن الفاعلين الدوليين، فهو لا يشكل دولة، وإن كان نظامه السياسي والقانوني يتصف ببعض الخصائص التي لا توجد إلا في الدول الفيدرالية أو التعاهدية، وليس هو بمنظمة دولية حكومية، وإن كان نظامه السياسي والقانوني يتسم ببعض السمات والخصائص التي لا توجد إلا في المنظمات الدولية الحكومية، وليس هو بالطبع منظمة دولية غير حكومية، لأنه كيان دولي حكومي قام باتفاق إرادي بين الدول والحكومات الأوروبية المختلفة.

لذا نحن هنا أمام ظاهرة إقليمية متميزة، تدعى الاتحاد الأوروبي، الذي يعد ثمرة من الجهد الأوروبي المتواصل منذ أكثر من نصف قرن، وها هو ينشط ويحقق الانجازات ويدير الأزمات في ظل النظام الدولي الجديد الذي يحتمل تعرض بنيته الهيكلية للتغيير.

ووفق ما تقدم قامت هذه الدراسة بالتطرق إلى كثير من المعاني المتعلقة بهذه الدراسة التي تتناول موضوع الاتحاد الأوروبي والتفاعل الدولي في ظل النظام الدولي الجديد (القيود و الفرص)، بعد أن تناولت المحاور الآتية:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

1. **تمكنت الدراسة من خلال البحث والاستقراء للمعلومات الواردة فيها، من إثبات صحة فرضيتها** المفضية إلى الاتحاد الأوروبي يعد أحد أبرز المتنافسين الأقوياء في عملية التفاعل الدولي في ظل النظام الدولي الجديد، إذ يمكن ملاحظة أن الاتحاد الأوروبي قد جمع بين التنسيق والتعاون على المستوين العالمي والإقليمي، ونجح في إزالة التعارض بين أغلب السياسات القائمة بين أعضائه، عبر اللجوء إلى الوحدة والتكامل من منظور التعاون القائم على الاختيار الحر بين وحدات مستقلة ومتساوية في السيادة، فقد قامت كل وحدة بإرادتها بتحديد نطاق ومجالات العمل المشترك الذي ترغب بتأديته، واضعة البرامج وفق جداول زمنية وحرية كاملة، فيما قامت مجموعة من الأنشطة داخل هذا الاتحاد والتي كانت تستهدف بلورة سياسة خارجية وأمنية مشتركة، تضمنت تحديد المواقف تجاه القضايا والمشكلات الدولية المختلفة، كعمليات حفظ السلام، وحقوق الإنسان، وتقديم المساعدات إلى الدول غير الأعضاء وفي مختلف المجالات، كما شمل التنسيق والتعاون في سياسات الدفاع والأمن، وقضايا نزع السلاح، والإنفاق العسكري، وسياسات الأحلاف والتخطيط الاستراتيجي وغيرها من السياسات، فضلاً عن التعاون المباشر في مجموعة الأنشطة المتعلقة بتنسيق السياسات الداخلية، وبخاصة في مجالي القضاء والأمن الداخلي، مع ما تتضمنه الأنشطة الأخرى المتعلقة بتحقيق التعاون بين السلطات القضائية في الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي.

2. **أجابت الدراسة على الأسئلة الواردة فيها مركزة على الآتي:**

أ. **عالجت الدراسة السؤال الأول المتعلق** بالعوامل المؤثرة في السياسة الخارجية للإتحاد الأوروبي فـــي ظل النظام الدولي الجديد، إذ انقسمت تلك العوامل إلى :

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أولا: العوامل الداخلية المؤثرة في السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي، والتي اشتملت على :

(1) الخصائص القومية في دول الاتحاد الأوروبي، وانقسمت هذه الخصائص بدورها إلى: القدرات القومية ؛ المشكلات الاجتماعية ؛ مستوى التطور القومي ؛ التكوين الاجتماعي ؛ التوجهات المجتمعية.

(2) خصائص النظام السياسي للاتحاد الأوروبي: تبرز للنظام السياسي للاتحاد الأوروبي في ظل النظام الدولي الجديد عدد من الخصائص، هي: التعاون الاختياري ؛ القدرة على اتخاذ القرار؛ نظام التصويت في الاتحاد الأوروبي ؛ عدم وجود سياسة خارجية موحدة؛ التوسع والتمدد داخل وخارج القارة الأوروبية ؛ تمتع الاتحاد الأوروبي بصلاحيات واسعة ؛ تبني مكونات مؤسسات الاتحاد الأوروبي للمذاهب والإيديولوجيات في اتخاذ القرارات الخارجية.

ثانيا: العوامل الخارجية المؤثرة في السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي: واشتملت على :

(1) العوامل المتعلقة بالنسق الدولي: وينطوي النسق الدولي على أربعة عناصر رئيسة يكمن في رصدها فهم واقع السياسة الخارجية للاتحاد الاوروبي في ظل نظام النظام العالمي الجديد، وهذه العناصر هي: الوحدات الدولية، وبنيان النسق الدولي، المستوى المؤسسي للنسق الدولي، العمليات السياسية الدولية.

(2) العوامل المتعلقة بالتفاعلات الدولية: وتتأثر السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي حالها حال أي من الوحدات الدولية بنوعية التفاعلات التي تربطه بالدول الأخرى والتي تشتمل على : العوامل الاقتصادية، العوامل العسكرية، العوامل السياسية.

ب. **تناولت الدراسة السؤال الثاني المتعلق** بالمحددات التي تواجه سياسة الاتحاد الأوروبي في ظل النظام الدولي الجديد، وانقسمت هذه المحددات إلى :

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أولا: المحددات الداخلية، وتشتمل على :

(1) المشكلات السياسية: وكان من أبرزها المشكلات المتعلقة بالخلاف حول الدستور الأوروبي، المشكلات الناجمة عن آلية التعاون السياسي، مشكلات المناهج والآليات المستخدمة، مشكلات تتعلق بعملية اتخاذ القرار في الاتحاد الأوروبي، المشكلات الناجمة عن السلطات والصلاحيات، المشكلات المتعلقة بالقضايا التنظيمية.

(2) المشكلات الاقتصادية: كان من أبرزها:

- المشكلات المتعلقة بالاندماج الاقتصادي، كالسوق المشتركة، والسياسات المشتركة، والوحدة النقدية.
- الآثار السلبية للسوق الأوروبية الموحدة واجهت سياسة تحرير تجارة المنتجات الصناعية في دول الاتحاد الأوروبي مشكلات تتعلق بتعرض مستقبل الشركات الصغيرة والمتوسطة للخطر، وهذه الشركات تستوعب حوالي (75%) من إجمالي العمالة الأوروبية، ونحو (50%) من إجمالي الاستثمارات، وتزود مؤسسات الاتحاد الأوروبي بأكثر من (60%) من موارده،
- الأزمة المالية العالمية وتداعياتها

ثانيا: المحددات الخارجية: والتي كان من أبرزها:

(1) مشكلة انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي.

(2) التنافس الأوروبي مع الولايات المتحدة الأمريكية.

(3) التقارب الأوروبي الروسي وأثره في العلاقات الأوروبية الأمريكية.

ج. اهتمت الدراسة بالسؤال الثالث المتعلق بالفرص التي يمكن أن يحققها الإتحاد الأوروبي في ظل النظام الدولي الجديد، وقد اشتملت على :

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أولا: بناء أسس السياسة الخارجية والأمنية الأوروبية المشتركة، اتبع الاتحاد الأوروبي سياسة منهجية ذات شقين متعلقين بالشؤون الخارجية وقضايا الأمن، هذه السياسة التي أعترضتها بعض المعوقات، إذ لم يكن بالإمكان الوصول إلى حالة التطابق التام في علاقات الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي الخارجية، كما أن حالة التصارع لا زالت قائمة في السر والعلن بين القوى الأوروبية حول مواقف معينة، متناسية هذه الدول أنها قد انصهرت وتنازلت بعض الشيء عن القومية والدولة الواحدة، لذلك سعى الاتحاد الأوروربي تحقيق أهدافه من خلال:

(1)وضع أسس السياسة الخارجية الأوروبية المشتركة، وذلك تجاه عدد من الدوائر المهمة في العالم، والتي كان من بينها ما تم وضعه تجاه كل من: المنطقة العربية، والولايات المتحدة الأمريكية، واليابان والصين.

(2)وضع أسس السياسة الأمنية الأوروبية المشتركة،، إذ سعى الاتحاد الأوربي إلى بناء سياسته الأمنية استناداً إلى عدد من الأبعاد، وهي: البعد العسكري، البعد الاقتصادي، البعد الاجتماعي، ومن ضمن محاولات دول الاتحاد الأوروبي بناء أسس السياسة الأمنية المشتركة، جاء انعقاد القمة التأسيسية للاتحاد من أجل المتوسط في باريس في الثالث عشر من تموز (2008) تتويجاً للمساعي الحثيثة التي بذلها الرئيس الفرنسي السابق نيكولاي ساركوزي من أجل إطلاق هذا التجمع الإقليمي الجديد، وكانت الرغبة الفرنسية بادية في قيامها بدور المهيمن الإقليمي داخل حوض المتوسط.

ثانيا: فرص قيام نظام دولي جديد متعدد الأقطاب: أنبأ سلوك الاتحاد الأوروبي على الساحة الدولية خلال العقود الثلاثة الماضية، وشعوره العميق بعدم الارتياح من توجهات

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

اليمين الأمريكي المتطرف، بتبلور فكرة قيام نظام دولي جديد متعدد الأقطاب، الأمر الذي دفعه إلى الاهتمام بالأمور الآتية:

(1) **تقليص فجوة القوة مع النظام العالمي الجديد:** وجد الاتحاد الأوروبي بأنه مركز قوة مهيأ للعب دور كبير في النظام الدولي الجديد، فهو يمتلك الكثير من عناصر القوة البشرية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والتقنية، كما أن مشروع الوحدة الاندماجية الكاملة بين دول الاتحاد يسير بخطى حثيثة تتمثل في إقامة سوق مشتركة والتعاون والتكامل في المجالين الضريبي والتعليمي، ومجالات البحث العلمي والتشريع الاجتماعي وتكثيف المؤسسات والدفاع عن البيئة، وذهبت دول الاتحاد إلى أبعد من ذلك نحو الوحدة السياسية عبر خلق عملة مشتركة وبنك مركزي واحد وإدخال الديمقراطية إلى مؤسسات المجموعة التشريعية، وفتح الحدود بينها، وأن هذه الخطوط الوحدوية يبدو أصبحت غير قابلة للرجوع.

(2)**مساهمة الاتحاد الأوروبي في قيام نظام دولي متعدد الأقطاب،** تبلورت مجموعة من المعالم لقيام نظام دولي متعدد الأقطاب، وله خصائص وطبيعة وأدوات ونوع وحجم القوى الفاعلة فيه، ومسارات التفاعل فيما بينها يعد استباقاً للأحداث ؛ رغم مرور أكثر من خمسة أعوام على التغير في أيديولوجية السياسة الدولية والتي تتوافق مع الانتخابات التاريخية التي جرت في الولايات المتحدة الأمريكية، والتي أدت إلى صعود أحد أبناء الأقلية الملونة إلى البيت الأبيض، وهي انتخابات بكل المقاييس تاريخية، عبرت عن نقطة تحول كبرى فيها، ومن المتوقع أن تؤدي إلى تفهم أكبر لمقدمات التحول الجديدة في النظام الدولي، الذي ترغب فيه دول الاتحاد الأوروبي، وسعت إلى تحقيقه من خلال جعله مقبولاً من دول العالم دون تعنت أو مقاومة، كونه قد يؤدي إلى اختفاء استخدام

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

القوة كأداة لتنفيذ السياسة الخارجية، والإعلاء من القوة الناعمة في تنفيذ الأهداف القومية للدول، وكذلك الأهداف الدولية ذات العلاقة باستقرار النظامين السياسي والاقتصادي، فالنظام التعـــددي التوافقي يقوم على المشاركـــة الاختيارية كبديـــل عملي وواقعي ومرن للمشاركة الإكراهية التي فرضتها الولايات المتحدة الأمريكية في المرحلـــة السابقة على الفاعلين الدوليين، وبخاصة حلفاءها، فكما تم توسيع التجمع الاقتصادي العالمي ليضم (20) دولة، فمن المتوقـــع أن يتم توسعة مجموعة الثمانية لكي تضم دولاً رئيسية أخـــرى.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الاستنتاجات

توصلت الدراسة إلى الاستنتاجات الآتية:-

1. تعد تجربة الاتحاد الأوروبي أحد أبرز التجارب الوحدوية التي شهدها العالم في النصف الثاني من القرن العشرين والتي كان هدفها تحقيق التكامل والاندماج الإقليمي في مناطق متنوعة من العالم.
2. إن السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي تتأثر بالبيئة الداخلية والخارجية للاتحاد باعتباره وحدة دولية.
3. كان للخصائص القومية النابعة من داخل نطاق ممارسة الاتحاد الأوروبي لسلطته أثر واضح في سياسة ذلك الاتحاد، وإن هذه الخصائص التي يتميز بها الأوروبيين هي التي توجت التعاون السياسي بين دول الاتحاد الأوروبي على مدى العشرين عاماً السابقة لتلك المعاهدة.
4. إن المتغيرات الدولية التي حدثت خلال العقدين الأخيرين تعطي الانطباع بأن العلاقات الدولية في النسق الدولي في ظل النظام الدولي الجديد، هو في حالة صيرورة وانتقال من نظام قائم على الاحادية القطبية إلى نظام متعدد الاقطاب.
5. إن أوروبا قد ذهبت في تجمعها السياسي والاقتصادي والثقافي أكثر بكثير من كل التوقعات التي كانت تنظر إليها كمركز للصراعات الدولية.
6. ترى أوروبا أن التحالف الذي كان قائماً بين الولايات المتحدة الأمريكية والمجموعة الأوروبية خلال الحرب الباردة في إطار حلف شمال الأطلسي، قد فقد الكثير من وظيفته، لأن الخطر السوفيتي قد زال، ووجدت دول الاتحاد أنها لم تعد بحاجة إلى مظلة الدفاع الأمريكية التي كانت قائمة من قبل.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

7. إن التجربة الأوروبية هي وحدها التي استطاعت أن تفرض نفسها، وأن تحتل موقعاً فريداً ومتميزاً بين جميع التجارب الوحدوية في العالم، وذلك بفعل حجم الإنجازات المتحققة، وكذلك خصوصية المنهج المستخدم في بناء العملية التكاملية ذاتها، حتى أصبحت أهم وأنجح تجارب التكامل الإقليمي على الإطلاق، وأغناها بالدروس المستفادة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

التوصيات

استناداً إلى ما جاء في الاستنتاجات، فإن الدراسة غير معنية بتقديم توصيات إلى الاتحاد الأوروبي، لكنها تجد من المناسب أن تقدم عدد من التوصيات إلى دول النظام الإقليمي العربي وبالآتي:

1. قيام الجامعة العربية بالاستفادة من الدروس المستقاة من تجربة الاتحاد الأوروبي الذي استطاع أن يوظف الخصائص القومية الأوروبية النابعة من داخل نطاق ممارسة الاتحاد لسلطته في خلق أثر واضح في السياسة الخارجية، وذلك من خلال توظيف الخصائص التي يتميز بها العرب في توجيه التعاون السياسي العربي محلياً وإقليمياً ودولياً.
2. التحرك الجدي من قبل الدول العربية لتفعيل الدور الأوروبي تجاه الصراع العربي الإسرائيلي، بغية تجاوز حالة إصدار التصريحات والبيانات الصحفية المؤيدة لقضية العرب المركزية.
3. الاستفادة من الطابع الديمقراطي للتجربة الأوروبية، ومحاولة غرس آلياتها في الواقع العربي، لأنها الضمان الوحيد لاستمرارية عمل وفاعلية المؤسسات التكاملية على المدى الطويل.
4. تعديل مسارات العمل العربي التكاملي، وتوظيف ذلك في العلاقات العربية مع دول الجوار الإقليمي، والتي شهدت حالات تحالفت فيها دولة أو دول عربية مع دول جوار غير عربية ضد دولة أو دول عربية أخرى.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قائمة المصادر والمراجع

الوثائق

- وثيقة خطاب الرئيس الأمريكي جون كندي في فرانكفورت في 4 حزيران 1963.
- خطاب الرئيس الأمريكي الأسبق بوش الأب في 1991/11/8، **مجلة الوحدة**، بيروت، العدد (90) لسنة (1992)، مؤسسة الفكر الإسلامي المعاصر للدراسات والبحوث.
- وثيقة قرار مجلس الأمن الدولي 1970 في 26 شباط 2011.
- وثيقة قرار مجلس الجامعة العربية 7298 في 2 آذار 2011.
- وثيقة قرار مجلس الأمن الدولي 1973 في 17 آذار 2011.

المعاجم والقواميس اللغوية والموسوعات

- الجوهري، إسماعيل بن حماد (1979). **الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية**، بيروت، تحقيق أحمد عبد الغفور عطا، دار العلم للملايين.
- ابن فارس، أحمد (1979). **معجم مقاييس اللغة**، بيروت، دار الفكر.
- ابن منظور، جمال الدين محمد بن مكرم (1970). **لسان العرب المحيط**، بيروت، دار لسان العرب.
- معجم المعاني الجامع، كلمة الاستراتيجية، الموقع الإلكتروني:

http://www.almaany.com/home.php?language=arabic&lang name.

- الموسوعة الحرة، **هيئة الأمم المتحدة**، الموقع الإلكتروني:

http://ar.wikipedia.org/wiki/% .

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

الكتب العربية

- أبو طالب، حسن (2005). **حلف الناتو والشرق الأوسط الكبير – التقرير الاستراتيجي العربي 2004–2005**، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام.
- أبو عامر، علاء (2004). **العلاقات الدولية الظاهرة والعلم – الدبلوماسية والإستراتيجية**، عمان، دار الشروق للنشر.
- أبو عامود، محمد سعد (2007). **العلاقات الدولية المعاصرة**، الإسكندرية، دار الفكر الجامعي.
- أثالي، جاك (2001). **آفاق المستقبل – أحدث وأدق استشراف للسياسات المتصارعة على الساحة الدولية في مستهل القرن الحادي والعشرين**، بيروت، ترجمة محمد اسماعيل زكريا، دار العلم للملايين.
- أوغلو، أحمد داود (2011). **العمق الاستراتيجي موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية**، ط2، بيروت، الدار العربية للعلوم ناشرون ومركز الجزيرة للدراسات، ترجمة: محمد جابر ثلجي وطارق عبد الجليل.
- باكير، علي حسين (2010). تركيا: الدولة والمجتمع المقومات الجيوسياسية والجيوستراتيجية النموذج الإقليمي والارتقاء العالمي، في: عبد العاطي، محمد (تحرير). **تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج**، (بيروت – الدار العربية للعلوم ناشرون)، الدوحة، مركز الجزيرة للدراسات.
- البلاوي، حازم (1999).**دور الدولة في الاقتصاد**، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- براون، سيوم (2004). **وهم التحكم القوة والسياسة الخارجية في القرن الحادي والعشرين**، بيروت، تعريب: فاضل جتكر، دار الحوار الثقافي.
- بريجنسكي 2، زبيغنيو (2007). **الاختيار السيطرة على العالم أم قيادة العالم**، بيروت، ترجمة عمر الأيوبي، دار الكتاب العربي.
- بريجنسكي 3، زبيغنيو (2007). **رقعة الشطرنج الكبرى**، بيروت، ترجمة عمر الأيوبي، دار الكتاب العربي.
- بريجنسكي، زبيغنيو (2004). **الفرصة الثانية ثلاثة رؤساء وأزمة القوى العظمى الأمريكية**، بيروت، ترجمة عمر الأيوبي، دار الكتاب العربي.
- بريماكوف، يفجيني (2004). **العالم بعد 11 سبتمبر وغزو العراق**، الرياض، مكتبة العبيكان.
- بسيوني، عبد الرؤوف هاشم (2007). **المفوضية الأوروبية الحكومة المركزية للاتحاد الأوروبي**، الإسكندرية، دار الفكر الجامعي.
- بعلبكي، شهاب (2006). **روسيا والغرب من الصراع إلى الشراكة**، عمان، مركز الكتاب الأردني.
- بليكس، هانس (2005). **نزع سلاح العراق الغزو بدلا من التفتيش**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية.
- الترك، جهاد. **خيانة مشروع الحداثة**، دراسة غربيّة تناقش التناقض الأميركي الأوروبي حيال التكوين الاجتماعي للأمة «القارة العجوز» تتهم «الإمبراطورية» بخيانة مشروع الحداثة، بيروت، الشركة العربية المتحدة للصحافة.
- توفيق، سعد حقي (2004). **مبادئ العلاقات العامة**، عمان، دار وائل للنشر.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- تيلور، بيتر وكولن قلنت (2002). **الجغرافيا السياسية لعالمنا المعاصر**، الكويت، ترجمة عبدالسلام رضوان و د. إسحاق عبيد، سلسلة عالم المعرفة.
- الجميلي، صدام مرير (2009). **الاتحاد الأوروبي ودوره في النظام العالمي الجديد**، بيروت، دار المنهل اللبناني.
- حسن، ياسر أحمد (2006). **تركيا: البحث عن مستقبل**، القاهرة، مكتبة الأسرة.
- حشيش، عادل أحمد (2005). **العلاقات الاقتصادية الدولية: مدخل لدراسة المبادىء الأساسية الحاكمة للاقتصاد الدولي**، الإسكندرية، دار الجامعة الجديدة.
- خضر، بشارة (2003). **أوروبا وفلسطين**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية.
- درويش، إبراهيم (1969). **النظام السياسي**، ط2، ج1، القاهرة، دار النهضة العربية.
- دوركايم، أميل (2013). **قواعد المنهج في علم الاجتماع**، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية.
- الراوي، قاسم (2007). **السياسة الأمريكية الأحادية ومستقبل العالم اقتصادياً**، بيروت، دار عويدات للنشر.
- روبنسال، جاك (1999).استخدام القوة في العلاقات الدولية، في: السماك، محمد. **الإرهاب والعنف السياسي**، بيروت، دار الكتاب اللبناني للطباعة والنشر والتوزيع.
- السعدون، حميد حمد (2001). **فوضوية النظام العالمي الجديد وآثاره على النظام الإقليمي العربي**، عمان، دار الطليعة العربية للنشر والتوزيع.
- سليم محمد السيد (2004). **تطور السياسة الدولية في القرنين التاسع عشر والعشرين**، ط2، القاهرة، دار الفجر الجديد للنشر والتوزيع.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- السويدي، جمال سند (2014). **آفاق العصر الأمريكي السيادة والنفوذ في النظام العالمي الجديد**، أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية.
- صالح، عطا محمد وفوزي أحمد تيم (1988)، **النظم السياسية العربية المعاصرة**، بنغازي، منشورات جامعة قار يونس.
- العادلي، محمود صالح (2003).**الشرعية الدولية في ظل النظام العالمي الجديد**، الاسكندرية، دار الفكر الجامعي.
- عبد البديع، أحمد عباس (1977). **أصول السياسة**، القاهرة، مكتبة عين شمس.
- العزاوي، وصال نجيب (2012). تركيا والاتحاد الأوروبي بين جدلية الرفض ورهانات القبول،، في: نور الدين، محمد (تقديم)، **العرب وتركيا تحديات الحاضر ورهانات المستقبل**، الدوحة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.
- العطار، علي (2004). **العولمة والنظام العالمي الجديد**، بيروت، دار العلوم العربية.
- العقاد، صلاح (1963). **الحرب العالمية الثانية: دراسة في تاريخ العلاقات الدولية**، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية.
- علي، أحمد إبراهيم (2004). **النظام العالمي الجديد وحرب الخليج**، بيروت، دار صادر.
- علي، أحمد إبريهي (2012). **الاقتصاد المالي الدولي والسياسة النقدية**، بيروت، بيسان للنشر والتوزيع.
- العمر، فاروق عمر (2001). **صناعة القرار والرأي العام**، القاهرة، دار ميريت النشر والمعلومات.
- عمر، مجدي (2005).**التغيرات في النظام الدولي وأثرها على منطقة الشرق الأوسط**، عمان، مركز دراسات الشرق الأوسط.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- العمراني، عبد الوهاب محمد إسماعيل (2011). **الاتحاد الأوروبي والعلاقات اليمنية الأوروبية**، عمان، دار الشروق للنشر والتوزيع.
- غانم، إبراهيم البيومي (2010).جدلية الاستيعاب والاستبعاد في العلاقات التركية الأوروبية، في: عبد العاطي، محمد. **تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج**، بيروت، الدار العربية للعلوم ناشرون.
- غانم، السيد عبد المطلب (1993). في: ربيع، محمد محمود وإسماعيل صبري مقلد (محررون)، **موسوعة العلوم السياسية**، الكويت، جامعة الكويت.
- غسان، محمد مدحت (2013). **الشركات متعددة الجنسيات وسيادة الدولة**،عمان، دار الراية للنشر والتوزيع.
- غوردن، فيليب وآخرون (2006). **هلال الأزمات الاستراتيجية الأمريكية الأوروبية حيال الشرق الأوسط**، بيروت، الدار العربية للعلوم ناشرون.
- فوكوياما، فرانسيس (1998). **الثقة: الفضائل الاجتماعية ودورها في خلق الرفاه الاقتصادي**، الصحافة الحرة.
- القطاطشة، محمد حمد (2013). **النظام الاقتصادي السياسي الدولي**، عمان، دار وائل للنشر.
- القلاب، موسى حمد (2005). **أدوار حلف الناتو الإقليمية ودوره المحتمل في منطقة الخليج**، دبي، مركز الخليج للابحاث.
- كرلوف، ف.ي (2006). **إمبراطور كل الأرض**، دمشق، ترجمة: منتجب يونس، دار علاء الدين.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- كمال، محمد مصطفى وفؤاد نهرا (2001). **صنع القرار في الاتحاد الأوروبي والعلاقات العربية – الأوروبية**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية.
- كيسنجر، هنري (2002). **هل تحتاج أمريكا إلى سياسة خارجية ؟ نحو القرن الحادي والعشرين**، بيروت، ترجمة عمر الأيوبي، دار الكتاب العربي.
- لوفابفر، مكسيم (2006). **السياسة الخارجية الأمريكية**، بيروت، تعريب، حسين حيدر، عويدات للنشر والطباعة.
- المبيضين، مخلد عبيد (2012). **الاتحاد الأوروبي كظاهرة إقليمية متميزة**، عمان، الأكاديميون للنشر والتوزيع.
- محفوض، عقيل سعيد (2012). **السياسة الخارجية التركية**، بيروت، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.
- المرجة، موفق (1984). **صحوة الرجل المريض**، ج4، الكويت، مؤسسة صقر الخليج.
- مسعد، نيفين وأحمد يوسف أحمد (محرران) (2012). **حال الأمة العربية 2011–2012: معضلات التغيير وآفاقه**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية.
- مقلد، إسماعيل صبري (1982). **نظريات السياسة الدولية: دراسة تحليلية مقارنة**، الكويت، جامعة الكويت.
- مقلد، إسماعيل صبري (2002). **العلاقات السياسية الدولية النظرية والتطبيق**، أسيوط، جامعة أسيوط.
- نافعة، حسن (2002).**مقدمة في العلاقات الدولية**، ج2، القاهرة، جامعة القاهرة.
- نافعة، حسن (2004). **الاتحاد الأوروبي والدروس المستفادة عربيا**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- وهب، علي (2013). **الصراع الدولي للسيطرة على الشرق الأوسط**، بيروت، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر.
- ويهارتا، شارون (2004). **العدالة في ما بعد الصراع تطورات في المحاكم الجنائية، الكتاب السنوي**، ستوكهولم، المعهد الدولي لأبحاث السلام سيبري.

الدوريات

- أبو طالب، حسن. هل يتجه النظام الدولي نحو التعددية القطبية ؟ القاهرة، **مجلة السياسة الدولية**، العدد (161)، يوليو (2005)، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية.
- إسماعيل، محمد. سياسات دول الاتحاد الأوروبي في المنطقة العربية بعد الحرب الباردة، القاهرة، **مجلة السياسة الدولية**، العدد (162)، أكتوبر(2005)، ص (77-81)، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتجية.
- الأصفهاني، نبيه. مستقبل تطلعات الأمن الأوروبي، القاهرة، **مجلة السياسة الدولية**، العدد (128)، أبريل (1997)، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية.
- بيبرس، سامية. الاتحاد من أجل المتوسط ومستقبل الشراكة الأورو- متوسطية، القاهرة، **مجلة السياسة الدولية**، العدد (174)، أكتوبر (2008)، ص (111-114)، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية.
- جاد، عماد. الاتحاد الأوروبي: تطور التجربة، القاهرة، **مجلة السياسة الدولية**، العدد (161)، يوليو (2005)، ص (220-224)، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- جلال، محمد نعمان. العولمة بين الخصائص القومية والمقتضيات الدولية، القاهرة، **مجلة السياسة الدولية**، العدد (145)، يوليو(2001)، ص (40- 46)، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتجية.
- حسين، السيد عدنان. التكمل العربي والتعاون المتوسطي المحددات والأبعاد، بيروت، **مجلة المستقبل العربي**، العدد (244)، 1997، ص (88)، مركز دراسات الوحدة العربية.
- الدسوقي، مراد إبرهيم. نشأة وتطور قضايا الحد من التسلح،، **مجلة السياسة الدولية**، العدد (110)، أكتوبر (1992)، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية.
- راين، أبرهارد. أوروبا والنظام العالمي، بيروت، **مجلة الباحث العربي**، العـــدد(20)، (1989)، مركز الدراسات العربية.
- رشيد، كمال. السياسة الأوروبية المستقلة وأثرها على الشرق الأوسط، القاهرة، **مجلة السياسة الدولية**، العدد (156)، أبريل (2004)، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية.
- رضوان، عبد السلام (مراجعة).جيران في عالم واحد، **عالم المعرفة**، العدد (201) لسنة (1995)، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب.
- زين الدين، صلاح (2009).مواقف الدول المتقدمة والدول النامية تجاه الأزمة المالية العالمية دراسة مقارنة بين ألمانيا ومصر، ورقة مقدمة في المؤتمرالعلمي السنوي الثالث عشر لكلية الحقوق – جامعة المنصورة بعنوان الجوانب القانونية والاقتصادية للأزمة المالية العالمية للفترة من (1-2 أبريل)، **مجلة البحوث القانونية والاقتصادية**، عدد خاص، المنصورة، جامعة المنصورة، كلية الحقوق.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- سكرية، الوليد. فرنسا والسياسة الأوروبية في مجالي الأمن والدفاع، **مجلة الجيش اللبناني**، العدد (202)، نيسان (2002)، وزارة الدفاع اللبنانية.
- الشوربجي، منار. الثابت والمتغير في سياسة الولايات المتحدة الأمريكية، القاهرة، **مجلة السياسة الدولية**، العدد (161)، يوليو (2005)، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية.
- الشيخ، نورهان. روسيا والاتحاد الأوروبي صراع الطاقة والمكانة، القاهرة، **مجلة السياسة الدولية**، العدد (164)، أبريل (2006)، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية.
- طوالبة، حسن محمد. نحو نظام دولي متعدد الأقطاب، **الحوار المتمدن**، العدد (3370)، في (19 / 5 / 2011).
- عبد الخالق، أحمد (2009).كلمة في افتتاح المؤتمرالعلمي السنوي الثالث عشر لكلية الحقوق – جامعة المنصورة بعنوان الجوانب القانونية والاقتصادية للأزمة المالية العالمية للفترة من (1–2 أبريل)، **مجلة البحوث القانونية والاقتصادية**، عدد خاص، المنصورة، جامعة المنصورة، كلية الحقوق.
- عبد الرحمن، تيشوري. هل ينهي الاتحاد الأوروبي الهيمنة الأمريكية عربياً ويحقق التوازن الدولي، **الحوار المتمدن**، العدد (1300)، (28 /5/2005).
- عبد العظيم، أحمد فاروق. سياسة القوة في المشروع الأمريكي للنظام العالمي، القاهرة، **مجلة السياسة الدولية**، العدد (158)، أكتوبر (2004)، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- عبد العظيم، خالد. التطورات الاستراتيجية في النظام الدولي (2004 – 2005)، القباهرة، **مجلة قراءات استراتيجية**، العدد (3)، مارس، (2005)، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية.
- عبد الفتاح، بشير. تركيا: خطوة جديدة نحو الاتحاد الأوروبي، القاهرة، **مجلة السياسة الدولية**، العدد (163)، يناير (2006)، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية.
- العسلي، بسام. الدور الأوروبي في السياسة الدولية، بيروت، **مجلة الدفاع العربي**، عدد (نيسان 2014)، دار الصياد.
- عوض، إبراهيم. التكامل الأوروبي والبحر المتوسط، القاهرة، **سلسلة بحوث سياسية**، مركز البحوث والدراسات السياسية، جامعة القاهرة.
- عوني، مالك. العامل المراوح: جدلية تأثير الطاقة في مرحلة إعادة تشكيل النظام الدولي، القاهرة، **ملحق مجلة السياسة الدولية**، العدد (196)، أبريل (2014)، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية.
- كاخيا، إبراهيم إسماعيل. الوحدة الأوروبية مصاعب وحلول، بيروت، **مجلة الدفاع العربي**، عدد (تموز 2014)، دار الصياد.
- كواه، داني. اقتصاد بلا وزن، القاهرة، **مجلة رسالة اليونسكو**، عدد ديسمبر (1998)، ص (17 – 19)، المنظمة العالمية للتربية والثقافة والعلوم.
- ماجيتا، جوان. إدارة السرعة، القاهرة، **مجلة رسالة اليونسكو**، عدد ديسمبر (1998)، ص (126 – 162)، المنظمة العالمية للتربية والثقافة والعلوم.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- مبيضين، مخلد عبيد. محددات السياسة الأوروبية تجاه التسوية الإسرائيلية الفلسطينية بعد معاهدة ماستريخت، المفرق–الأردن، **مجلة المنارة**، العدد(4)، (2007)، جامعة آل البيت.
- المشاط، عبد المنعم. النظام الدولي والتحول إلى التعددية التوافقية، القاهرة، **مجلة السياسة الدولية**، العدد (178)، أكتوبر (2009)، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية.
- مطر، فؤاد. النظام العالمي الجديد بين عقدة القوة الأمريكية والمفاجآت الأوروبية والأوسطية، بيروت، **مجلة الباحث العربي**، العدد(44)، (1997)، مركز الدراسات العربية.
- ورغي، جلال (2010).الحركة الإسلامية معالم التجربة وحدود المنوال في العالم العربي، الدوحة – بيروت، **سلسلة أوراق الجزيرة**، رقم (17)، مركز الجزيرة للدراسات – الدار العربية للعلوم ناشرون.
- نافعة، حسن. البناء المؤسسي للاتحاد الأوروبي، القاهرة، **مجلة السياسة الدولية**، العدد (157)، يوليو(2004)، (ص (80– 86)، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتجية.
- نور الدين، محمد. تركيا والاتحاد الأوروبي: مسألة الهوية والرهانات والشرق الأوسط، بيروت، **مجلة شؤون الأوسط**، العدد (116)، (2004)، مركز الدراسات الاستراتيجية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المراجع الإعلامية

- بوري، انديش، مقابلة إذاعية مع وزير المالية السويدي حول قلق السويد من احتمال انسحاب بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، **راديو السويد باللغة العربية**، بتاريخ (2013/1/23).
- راسموسن، أندريس فوج. الناتو والربيع العربي، **صحيفة الشرق الأوسط**، العدد (11875)، في (3 حزيران 2011).
- كابلان، روبرت. النظام العالمي القديم يتداعى.. أخيرا، **جريدة الغد الأردنية**، العدد (3576) في (27 آيار 2014)، ترجمة: علاء الدين أبو زينة.
- الكيلاني، شمس الدين. هل يتجه النظام الدولي نحو التعددية القطبية، **جريدة المستقبل اللبنانية**، العدد (2496) في (9 كانون الثاني 2007).
- النملة، صالح. السياسات الأوروبية أو السياسة الأوروبية، **جريدة الرياض السعودية**، العدد (13407) في (9 /3/ 2005).
- نويهض، وليد. تقدم أوروبا العالمي والاتجاه نحو اكتشاف القومية، المنامة، **صحيفة الوسط البحرينية**، العدد (1253) في (10 شباط 2006).
- يونيفاس، باسكال. عقبات أمام السياسة الأمنية للاتحاد الأوروبي، **جريدة الجريدة العراقية**، العدد (269)، في (2 آذار 2006)، تصدر عن الحركة الاشتراكية العربية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الرسائل الجامعية

- بدرس، عماد جاد (1998).**أثر النظام الدولي على الأحلاف الدولية: دراسة تطبيقية على حلف شمال الأطلسي**، القاهرة، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية.
- بلال، قريب (2011).**السياسة الأمنية الأوروبية من منظور أقطابه التحديات والرهانات**، باتنه – الجزائر، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الحقوق والعلوم السياسية في جامعة الحاج لخضر.

المواقع الإلكترونية

- بعثة الاتحاد الأوروبي لدى المملكة الأردنية الهاشمية، **توسيع العضوية**، الموقع الإلكتروني:

http://eeas.europa.eu/delegations/jordan/key_eu_policies/enlargement/index_ar.

- بعثة المساعدة الحدودية للاتحاد الأوروبي في رفح، الموقع الإلكتروني:

http://www.eubam-rafah.eu/ar/node/2337

- تيشوري، عبد الرحمن. **هل ينهي الاتحاد الاوربي هيمنة القطب الامريكي ويحقق التوازن الدولي**، منتدى الحوار المتمدن في 28 / 5 / 2005، الموقع الإلكتروني:

.http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=44141

- الشكراوي، علي هادي حميدي. **خصائص ووظائف النظام السياسي**، موقع كلية القانون في جامعة بابل الإلكتروني:

http://www.uobabylon.edu.iq/uobColeges/lecture.aspx?fid=7&lcid=37874

- **الظاهرة الجتماعية**، منتدى الشامل في 16 / 2 / 2010، الموقع الإلكتروني:

http://www.eshamel.net/vb/t19875.html.

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

- نوفل، أحمد (2011).متحدون http://www.estqlal.com/article.php?id=29994 **متحدون في التنوع : الاتحاد الأوروبي بين القدرات والتحديات**، موقع حزب الاستقلال المغربي في 21 كانون الثاني 2011، الموقع الإلكتروني:
- .http://www.estqlal.com/article.php?id=29994
- وقيدي، محمد. **تحليل الظاهرة السياسية**، منتدى ألوان، الموقع الإلكتروني:

http://www.alawan.org/article7964.html.

- وهبان، أحمد (2014).**مادة العلاقات الدولية في الإسلام (380) ساس / محاضرة (5)**، الرياض، جامعة الملك سعود، الموقع الإلكتروني:

http://faculty.ksu.edu.sa/wahban/Pages/lec123456789.aspx .

المراجع الأجنبية

- Al - Mashat, Abdulmonem (2012). **Egypt's Regional Security Policy after January 25 Revolution** ،Perspective ،FES, New York.
- Borchardt، Klaus-Dieter (1990). **European Unification Documentation**، 3 vols. 3rd Ed، Luxembourg: Office for Official Publications of the European Communities.
- Deutsch، Karl W. (1968). **Political Community and the North Atlantic Area: International Organization in the Light of Historical Experience**، **Publications** of the Center for Research on World Political Institutions، Princeton، NJ: Princeton University Press.
- Doyle، Michael W. The Folly of Protection ،**Foreign Affairs** ،March 20 ،2011.
- Fukuyma, Francis (1996). **The Social virtues and the Creation of Prosperity,** Fareed Zakqira, New York Times Book Review.

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

- Gordon, Philip (2006). **Nato's Growing Role in the Greater Middle East,** Abu Dhabi, Emirates Center for Strategic Studies and Research.
- Haas، Ernst (1964). **Beyond the Nation-state: Functionalism and International Organization**، Stanford، CA: Stanford University Press.
- Holsti, K.J. (1998). , International Politics - A Framework for Analysis (5th edition) Prentice Hall (USA).
- Human Development Report (1994). **UNDP** ،Oxford University Press ،New York.
- Janning, Josef (2014). **Russia, Europe, and the new international order,** European Foreign Policy Scorecard 2014, European Council On Foreign Relations, http://ecfr.eu/content/entry/commentary.
- Kerr، Anthony J. C. (1986). **The Common Market and How It Works**، Pergamon Oxford Geographies، 3rd ed. Oxford، UK; New York: Pergamon Press.
- Krauthammer، C. The Unipolar Moment، **Foreign Affairs**، vol 70، no 1، 90/1991، pp (35- 49).
- Leonard، Dick (1988). **Pocket Guide to the European Community**، with foreword by Roy Jenkins، Oxford، UK; New York: B. Blackwell; London: Economist Publications.
- Metz، Steven .Is Libya the End of NATO ؟ **Global Times** ،16 April 2011 ،www.realclearpolitics.com.
- Mutimer، David (1994). Theories of Political Integration، in: Hans، J. Michelmann and Panayiotis Soldatos، eds.، **European Integration**، Theories and Approaches، London، MD University Press of America.
- Mitrany، David (1993). **A Working Peace System**، London.

www.manaraa.com

- Northedge, F.A. (1976). **The International Political System,** London, Faber and Faber.
- Fukuyama، Francis (1989). **The End of History?** The National Interest.
- Ignatieff، Michael. American Empire، **New York Times**، 1 - May، 2003.
- Snyder. G. H (1997). **Alliance Politics**، Ithaca، NY: Cornell University Press.
- Waltz, Kenneth (1979). **Theory of International Politics,** Reading Addison Wesley.

www.manaraa.com

قائمة الملاحق

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ملحق رقم (1)

عدد سكان ومساحة دول الاتحاد الأوروبي حسب تقديرات 1 كانون الثاني 2010

دولة عضو	السكان بآلاف	السكان %بالنسبة للاتحاد	المنطقة كم^2	المنطقة %بالنسبة للاتحاد	كثافة السكان نسمة/كم^2
الاتحاد الأوروبي	501,259.8	100	4,324,782	100	116.0
النمسا	8,372.9	1.67	83,858	1.9	99.7
بلجيكا	10,827.5	2.16	30,510	0.7	352.0
بلغاريا	7,576.8	1.51	110,912	2.5	68.5
قبرص	801.9	0.16	9,250	0.2	86.6
التشيك	10,512.4	2.1	78,866	1.8	132.8
الدنمارك	5,547.1	1.11	43,094	1.0	128.1
إستونيا	1,340.3	0.27	45,226	1.0	29.6
فنلندا	5,350.5	1.07	337,030	7.6	15.8
فرنسا[3]	65,821,885	12.86	643,548	14.6	99.6
ألمانيا	81,757.6	16.31	357,021	8.1	229.9
اليونان	11,306.2	2.26	131,940	3.0	85.4

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

دولة عضو	السكان بآلاف	السكان %بالنسبة للاتحاد	المنطقة كم^2	المنطقة %بالنسبة للاتحاد	كثافة السكان نسمة/كم^2
المجر	10,013.6	2	93,030	2.1	107.8
جمهورية أيرلندا	4,450.9	0.89	70,280	1.6	64.3
إيطاليا	60,397.4	12.05	301,320	6.8	200.4
لاتفيا	2,249.0	0.45	64,589	1.5	35.0
ليتوانيا	3,329.2	0.66	65,200	1.5	51.4
لوكسمبورغ	502.2	0.1	2,586	0.1	190.1
مالطا	416.3	0.08	316	0.0	1,305.7
هولندا	16,576.8	3.31	41,526	0.9	396.9
بولندا	38,163.9	7.61	312,685	7.1	121.9
البرتغال	10,636.9	2.12	92,931	2.1	114.4
رومانيا	21,466.2	4.28	238,391	5.4	90.2
إسبانيا	47,150.4	9.41	504,782	11.4	93.4
سلوفاكيا	5,424.1	1.08	48,845	1.1	110.8

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

دولة عضو	السكان بآلاف	السكان %بالنسبة للاتحاد	المنطقة كم^2	المنطقة %بالنسبة للاتحاد	كثافة السكان نسمة/كم^2
سلوفينيا	2,054.1	0.41	20,253	0.5	101.4
السويد	9,347.9	1.86	449,964	10.2	20.6
المملكة المتحدة	62,041.7	12.38	244,820	5.5	251.7

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ملحق رقم (2)

توزيع المقاعد في البرلمان الأوروبي

البلد	2007	2009	تطور المقاعد.
ألمانيا	99	99	0
فرنسا	78	72	-6
إيطاليا	78	72	-6
المملكة المتحدة	78	72	-6
أسبانيا	54	50	-4
بولندا	54	50	-4
رومانيا	35	33	-2
هولندا	27	25	-2
بلجيكا	24	22	-2
اليونان	24	22	-2
المجر	24	22	-2
البرتغال	24	22	-2
جمهورية التشيك	24	22	-2
السويد	19	18	-1
النمسا	18	17	-1
بلغاريا	18	17	-1
الدنمارك	14	13	-1
فنلندا	14	13	-1
سلوفاكيا	14	13	-1
إيرلندا	13	12	-1
ليتوانيا	13	12	-1
لاتفيا	9	8	-1
سلوفينيا	7	7	0

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قبرص	6	6	0
استونيا	6	6	0
لوكسمبورج	6	6	0
مالطا	5	5	0
المجموع	785	736	-49

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com